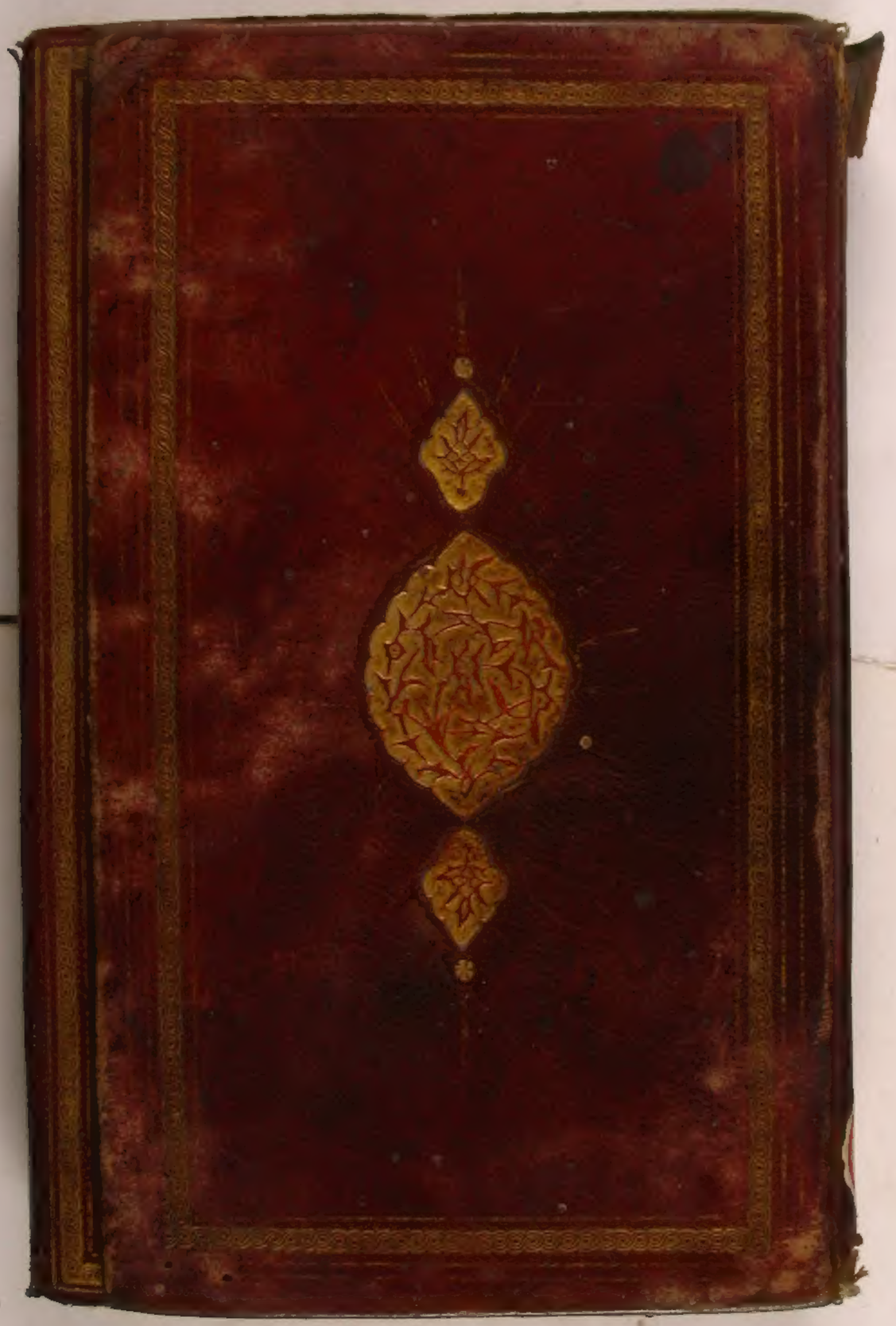

هذه النسخة صحيحة

الهدية اخذ اوهذر

1

١٢١٣ سنة ثلث و
عشر ومائتين والف

استحصيت النسخة الشريفة
السيد محمد علي بن ولي عصمه

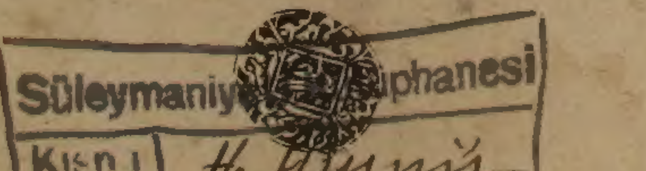

Süleymaniye [illegible]phanesi
Kısım | H. Hüsnü
Yeni [illegible]
Eski Kayıt No | 1459

وشرها اشارة الى تعريض الجواب

قوله اللهم الا ان يقال تقديره اللهم اعف خطيئتي في الجواب الا اني ان اخطات
الاستثناء مفرغ تقديره لا يدفع بها الاعتراض في وقت من الاوقات الا وقت ان اخطأ

كذا حقق شيخنا ذو العلاء عبد الرحيم ادر

مطلب مهم

واتباع العطف على المضمر المجرور الا بتكرير الجار ولم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير ايضا والكوفيون على جواز العطف على الضمير المجرور بغير تكرير وهو الصحيح عند المحققين كابن مالك ودليله عندهم قراءة حمزة تساءلون والارحام بخفض الارحام واجيب بان الارحام مجرور تسامحا قال ابو حيان والذي نختاره جواز ذلك لورود في كلام العرب نظما ونثرا وان متعقبين باتباع جمهور البصريين كل متبع الدليل ولا يخفى عليك ان الاية من قبيل الجر الجوار فانه لا وقع في جواز المجرور بالباء جر مجرور اخر عند

كليات ابو البقاء

وارباب الشرائع المتقدمة كانوا يطلقون الاب على الله تعالى باعتبار انه الاول حقيقة فالوا الاب هو الرب الاصغر والله تعالى هو الرب الاكبر ثم ظن المجتهد منهم ان المراد به معنى الولادة فاعتقدوا ذلك تقليدا ولذلك كفرت فانه كليات

بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم بالخير

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا بديع الايادي
ورواضح الاحسان وانعش بحكمة نظام العالم على وفق اقتضاء الحال واورد
برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير نبي
من شيمتي الكرم والسماحة واشرف من نبع من ذروة القدس والفصاحة وعلى آله
واصحابه الذين بهم ملأ الادمغة الحق واشرق وطء الدين وانمحل من الباطل ما لم
نور اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استحباب التعظيم
هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بباقي الصناعات
من الكتب واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن الكاشف
عن حقايق السر المكنون المفتاح لدقايق التاويل الكاشف عن مشتبهات التنزيل الدليل الى الاسجار
واسرار البلاغة ايضاح المعاني والبيان وتلخيص العوامض من كل كتاب الله
ومفتاح تقريب للغوص على درائد الحكم ومغاصها فواعجبا كافة في ضوء المصباح الى
انوار التاويل متواردة مثافنة عن اصحاب الكشاف الى اسرار التنزيل يظهر لباب
آثار تراكيبه دقيقة ومنيع غلق بحار اسلوبه وصعابا لا يدرك الواصف
المطري خصايصه وان سبابا في كل ما وصفنا يتهم انه وقع في ايدي جماعة اسرهم
التقليد فظنوا ايعاظوه من غير توثيق وشدة يحمون في تحرير مقاصده حول الغلط
والمقال وينتصرون من تقرير لطايفه على ذكر المقام وحال لا تخرج عن ربقة التقليد
اعناقهم حتى سرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع غشاوة التعصب عن ابصارهم
حتى يطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وكل صناعتهم
الانحراف عن نهج الرشاد فمهمات النسب للرمزة الدقيقة الشان والتقطن لنكتة

والحمد لله مصدر مبنى الحمد ونقيض الذم بتثنية الحمد
مبنى الليل والنهار

الحقيقة المكان وانى بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجبت
في سنوح عارضة سراره فداح نظري بعنني صدق الهمة الى جرجانية حوادث
محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل حرسها الله عما يوافي الزمان
وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم
والمعارف واقتلاذ الاماسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا
من الزمان الى التفحص عن دقايق البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث حذاق الذين عاصوا في غدر الزاير في بحاره وكثيرا ما كان
يخالج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عقد
قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن
القزويني خطيب جامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه
فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وفواعده حاويا
لمكنف مسايله وعوايده مختوما على حقايق حري بان تكون آرآء المتقدمين مسطورا على
هي نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غاية الاطناب في نهاية الايجاز لا يخالط
تخايل السهو ودلايل الاعجاز فمن كل لفظة منه روض انيق وفي كل سطر منه
عقد فريد وكان بعد فيّ عن ذلك اتى زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده
ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت ديارة ومراسمه
وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت نفوس الفضل على الافول واستولت
الافاضل نوايا الخمول تيلهفون فرائد راس طلال العلوم والفضايل
ويتاسفون فرائد انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على حين
ويفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على علم
هذا الكتاب بتحصيل وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثر همهم
توفيق الاشارة آيلا في مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح
يكشف عن وجوه غرايبه ترى بعض مطالعيه فاكتفوا بما فحوه ظاهر
من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة كما ينبغي وبعضهم قد تصدوا السلوك طريقه
من غير دليل فاضوا كثيرا واضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء تحصيل

استجوابا

وجمع الحقيقة بقلة بكثرة المسايل
وبعد فايق البيان مسايل الفنا فاق
من ذق فاني صافيه فيما اعاضاه
اصله الدقة ضد الغلظ وفي الكلام
اشارة الى ان العلم بها للبيان
لا علم البيان ولا علم البيان الا ان
محل علم حرف ما هو المضاف في
الاصل كما يقال رمضان مع ان
العلم هو شهر رمضان

قوله الحمد لله سبحانه نسبا الافتتاح الحمد فقط مع تأخره
عن التسمية افادة لما خفي واعراضا عما ظهر ولو جعلا
دفع ما اشتهر من حديث المتعارض بالبلوى الخ
حديث بتي الابتداء سواء جعل البادي الخ
وبالجملة جملة الابتداء او مستأنفا بحذف

وجزاكم بما يفاض الخير والمرجو من فضائلكم وجلس اخوان ان يشفعوني بصالح الدعاء
ويشكروا لي عما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء والي الله اتضرع
في ان ينفع به المحصلون الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون
وذمم تحصيل الحق المبين لا تصور بها بل بصورة البغي وهذا العذر موصوف
عند الانام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد
وشاع الجدال والحسد بين العباد وليس فاتحي من اناس الثناء الجميل في المحافل
فحسبي ما ارجوه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت
واليه انيب قال بسم الله الرحمن الرحيم افتتح كتابي بعد التيمن التسمية بحمده
سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها
والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب انعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا
وخدمة بالاركان فورد الحمد هو الاعم من وجه والشكر اعم من وجه من حيث المتعلق واخص
باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الانعام
وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء
بالجنان في مقابلة الاحسان والباء اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه بالحمد بوصف
دون وصف بل اتى بما تعرض للانام بعد الدلالة على استحقاق الذات منعما
على تحقق الاستحقاقين وقد مر تحقيق المقام مرة اتم وان ذكر الله
في على اصحاب الكشاف فقد صرح بانه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه
حقيق وههنا يظهر ما ذهب اليه ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس
كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر الساده مسد اخباره واصله نصب على المفعول
الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستمرار في
كما ما يوجب مناسبة وجه نظر لان الناسب مناسب الفعل انما هو المصدر النكرة
مثل سلام عليك ومع اللام فهو اسم خاص فيه الام ويقصد به الاستغراق فالاولى

فرصا مع ما الجمع من الزمان خصصا وطفقت اقسم مواد الشعر غايصا في بحر الافكار
والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء
المشار اليهم بالبنان وبمراجعة الكتب المصنفة في فن البيان لاستمداد دلايل الاعجاز
واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت
لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآبية ويسهل طريق الوصول
الى ضفايره المكنونة الخفية وادوكته فرايد نفيسة وشحته بهاكب الفقه آه وفوايد
شريفة يحق بها اذدياد الاذكياء وغرايب يكثر اهتزت اليها بنود التوفيق
ولطايف فوايد تحذ تهامز عن التحقيق وتمكن في دفع اعتراضاته بذيل الحل
والانصاف وجبت في ردها اوردعلى مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل
اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع للشراح للفاضل العلامة
في شرح المفتاح واومات الى مواضع ذللت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة
واضفت عاوقت لبعض متعاطي هذا الكتاب من بضاعة ووفقت الباحثي بجاعة
خطوا لتحقيق الواجبات وما وضعت على نفسي ستهم في تطويل الوشاح وحين
رفعت عن تسويد الصحايف تلك الطرف غرر ما في الدهر بالازرآء حتى فوادي
في غشاء من بلبال فصرت اذا اصابتني سهام تلك النصال على النضال ولذلك
مر تواتر الاخبار بتعاقب المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن
في بلاد خراسان ولا سيما ديار بما حل الشاب تيمتي واوائل ارض من حلوبي ترابها
فلقد جرد الدهر على اهلها سيف العدوان واباد منهم فيها الشجعان ولم يدع
مراد وطابها الا ومنهم كلم ازاهم اوفى ولم يتبق من فخرها الا قوم بلدح عجفى
كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فظلت الاوراق
في ذراها الهجر آه وشجت عناكب النسيان ودرب بيني وبينها حجابا مستورا
وجعلها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله الشكى مزدريا واذا اح واطرح الحاسة
سواء الفراق دفن الاحبة حتى رجعت اليها حبت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه
واستهضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء
ذلك الفكر الفاتر وسمح بعون الله للنظر الفاتر فجاء بحمد الله كنز امد دونه من جواهر النور

ثانيه اي والثاني عوض عن
الاضافة اليه والمعنى طريق
وطريق سلكت ان

جاء الاضافة في جانب الاسماء اذا وقع
منوعة والاحسان ان اتى بما يشتمل
بين اللفظ والمعنى فيها والا فمشترك

يحتمل ان يكون الظرف الخ قوله بحمد الله مستقرا
في موضع الحال من فاعل اقتح اي لا اصله للافتتاح
ومعنى الكلام افتتح كتابي حمدا لله ملتبسا
على وجه التعين مكتسبا بحمد الله فلا افتقاد
بين التحميد والتسمية في التعلق بالافتتاح
ان يا بسم الله
الحقيقيون الموصوفون
بالصفات الآتية
شرح المفتاح
انشاء والباء
النفي العام
والنجاة من
الاختصاص
هذا اصل معنى الباء والسبب والعطاء
اعني الموجب
حاشية مطالع
وهي الصفة المدوحة المخترعة بالذات الممدوح
لا ينتقل منه الى غيره كالعدو والشجاعة
قوله وجعله حال من اللسان على تأويله
بالنكرة عند سيبويه اي منفردا اذ
ذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه
وفي نظائره للعهد الذهني
والعهد الذهني
بعامل بعد الحذف
الفاء واو الحال
ان الحمد والتسمية في التعلق بالافتتاح
ان يا بسم الله
الحقيقيون الموصوفون
بالصفات الآتية
شرح المفتاح
انشاء والباء
النفي العام
والنجاة من
الاختصاص
هذا اصل معنى الباء والسبب والعطاء
اعني الموجب
حاشية مطالع
وهي الصفة المدوحة المخترعة بالذات الممدوح
لا ينتقل منه الى غيره كالعدو والشجاعة
قوله وجعله حال من اللسان على تأويله
بالنكرة عند سيبويه اي منفردا اذ
ذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه
وفي نظائره للعهد الذهني
والعهد الذهني
بعامل بعد الحذف
الفاء واو الحال

ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق فيرجع الى
المتبادر والفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والشايع في استعماله هنا الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره
واما ان الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية والشايع في استعماله هنا الاستغراق فيرجع الى ان الاستغراق
هو الاصل في كلام الشارع اذ لم يدل دليل على ارادة غيره وهذا ان تم فانما يتم في غير المصادر واما فيها فلا لان الاستغراق
فيها امر عقلي لا يحتاج الى دليل لفظي كما شهد به الاستقراء اي تتبع موارد استعمال المصادر في كلام العرب وعرف الشارع
فانا نجد كلا منهما يستعمل تارة في الاستغراق واخرى في غيره من غير فرق بين المصادر وغيرها من الاسماء وهذا ظاهر لا سترة عليه
قال الطيبي رحمه الله ان الاستغراق في المصادر امر عقلي لا يحتاج الى دليل لفظي لان الفعل يدل على الماهية من حيث هي
فاذا دخل عليه اللام لم يدل الا على تعريف الماهية من حيث هي فاذا اريد الاستغراق فلا بد من قرينة تدل عليه كما في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فان الاستثناء قرينة على ان المراد بالانسان بعض افراده
وهو الكافر وكما في قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم وقوله ان الله لا يحب الفساد فان الاستثناء في الاول
والنفي في الثاني قرينتان على ان المراد بالمؤمنين والفساد بعض افرادهما وهو الكافر والكفر وهذا ظاهر لا سترة عليه
فلا يكون له اي للمصدر عموم الا بالقرينة وهذا الكلام مخدوش من وجوه الاول ان قوله فان الاستثناء الخ يدل على ان
الاستغراق في المصادر امر عقلي لا يحتاج الى دليل لفظي وهذا ظاهر الفساد لان الاستغراق في المصادر كما يحتاج الى القرينة
في الاستثناء كذلك يحتاج اليها في غيره من الاستعمالات كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الخ
وقوله ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الخ وقوله ان الله لا يحب الفساد فان الاستغراق في هذه المقام المجرد عن
القرينة لا يصح هذا ان كنت لا تجد به وحده اختبار رجل الحمد

ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فان لا يكون ثم استغراق وما في اليمم مصدر رد عليه لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تقدره في المعطوف عليه اعني على الكون اما لعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدا محذوف او نصب تقديرا اعني قصدت تعظيم وامتنانا فلان محمد على انعامه الذي هو مزاوف النعم امكن من الحمد على نفس النعمة وليس في النعم بصور لعباده حتى الاحاطة به وليتلا بتوهم احتصاصه بشيء دون شيء ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح بعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماع جمع كثير من بني نوعه ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمقصود تامة والمعقولات القرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم انه لما انتفى الاتباع انما ينتظم امورهم بينهم معاملة وعدل تفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الا الحركات الغير الخبرية بل لا بد لها من قوانين كلية اي علم الشرايع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز بخصائص الحق وهو انما يقرر بآيات تدل على انه رسول من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وسلم من عطف الخاص على العام رعاية لكبره وكونه آلة لما عداه وتنبيها على جلالة غيره السنا كما اشير اليه في قوله ربي علمني البيان

كيف التوفيق بين ما ذكر هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا وقيل وجه الاعجاز لا يكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه انه
يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن
وصفه كل على انا ما ندرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا يعرفه من العلوم
وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان الغموض تدرك بالذوق السليم
وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر مختص
بالفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم
بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه
الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يرد حل نكته
بلاغة القرآن الآتي على الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في التنبيه
بالاشياء المختفية تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها
استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام اوتشبيه الاعجاز الصوارفة
بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد حربنا
في هذا على اصطلاح الملخص والقرآن مفعول بمعنى مقروء حمل اسما للكلام المنزل على الرسول
عليه السلام ونظمه تاليف كلامه مرتبة المعاني متناسقة الدلالة على حسب يقتضيه العقل
لا تواليب في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم حروف قافية
تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب بيض لما ادى
الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطايف العلمين مدخل فيه
لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة
واشارة الى ان كماله كالدر لا يكمل الا من مفتاح العلوم الذي
صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمد الله
بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة
بيان لما نفعا تمييز من الاعظم لكونه اختصارا ترتيبا اي لكون قسم الثالث احسن الكتب المشهورة
من جهة الترتيب وهو وضع كل شي في مرتبته والكل مسلم شان مراتب بعضها اليق بها
من بعض اذ لكل موضع فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا القال فعليك

بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عنده انقصم فتارت لآليه ولكونها
تحريرا وموتهذيب الكلام ولكونه اكثر تحقيقا للاصول والقواعد الموتعلق للخذوف
بفتحه قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل وان كان بمعنى الفعل
وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كجزء من الشي
المتاخر الاجر آخذ عليه هذا والاظهر انه جايز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الرضي
ظاهر ما لم ار احدا منع منه ولا ناخذ بمجرد ذلك وامثل ما اكثر في الكلام والتقدير تكلف
وليس كل ما ورد في شي حكم حكمه ما اول به مع ان الظرف ما كثر ايقاعه بالفعل
لان كثرة ما ليس كثيرة بالنسبة اليه نظرا لغلبة وقوعه فيه وعدم الفكاكه
عنه ولهذا التسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها ولكن كما في القسم الثالث غير مصون
اي محفوظ عن الحشو وهو ازايد المستغنى عنه وعن التطويل وهو ازايد على اصل الاداء
بلا قرائن وسيجي الفرق بينهما في باب الاطناب والتعقيد وهو كون الكلام بحيث
على الاخص يحتمل معناه قابلا صير بعد صير اي كاقابلا لانتصار لما في التطويل
مفتقرا صير آخر اي كاني محتاجا الى الايضاح لما في التعقيد والى الجودة عاريا عن الحشو
الغث محترزا جوابا اي كاما تقدم سببا لتاليف محتقر يمض ما فيه اي الى القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزيياته ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم التعيين الى المنكر يجب ان يكون بلام ينطبق على ان يدا قايم وان عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يتلى عليه الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد
فيعلم انه يؤكد ويستدل على المحتاج اليه لما يستغني عنه ليكون حشوا مخلا بالنظم وهي اي القواعد
التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي اجزيات
التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام الموثوق بعربيتهم
فمن خص من الكل ومن آل من الاول وهو المتصور جهدا بالضم والفتح الاجتهاد في الامر
الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا آلوك جهدا يتعدى الى
مفعولين والمعنى لا استعمل جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي
لم امنع اجتهادا في تحقيق اي الملخص يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيب
اي تحقيقه وترتيبه اي الحصر ترتيبا اقرب تناولا اي احداه وهو في الاصل

ورجل لبيب وقوله يسمع كلمة بليغة وقولهم فصحاء الاعضاء للبيب وكثيرا ما يقصد
بالفاء ترتيبا للفظ وكاذ جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخران
اي فانه عن وصف الاول بها واعلم انه لما كان الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم ودقوا على ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي يكون جارية
على اللسن سالمة من تنافر الحروف والكلمات والغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المص
بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد
وقد يتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص ممن ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة
في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد
بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا اللكنة تقال
عندهم للعي المخصوص بالكلام على وفق مقتضى حال وكان كل من الفصاحة والبلاغة
تقع صفة للكلام يعني آخر باعتبار اولا لتغيرها باعتبار ما تتعلق وضعا له ثم عرف كلا
منهما على وجه مخصوص ولم يتعرض لبعد رجوع المعاني المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد
قد يشترك فيها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان اطلاق الفصاحة
على الافراد اللغة واطلاق اللفظ مشترك على معانيه المختلفة نظر الى الظاهر
وكذا البلاغة ولا يخفى بعد تعريف المطلق العام الشامل للشمس والذهب
وغير ذلك فصح ان يفسر الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه بما يجري على كلام الناس
ما يصلح فيه مهيا بانه لا وجه للرازي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه
بان المراد ما يتكلم الناس الموجودون كما صرح به الشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة
على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب
تقديم فصاحة المفرد فالفصيح من الخلوص من تنافر الحروف والغرابة
ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلام
شيء من الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التنافي فيه نحو الشجع بالجاء المهملة المعجمة في قول ابي تمام
سل عن ما قنيه تركها ترى البخع ومنه ما دون ذلك كمستشزرات

في قول امرئ القيس عدايره اي ذوابه جمع عديرة والضمير عائد الى الذوائب
مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات
ان روي بالفتح استشزر رفعه واستشزر ارتفع تعدى ولا تعدى الى المفعول
تفلل العقاص في مثنى ومرسل تفلل تغيب والعقاص ما تعقص فيه وهي الخيوط المجموعة
من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوابه مشدودة على
على الرأس بخيوط وان شعره بتمامه الى العقاص ومثنى ومرسل الاول يغيب
في الاخيرين والفرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ التنافر مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الرخوة والزاي
المجهورة التي هي من المجهورة ولو قال مستشزف لزال ذلك الثقل وهو لان الزاي المجهورة
ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشزف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع
هذه الحروف المخصوص قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدها الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى
الآخر كالمشي في القيد مما يخبر منافرا من القريب المخرج كالجيم والشين ومن البعيد
ومن البعيد ما هو كالخاء المعجمة مع العين المهملة بل سبب الثقل الى السمع
ايسر مراد خاله من السمع الى الحلق فما يجده من حسن عذب وبلغ وجزل وملح بل ذا امر
ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا على النطق فهو متنافر سواء كان
من قرب المخرج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيانه
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام
ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه
لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة واين بعضهم بان
انتفاء وصف الجزء لنقص الكلام لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط
فاحش لان فصاحة الكلام ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج
الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف لها والقياس على وقوع مفرد عربي في كلام العرب

وما اورده المص في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يتخلل بين المضافين شئ غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
وانا ورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات حيثما واتما اراد تتابع الاضافات
ما فوق الواحد لاحتمال ان يراد بما ذكر اراد تتابع الاضافات وكثرة التكرار بالنسبة
الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا الا ان نقول انما ايضا ان اوجب
ثقلا وبشاعة خذ كرا والا فلا فجاز ان يخلها بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله
مثل داب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبد وقوله ونبئهم ان الماء قسمة بينهم كل شرب
وتعويلها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من قوله الكيف ورسم الحد بانها الكيف بانها
هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متغايران بالمفهوم الا
ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة
في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالباقي الكم والكيف
باقي الاعراض النسبية وقوله لذاته يدخل فيه الكيفيات المختصة النفسية او النسبية
بواسطة اقتضاء محلها ذلك ويدخل فيه ما فكه المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف
تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة والنسبة في محله اقتضاء او لتمام الكيفية ان اختصت
بذوات الانفس سمي كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها سميت ملكة والا
يسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الصفات الراسخة
حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح غير راسخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله
بعد قدرتها على التعبير عن المقصود دون بعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه
اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الازمنة اولا ينطق به
قط ولكن له الاقتدار ولو قيل بعبر عنه حتى يخرج من ينطق بمقصوده في الجملة لكان اولى
بحسب ان يتم به هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليتم المفرد والمركب فانه لولا ان اللام
في المقصود للاستغراق لكان المراد بكلام عليه قصد المتكلم وارادته فحينئذ يكلام
فصيح وجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام
فصيح وهو احرج لان مراد المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت
ان تدل على الحاسب اجنبا ما مخلفة يرفع حسابها فتقول دار غلام جابه ثوب ساط

الى غرضك فانه قد اتى بلفظ فصيح دون الكلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ
بليغ شهوط هار خان قلت هذا التوقف غير مانع لصدق على الادراك والحيوة
وكلهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط
ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم كما تقدم
ان البلاغة والبلاغة في الكلام مطابقة لمقتضى الحال المراد بالحال امر اضافي
الى المتكلم على وجه مخصوص اي الى ان تعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى
خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيد
والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام
مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان مجردا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه
حذف وان اقتضى ذكره اي غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني
مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو
اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة فان الحال والمقام متغايران بالمفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان المراد بالمقام ما اعتبار تواردت عليه الكلمات لا ورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار تواردها عليه وحينئذ المقام يعتبر اضافته
الى المقتضى فيقال مقام التاكيد مقام الاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف
مقتضيات احوال المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق
بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات
مع الاشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان المتكلم اي
كل شئ اعتبار مناسب للحال المقام وهو اما ان يكون محكوما به اي ثبوت شئ
او بالجملة او محكوما عليه او متعلقا به اي شئ ذكر اما الاول فيكون راجعا الى نفس الاسناد
كونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا باكيد واحد او اكثر
اما المسند اليه المحكوم به محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مقدما بشئ من التوابع او غير مقدم او مؤخرا مقصورا على المسند اليه
او غير مقصور اليه غير ذلك او المسند كما ذكر مع زيادة كونه مقيدا او غيره

وجهه ذبح فيما سئل عنه فان ليس سببا لعدو ولا عن لفظ بليغ هو فرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما
يشير به قولهم والا فلان كذا ادخل كذا اخرج له الا ان قوله فيما تقدم الظهر ايضا يقال
بلفظ بليغ الا ان الاولى ان يقدر ايضا عن لفظ بليغ كما قدمنا ذكره لفظ
البعض بانه يجوز ان يكون لحكمة او اختصار على شعبة او يقصر على ذكر بعضها تقدم ذكره لفظ
بليغ بحيث ان يكون لا راحة الشمول ايضا يجوز ان يكون لما ذكره
الشارح في الجواب من ان الاقتدار على اللفظ البليغ
ليس بشرط في الفصاحة

اوجملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على مستفصل
واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز
والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا صريح بما يعتمد علم المعاني
اذ انتهى هذا فقول مقام التذكير اى المقام الذي يناسبه تذكير المسند اليه والمسند
يباين مقام تقييده بتربته ومقام اطلاق الحكم او التعلق والمسند اليه او المسند
او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او نحو ذلك
ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا
مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قولهم لكل من التذكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها واما فصل قولهم مقام
يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على ان باب عظيم الشان رفيع القدر
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة
باكثر من جملة وفصل قولهم ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة
كون غير محتاج بجملة او جزء منها ولان باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاصيله
مقام الايجاز والاطناب [illegible] كون لكل من الايجاز
كون منهما بين حدود او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا حال
مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي لناسبه من الاشارات
اللطيفة والحكم الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي
الظن لان الذكاء شدة قوة للنفس تحدث لها كثرة الآراء وتسمى حدس القوة
الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من غير الفطنة والبلادة عدم
عامة شائبة الفطنة فمقابل الغبي هو الفطن والكل مع صاحبها اى مع حكمها اخوي
موجبات منها مقام ليس لمع يشاركه تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس مع الآخر وكل من
ادوات الشرط مع الكل مقام ليس مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه
كزيد مثلا مع المسند المجرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية
او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر واذا المراد بالصاحبة الكلية الحقيقية

او

اوما هو في حكمها وايضا مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا
ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب التعلق
او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعيت حاله
واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام
الكلام الفصيح بقرينة الاشارة الى ما سبق اولا وارتفاع لغير الفصيح واراد بما يحسن الكلام الذي
الداخل في البلاغة دون الوضعي خارج لان الكلام قد يتصف بالمحسنات اللفظية
او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب الحال المقام
كالتاكيد والاطلاق وغيره تعاد دناه وفيه يضرح لفظ المفتاح وسيتضح لعذ زيادة
تحقيق والباء في قوله فمقتضى الحال يدل على ان التفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك
انه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
وهو مطابقة المصدر تضمنه الجملة كما يقال ضرب زيد في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع
بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ضما مقدمتان احدهما ان ليس
ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد او الا بطل احد الحصرين
او كلاهما فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب [illegible] وهذا اعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر
في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو
وتعمل على قوانينه واصوله مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثلي به منطلق
وزيد بمنطلق وبمنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت الى آخر ما
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الفصل مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع
او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعا وتبين حسب

والتحقيق ينبغي ان يكون ههنا امور ستة الفاظ مجردة والفاظ مشتملة على الخصوصيات وتع مجردة وما حقيقة مدلول
تلك الالفاظ المشتملة عليها ومعاني ان مدلول تلك المعاني وخواص مستفادة من تلك الخصوصيات فالاولى ليست بموصوفة
بالبلاغة كما انها ليست بحث لها والثانية موصوفة بها وان لم يكن منشأها والثالثة موصوفة بما سافطة عن درجة الاعتبار فج ان
الالفاظ الدالة عليها بمنزلة الاصوات الجوانات والرابعة منشأ واللاغة والخامسة موصوفة والسادسة ساقطة عن درجة الاعتبار بعروف
كذلك، مكة فج آذار لعليها بالفاظ وضعت باذا نها كانت بمنزلة اصوات الجوانات والسادسة ما الخ تكون بحسب الافادة ونسا وقد
مر انها بحسب قصد البلغاء ملاحظ

انتهاء صفات الالفاظ راجع انتهاء صفتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب
وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير
اعتبار التركيب فج لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المص وكان
لم يتضح دلايل الاعجاز حق التضح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان مجهول كالايخفى
هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة والنزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام يتبع التفاضل وبسببه الاعجاز ويطلق
البراعة والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بهذا عرفا
هو اللفظ او يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام
الذي يدور فيه النظر ويتبع به التفاضل هو الذي تدل الفاظه على معانيه اللغوية
ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فحينئذ الفاظ ومعان اول
ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ
في النطق على هذه الاعتبارات اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم
قطعا بان الفضائل الراجعة اليها وان الفضيلة التي تستحق الكلام
ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة
التي هي الاصوات والحروف وكان المانع الثاني اي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها
او نفيها فحيث ثبت انها من صفات الالفاظ المعاني يريد بها تلك المعاني الاول
وحيث بين ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني
الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وستوي فيها بين فصاحة والعامي
انا اجعل كلامه على هذا بل ارى ان يصح به مرارا كما قال لو كانت بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تخيلهم يريدون اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني وبسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما لهم انها صفات
للمعاني الاول المقصودة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات جعلوها كالموانع
فيما بينهم ان يقولوا اللفظ دام محمود دون الصورة التي حدثت في المعنى وفاضت
تجددت فيه وقولنا صورة تشبيه وقياس على ما ذكرته بعقولنا على ما ندركه بابصارنا

ولا وجه لحمل كلام المص على هذا اما بيرد
بالنظر في قوله فالبلاغة صفة راجعة الى
اللفظ المبين الاول ويكون المبين فالبلاغة
المبين الثاني ولا يحمل المبين في قوله باعتبار افادته
على المعنى الاول لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى المعنى الاول
ان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى المعنى الثاني
وان البلاغة باعتبار افادتها المعنى الاول
باعتبار افادتها المعنى الثاني
وان البلاغة باعتبار افادتها المعنى الثاني
صفة اللفظ باعتبار
مطابقته لمقتضى الحال

قوله على معناه اللغوي اي المتبادر صفة الكلام
المنطوق وهو المعنى الاول الذي لا يتوقف
الانتقال اليه على انتقال آخر بخلاف المعنى الثاني
الذي قصد التكلم بالمعاني الثواني لان قصد
التقدم بهم منه ان التكلم قصد به
الاخبار بانتفاء الاطلاق فانه دليل ثابت لزيد الشجاعة
لاشتراكه فيه وهذا هو المسمى بالمعنى الثاني

احوال متعلقات الفعل القصر الانشاء والوصل
الايجاز والاطناب والمساواة

فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا احتمال راجعة الى الاثبات عامة جعل الاشتباه بانا ما فاخصه فعكسه ابواب نبيه وسيم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق مرة وذكر ما في قوله
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا يعم الكلام الخبري كما في قولهم الكلام المحتمل للصدق والكذب
وقد يقال يعني الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بتأويل
بعض ثلاثة وقد ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والاكثرون على
صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته لواقع وعدمها او الخبر عن الشيء على ما هو به بتأويل
صفة المتكلم فادور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للحاظ
ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيره فذهب الجمهور الى ما ذكر المص صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى حكم اولا وبالذات اوالى الخبر
ثانيا وبالواسطة للواقع وهو خارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري كذا بعدها
اي عدم مطابقة للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين
اما بالثبوت بان يفهما ذاك او بنفيهما ذا ليس فاما ان يقطع النظر عما في الذهن من النسبة
او لا بد وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك
او لم يكن فمطابقة هذه النسبة محالة في الذهن المعبر عنها بالكلام للنسبة الواقعة
الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهو معنى
مطابقة الكلام للواقع ومخارج ومافي نفس الامر فاذا قلت بيع واردت الاخبار
عما وجد منك ايقاع البيع خارجا فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
فخلاف حيث الانشائية فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في ضمن هذا اللفظ
وهذا اللفظ موجود له ولا يضر فيه ذلك ان النسبة هنا لا مور لا عبارة دون الخارجية
للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في خارج وحصول القيام لا مر تحقق موجود
في خارج حاليا ولو فرضنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا
معنى وجود النسبة الخارجية وهل قابل النظام ومتابعه صدق الخبر مطابقة
لاعتقاد المخبر ولو كاذبا ذلك لاعتقاده خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها

وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب في الواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف
اي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن
وهو حكم بالطرف الراجح والشك توقف فلا تحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة
عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة
اللهم ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة لاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانا نحكم معه ولا نصدق بل هو مجرد تصور كما صرح به
ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بخلاف ما لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها
وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار شلا
مع الشك كلاما كاذبا بل آذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار كلام خبر وهذا
ظاهر وتمسك النظام بدليل قولهم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله
والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تخيل عليهم انهم كاذبون
في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع
لما صح هذا بل المعنى الكاذبون في الشهادة واورد عليهم فيما المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم
نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتهم هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة ان واللام وانتم لا كيد ولا شك في غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وقد اجيب انه راجع الى قولهم نشهد فانه خبر غير مطابق للواقع ليس
بشيء لقولهم انه ليس بخبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذه الانشاء
الكاذبين المواطأة بشهادة وطن في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق
لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطأة في مطلق التسمية
ممنوع وقال الجواب مسلم لكن التكذيب راجع الى قولهم انك لرسول الله مستدلا بان الوصف
بالجواب على تقدير تسليم ما اشار اليه قوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به
اعني قولهم انك لرسول الله لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم
يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر
لوجود المطابقة فيه قال لقولهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار

فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية
ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المشهور
في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الا ان الاولى
احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلام او ما يجري مجراه الى الاخر بحيث يفيد الحكم بان مفهوم
احدهما مما مثل المفهوم الاخر او منفي عنه وهذا اولى مما لم يتعرض لهذه الزيادة الحكم بمفهوم المفهوم بانه ما ثبت له
او نفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من مقولة الالفاظ في فرض وانما
ابتداء بالاحوال الخبر لكونه اعظم ثمارا واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بتصوير الكثيرة
ويقع فيه التصادق والتكاذب ويتفرع عليها الزيادات التي بها التفاضل ويكون اصلا في الكلام
لان الانشاء انما يحصل بسببه كالامر والنهي او تقل كعسى وعلى وجب
واشربت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال
الاسناد على احوال المسند اليه والمسند من ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المتكلم
انما يبحث عن احوال اللفظ الموضوع بحيث يسند اليه ويسند هذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه علم بسند احد اللفظين الى الاخر فلم يعد احدهما مسندا اليه
والاخر مسندا او المتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث للمتكلم عن الاسناد
ان قصد الخبر اي لم يكن بصدد الاخبار والا لم يلتفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد
الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقولك امرأة عمران رب اني وضعتها
انثى اظهارا للتحسر على جهة رجائها وعكسه تقدير ما والتحول الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر
ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف
والتخشع وقولك لمن لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية اذ كثيرا ما يتفاوت التفاوت
العظيم لتباين القاعد وترفع منصب عن المجاهد اثر نزلته ومثل جعل المستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون بحيث لا حاجة الى اسناد احدهما الى اكثر من ان يحمى وكفاك شاهدا
على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله فوكل ثم قلت ايتم اني هذا الكلام تخرق وتحمق
وليس باخبار بكنه اذ الكل يعلمه والاخبار فلا شك ان قصده بالخبر افادة المخاطب
اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك لمن حفظ الغير
لمن حفظه والمراد بالحكم ضم او وقوع نسبة مثلها ايجابها او نظرها ان ليس قصد المخبر

افادة

مؤكدا بالقسم واللام وان الجملة الى المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكما ان الرسل دعوا الى الاسلام على وجه ظنوهم انكارا وجحدا دعوا الى التوحيد والرسالة مؤكدا بالقسم واللام ربنا انا اليكم لمرسلون وكما ان الرسالة من الله تعالى لا تخلو اما ان تكون بالمعنى الاول او الثاني فكذا الرسالة من الرسول

ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي انما يتأتى ان يكون في النسبة الاضافية
او غيرها فالاول اسناد الفعل او ما في معناه ان يسند الى مجاز فكذا ايقاعه على غير ما هو له ان يوقع
عليه واضافة المضاف الى غير ما هو له ان يضاف اليه لاجل ما ذكر
في الكتاب اما توقيف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد
في التعريف اعم من ان يتأتى فيه الكلام ثم يجيء كما مر او يكون مستدركا كما في هذه الامثلة
فانه جعل فيها الليل شاغلا والفعل والنهار ماكرين والقبيلة مسدودة والامر مطاعا
وكذا اذا جعل الفاعل المجازي تميزا كقولك شاب رأسي شيبا لان التمييز
في الاصل فاعل فتدبره فانه بحث نفيس واعلم ان اسناد المجاز قد يدل عليه صريحا
كما مر وقد يكون كناية كما ذكرنا في قولهم سيل الوادي من حيث جعل الوادي
مخزونا بقرينة اضافة السيل اليه فافهم ولا يقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي
والمص وقولنا في التعريف بما دل يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل اذ
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لانه مراد
ومعتقده وكذا اشتكى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج
ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت اي حاجة الى قيد التأول
وليس هذا مراد به في هذا الكتاب ثم اي حاجة الى التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة في هذا الكتاب وهذا القيد بخروجها جميعا قلت لك ان تقول في الجواب
عرف المجاز العقلي بما ان الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الكاذبة لضرب من التأول
افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الهذلي انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كساني الخليفة الكعبة
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التأول
ليحترز به عن الكذب واعترض عليه بانه لا حاجة الى طرده باذكر لخروجه بقوله
لضرب من التأول ولا بطلان عكسه باذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر
لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه وكم
كساني الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار بهذا البيان الى ان التأول لا يختص
باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فانه يطلق المراد

كقولهم عيشة راضية فجاء للفاعل واسناد المفعول اذ العيشة مرضية وسيل مفعم
في عكس ذلك اسم مفعول من افعم الاناء ملأه وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر
في المصيبة رماكا وليلا ان مثل جوده جعل لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو
بمعنى المفعول لانه تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ذكر المرزوقي
وهو ان مرشان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه
ما ينبوه به توكيدا وتبيينا على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداجية دجاجي وشعر شاعر
ونهاره صائم في الزمان وليله قائم في المكان وفي الامر مرة ومرار وفي النسب الغاني ومنه يوم يوم
في نسب الغاني اي اصله الفعل وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي
ان احدهما وصف الفاعل او المفعول للمصدر نحو زيد عدل وزيد معدل به
والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب حسن كاتبه والاكلوب حسن قائد المبني
للفاعل فهو اسناد الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يتأتى ذلك الاسناد بل الى مفعول اخر
من افعال كما علم نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم المعذب
فوصفه بفعل مثل جده كذا في الكشاف فظاهر ان هذا المصدر ليس مما يتأتى
ذلك الاسناد ويكفي الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما ليس بخفي وعن الثاني
بان العلاقة اعم من ان يكون بواسطة وقوع او بدونها وعند الصور ترجيح القبيل الاول
او الكامل اريد حكم في اسلوبه وكنايه وبعده والبين في ضلاله وعقابه فيكون جاريا على الفاعل
واسناد الفعل بواسطة قائم وقس عليه نظيره والمعتبر حسب ما صرح به الكشاف
ليس الاسناد الى الفعل بما هو عليه في الحقيقة لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى
يلتبس الذي هو في الحقيقة له كالتبس التجارة بالشتري في قولك ربحت تجارتهم
وكما ان جعل اشغال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فكذا من قبيل الكثير بالمطلق
المجاز العقلي على هذا التعريف يخرج قولك اشتاق بها وذكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليل اهل الدار دون اخي انبات الربيع وبحو
ونحو قولك ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا توهم القلة واجرت النهر وما شبه

واز انما میں یستفاد من اجتماع مجازین او حقیقۃ ومجاز فی کلام واحد وان کا محققین
وانحصار الاقسام فی الاربعۃ ظاھر علی مذھب المص لانہ اشترط فی المسند ان یکون
فعلا او معناہ فیکون مفردا او کل مفرد مستعمل اما حصہ او مجاز فالمجاز فی قولنا
زید نھارہ صایم انما ھو اسناد صایم الی ضمیر النھار وکذا فی قولنا الجیب احیانی
ملاقاتہ المجاز اسناد اجی الی ملاقاتہ لا اسناد الجملۃ الواقعۃ خبرا الی المبتداء وانما کی
منہ المسلک کی فیہ اشکال وھو ای المجاز العقلی فی القرآن کثیر واذا تلیت علیھم آیاتہ
ای آیات اللہ زادتھم ایمانا لم یقل منہ قولہ تعالی وبخوفونک بالذین من دونہ ومن یضلل اللہ
اذا تلیت علیھم آیاتہ زادتھم ایمانا وتصدیقا بوقوع المجاز العقلی فی القرآن کثیرا والمقصود
ان اسناد زادتھم الی ضمیر الآیات مجاز لانھا فعل اللہ وانما الآیات سبب یذکر انباتھم
نسبۃ المزعوم التذبیح الذی ھو فعل حیثہ لانہ سبب آمر متبوع عرفا کما ینسب
نزع اللباس عن آدم وحوا علیھما السلام وھو فعل اللہ حقیقۃ الی ابلیس علی اللغۃ لان
سببا لاکل من الشجرۃ وسبب الاکل ھو وسوستہ ومقاسمتہ ایاھما انہ لھما لمن الناصحین
یوما نصب علی المفعول لتتقون ای کیف تتقون یوم القیمۃ ان بقیتم علی الکفر یوما
یجعل الولدان شیبا نسب الفعل الی الزمان وھو لہ حقیقۃ وھذا کنایۃ عن شدتہ وکثرۃ الھول
والاحزان فیہ لانہ یتابع عند تتابع الاحزان الشیب او عن طولہ وان الاطفال
یبلغون فیہ او ان الشیخوخۃ واخرجت الارض اثقالھا جمع ثقل وھو متاع البیت ای ما فیھا
من اللہ فایں والمراد ھنا نسبۃ الاخراج الی مکانہ وھو فعل اللہ حقیقۃ وغیر تخص بالخیر کما یوھم
من نسبتہ بالمجانۃ فی الاثبات ومر ذکرہ فی احوال الاسناد الخبری بل یجری
فی الانشاء نحو یا حامان ابن لی مرجانا وقولہ فلا یخرجنکما من الجنۃ فان الکینونۃ فعل العبد
وحامان سبب آمر وکذا الاخراج فعل اللہ وابلیس سبب وشد غلبت الزرع ما شار
ولیعم نھارک ولیجد جدک وما اشبہ ذلک فالاسناد الامر او النھی الی ما لیس المطلوب
صدورہ من الفعل او الترک عنہ ومنہ اجر المضر ولا تطع امر فلان علی ما اشرنا الیہ وکذا لبست المضر
جارہ واصلوتک تامرک وکذلک ولا بد لای للمجاز العقلی من قرینۃ صارفۃ
عن ارادۃ ظاھرہ لان المتبادر الی الفھم عند انتفاء القرینۃ ھو الحقیقۃ لغلبتہ
کما مر فی قول ابی النجم فی قولہ افناہ قیل اللہ او معونۃ کاستعارۃ قیام لمسندہ بالمسند الیہ

ای

ای بالمسند الیہ المذکور عقلا ای بحیثیۃ العقل بحیث لا یدعی احد من المحققین و
المبطلین انہ یجوز قیامہ بہ لان العقل اذا خلی ونفسہ بعدہ محالا کقولک محبتک عارب
الیک او عادۃ ای بحیثیۃ العادۃ نحو ھزم الامیر الجند وقیام المسند الیہ
اعم من ان یکون بحیث صدورہ عنہ کضرب وھزم او غیرہ کمرض ومات
وصدورہ عطف علی استحالۃ ای وکصدور الکلام عن الموحد فانہ یدعی الموحد المحق
انہ لیس بقیام بالمذکور وان کان اللہ ھو المبطل یدعی قیامہ بمثل اشاب الصغیر
البیت وانت اذا سمع البیت مثل ھذا الکلام اذا صدر عن الموحد یحکم بان اسنادہ مجاز
لان الموحد لا یعتقد انہ الی ما ھو لہ لکن اشال اسنادا لیست مما یستحیل العقول الا مما ذھب
الیہ کثیر من ذوی العقول ولما احتجنا فی ابطالہ الی ادلۃ لیست معروفۃ حقیقۃ یرید ان الفعل
فی المجاز العقلی یجب ان یکون لہ فاعل ومفعول اذا اسند الیہ یکون اسنادہ حقیقۃ
لما مر انہ عبارۃ عن اسنادہ الی غیر ما ھو لہ فما ھو لہ ھو الفاعل والمفعول الحقیقی
لکن لا یلزم ان یکون لہ حقیقۃ لجواز ان لا یسند الفعل الا ما ھو لہ قطعا کما ان المجاز الکلمۃ
لا بد لہ حقیقۃ مہ موضوع لہ اذا استعمل فیکون حقیقۃ لکن لا یجب ان یکون لہ حقیقۃ
لجواز ان لا یستعمل قط فلا یکون حقیقۃ فمعرفۃ فاعلہ ومفعولہ الذی اذا اسند الیہ یکون حقیقۃ
اما ظاھرۃ کما فی قولک سعد فارجحت تجارتھم ای فاز رجحان فی تجارتھم واما خفیۃ لا تظھر الا بنظر
وتامل کما فی قولک سرنی رؤیتک ای سرنی اللہ عند رؤیتک وقولہ ای قول ابن المعتز
یریناصفحتی قرینوق سنا ما لتوا یزیدک اللہ وجھا حسنا اذا ما زرتہ نظرا ای
یزیدک اللہ حسنا فی وجہ لما اودعہ من رونق یحسن بالنظر بعدہ التامل والامعان
وقولک اقدمنی بلدک حق لی علی فلان ای اقدمنی نفسی لاجل حق لی علیک وتجنکب جانب
لی الیک ای جاءت بی نفسی الیک لتجنک وقول الشاعر وصیر فی ھواک ھوای یضرب المثل ای صیر فی
یضرب المثل ای صیرنی اللہ بسبب ھواک بھذہ الحالۃ وھو انی یضرب بی المثل فی الصلابۃ
فی مجتنک فمن ھذہ معرفۃ الحقیقۃ فی ھذہ الاشیاء نوع خفاء ولھذا لم یطلع علیھا
بعض الناس وھذا رد علی الشیخ عبد القاھر وتعریض بہ حیث قال اعلم انہ لیس یوجب
فی ھذا ان یکون للفعل فاعل فی التقدیر اذا انت نقلت الفعل الی صارت حقیقۃ
کما فی قولہ فارجحت تجارتھم فانک لا تجد فی نحو اقدمنی بلدک حق لی علی فلان فاعلا سوی الحق

فی

فقولہ عقلا ظرف لما فی العقل او مفعول
مطلق ای استحالۃ عقل وکذا قولہ
عادۃ و لعل وجہ ما توھم من قولہ ای
من جھۃ العقل بل ھو بیان الحاصل الذی
کما ینبغی المسند لکن ما ترد بلو کون نسبۃ
عن النسبۃ من ان شرطہ ان یکون الزمن
ھو المنسوب الیہ حقیقۃ کما یفید قول
ابن ھشام فی بعض کتبہ انہ قد یکون
عنا المنسوب کما فی اشتاء الانا وما
فلیتامل عبادی

قال الاودعہ عند فاتق الذی لہ اللہ اقول
ھذا ادیم الدھر علی الیت ان المضمر من
الاعراض البنائیۃ فی حقنا انتھا وکیف
نزداد ابدا فانا نظر وجھہ الکریم
ان الوجوہ المضمرۃ ما ان یریھا
اللہ یری فی بادی فانیطرع عانہ
الیقین والحال ثم اذا تامل الانسان
النظر الیہ نظرہ خلافہ وظنا اذا ردد الانسان
اذ ذاک النفس الثانی وظنا ما فیہ تحقیل
النفس الثانی وظنا ما فیہ تحقیل
المنفعۃ ای للداعی وھذا الوجہ ترجیل
اثنان
عبادی

فعلہ ھذہ الاشیاء
عما قبلھا لان ما بعدھا
ھو الوجود
ای ولیعلی
ما خفیہ
علیہ ان بعضا
کالاسناد
الاجراء
ھنا
الاخری

وكذا الاستطلع في وصيرني ويزيدك ان تزعم له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه
فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان العدم
موجود حقيقة وكذا القصور والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن
مجازا فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر
وقال الامام الزمخشري قدس الله روحه فيه نظر لان الفعل لابد من ان يكون له فاعل حقيقة كالمشي
صدر الفعل عن فاعل فمن كان اضيف اليه الفعل فهو مجاز والا فيمكن تقديره والمراد
اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظير في سلك الاستعارة بالكناية جعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله واهبا الى ان ما ذكره المصنف من الاستعارة بالكناية
وهي عندهما ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تضيف شيئا من لوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تعرضها بالذكر وتضيف اليها شيئا
من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني الغادي المحارب قرينة نسبة الانبات
الذي هو من لوازم المساوية للفاعل الحقيقي للانبات اليه اي الى الربيع وعلى هذا فليس
غيره اي غير هذا المذكور يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء
اليه وكذا المراد بالامراض هو الجسيس بقرينة نسبة الجرام اليه والحاصل
ان نسبة الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل ثم يعرض بالذكر
وجنب الشيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو فيه اي فهاذهب اليه السكاكي نظرا لانه
يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيجيء
في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه بحمد
الله بتفصيل فحوه هناك فليراجع ثمة وكذا لا يخفى ان قوله ما خلق من شيء
يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة
في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي فحينئذ صار مآله بطلان اضافة الشيء الى
لازمه مطلقا لان المراد بالمجاز فلان فيه دلالة على صحة هذه الاضافة
ووقوعها فكأنه تعالى قال بحسب تجارتهم ولو مثل هذه التجارة فاربحت تجارتهم او قوله

لانه لا نزاع في انه لابد للفعل من فاعل كذا
في فعل فظهر ان الفعل الموجود المتحقق في
امثال هذه الصفة هو النسبة والوصف
المعدوم ونحو ذلك من الافعال الناقصة
لا المشروط والاقوام ونحوها فانه لا اصال
المعدية لكن سيوضح بحث وهو ان لفظ
اقدام لا يكون ح حقيقة لعدم تحقق
معناه وقد استعمل استعمالا صحيحا فلزم
ان يكون مجازا فلا يكون المجاز في الاسناد
وجوابه ان عدم تحقق المعنى لا ينافي كون
اللفظ حقيقة ولا نسلم كونه مجازا
في معنى اخر غاية الامر ان مدلول اللفظ
وما يستعمل هو فيه لا يكون ثابتا والا لزم
الكذب اسئلان المقصود ثبوت ما
هو الاصل والمرجع كالمقدم سهلا في
كلام النبع اشارة الى جميع ذلك

فتأمل

قام الليل وتجلى من كمال اوفى للشغب لان قولنا نهاره صائم قائما فيه بيان الاستعارة انما هي
في ضمير المستتر لا في نهاره كما لا استخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست بذات طائل
ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى بالهامان ابن لي صرحا لعلي اطلع الى اله موسى
هو نفسه وليس كذلك لان الله آمره ومخاطبه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت
الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وتربتي رويتك حاكيون الفاعل المخيل بحاله تعالى
على السمع من الشارع لان اسناده توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا الا ما ورد به
اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع
او لم يسمع والتوازم كلها منتفية كما ذكر فتنتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان
انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي
في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه بجملته وهذا وهم فظهر ان ليس المراد
بالمنية في قول مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن جاز تسمية
وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع او عكس وقد قال السكاكي في تحقيق معنى المنية
انها السبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السبع لاجل المبالغة
في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع باد عاء السببية لها وانكر ان يكون شيئا
يفترسه وقع يكون المراد بعيشة صاحبها باد عاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم
باد عاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفيد المبالغة ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر
بالبناء لها كما ان النداء لكن باد عاء انه بان وجعله من جنس العقلاء لغرض المبالغة
ولا يكون الربيع مطلقا على انه حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد حقيقة هو الربيع
لكن باد عاء انه فاعل مختار من باب المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر ثم يرد على مذهب
في الاستعارة بالكناية اعتراض خوي نذكره في علم البيان انشاء الله وثانيا اي وعلى
الليه بتقدير نحو نهاره صائم وليله قائم وما شابه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل المخيل كما هو
على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما مر بنا في كتابه وقال
ان نحو رايت بفلان اسدا وليتني صرت اسدا وما شابه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة
وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه يمتنع
عن تشبيه نحو اسد كان على انه المحل لحمله اسدا ولا نحو لئن بالماء بل الماء جعل كقوله

اي كما هو حكم الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد
بلفظ له معنيان احدهما ثم يضمر الاخر او يراد
باحد ضميريه احدهما ثم الاخر سواء
كان المعنيان حقيقتين او مجازين او احدهما
حقيقة والاخر مجازا ثم المشهور في العبارة
الاولى ايراد الباء بالهاء المجمة والدال المهملة
من الهدم

كون مذهب السكاكي هو ما ذكره الفاضل المحقق
ظاهر من نظر في المفتاح وبه يندفع
اعتراضات المصنف ثم يرد على السكاكي
ان الاثبات الحقيقي ممتنع فامه بالقادر
الاد عائي حقيقة فينقطر الى العقول بالمجاز
العقلي بالاخرة ويصير مهيد في نفي المجاز
العقلي بنظيره في سلك الاستعارة
بالكناية ضائعا منه

وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان الكلام المطروح
مذكور هنا اذ المنية هاهنا بمعنى النهار
والضمير راجع الى فلان مطلقا مع
قطع النظر عن الصانع وهو غير
مذكور فلا تشمل الكلام على ما ذكر طرفي
التشبيه وله غوائل اخر ليس هذا موضع
مطلقا لم يجز ان يخفف المذكور المخالف
بالمذكر الذي يبنى على التشبيه وبين
شه

اعتراض قوي وجوابه قسم المجاز الى المجاز
المرسل والاستعارة وقسم الاستعارة الى المصرحة
والمكنية فيكون المكنية مجازا اذ ما
المنية في قول الهذلي وان المنية
انشبت اظفارها مستعملة في غير
باد عاء السببية له فيلزم ان لا يكون
فيما وضع له بالتحقيق فما استعمل في غير
ما وضع له بالتحقيق مجاز فالمجاز
ان يوضع له بالتحقيق وربما جاء عن
ذلك بان ما نحن فيه خارج عما نحن فيه الموضوع
له اذا اعتبر فيه امر خارج صار
خارجا عنه دون العكس فلفظ
المنية مستعملة في غير ما وضع له حقيقة

على دلالة العقل وهو اقوى للاستقلال بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف
قد جعلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال نخيل لان الدال
عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة
الى العقل فلا عبرة بان يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عن حذف على العقل كيف يقول
قال يا كيف انت قلت عليل ثم يقول انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين اذا اختيار
نسبة السامع عند القرينة هل يثبته ام لا او اختبار تعدادية هل يثبته بالقرائن الحسية
ام لا او ابهام صورة اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او تحقيرا له او عكس اي ابهام
صون لسانك عنه تحقيرا له او تعظيما او تاتي للانكار اي تنزيله لدى الحاجة منزلة من
خاجاي زيد لتنبيه المخاطب على ان ينزل ما ادركه بغير او نبيه او ادعاية اي التعيين
او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وبساية او خوف رقيبة او فحظ
على وزن اوبع او فاقية او ما اشبه ذلك كقول الصياد عالى قاف المقام لا يسع
ان يقال هو الوال فاصطاده وكالاحتقار عن غير السامع من حاضرين مثل جاء
وكاتباع الاستفهام الوارد على انكره مثل ءالله غير رام وشبهه اتباع ابهام حرف
او على تركه نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون
فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد هم قوم بعدان يذكروا رجلا في مرثاة وكذا
وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل نحو كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة
عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى قرينة الا قرينة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف
مثل قتل بخاري لعدم الاعتداد بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل لئيم من
عشيرته وقد يكون حذف المبني ابتداء بان يبلغ من النجابة مبلغا لا يكاد يذكره
قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او صاحة التي او الطريقة
التي فيحذف فحاة لا توجد في الذكر او بلغ من الفصاحة الى حيث لا تتفق للمتكلم
على اجراء على القياس او سمع على استحياء ولهذا قلت كيف فلان بالغا
عن حاله في بلية يقال لك ان عن اتالة بحيث يجري على لسانه ما هو فيه
لفظاعة واضماره المتكلم وانما لا تكاد تقدر على استعماله لا بكاية السامع واضماره

قد يزاد زاده على العلم تفصيل الاستعارة مع الاشارة على ذكر الطرفين على ان التشبيه فيها هو بخص
صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صايم وهو لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمن راضية
والمعنى فوفى عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصايم مطلقا
فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب
من التجلات البشعة وحمل الكلام الذي هو من امهات علم البلاغة بمكان على الوجه السخيف وعن الثالث
بان الامر بالكتابة لها مكان مجاز والغيره حقيقة وحين عليه انه اذا كان المراد بلفظ صاما
هو الصايم حقيقة كانهم لم يكن الامر لا حقيقة ولا مجازا الاتري انك اذا قلت ارم بالسعد
لا يكون الامر للجواز المقترن قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض السكاكي
ممن يجوز اطلاق الاسم على ارادة الحكم غير توقف وانما صرح بان المراد الاستعارة بالكناية
عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب على القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحتي مثل الركب
على المتن ولكذلك لانه شاع ذايع في كلام الجم الغفير توقف والله اعلم بحقايق الاشياء

الباب الثاني احوال المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه
كحذف وذكره وتعريف وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الواجبة اليه لذاته لا بواسطة حكم
او المسند مثلا كون مسنده اليه حكما موكدا او متروكا لشاهد وكون مسنده المسند
مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا وبحذا ذلك وبسبب ان يكون المسند اليه او اليه بالتقدم احق
قد على سايرالاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر
وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الامر اما حالية المقام وهو ان يكون السامع
عارفا به لوجود القرائن والثاني الة اي الموجب لجان الحذف على الذكر وايا كان الاول
معلوما متقررا في علم المخاطب ايضا دون الثاني فصد الى تفعيل الثاني مع اشارة ما خفية
الى الاول فقال فلان عازم على العمل او الفرنية دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على ضعف
في نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة اركن الاظم من الكلام فكيف يكون ذكره
عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فجوز ان يتعلق به غرض
مثل التبرك والاستلذاذ بذكر المحبوب والتنبيه على عظم ما دهاه من السامع ونحو ذلك او تنزيل المعدوم الى الذي كالمعدوم
من الفعل او التفطنة الى ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ مع ظهور الظاهر وعند الحذف

معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبودية بحيث لم يطلق على غيره اى المراد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اضافة كما فى الالقاب الصالحة للمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم كما ابو لهب علم كان فى الاصل بمعنى اب اى ابو جهنم لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسته اياها كما ينادى ابو خيبر وابو الشر والخوف والخوف لمن يلابس من الامور واللهب الحقيقى لجهنم فالانتقال من اى لهب الى جهنم من انتقال المدلوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرأيين فى الكناية الا ان هذا لا يلزم اذا هو بحسب الوضع الاول اعنى الاطلاق دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الاصلية وما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزمانه جهنم سواء كان اسمه لهبا او زيدا او عمرا الموعز ذلك انك لو قلت هذا الرجل هو الذى اشير اليه بلهب لا يكون هذا كناية فى شئ وجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هناك فى الشخص المسمى بلهب يستعمل منه الى جهنم كما ان طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له يستعمل منه الى طول القامة ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاستعار ابو لهب هذا الوصف يكون استعارة بخلاف ما ذا ولا يكون هذا كناية شئ فاعقل هذا المقام فانه مزال الاقدام او ابهام اسناده الى العلم او الجزء او نحو ذلك كما تقال والمنطية والسجيل على المسامع ونحو ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام والموصولية اى تعريف المسند اليه باسم موصول وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف ما وله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى افادته ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من ان الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيما مر بحث آخر والمقام المناسب للموصولية هو ان يقال احضار الشئ بواسطة حالة معلومة للانسان ايشار اليه بحسب ما فى ذهن السامع على ان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على من يعلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل او على انه كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة لخفتها بواحد فان تخصيصها بنوع من التخصيص كما فى قولك لقيت رجلا راكبا فى يوم الجمعة راكبا حال او صفة فان هذا المقام مزال الاقدام او ابهام اسناده الى العلم او الجزء او نحو ذلك كما تقال والمنطية والسجيل على المسامع ونحو ذلك مما يناسب اعتباره فى الاعلام والموصولية اى تعريف المسند اليه باسم موصول وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف ما وله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء فى افادته ولهذا صح جعل الذى يوسوس صفة للناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من ان الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيما مر بحث آخر والمقام المناسب للموصولية هو ان يقال احضار الشئ بواسطة حالة معلومة للانسان ايشار اليه بحسب ما فى ذهن السامع على ان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على من يعلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل او على انه كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة لخفتها بواحد فان تخصيصها بنوع من التخصيص كما فى قولك لقيت رجلا راكبا فى يوم الجمعة راكبا حال او صفة فان هذا

بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع اعداه واحترز به عن احضاره بالحس كخارجى عالما فى دار الفاسق ابدا آه اى اول مرة واحترز به عن احضاره بالعقل كالغير الغائب عن حواسه وهو راكب بالاسم المختص باى بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بغير الكلام والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام العهد والاضافة فانه يكفى احضاره بعينه ابدا آه بحيث واجد نحاكل كيس شئ منها مختصا بالمسند اليه معين فان قيل ح آه الفيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص لشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر المفيد انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يتبع فيها ما يتبع الاحتراز من الجمع كما فى التعريفات لا يقال ان قول ابدا آه احترز عن الغير الغائب والمعرف باللام العهد والموصول لان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول انما هو موقوف على ان يكون معنى قوله ابدا آه بحيث اى نفس الشئ لفظ بعينه احضارا لا يتوقف بعد العلم الموضع على شئ آخر فح تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد الغيبة والتى يكون احترازا من سائر المعارف ولا يكون تخصيصا بذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع يستعمل فى معين فحينئذ ان يصار الى ما ذكر بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره ونحو احترز عن احضاره فى اى زمان ذكره كما فى سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا نادرا وانما تفيد الكلية وانما تفيد الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها فى الكلام كما تقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة الخاصة ونحو ذلك ودلائل على المقصود ان الوجه ما ذكرناه نحو هل هو الا حد فانه اصله الا احد حذف الهمزة وعوضت عنها حرف اولا حرف فعرف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود مخالق كل شئ ومن زعم انه اسم للمفهوم الكلى فقد اخطأ لغة اذ لا يقال الا للواحد الحقيقى ولا يقال للمفهوم الكلى الا بالتاء كما يقال واحدة من الناس وعقلا اذ لو كان كذلك لما كان نفى الالوهية عما سوى الله تعالى توحيدا ولا اثبات الالوهية له تعالى تنزيها ولا كلمة التوحيد حقة ولا الاله الحق مستدركا ولا الله صمدا ولا الله الواحد القهار ولا الله الخالق البارئ المصور ولا الله الحى القيوم ولا الله السميع العليم ولا الله القادر المقتدر ولا الله الغنى المطلق ولا الله الذى يعلم السر واخفى ولا الله الذى وسع كرسيه السموات والارض ولا الله الذى لا تأخذه سنة ولا نوم ولا الله الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم ولا الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ولا الله الذى لا اله الا هو الخالق البارئ المصور ولا الله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم ولا الله الذى لا اله الا هو له الاسماء الحسنى يسبح له ما فى السموات والارض وهو العزيز الحكيم ولا الله الذى لا اله الا هو الحى القيوم ولا الله الذى لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما فى السموات وما فى الارض من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء وسع كرسيه السموات والارض ولا يئوده حفظهما وهو العلى العظي

المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره اياكان ولو بسلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيدا لما يترتب
عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره الى المسند اليه بالقرب كما هذا الذي
يذكر للهلك وقد يقصد بتقريب حصوله وحضوره كما في قوله قد قامت القيامة او التعظيم
بالبعد كما في ذلك الكتاب تنزلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به
تعظيم الشيء كقول الامير لبعض حاضريه ذلك فعلك او تحقيره بالبعد كما يقال لمن
فعل كذا تنزلا لبعد عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى ما ان يحكى عنه او لا ثم يشار
اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فقالي ذلك القريب لان الحكى عن غائب وتجوز
على قلة لفظ حاضر نحو فقال هذا الرجل وقالي هذا القريب اي هذا المذكور عن قريب فوجدان كان
غائبا لكن جرى ذكره عن قرب فكانه حاضر وقد يذكر الى حاضر المتقدم بلفظ البعيد
نحو بالله وذلك قسم عظيم لان المقسم به غير مدرك فكانه بعيد او لتنبيه اي بعد المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه لتقول
عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعقبه الى المعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالسيف اي جعلت السيف
على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعد اسم الاشارة من اجل
اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
باوصاف معتدة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده
اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا
والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون مرتقى الحضيض
سوى الاشارة لجعل المسلم او السامع ما جرا او نحو ذلك وبالام اي تعريف المسند اليه باللام
لاشارة الى معهود اي الى حقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحد اكما انك واشير اوجاءة
تقول لصديقك فلانا اذا اردت لقيته وذلك لتقدم ذكره مرارا او كناية نحو وليس الذكر
كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبته امرأة عمران كالانثى التي وهبتها
فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره مرارا في قول امرأت رب اني وضعتها انثى الى قوله
وليس الذكر كالانثى وقد يشار بها الى ما يقرب من ذلك

وتنبيه المعهد الخارجي الحضوري وتنبيه المعهد الذهني الحضوري

فائدة التعبير في قولها وضعتها مع رجوع
الى ما في بطني محررا كما يليه على المتكلم ان
مد لو لم ما لو ثبت لكان لها
واما فائدة التاء فهي
انثى باعتبار فائدة اخرى
وضع بين اسمين مذكورين
عبارة فان عن مدلول
الذكر والانثى فلما
حال وهي تنزيلة
ما نظر الى الحال
البطن انثى كانه
ان من برات
فيه

فائدة من مطارح الانظار والفاضل العلامة قدس سره في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر
بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين آمنوا لهم درجات النعيم ثم ترح بان قوله ثم
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل فريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه
موصولا موبينا لوجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت
وان الذين تروبهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ورد بان الكلس من تتبعه في
في تفسير الوجه بالعلة لكن ادب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ان يجعل
موصولا مع اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الايات المذكورة ايماء وسوق الكلام يناد
على فساده الا ترى ان عدم تحقق السببية لو صول الخبر على التعظيم او التحقير او الترحم ذلك
كقولنا جاءني الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى ولده وذهب امواله وقد يكون الكلام
تخويفا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط وبالاشارة
اي تعريف المسند اليه باسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض اما المقام الصالح
فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان صح
اسناد الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس غير مشاهد او الى ما يتنزل احدهما
ومشاهدته فلتنزيله للمشاهد وتنزل الاشارة العقلية منزلة الحسية والا فالغرض
او الترجم فقد اشار الى التفصيل بقوله لتنبيه المسند اليه اكمل تمييز كقولك اي ابن الرومي
هذا ابو العصر فردا نصب على المدح او حال مؤكدة من شمس شيبان بن ثعال والتسلم
دما شجرا بالبادية يعني يتهيون بالبادية لان عقد الفرق الحضر او التعريض بفساده السامع
حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقولك اي الرجلين رزق اولئك آبائي فيحقق بذلك هذا الامر
للتحقير كقولك لمن قال ائتوا بصورة من مثل اذا جئتنا يا جريرا لمجامع او لتباعده اي المسند اليه
في الرتبة او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد ذكر التوسط لانا
انما تحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كيف يكون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط لانا
ما نجد هذه الوضع والقضية فالمتعين ان يتعلق به نظر علم المعاني لانا نبحث عن الزايد
على اصل المراد فلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر
وغير ذلك وتحقيقه ان القضية ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث
انه اذا اريد بالقريب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه

ما في نطقي محررًا فاتت لفظة ماوان كانت تعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يتبع الولد لفظة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو سند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي واسم الاشارة نحو ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم اسمي من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات كما ان اسم حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمفرد ونحو ذلك لان المعرف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواجد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحققة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودًا في الذهن وجزئيًا من تلك الحقيقة مطلقًا اياما كما يطلق الكل الطبيعي على كل فرد جزئياته وذلك عند قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لامن حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ان المراد بالحقيقة ههنا الحقيقة من حيث انها توجد في ضمن الفرد ما في الجملة وليس المراد جميع افرادها لعدم امكان دخولها كلها السوق وان المراد بالدخول ليس الدخول في جميع اجزائه لاستحالته بل في بعضها على سبيل البدل وان المراد بالسوق ليس سوقًا معينًا بل سوقًا ما من الاسواق التي تناسب الدخول وتليق به بحسب العادة وان المراد بالامر بالدخول ليس الطلب الجازم بل ما يعم الاباحة والاستحباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي ادخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي ادخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي

واسم الاشارة نحو ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم اسمي من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات كما ان اسم حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمفرد ونحو ذلك لان المعرف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواجد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحققة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودًا في الذهن وجزئيًا من تلك الحقيقة مطلقًا اياما كما يطلق الكل الطبيعي على كل فرد جزئياته وذلك عند قرينة دالة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لامن حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ان المراد بالحقيقة ههنا الحقيقة من حيث انها توجد في ضمن الفرد ما في الجملة وليس المراد جميع افرادها لعدم امكان دخولها كلها السوق وان المراد بالدخول ليس الدخول في جميع اجزائه لاستحالته بل في بعضها على سبيل البدل وان المراد بالسوق ليس سوقًا معينًا بل سوقًا ما من الاسواق التي تناسب الدخول وتليق به بحسب العادة وان المراد بالامر بالدخول ليس الطلب الجازم بل ما يعم الاباحة والاستحباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادي ادخل البيت اغلق الباب

وبعد ما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وهو راجع الى المعرف بلام الحقيقة او يرجع الى المعرف بالام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ويكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة بعامل معاملة النكرة كثيرًا فيوصف بالجمل كقولك ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارًا على ان كل صفة للمعارف الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان في حرف التعريف فليس بمعينة كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكر عن قريب وان كان اسمًا موصولًا يصح هذا ايضًا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيف كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويصح ان يقع النكرة اعني غير المغضوب عليهم وضالين كان قلت المعرف بلام الحقيقة ولم اذا الطلعا على واجد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة لحقيقة هو لم يجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب ولا لها على ذلك المعنى وقصد اراءته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة هو لم يعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد ينفيد المعرف باللام الشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن يتعذر حمل الاستثناء عليها من حيث هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرط دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وهم الحقيقة ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها او لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن في الحقيقة لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع وليس هذا بنفيس صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكرنا فورًا ان الانسان لفي خسر لام الجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب الذين امنوا فتناول كل محسن وكثيرًا ما يطلقه على ما يقصد به العموم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله الجنس وقال وحاصل ان لام الجنس المعرف باللام ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة وآنا على حقيقته نهما واحدا واثنين او جماعة وهو المعهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد وآنا على حقيقته غير معتبر وهو المعهد الذهني

ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام فالمراد به الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار هو هو من غير ان يعتبر معه الخاص فيكون الخاص مرادًا لا بما هو خاص بل بما هو فرد من افراد العام وهذا معنى قولهم العام مخصوص اي ان العام يراد به الخاص لا ان العام مستعمل في الخاص وحده او مع غيره على سبيل الاشتراك او الحقيقة والمجاز او على سبيل عموم المجاز كما توهمه بعض الاعلام فافهم ولا تغفل

ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام فالمراد به الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار هو هو من غير ان يعتبر معه الخاص فيكون الخاص مرادًا لا بما هو خاص بل بما هو فرد من افراد العام وهذا معنى قولهم العام مخصوص اي ان العام يراد به الخاص لا ان العام مستعمل في الخاص وحده او مع غيره على سبيل الاشتراك او الحقيقة والمجاز او على سبيل عموم المجاز كما توهمه بعض الاعلام فافهم ولا تغفل

لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان

ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام فالمراد به الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار هو هو من غير ان يعتبر معه الخاص فيكون الخاص مرادًا لا بما هو خاص بل بما هو فرد من افراد العام وهذا معنى قولهم العام مخصوص اي ان العام يراد به الخاص لا ان العام مستعمل في الخاص وحده او مع غيره على سبيل الاشتراك او الحقيقة والمجاز او على سبيل عموم المجاز كما توهمه بعض الاعلام فافهم ولا تغفل

ذكر هناك انه اذا اطلق لفظ العام فالمراد به الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار هو هو من غير ان يعتبر معه الخاص فيكون الخاص مرادًا لا بما هو خاص بل بما هو فرد من افراد العام وهذا معنى قولهم العام مخصوص اي ان العام يراد به الخاص لا ان العام مستعمل في الخاص وحده او مع غيره على سبيل الاشتراك او الحقيقة والمجاز او على سبيل عموم المجاز كما توهمه بعض الاعلام فافهم ولا تغفل

وكالتبريح بنحو ما مر من علماء البلاغة فعلوا كذا وكسائر التسامح والمخاطبة بخلاف الاول
او لتفخيم الاضافة تحريضا على اكرام اولاد فلان ونحوها نحو صدقتك وعدوك بالباب
ومنه قوله تعالى لامرأة فرعون وهو عدو الله لا تقتلوه عسى ان ينفعنا او نتخذه ولدا
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد والمقتضى يستعمل آنفا وتهكما كقولهم لمن يرتكب امرا
ارسل اليكم يأمركم بكذا واعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير ملك
واختصاص نحو كوكب الخرقاء اولا لاية لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب
اولا فادة الاضافة جنسية وتقييما كقولهم تلك على قرابتي الارض التخمة مرابها يعني
على جنس قرابتي وذلك لان اسم المؤنث حامل المعنى الجنسية والوحدة فاذا اضيف
اضافة تنافي مقتضى الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كما لو وصف بخلاف تعالى
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجئ انشاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه قصد الى فرد
ما يصدق عليه اسم الجنس نحو رجال من قصى لدنه يسعى ولنوعية اي القصد الى نوع منه
نحو على ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير متعارفة للناس او لخفاء التعابي
عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها
وبين الادراك لان المقصود ما يتبعه من الادراك والتعظم او اليه وأوفى بمبناه وبين
او التعظم او التحقير يعني انه يلمح في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يكمن ان يعرف كقوله
ابي قول ابن ابي السمط انه حاجب اي حاجب عظيم في كل الرياسة اي لهيبة وليس بحاجب
ابي الاحن حاجب حقير لكثيف اللحم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التعليل
نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظم والتكثير ان التعظم يجب ان تعتبر
وحلو الطلعة والتكثير يجب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات
والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظم والتكثير وايات
عظام فانا طوال التعظم تجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو لاعطينه شيئا اي حقيرا قليلا
فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه
لعدم علم المتكلم بخصوصيات التعريف حقيقة او مجازا اولانه يمنع عن التعريف مانع كقوله
اذا مت فادفنوني بين اثلة وشاة لم يتل بهذا المعنى المنع جنسية البناية
الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح النكرة في قوله تعالى ولتجدنهم احرص على حياة
الاضراب بل يحتمل ان يكون قد فعلت غير الضرب حاجبي

واعرض للص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها انما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان اراد ان بناء المرة
ونفس الكلمة مدلولان فالتحقير فهذا لا يأتي لكون التنكير للتحقير لانه حاصل السنة
والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا
فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفخة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة
وحاصل التعظيم والتقليل قولنا اني اخاف ان يمسك عذاب من الارض اي عذاب كائن
اي شيء من العذاب ولا دلالة للفظ النفس واضافة العذاب الى الارض على ترجيح الثاني
كما ذكر بعضهم لقولهم لتأكلنكم فيأخذكم عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن نكرة
غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب
من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه
وهي نوع النطفة الذي يخص ذلك النوع من الدواب وصح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر
في المفتاح ان حالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي ان كان المقام للافراد شخصا او نوعا
كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فقوم بعضهم انه اراد بالماء مطلق المنعقل ليعم المثل
بالآية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ما مخصوص
خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه مثال لكون المقام
للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه له والتعظيم قد يراد
بحرية الله ورسوله والتقليل قولنا ان لي لغما حقيرا ضعيفا اذا لقي
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وكذا الجعل التنكير
على ما يجب التنوع كالتعظيم والتحقير والتنكير ونحو ذلك في كل موقع بعد اقامة المفعول المطلق
وبهذا يحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب
ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل في المستثنى منه فيخرج بالاستثناء و
ولبس معمد نقل مخلا غير القن مع القن حتى يخرج القن من بينه وحيث لا حاجة الى ما ذكره
بعض النحاة من انه مجعول على التقديم والتأخير اي ان كنت الا اظنك ظانا ومثل قوله اشتعل
الشيب الا افتراعا اي اشتعالا غيره الا الشيب اغترارا ولا الى ما ذكر بعضهم من ان ذكر ما يجب
ربما الاضراب بل يحتمل ان يكون قد فعلت غير الضرب حاجبي

هذا آخر ما أردت إثباته من قصيدة مطلعها «منية الدهر» فقامها فتنى تأتد غوطها فرجاها

صلح ثم اما مكنية اذا لم ارضها و قوله مرا لمخترمات الخ لان في تحوله قبل البيت المذكور
اقلم تكن تدري فوارا نني وما لقيت ذا بعدها و ما بعد البيت المذكور نحو انت
لا تدري كم من ليلة طلقت لذ بهوها و ندامايا بعد ما ذهبت الي اندرت ذا المحل بوضع الخ تحويل
و اقام موضع الاقامة و معنى هو موضع كانت فيه و رحيله الشاوه هو محمد بن الرمم بذكر
و نوت تأبر فوحشة العود و الرجام جبلان بمرو قال و ضمير بها للدنيا و قيل الموضع

براءه كالتهديد و الشروع في مقدماته فهذا الاجمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للقريب و غيره
حيث الوهم كانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب و من تنكير غير السنة الى للتصغير و عدم التعيين
و لا تعبأ او اطرحوه رضا اي مكسورة مجهولة بعيدة عن الوراء و للتقليل قوله فيوما يجل نظرا و يوم
منهم و يوما بجود تعطا و الفقر و يجمع باء اي بعد و نزل و حوبك فوسائك و شبيه بسير فيضان
جودك و عفتك و اعلم انه كما ان التنكير و هو في بعض البعضية يفيد التعظيم كذلك اذا جمع
بالبعض كقولك تعظا و رفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه و سلم فمن هذا الابهام و تفخيم
فضله و اعقاه قدره ما لا يخفى و مثله قول اوس يرتبط بعض النفوس حمامها اراد فمن قدر مقصد المخترم
ايضا فوجه هذا الكلام ذكر بعض الناس و التعليل لكن هذا الامر بعض اقسامه و اما وصف
المسند اليه اخالص ذكر التوابع و خير الفصل عن التكبر جريا على هو المناسب ثم ذكر التنكير
بعقب التعريف و قوتها السكاكي على التنكير نظرا الى ان خير الفصل و كثير من اعتبار الوجه
اما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره و قدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه و اعتبار
و الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص و قد يقصد به معنى المصدر و هو الاتصاف
ليوافق قوله و اما بيانه و اما الابانة منه بمعنى اما الوصفي اي ذكر التابع المسمى بالنعت
مستبنا اي المسند اليه كاشفا عن معناه كتلك بجسم الطويل المرتفع بجاج الى في ليشعل و نحوه
في الكشف قوله اي بخلاف هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول
اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي
تحذرين قد وقعا الا قوله ان قد بي جمع السماحة و الجود و البر و التقى جمعا الا لبي الذي
بطن بكلكال كان قد راي وقد سمعا الا لقى و البلقي الذكي المنجد و هو اما فروع جرا ان
او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني و خبر ان في قوله بعد عدة ابيات او دى فتى تضع
الاشاعة من امره لمن قد يحاول البدء فاعا لا لقى ليس له و قوله الذي بطن بكلكال
الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي انه سئل عن الالقى فانشد البيت
و لم يزد عليه و مثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا
و اذا مسه الخير منوعا فان المحلى بال سرعة الجزع عند مس المكروه و سرعة المنع عند مس الخير
او مختصا اراد بالتخصيص ما يقابل الاشتراك و رفع الاجمال و تعم النحاة
التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة الصادرة من عالم فانه كما يجب الوضع

محتملا لكل فرد من افراد الرجل فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك و الاجمال فاختصته بفرد
من الافراد المتصف بالعلم و التوضيح عبارة عن رفع الاجمال الحاصل في النكرة كقولك اشتريت
او الرجل الذي عندنا فانك بالجمل الذي هو جوهر ظاهر وصفته به رفعت الاحتمال و لكون الوصف
مدحا او ذما او ترحما كقولك جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا
قبل ذكره اي ذكر الوصف و التعين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف و اشترط هذا للا يصير الوصف مختصا
او تاكيدا اذ الكلام الموصوف متضمن لعين ذلك الوصف كما مر الا بر كما بوما عظاما فان العظم
اسم جامد دال على الذوات و قد يكون الوصف لبيان المقصود تفسيره كما سيجيء و منه قولهم
و ما ذرا ته في الارض و الاطاير يطير بجناحيه حيث وصف دابته و طايرا هو خواص الجنس
لبيان ان القصد فيها الى الجنس دون الفرد و بهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم
و الاطاء و اعلم ان الوصف قد يكون جملة و يشترط فيه تنكير الموصوف ان كان اصل الاعراب
يجب صحة وقوع المؤدى موقعها و الفرد الذي يسبك منه نكرة لانه انما يكون باعتبار كم
الذي يناسب التنكير و ينبغي ان يكون هذا اذا قال ان الجملة نكرة و الا فالتنكير
و التنكير من خواص الاسم و يجب في تلك الملة ان تكون خبرية كما مر لان التبعية يجب ان تكون
ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمون الصفة قبل ذكرها و انما جيء بها ليتوقف المخاطب
الموصوف و تميزه عن غيره بما يرد قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة
لحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها و الا لاشتبه كيف كذلك فوقوعها صفة او حالا
انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى و اتقوا يوما لا تجزي
ان التقدير و اتقوا يوما لا تجزي فيه نفس عن نفس شيئا فلم قدر القول و هلا جعل الجملة
الجزاء و هو جملة خبرية محتملة للصدق و الكذب و لذا يقال في اكيد الاخبار و الله يشهد
قائم و الله انا لنفعل كذا و نحو ذلك و هذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان
وجوب العلم انما هو في القيد دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي
وقودها الناس و الحجارة ان القيد يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم
علموا ذلك بان سمعوا قول فيه من التحريم فوا النكم و اهليكم نارا و قودها الناس و الحجارة

ثم قال وانما جاءت النار ههنا موقوفة وفي سورة التحريم مكررة لان الآية في سورة التحريم ركبت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى المعروف اولا فلما يمكن ان يقال الوصف بحيث يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي عليه السلام والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة وانما توكيد للتقرير اي التقرير المسند اليه اي تحقق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا له محققا ثابتا بحيث لا يظن بغيره نحو جاءني زيد زيد او اظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او ان حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك على فضل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم وهم بين ان اي موضع فرض بحث التقديم والتأخير يطلعك عليه وهو خلاف ما صرح به في كلا انك بذلت انت مران تأكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التأكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لم ان المفيد لتقوية الحكم هو التكرير بل التقديم الآتي الى تقريرهم بالمسند في نحو عرفت انا وعرفت تقرير الحكم وتقويته انما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل بل في فرع بحث تأخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك فليس قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو كلا انك بذلت من ان المجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله الآتي كما يطلعك اشارة اليه ولو سلم فلا ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل ما اورده السكاكي لائق بالمقام الذي يعتبر فيه المسند اليه متوخى احد الطرفين والتعرض لتأكيد المسند اليه متوخى احد الطرفين والتعرض لتأكيد المسند اليه متوخى احد الطرفين والتعرض لتأكيد

لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان
جيء به للايضاح كما يجيء التعقة لذلك وذكر في قوله تعالى الا ابلمة العاد قوم اود اطف
بيان لعاد وفايدته وان كان البيان ما صلا بدونه ان يوهما بعض الوهم ان اود بعض آخر وهو ساد يجعل
فيهم امر احتمالا كاشبعته فرقه بوجوه وما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون
اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في قوله والنوم معاشا فان الظرف يصح ان يكون
وكذا كل صفة اجرى عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالحسن ان الموصوف
عطف بيان لما فيه من ايضاح التعقة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما فان اسمه التعقة فان قلت
قد اورد المص رحمه الله تعالى الهين اثنين اما هو آلهة واحد في باب الوصف وذكر
انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف البيان معللا بانه مزيد التعليل
فالحق في ذلك ما قيل في ذلك ما قيل في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي فيجوز ان يريد
انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي
ويكون مقصوده انه وصف صناعي في الايضاح والتفسير لا التاكيد مثل اسس الدار على الوجه
في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد
اعني الاثنينية وكون لفظ آلهة حاملا لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام
في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الآلهة لا عن اتخاذ جنس الآلهة وفي الثاني اثبات الوحدة
من الآلهة لا اثبات جنس فرد من الهين باثنين وآلهة واحد ايضا فالغرض تغيير
وهذا الذي حمل صاحب الكشاف حيث قال الكلام حامل لمعنى الافراد والتثنية
دال على شيئين الجنسية والعدد والمخصوص فاذا اريد ان الآلهة دال على ان المعنى بها
والذي يساق له الحديث هو العدد وشفع بانه يكون بها اكثر وقوله ليكون اي تقريره
وتحقيقه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون تكريرا للفظ المتبوع او بالفاظ
محفوظة كما وقع في شرح المفتاح فان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين
ونفخة واحدة من قبيل التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة للكلام عليه بل اريد في المفصل
قوله نفخة واحدة مثلا لوصف الوكزة كما مر قريبا فالمعنى ان كلا من اثنين وحده
وصف صناعي للايضاح والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه

حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على ان القصد الى الجنس
دون العدد كما سبق في باب الوصف فالآتيان تشتركان في ان الوصف فيهما
للايضاح وتفترقان في ان دابة في الهين اثنين وآله واحد ليس فيها ان القصد الى العدد
دون الجنس وفي دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه ليس فيها ان القصد الى الجنس
دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت جاء مزيدا على المنصف ويتبين ان الخلاف
بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح في الوصف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم التعقة تابع يدل على معنى في متبوعه اية تابع ذكر ليدل
على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب وليس اية ذكر اثنين دال على الاثنينية
والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل في ذكر الدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احد جزئه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع
غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد اية ذكر الا ليدل
على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من التعقة لانها البتة يكون تخصيص
او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد اية ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالته
عليه شيئا آخر غير التخصيص والتاكيد وغيرها فيجوز ان يكون ذكر المقصود نفسه كان الذكر
ذكر ليدل على معنى الدبور اثنين دال على معنى الدبور واحدة ويكون الغرض
من اياها المقصود تغييره كان الذكر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الاولى ان يحقق الاتي ان المسكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج بهذا من الوصفية ثم قال واما انه ليس بهذا فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه
وفيه ايضا نظر لانا لم ان البدل يجب صحة جاءني مقام المبدل منه الاتي اذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى وجعلوا له شركاء الجن ان قدروه شركاء منصوبا جعلوا والجن بدل شركاء
ومعلوم ان لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل البعض المقصود
بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الآلهة على ما مر تقريره واما الابدال منه
اي من الشركاء اليه وفي هذا اشعار بان المبدل منه هو المبدل منه بالنظر الى الظاهر
حيث يكون العامل في حكم ما باشره حرف وفيه نحث هو اخوك وانا خالك اليه في الحق
هو البدل وفي لفظ المفتاح اياما الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني اخوك زيد

وفرقا هو ان الصفة في الآية الاولى
لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد مع
كون الجنس حاصلا في المراد دون الآية
الثانية لبيان ان المراد هو الجنس
دون الفرد

اشارة الى ان الفريضة المشهورة القائلة بان
المعدل منه في حكم الساقط ليست بكلية
على ما ستبدر منها قال الرضي وقد
لا كلام في ان المبدل منه في نية الطرح
فقط لوجوب عود الضمير اليه في بدل التفصيل
والاشتمال واضافة بدل الكل قد يعود الاول
في اللفظ دون الثاني

لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين فلا له وفي الثاني اثبات
الواحد منه كما مر وليس الاثبات مقصودا
بالذات بل لتوقف النهي عليه فالاثبات
الغرض بالذات

هذا بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام
المبدل منه دايما لجواز ان يكون من الاول
ايضا حيث قال الاثنين من الآلهة
فانما عين بعد قيامه مقامه لزم اهدار
بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا

في بدل الكل هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كانا مفهومين متغايرين وجاء
اكرم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه فنحو الحيوان اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض
لان ماصدق عليه اثنين هو عين ماصدق عليه الحيوان وسلب عمرو توبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لايكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه كاشتمال الظرف
على المظروف بل في حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتعاصيا له بوجه ما بحيث يتبادر النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر منطوقه فيجيء هو مبينا ومتضمنا لما اجمل اولا وسكت
عن بدل الغلط لانه لايقع في فصيح الكلام فان قلت لم اظهر هنا لفظ التقرير وفي التاكيد
لم تظهر قلت قد اظهر هنا لفظ المقام على عادة افتنانه في الكلام وهو هنا ايضا بمعنى
الحول او اضافة اليها اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة في الاتيان بالمبدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود من
نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل كلام مستانف مبني على سؤال نشأ من ذكره
كما حاط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في ذكره
المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض واشتمال باعتبار ان المتبوع
يشتمل على التابع اجمالا كما مر ذكره اولا الا في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع
يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علم بخلاف ضربت
زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على الاشهر
كلام بعض النحاة بدل البعض والاشتمال لايخلو عن ايضاح لانه ملابسة التفصيل بعد الاجمال
والتنبيه بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتقرير كما مر فكان احسن انواع البدل
لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على شيء
فتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل وزيادة دلالة
على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لايتوقف حكم التابع والمتبوع من حيث
اوتأخر او معية واحسنه بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا
للفاعل مع ان ليس في عطف المسند اليه اي في عطف الجملة او التفصيل المسند اليه قد حصل
زيادة الذكر بين اولا وعن الآخر بين متراخيا وغير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترزه

الاضافة في بدل الغلط لا في الغلط نفسه فان الغلط
هو ما يسبق منه ذهن السامع الى غير ما قصده المتكلم
اولا ثم يتنبه المتكلم بانه غلط فاتى بالمقصود
وانه لا يأتي هنا صاحبنا بالمعنى الثاني كما لا يخفى
على ذلك حاشيه ردبل عمرو بجعل انه دفع الغلط
في ذكر زيد وانما في عمرو نعم لا يتبع في كلام
الله تعالى لانه يستلزم علم المتكلم بالغلط
للمخاطب حتى يرد وقوع الغلط عليه سبحانه وتعالى
عن ذلك علوا كبيرا منه

يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل في تقرير المتبوع
دون المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه
في حكم تكرير العامل اذا فالتاكيد فيه
تقرير المتبوع وهو المحكوم به لا غير وفي البدل
زيادة تقرير ليس في التاكيد منه

قوله الاضافة اي اضافة الزيادة الى التقرير
وقوله او اضافة اليها اي اضافة التقرير الى الزيادة
منه

قوله ان ليس في عطف المسند اليه الخ يرد عليه
ان عطف المسند اليه قد يكون لا لتفصيل المسند
كما في قولك زيد قائم وعمرو قاعد
منه

اي اذا دخل على كلام فيه تقييد وصيانة
توجه الى ذلك القيد المزيد الاول
المذكور او الثاني في الاعتبار والاحتمال
لا انه وجد القيد اولا ودخل الانسان
ثانيا بل الحق ان وجد القيد اولا ودخل الانسان
ثانيا بل الحق ان وجد القيد اولا ودخل الانسان
في مثل قولك جاءني زيد يوم الجمعة
يفيد انه كان كذلك حين مجيئه
منه

قوله فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه
منه

قوله فيه تفصيل لان هذه ضوابط والظاهر
انها ساقية بشهادة الفقرة الاولى
فالاولى في مثله واضح وقد اشار الشارح
فيما نقلت عنه في فاتحة فيما يتعلق بالاسناد
الى ما يتعلق بالمسند اليه
منه

قوله فيكون في عطف المسند اليه تفصيل لانه
قد يكون لا لتفصيل المسند كما في قولك
زيد قائم وعمرو قاعد
منه

هو العامل يقتضي العدول عن ذلك الاصل تقديم المسند الدلالة مرتبة العامل فيما يعمل
وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن بالخبر في ذهن السامع
لان في الابتداء بالمسند اليه تشويقا اليه ومن ههنا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء
بعد التشوق اليه واقع في النفس كقول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها
فيها حنيفا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد
جسمانيا او روحانيا ليس بشيء اقول في ان ابدان الاموات كيف يجمع من الاجزاء
الكائنة في جوف السباع والطير وبطون الحيتان خلاف اشار الى ذلك بعضهم
يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد آدم
عليه السلام وامه حواء عليها السلام ولا عيسى عليه السلام ولا المقتبس على ما وقع في الشروح
لانه لا يناسب السياق واما التعريف للسنة او الامة للاشارة الى المعنى المعهود
في دار الدنيا فيما بين آدم وعيسى عليهما السلام ولا يخفى ان هذا ايضا لا يستقيم
وذلك مثل اظهار التعظيم نحو الجهل فاضل في الدار وعدم قبوله تعالى واجل في عينه او حقير
في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو نصاف المسند اليه للمسند على الاستمرار لا مجرد ان
حصل ورسخ كقولك الزاهد يرغب ويطلب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة هي
على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يرغب الزاهد ويطلب فانه يدل على مجرد صدوره عنه
في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او ان كونه متصفا بالخبر يكون امرا ثابتا
للمسند اليه مفروغا عنه بالخبر الاول خبر المبتدأ والخبر الثاني اخبارا بالحيوان المستحدث من جماد
مرتبا عليه ايضا مبنيا عليه خبر المبتدأ اعترض على صاحب المفتاح بان نفس الخبر تصورا لا تصديق
والمطلوب بالخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد به ذلك وقوع الخبر مطلقا
اي اثبات وقوع الشرب مثلا فليس كذلك في احوال متعلقات الفعل انه لا يتوقف عند
اثبات وقوع الفعل للمسند اليه اصلا بل على وقوع الشرب منه كائنا من كان فيصير المفتاح لائم
ان التقديم يفيد الدلالة على الاستمرار وقد يقال انما يدل عليه اذا لم يكن المتقدم كالمسند في الشرطية
لكان ودخلا ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزني في قطن تجدني
سيوفا فانتم عوانتم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان يصلتم تخوف
والمراد هم خوف كذا في المفتاح اي مثل الاستشهاد هو قوله هم خوف

هنا ف وهو انا نفصل في مثل هذا المقام
وان ابجر ان يقيد الفصل بحسب
الثبوت والعدم فان لكن لا يجوز
ان يقيد بحسب ملاحظة المخبر
اذا اعتقد انه مع ان المخبر جليس
البطل الحامي عرد لا دين فقلت
زيد هو البطل الحامي بكون قصر
قلب باعتبار الغفلة على هذا قياس
هؤلاء المخلصون والمنادي من كلام الفاضل
الحلبي وغيره ان جميع ما يفصل في مثله
لا يفيد القصر اصلا نعم افاد تقديم ضمير
الفصل فراد ليس بظاهر فتامل حق

ان حمل تقديم المسند اليه على التخصيص كان خبر
الفصل لتاكيد التخصيص وان حمل
على تحري التقوى كان مفيد التخصيص
المستفاد اصل وعلى كل تفيد بعد تاكيد

التخصيص في الامثلة المذكورة مستفاد
من اللام الجنسية وتقديم المسند اليه
في ... تم فان الزيد في صاحب منصب
صاحب كذا فيفيد بعد القصر
ايهاما ما اسند التخصيص في ان
المسند هو بل زيد الى اللام دون
... على تقدير ان يجعل بوكد لو لا
اعتبار ما هو مقدم وذكر
المسند اليه لاعتبار مسند الحكم
عليه اشاعة مع صيرة الفصل لكن
المعاني عنه حتما عنها ان يسند
الكلام ويحمل تقديم المتوقع
ان تاكيد الاخباص

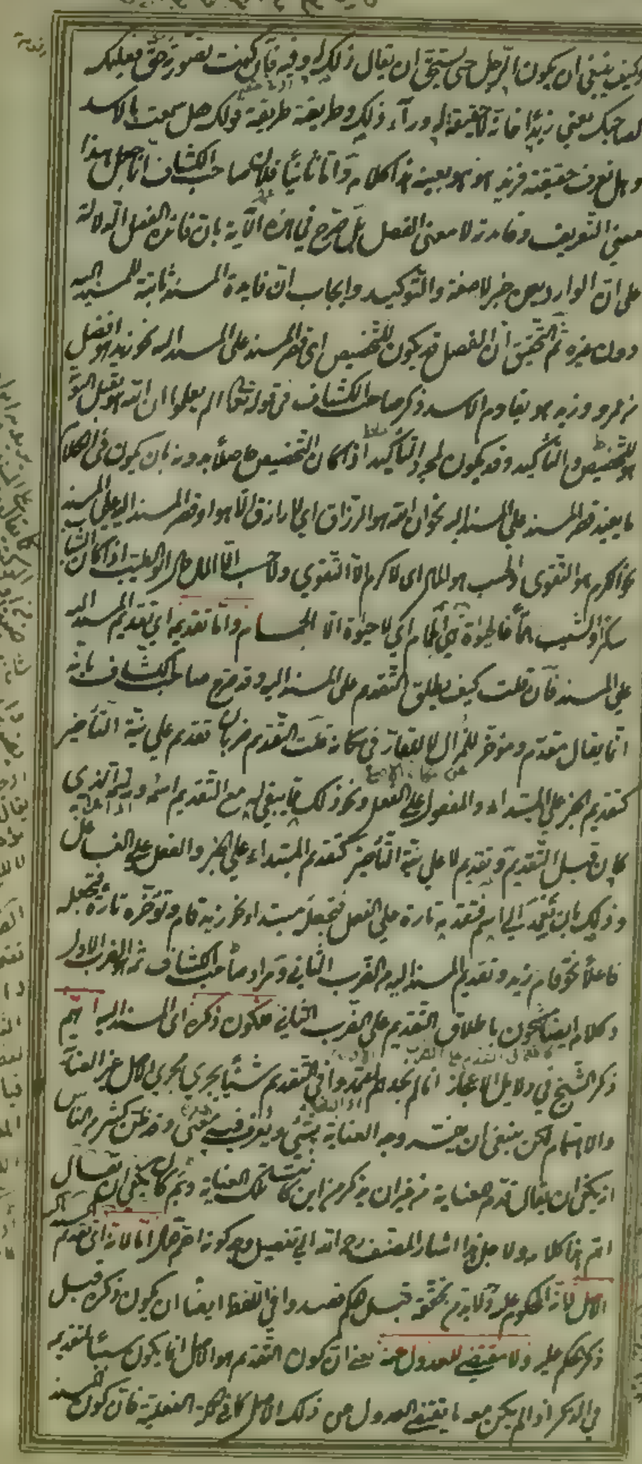

وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال زيد هو رجل وفيه فان كيت تصوير حق وعلمك
لصاحبك يعني زيدا خاتمة الرجولية ورآه ذلك وطريقة طريقة فولك هل سمعت بالكمد
وهل تعرف حقيقته فزيد هو بعينه هو الكمد تاما ثانيا فلا يخفى ما في جعل هذا
معنى التعريف وخارجا عن معنى الفصل على ترجح في ان الآية بان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعد خبر لا صفة والتوكيد والجواب ان فائدة المسند اليه ثابتة للمسند اليه
دون غيره ثم التحقيق ان الفصل ثم يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو القائم
زعمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون
هو التخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام
ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو اكرم هو التقوى الحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال او الوجيب اذا كان الشائع
سكر او الكسب هو الغلبة اي لا حيوة الا الجهاد واما تقديره اي تقديم المسند اليه
على المسند فان علت كيف يطابق التقدم على المسند اليه ما قدمه صاحب الكشاف فانه
انما يقال مقدم ومؤخر للامر الا للقارئ في مكانه علت التقدم مرتبا تقدم على ما به التاخير
كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما ينبغي ان يتقدم وهذا الذي
كان قبيل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقدم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل
وذلك بان يؤتى بالاسم فتقدمه تارة على النفس فتجعله مسندا اليه نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله
فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه هو القرب الثاني وهو مراد صاحب الكشاف ثم الخبر الاول
في كلام ايضا يكون باطلاق التقديم على القرب الثاني فيكون ذكر اي المسند اليه ثم
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا نجد المتكلم وهو في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل في ان العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان يعتبر وجه العناية بشيء ويعرف فيه حتى يوقع عن كثير من الناس
ان يكفي ان يقال قدم لعناية من غير ان يذكر مع ذلك العناية ويتم كما ينبغي ان يقال
اتم هنا كلاما ولا جعل هذا اشارة المصنف رحمه الله الى تفصيل وجه كونه اهم تارة الى المسند
الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم قصدا وفي اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر المحكوم عليه ولا منافاة للعدول عنه بعض ان يكون المتقدم هو الاصل انما يكون سببا لتقديم
في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في نكتة المفعولية فان كون المسند

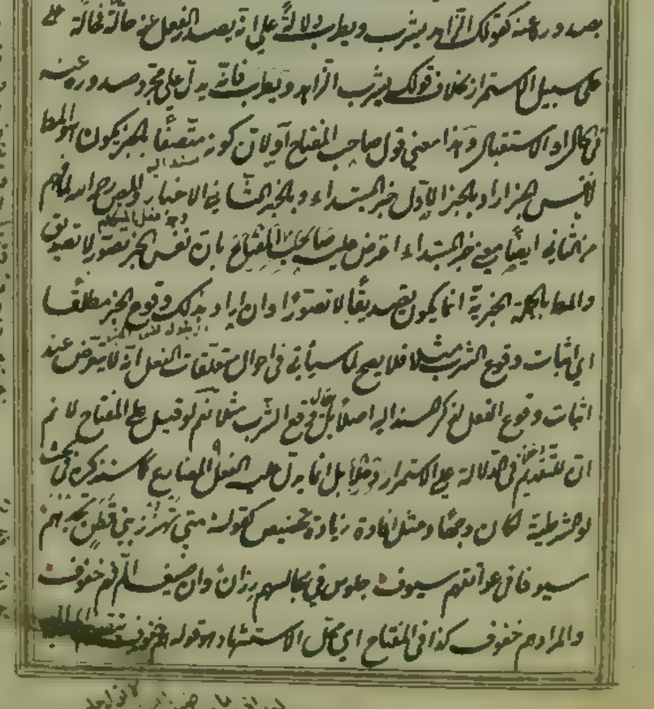

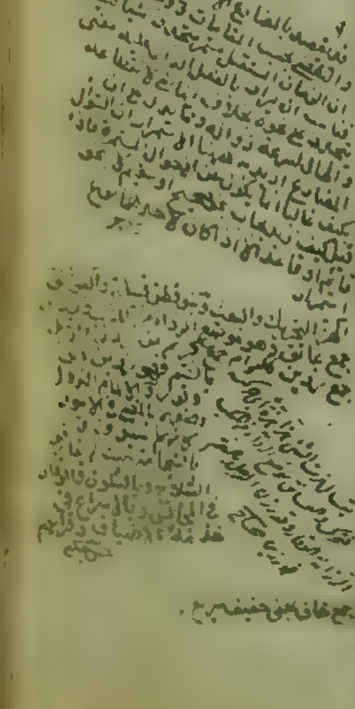

الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته للغير المذكور وهو يفيد
الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس
بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الكلي لوقوع
النكرة في سياق النفي ولهذا كفر من الناس على ما يفهم من الكاتب والصواب ما ذكرنا
كل احد واحد عند بعضهم بوجهين احدهما ان يبنى على ما ذكره ائمة اللغة من ان احد اذا اكد بكل
همزته بدل عن الواو لاستثقال الابتداء بالواو الساكنة مع كثرة الاستعمال فيلزم ان يكون ما ذكرت احدا اذا اكد بكل
انك كل احد لا تجيب فلا يستقيم ويدل على ذلك انه ان احدا يستعمل بمعنى الجمع والمانع دخول
بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في نحو قولنا لا فرق بين احد منكم وغيره عاجزين
وفيه وهن في قولنا ما رأيت من احد يفيه حاجة من النساء وعدم جواز ذلك يأبى الاستثناء
بأن كلمة منه يدل على ان هذا ليس من مذاهبه لانه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم
وظاهر كلام المصلح ان يجيب وضع اللغة لانه فاهم ليس من بعلم ان ما جاءت في الواجب
والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف
فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى وجمعا مذكرا او مؤنثا اي لعدم الافراد او المثنيات
او الجماعات او الكمال احدها في معنى الجمع يكون المعنى ما رأيت جميع الناس وهو لازم الكلام المذكور
وكلاهما فاسد لان هذا الاستثناء جاري نحو ما رأيت رجلا وما أنا كلمت شيئا
وما أنا قلت شرا وغير ذلك مما وقع بعد النفي نكرة على ما سبق فلا يكون للخصوصية
لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد ههنا بمعنى البعض من الواحد والمثنى في قولك تعالى هل منكم من احد
وان لا يكون يفيد الجمع ولو سلم فليكون المعنى ما رأيت جماعة من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المعلوم من نفي الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس
هو سلب جزئي وقولنا ما رأيت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي
وتخصيصه بالحكم يقتضي ان لا يكون فيه بعض الصفة اي يجب ان لا يصدق على الجزء ايا ما كان
وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفي ان يكون رأى احدا لان السلب الكلي
يرتفع بايجاب الجزئي لا يعلم السلب الكلي يستلزم الجزئي فصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منتفية
وتم ما ذكرناه لان المعتبر هو المفهوم الصحيح والا لزم امتناع ما اذا ضربت زيدا ان نفي
ضربه زيدا يستلزم نفي ضرب الواقع على كل احد وبطل الحكم المذكور وتحقيقه ان اختصاص اللازم

من الناس بهذه النسبة للمتبادر لفظ ليس بشيء وأعرض ايضا بان كون المقدم مفيدا للتخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك وبجعل هنا اسم فاعل
لان حنوفا جمع خائف يعني خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالجعل
في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وانا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك
حاصل جزيرة منه لاصل وفيه بحث لظهور ان الجعل في قولهم خنوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص معناه المركب الذي اشار اليه في قوله وانما الكلام المتضمن
لذكر المسند اليه فيبان يكون الجزء المسند اليه والمراد تخصيصه بعين وهذا
سديد ولكن في بيان كون التقديم عند الزمخشري نوع خفاء ويرد
في دلائل الاعجاز كلاما حاصلا ما اشار اليه المصنف يفيد تقديم المسند اليه التقديم
تخصيصه بالخبر المثبت اي قصر الخبر المثبت عليه والتنصيص عليه بما فهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به
وصاحب المفتاح قايل بالخبر فاذا امكن جعل المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
ان وان حرف النفي ايبان كان المسند اليه بعد حرف النفي فهو مسند نحو قولهم ما انا قلت هذا
منكر نحو ما انا قلت هذا ايها معناه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عن المذكور والخصوص علم بقرائن الاحوال اي ثبت انه مقول
لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل لا نفي القول والا لزم منه ان يكون سببه في القول
او انواعه كذلك بدون ذلك لا بالنسبة الى الجميع تراه سلم وهذا اي وان التقديم يفيد التخصيص
ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ان قلت هذا او لا غيري لان مفهوم الاول اني
ما قلت هذا ثبوت قايلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اني وان لم اقله
عن الغير وجاء متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند ويقال ما قلته
ولا احد غيري الله الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كالاهتمام
عليين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول واشباهه تعتقد ان قايله غيرك فقولك
انا قلت لا غيرك تقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقديم المسند اليه
ليطابق الانكار وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف ذلك مما ذكرت
هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون ان
غير المتكلم قد رأى كل احد لانه نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم لما تقدم فالمعنى ان الرؤية

بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه لازما لامور وقد افاد الفاضل المحقق في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا الا الملك يجوز ان يكون عاما لوقوعه في سياق النفي فيلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انكر رايت كل احد في الدنيا الا الملك خطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان حاشا فحاص وان غاضا فغاض اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن خطأ في الفاعل فحسب والتزمه بعضهم واعترض عليه بعض المحققين بان الجاحد بعد تسليم انفعال عنها ان يسلب الكل اعني عموم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا ما لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بشاركة الغير فنفيت وانا وشركائي في ذلك سلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف المعنيان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب بل من جهة الكلية الدائرة في هذا المقام على التوهم وهي تعارية ومنشاؤها انهم لما قطعوا على حصول كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو انا قلت كذا مثلي في نحو انا ما قلت كذا وليس به اذ قول القائل ورد في كلام فصيح مقول محصور كلاما اذا اقدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا كقولك حكم المثبت بأنه تارة للتقوي واخرى للتخصيص بكاد عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فللتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عينه قصد التخصيص انما يقال لمن يعتقد عدم سعي في حاجته واصاب كلمته اخطأ في فاعله الذي لم يصح قولك انه غيرك او انت بشاركة الغير كما ان قولك انا ما سعيت في حاجتك انما يقال لمن يعتقد وجود سعي واصاب كلمته اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بشاركة الغير وانما كان قولك ما انا سعيت في حاجتك فوق ما ذكر لما ان رد الشارح العلامة انما يقال لمن يعتقد وجود سعي واصاب كلمته اخطأ في فاعله فزعم انك وحدك او انت بشاركة الغير ولا بد في من ثبوت الفعل قطعا على الوجه المذكور في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص فلك ان تقول اذا قلت شعرا او اكلت شيئا او رايت احدا او ان تقول اذا ما قلت شعرا اذا ما اكلت شيئا اذا ما رايت احدا اما في عدم تسليم ان في هذا الوجه تعريضا على المخاطب بانه لا يعتقد ان هذا الفاعل فعل ما نفي عنه الفعل على الوجه المذكور او في تسليمه لكن لا نسلم ان التعريض يستلزم الرد على المخاطب في اعتقاده بل يجوز ان يكون المتكلم قاصدا التعريض بالمخاطب في اعتقاده ان هذا الفاعل لا يعتقد ان فاعل الفعل المنفي على الوجه المذكور هو المتكلم وحده او هو مع غيره او غيره وحده فيكون المخاطب مخطئا في اعتقاده ان فاعل الفعل المنفي على الوجه المذكور هو المتكلم وحده او هو مع غيره فيصح ان يقال له ما انت فعلت هذا الفعل على الوجه المذكور وحدك او انت بشاركة الغير فقط بل انما فعل غيرك او غيرك بشاركة الغير فقط وان لم يعتقد ان فاعل الفعل المنفي على الوجه المذكور هو المتكلم وحده او هو مع غيره او غيره وحده فلا يصح ان يقال له ما انت فعلت هذا الفعل على الوجه المذكور وحدك او انت بشاركة الغير فقط بل انما فعل غيرك او غيرك بشاركة الغير فقط لانه يستلزم ان يكون المخاطب معتقدا ان فاعل الفعل المنفي على الوجه المذكور هو المتكلم وحده او هو مع غيره وهو خطأ في الاعتقاد وان لم يعتقد ان فاعل الفعل المنفي على الوجه المذكور هو المتكلم وحده او هو مع غيره فلا يصح ان يقال له ما انت فعلت هذا الفعل على الوجه المذكور وحدك او انت

دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل
اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وبسبب تقرر هذا المعنى لم يكرر الاسناد وكما يذكر في باب المسند اليه
كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل سببيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي
قصدا الى تخصيصه بعدم التسبي وقد يأتي للتقوي ولم يشمل الصلاة ليقع عليه التفرقة بينه
وبين تأكيد المسند اليه فانه يحتمل الاستثناء بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه
ليس الكذب من شأنك وكذا انا لا اكذب وكذا لم اكذب مع ان فيه تأكيدا ولا ذكر لفظ كذا لانه
اي لفظ انت او لا اكذب انت لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرر قولنا لا تكذب لكن
عن الغير الستر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه نفي الكذب هو الغير لا غيره ومعنى غيره
انك لا تعلن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي انت تتكلم فيها مسند الى غير ما يسند الى غيره
الى الغير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب يتغير فيحتمل
وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم
نفسه فيجوز تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي فصل صاحب المفتاح حيث قال وليس الزامك
سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك بحسب ان يكون ان عدم التسامع وجودي
في حاجته قد وقع خطاء منه في فاعله فتصدى ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء
منبئا للسامع صدور السعي في حاجتك عني مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي الفعل صحيح وانما عرض
لنفس المتكلم لانه انما اورد هذا الكلام في مقام التخصيص وانما خصص البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو
او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا في التعجب والتحير وذلك انه فرض انك اذا قلت
ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود السعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك
لتعيين وجود السعي منك صح منه ان يقال له كذب تجوز او سهوا ونسيانا بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح ان يقال له كذب تجوز
او سهوا ونسيانا اذ الاول فان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل
لا لافادة وجود السعي فاذا استعمل لافادة وجود السعي فانما ان يكون باعتبار
انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم تعرف انه ليس معناه
او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك

ثم الاستثناء اثبات ما نفى عن ذلك الفعل فيناقض نحو ما ضربت الا زيدا والاثبات
لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على غير زيد والآخر
على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا بهذا الضرب الذي نوعان فاعرفه ولا بد من ان لا يكون زيد
مضروبا اصلا لانا نقول المنتفي بالاخرة هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله
حتى يكون مؤدى انا ضربت زيدا ومنشأ عنه هو انه يدعي ان قولهم نفي النفي لا يقتضي ان يكون
ضربت زيدا ايجاب بل يقتضي ان لا يكون ضربت زيدا منفيا فيقال ان المنفي لم يتوجه الى الفعل حتى يلزم
ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء
انما هو من الاثبات ولن المنفي لا يكون من اقتضاء النفي في شيء كما اذا قلت ليس الذي
ضرب الا زيدا فكما يعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فغيبت ان يكون ذلك الانسان واعلم ان ما ذكر المص ليس مما لقنه لهم في مجرد التعليل بل لظهر
ان ما في نحو قولنا ما ذاك القرآن الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص في جواز
ان يكون احد قراء كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضاء
ان يكون الفاتحة متروكة للكلام غير متروكة لهذا المحل والا عطف على ان ولي حرف النفي
والنفي ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان مستكرا او متوقفا
منظرا او ضمنا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو انا قلت او يكون نفي
قد المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا قلت فهو يفيد التخصيص وفي يفيد التقوي
والاشارة بقولنا ضربا ما الى التقدم للتخصيص وانما عرض لزعم المخاطب ان المسند
المذكور ثابت للفاعل او زعم مشاركة ابي المغيرة له اي في ضرب الفعل نحو انا سعيت
في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا له لكن يكون على الاول
قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد وتوكيد على الاول نحو الهدى مثل لا زيد ولا عمرو ولا
سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني نحو وجود مثل منفردا ومتوقفا وغير مشارك
ونحو ذلك لان التوكيد مرتبط كيد رفع شبهة غالبا لمخاطب السامع وشبهته في الاول ان الفعل
صدر منه وحده وفي الثاني انه صدر منه بمشاركة الغير وادراك السامع وتنبهه على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي وادراك العكس وتنبهه عليه ونحو وتقرره في ذهن السامع

لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل ان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد
او الشركة فان كان قد نسبه اليه لم يكن مجوزا والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو او النسيان على الاول امر الكلام وعلى الثاني زجر المخاطب ثم بني على كلا
الامرين ايجاب الوجوه بنبي عن الفرق بهذا الذي ذكر من التفصيل اذا يجب الفعل على معرف وان يجب
الفعل على سكران فاقد التقدير او ابتداء على النكرة تخصيص الجنس او الواحد اي الفعل كوجد
جاءني اي امرأة فيكون تخصيص جنس او لا فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر
انه قد يكون في اللفظ دليل على ان ثم قصد الى احد الامرين دون الآخر فيصير ذلك آمرا
بان لم يدخل في القصد كان لم يدل في دلالة اللفظ والحاصل انه يمكن ان يكون لواحد من الجنس
فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت
ولم يدر جنس الرجل لم امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان ذلك
الرجل مثلا او المرأة سهوا ونسيانا او اعتقد انه رجلا ولفظ دلائل الاعجاز
منع عن ان يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع كوجد طويل جاءني على معنى ان مجيء
من جنس طوال الآجال لم جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
فقط وليس في كلام الشيخ ما يشير الى الفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار
في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على النكرة ايضا قد يكون للعموم لكن بشرط
ان يقصد بالجنس او الواحد كما في التخصيص وتعقبه نور وكلا عند تحقيق معنى التقوي
وهو ان يجب الاخبار بالحكم على ذلك اي على ان يقدم المسند اليه بنية التخصيص
لكن خالفني شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي
فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي ثم ان كان الاسم او مظهرا تبعه
او منكرا تبعه الفعل او منفيا وعلى ما ذكر المصنف ان كان الاسم نكرة فهو ايضا
للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قابل بين ما يكون
بسط الرزق وانه يبتزني بهم وامثال هذا مما يقدم فيه المسند اليه مما هو معرف وقد صرح بذلك
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يسبق منه نافي كما سبق وان كان قد سبق فان كان مظهرا
فهو للتخصيص البتة وان كان ضميرا فان قدر كونه في الاصل موخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي
ولم يتعرض في كلامه للفرق بين ما في حرف النفي وما ليس فيه وفرق بان الحكم يكون بين امرين

وان فوقا زيد عرف مجوز على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحمل التقديم وتكرر ذلك بين
اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف واليه اشار بقوله الا انه على التقدم
بعيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره اي كون المسند اليه
في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو ما انا قلت هذا بل يقدر ان اصله
قلت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله
وقدر على خلاف عليه اي وقدر كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان لم
يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوي لكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليه بقوله جاز تقديرا خاصا كما مر في نحو انا قلت وانا امرت
اولم جز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني معينا الا اختصاص له لانه لا يجوز تقدير
كونه في الاصل موخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام
بخلاف قلت انا فيجب ان لا يعتد الا التقوي مثل زيد قام استشناه السكاكي واخرجه
من هذا الحكم بان جعله في الاصل موخرا فاعل اللفظ ليكون فاعلا معنويا فاحفظ كالت كيد
وهذا معنى قوله واستثنى المنكر جعله مبتدأ وما بعده والنحويون الذين خطأهم اي على القول بالاطلاق
من الجبر يعني فهم قدر ان اصل جاءني رجل مجيء رجل من الجبر فجاءني فاعل لا فاعل وانما يحسن
من هذا الباب لتلابس التخصيص اذ لا سبب اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير
كونه موخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يركب
الا عند الضرورة وهي في النكرة دون المعرف ثم قال وشرطه اي قبل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع مانع من التخصيص مانع كقولك
بين جاءني على انه قد يمتنع ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب
فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد
المهر شر لان المهر لا يكون الا شرا اذ الظاهر خير للكلب لا يهر وبتقدير ذا على التقدير الثاني
اعني تخصيص الافراد فلبعده اي هذا التقدير عن مقتضى استعماله اي هو اورد استعمال
قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند قصد الاخبار المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر

لاشكاية وساكنة قبر بسجار او قبر على قد فان قوله وساكنة عطف على قبر فجوانا وانت
وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو كثير عند قصد التخصيص ليس بمستدار
عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم وجوبا معنوية وكذا رجل جاءني بل اصطلاحي
قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله
والوفي العاهدات الطير عطف بيان للعاهدات لا موصوفا واتفقوا على امتناع
ما جاءني الا اخوك احد الا برفع على الابدال لوضع النفي مكانه ودليل امتناع تقديم التابع
وهو التبعية بالمبتدا قائم هنا بعينه واما قوله فكان محالا كقولك الشهر بعد يوم
كون البيت مما يستشهد بخيل ان يكون تأكيد اللضمير المستتر في كان لانه قوله
قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بعد يوم وتنبيه اله ولو سلم فيكون شاذا احوجه
على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم فغاية تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز
تقديمه على العامل ايضا ثم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو
ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقدم
والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا قالوا ضعيف ثم لا يلزم انتفاء التخصيص في صورة المنكر
اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم حصول اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقدم كما كان
السكاكي في شرح قوله انا ابن التحويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك فانه يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث
قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدا اه لا يقال التنكير
انما يدل على النوعية بالتحويل وغيره وهنا انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال
لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ
كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب
انا انما يعتبر التقدم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد التخصيص النوعي الذي يمكن
ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني لا امرأة اولا رجلان
ثم لا يلزم امتناع ان يراد الحصر لا غير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدمت شيئا لان المعنى الذي اتوه من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويعرف
من قبيل هو قائم زيد قائم في السوق لتعذر اي قيام الغير مثل قائم فينكر الاستناد وتقوي الحكم

واذ قد صح الآية خصيصة حيث اولوه بالاخر دانا ب الآشر فالوجه اي وجه الجمع بين قول
بتخصيصه وقولنا بوجود مانع من التخصيص تقطيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتقطيع
والتهويل كما مر في تنكير مسة ليكون المعنى شر قطع عظيم اخر دانا ب لاشد حتى يصح
قولهم معناه ما اخر دانا ب الآشر اي الا قطيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع
من التخصيص الصنفية والفردية فبقي التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا مجرد جعل كرة مختصة
بالموصوف المستفاد من التنكير لان الآية قد صرحوا بالتخصيص يعني الحصر حيث اولوه
بالاخر دانا ب الآشر وقالوا ان يقول بعد ما جعل التنكير للتقطيع يجعل المعرفة للاهم باعتبار
كونه في الاصل موقوعا على انه فاعل محذوف فقط كما هو مذهب سيبويه الحصر فيبقى الموقوف والنكرة
الموصوفة بصح وقوعها مبتدأ كما عرف فلا يبقى فيها اركاب ذلك الوجه البعيد كما لا يخفى على المتأمل
لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشرا باعتبار التقدم والتأخير في
فائدة التقديم الحصر وصرحا بان يستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عين يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا فصير غير قصير بل كونه في الاصل
موقوفا يدل على هذا لانه قال بالتخصيص صرحتي في نحو قولنا ما ضربت الا كبرا خوبك وهو في معنى
ما ضربت اخاك الا كبر وجهه اي فيا ذهب السكاكي واصح بل مذهبه نظرا ان الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم بقيا على حالها اي اداوم الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واداوم بقيا على حالها فامتناع في تقديمها
واما كان مجوزا تقديم المعنوي دون اللفظي كما لا يقال الفاعل لا يحمل التقديم بوجه
والتابع تحمله على سبيل التبع عن التابعية وهو جايز كما في جرد قطيفة واخلق بذا
وقوله والموفون العاهدات الطير لانا نقول لم ذلك بل انا نمنع تقدير ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا نسلم تجويز التبع دون الفاعل بحكم ان المستدل لا يقول
كما سبق ان هذا اعتبار محض هنا كما اعتبر في جرد قطيفة فلتعتبر في زيد قام فان كلمة
تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلم امتناع تقديره حال كونه
تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله بينت بها جل الخلق بأسره وكان محالا كقولك
ذلك الشهر فان كلة تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليكم رحمة الله السلام على وجه
وبينا لخامسة لو كان يشكى الى الماء ما في الاحشاء بعد هم رشتين الكف ثم استبكت

وقال انما قلت يقوم دون ان قول ظريفه لان قايم تقاوت في الحكاية والخطاب
والغيبة فانا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه كناية عن الغير وهذا صحيح قوله وشبهه
اي شبه السكاكي قايم حيث اثبت منفي للغير بالكناية عنه مع انه عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة كما لا يتغير كناية عنه كما انا غلام وانت غلام وهو غلام وقوله محتف قوله وشبهه
محتفا ويقرنا اسم مفعول من حفه اذا جعله في حفه اي ناحيته والغير مع شبهه اي مشابهته
للكناية عن الغير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم
كمال التقوي فقوله المقربة الغير على الاول وقوله وشبهه على الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومراده بهذا الكلام الغير فليتأمل وشبهه بالجر عطفا على المقربة ليكون اوضح ولهذا اي وشبهه
بالكناية عن الغير لم يحكم بانه من الغير حقيقة وانما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها
في صورة الاسم كما اشار اليه بقوله في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عمل قايم مع الغير
معاملتها اي الكلمة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم ورجل
انه لما كان مشتملا للضمير وشابها للحارث وجيء فيه للجهتان اما الاول فبان جعل
قريبا من هو قايم في التقوي والمشابهة فبان لم يجعل جملة ولا عمل معاملتها في البناء
فان قيل لو كان كذلك لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء على شبهه بالكناية عن
الغير وجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب في الظاهر نحو زيد قايم ابوه لانه كالفعل
بعينه اذ الفعل لا يتقاوت عند الاسناد الى الظاهر نحو زيد قايم فلما جعل قايما مسندا
الى ضمير وعمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح وانبه في حكم الافراد نحو زيد عارف
ابوه اي جعل قايما هنا كعارف المسند الى الغير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد مثله وحاصل
معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر اسما مفردا او مجموعا
او مثنى والعلة هو ان حاصل جملة الكلام وقايم في تقدير على المسند كالملازم لفظ فعل
وفي اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو شمائل لا يفعل وغيرك لا يجود بفعل انت لا تفعل
وانت تجود في الايجاب نحو شمائل الامير حمل على الاوهام والاشباه وغيرك بالكسر هذا الناس
نخدع اي الامير حمل واما لا تخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن مخاطب
بل عن اضيف اليه لفظ شمائل لانه اذا اثبت الفعل لمن يشبه شمائله ونفي هو اولى اثبت واحرى
او نفي عنه دار بان يحكم على الصفة التي هو عليها كان مقتضى القياس وجب العرف

ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لانه اذا انتفى عنها بطريق الاولى وانما يكنايه
عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غيره التي اذا نفي عنه يجب نفيه فيه الايجاب لانه اذا انتفى الجود
عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولا
اذا ثبت الانخداع للغير من غير التعمد اي ان انسانا سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك
في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الحكم لزم سلب الانخداع عن المتكلم فانه استعمل كيس الكناية
ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانه شامل او معاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا شمائل فلان
لا يوجد وقوله غيري جبن وانا المعاقب لكم فكناية سببية المتسبب فان التقديم
ليس كالتأخير عند قصد هذا المعنى والباء اشار بقوله من غير ارادة تعويض لغير المخاطب
بان يراد بشمائله وغيرك انسان غير المخاطب حاضر او غير حاضر وقوله من غير معنى
حال كون ذلك القول او الكلام خاليا من غير ارادة التعويض اي لم يشأ من ارادة التعويض
كما تقول ضربني من غير ذنب اي من غير ان يشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه
انا لم افعل فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلزم فيه من فليتنبه له لكونه
اي بريء تقديره كما للازم لكون التقديم اعون على المراد بهذا اي بهذين التركيبين لانهما في الكناية
المطلوب بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما يجيء والتقديم لكونه مفيدا
للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله بريء تقديره كما للازم عبارة الشيخ في دلائل
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم بريء بكما لامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ واعلم
انك اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاثنين يعني ما يدل على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى قد ترى
هذا المعنى لا يستقيم فيها اذا لم تقدم له ما لو قلت يفعل كذا استهلك او يترك رأيت كلاما مستقيما
عن جهته ومجراه على صورته ورأيت اللفظ قد بقي على معناه ورأيت القلب بابا ان يرجع
قبل وقد تقدم المسند اليه المصدر بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد فرد اذا اضيف اليه لفظ كل نحو كل المسلمين لم يقم
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتأخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقدم النفي عن كل فرد
والتأخير النفي عن جملة الافراد للتلازم ترجح التأكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير ما يفهم

الاسل فرد وتقويته على التاسيس وهو ان يكون الافادة مهما امكن حاصلا قبل يعني لو لم يكن التعميم
سببا العموم التي والتاخير سببا التي العموم لزم ترجح التاكيد على التاسيس واللازم بط لان
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم
مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح فنعم ولكن لم يعارض
ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى
بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا تعلق له بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اعلى فيها جزئية
اذ الحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه
ولا يمكن تقديرا الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق فيما عند وجود الموضوع كما في من لا قائم
وكهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية واما في السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند
انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه
نفي القيام عن جزء الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية
عند وجود الموضوع فلم يقم بعض الانسان معناه اتصاف بعض الانسان في الصدق لا قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها وانما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان
في الجملة وكما صدق انه لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي
في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منتفيا عن كل فرد من افراده بان يكون منتفيا عن بعض افراده فاذا ثبت
بعض آخر وعلى كل تقدير يلزم ما نحن فيه من نفي الحكم عن جزء الافراد دون كل فرد فجاز ان يكون منتفيا
عن البعض ثبتا لبعض آخر واذا ثبت ان لانسانا لم يقم بعد دون كل سنة ايضا كذلك
نفي القيام عن جزء الافراد لا عن كل فرد فكل سنة بعد دون كل سنة ايضا كذلك كان تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون سنة لم يقم نفي الحكم
عن كل فرد فيكون كل تاسيس هذا الآخر لان التاكيد المحض الاول واما في صورة التاخير
فلان قولنا لم يقم انسان سالبة معدولة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الجزئية المقتضية

دانا منعه نصدق السالبة المهملة
ودنا الموجبة المعدولة لان الحكم الايجابي
حكم بثبوت شيء والمنفي وهذا الثبوت ينافي
ثبوت المنفي له

اي بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او بمعنى بعناه تعلم بهذا الظرف فان الحكم
من حيث هو عام للنفي والاثبات فليس بمعمول
اياه على ما مر

ظاهر العبارة ان بمعنى لعناه بعد انتفاء
الشام بكذا اي على كلام المصنف حيث قال
المستلزم مع نفي الحكم عن الجملة فاعتبر
اللازم

اي كون قوة السالبة المهملة

اي السالبة المهملة

هذا لا يصح به بناء على الاعم الاغلب لا فيما
يتوجه العند بمثله الا النفي لصدق عدم
النفي والاثبات بما عند الله لا غير
محتمل فتدبر وتفطن حسن جلبي

نحو كل انسان لم يقم

اي انفي عن جملة الافراد
والنفي عن كل فرد

نحو كل انسان لم يقم

اي انفي عن جملة الافراد
والنفي عن كل فرد

نفي

الى نفي آخر على تقدير ان يكون مفيد التاكيد اذا فقال ولا الى التصوره الثانية الى النسبة الجملة
نحو لم يتم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا دخلت
كل عليه افادة اي على افادة النفي عن جزء الافراد صار مفيد يكون مفيد لم يتم كل انسان نفي القيام
عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل سيبا بل تاكيدا على ما ترم التقرير لان هذا اللفظ كان
مستعملا في فاذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقضايا لم يتم كل انسان
يعوم استلزم لم يتم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لجواز ان يكون اصلا بل انما
يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر والحاصل ان لم يتم انسان لما كان مفيدا النفي عن كل
فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المفيدين حاصل فسل كل فعلى اتهما جعلت يكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يكل على النفي عن الجملة لانه يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يتم انسان على النفي عن جزء الافراد بطريق الالتزام
ودلالة لم يتم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول انما ان يشترط
في التاكيد اتحاد الدلالة او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يتم كل انسان
تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا
كل انسان لم يتم عند جعله للنفي عن الجملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يتم على النفي
عن الجزء بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم قبل الجواب ان نفي الحكم عن الجزء انما يكون
منبئا عن كل فرد اذا يكون منبئا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر وبان يكون
محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يتم انسان هو المعنى الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره
تاسيس فلو جعلنا لم يتم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فاما اذا جعلنا للنفي عن جزء الافراد على الوجه الكلي يكون تاسيسا فظهر ان هذا المعنى
اكثر حاصلا فهو ظني بل ولان النكرة المنفية اذا وقعت كما في قولنا لم يتم انسان سالبة كلية
لا محالة كما ذكره النحاة لانها قد بينت في كتب النحو ان الحكم مسلوب عن كل واحد واحد من افراد الموضوع
لا يقال انها محلة باعتبار احوال المتعلق اعني اللفظ الذي وقع عليه النفي فانها قد تكون موجبة
المعنى نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او غير محلة نحو لك ما كل شيء بقدر حاصلا او محال على اللغة بحسب الاصل التهمية او معمولة
للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخل في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل معطوف
على اخرت والمعنى اوجبت معمولة وكلا هما ليس بسديد لان كلام الله حوادث عند المعتزلة
واما تاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليها واما القول
فظاهر واما الثاني فلان تاخيرها عن اداة النفي هو ان يقع بينهما فصل نحو ما ضربت كل القوم ولكن
كل القوم وغير ذلك من الاشكال المذكورة او لا يقع نحو ما كل بيضاء لمن حصلت الثلاثة
بالعطف فلم يخرج من ان المعمول المقدم على النفي وان جعلته اعم من العطفي والتقديري دخل
فيه التساوي وانا ما كان فالكلام لا يخرج عن التعسف واما وقوعه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا اوقعت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا فيه كما اذا قدموا
على الفعل المنفي العامل فيه جائز متقدما لان حينئذ المعمول التاخير عن العامل فلا فرق
ان يكون عطفا على اقرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي او الام على
اداة النفي على فصل عام في كل على ما يشهد به الاشكال المذكور والمعنى بما اخرت عن اداة النفي
الفعل الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما عاملا لفظيا او تاكيدا له
نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لانه كلما اصل فيه او معمولا
كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او اخذ لم آخذ كل الدراهم او منقدما نحو كل الدراهم لم آخذ
واما اذا لم يكن كلها اخذ وترك شيا فتاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منبئا عن ان المنفي

تعريف الجملة دون المهملة واما انه لا سور فيها فنوع اذ التقدير اثنين فيها ان الحكم مسلوب
عن كل فرد فلا يدل هذا الكلام شيء مما ذكر على ضرورة ولا نفي بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا
سورا للسلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيما يدل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما عطف عليه الشيخ في الاشارات وهما يجوز ان يكون جمعا للقضية
ويكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الوجه سور الجزئية
على ما مر في الاشارات ان كما ادخال الالف واللام يوجب تعينا او ادخال تنوين يوجب تخصيصا
فالحاصل في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقريران كل كما تارة يكون للشمول النفي واخرى للشمول
ان كان كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداة سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا
وسواء كان بحرف نحو قولك ايا كل الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
او بغير فعل نحو قولك ما كل تمنى المرء حاصلا او حال على اللغة بحالة التهمية او معمولة
للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخل في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل معطوف
على اخرت والمعنى اوجبت معمولة وكلا هما ليس بسديد لان كلام الله حوادث عند المعتزلة
واما تاخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليها واما القول
فظاهر واما الثاني فلان تاخيرها عن اداة النفي هو ان يقع بينهما فصل نحو ما ضربت كل القوم ولكن
كل القوم وغير ذلك من الاشكال المذكورة او لا يقع نحو ما كل بيضاء لمن حصلت الثلاثة
بالعطف فلم يخرج من ان المعمول المقدم على النفي وان جعلته اعم من العطفي والتقديري دخل
فيه التساوي وانا ما كان فالكلام لا يخرج عن التعسف واما وقوعه لتغيير عبارة الشيخ
وهو قوله اذا اوقعت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا فيه كما اذا قدموا
على الفعل المنفي العامل فيه جائز متقدما لان حينئذ المعمول التاخير عن العامل فلا فرق
ان يكون عطفا على اقرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي او الام على
اداة النفي على فصل عام في كل على ما يشهد به الاشكال المذكور والمعنى بما اخرت عن اداة النفي
الفعل الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما عاملا لفظيا او تاكيدا له
نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لانه كلما اصل فيه او معمولا
كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او اخذ لم آخذ كل الدراهم او منقدما نحو كل الدراهم لم آخذ
واما اذا لم يكن كلها اخذ وترك شيا فتاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منبئا عن ان المنفي

بجزئي رفع للتسلب الكل لا للتسلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم علاة فصيح وشايع
فجاز ان لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل هنا ما يكره لزوما وسياق كلامه ان لم يات مشتغلا جاز وحث
عليه حال امرأة فلو كان النصب معينا لذلك العموم وارتفع فرعينهم لعدم الشائع فنصح
عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير غير ضرورية ولقائل ان يقول
انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف
الى الضمير لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم
ولا مررت بكلكم ونظيره لعينه ما ذكر سيبويه في قولك ثلثت كلهن قتلت حمدا
ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف العائد الجر جايز على السعة اذ الجر وقع
نتيجة الا امكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر
الى الرفع لانه لو نصبها لاستلزمها مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيف
الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها
لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه
ولما اضيفت الى الضمير كان الجزء متعددا ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها
مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخص لفظا في الصورة عاص عليه فلم لكن يقال
ان لام كلهن تقدير بالرفع والنصب ولا يعتبر الا ان كلهن هذا كلام واما ما جره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجئ بيانه هذا الذي ذكره من الحذف والذكر والاخبار
والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر لمقتضاه حال اياه فوضع الكلام
على خلاف اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء حال اياه فوضع الخبر موضع الانشاء
كقولهم نعم رجلا زيد ان لم يكن الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار
دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد
الى مستفهل مذكور في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظروف في نعم الرجل ليحصل الابهام
ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام او الذم العام اعني
رفيع تعيين خصلة ما والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المستفهل في الذهن ويكون صحيح اللفظ
ما يشعر بالفاعل والمتبسم المخصوص من الفاعل فيخرج مثل نعم رجلا استطاع ثم بعد تفسيره الضمير

بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا وظرفا نحو
ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك فمن جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل واما الكلام بثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت
كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او داخلا فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم
يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة
لبعض من القوم ولو فاد ثبوت الحكم لشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن
او متعلقه اي تعلق الفعل او الوصف اي بعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف
المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما تهوى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم
آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض تمنياته وتعلق اخذي
ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستقراء قال الشيخ اذا تاملت وجدها
او دخل كل نحو جزء النفي لا يصح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر
لانا نجد حيث لا يصح ان يتعلق النفي ببعض كقولك ما كل حيوان انسان بل كل انسان حيوان والله لا يحب
كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالنفي انما تعلق بالكلي الكفر والاثم والحلف لا بالاي وان لم يكن
واقعا في خبر النفي بان دخلت على النفي لفظا ولم تتسلط معنويا للفعل المنفي عم النفي كل فرد
مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد وكقولك لم يقم كل القوم ما قام زيد بل قعد
بالرفع لانها فاعل فوت ام سيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما
لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشمول كل فرد فرد قول ابي النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعى • علي ذنبا كله لم اصنع • على حين لم اصنع شيئا ما تجب على
من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات النمط الحديث وشواهد النحو اما الاحتجاج بالحديث
فرد وبعين احد ما ال السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام في اعتقاد المستفهم نحو ابا بالتعيين او بنفي كل منهما رادا على المستفهم
وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب
ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وحث بما روي انه قال لم يكن شيء مما ذكرت
لم يكن قال ابو علي بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سببا كليا
لما صح بعض ذلك كان رد الا انا بنافيه نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب

اشارة الى ان الفعل المستفاد من لفظة ولا
موجه الى المتقدم اعني الشمول في جزء
الفعل فقط دون النفي في الكلام
مع انه يلزم على انه لا يريد ان ما نفاه
الشمول في خبر النفي قد يكون نفيا لمتعلقه
ع الكلام اصلا فلا يصح حينئذ ان يقال انه
ع الا لانه

نبرفع كلامه

اشارة الى ان المراد من المتبعة في قوله
على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد
ما ثبت ان ذنبا جمع جنس يقع على
القليل والكثير كما ذكره الكيراني
حسن

في باب نعم ونذكر البيت بعد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقولك
انا انزلناه اي القرآن اولانه بلغ من عظم شانه الى ان صار مستغنيا الاذهان نحو هو حاتم
اولاوجاء ان الذهن لا يلتفت اليه وهذه كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق
وهكذا ليس اي بوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتميزه اي تميز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن
ابن ازواذي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول يعني كامل العقل متناهيه
كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اعيني الخ نزلت او اعيت عليه وصعبت
مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل ملقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير اي المتقن فرخ العلم الفقمة زنديقا اي كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان
وجود لكان للاركذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العالم
محروما ومجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب شان وهو
جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا حكمت عناية المتكلم بتميزه فابرزه في معرض
كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
وحكم البديع وقد يقال ان حكم البديع هو كون العاقل محروما وجاهل مرزوقا فمعنى
اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه وميني كون هذا الحكم بديعا انه عند ما
ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او الحكم عطف على كمال العناية اي للتحكم بالتابع
والتسوية كما اذا كان غائبا الصغر او لا يكون ثمة اشارا اصلا او النداء على بلاده
بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء
كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وجليا اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال
ظهور مرجع هذا الباب قول ابن دعبة تعالت اي ظهرت العقة والمرض لي ليالي
اي حزن من شجي يشجي على قدر علم واناشجا يشجو فحقيقة يقال شجاني هذا الامر اي احزنني
وما بك علة تريدين قتلي قد ظهرت بذلك اي بقتلك لم يقل لاذعاء ان حقيقة ظهور
ظهور المحسوس المبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة فلزيادة التمكين اي ليتمكن المسند اليه
عند السامع كقول هو الله احد الله الصمد صمد اليه اذا قصده لانه يصمد له في الحوائج وغيره
مرجعه اي يظهر قول هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين مرجعا

ط

بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتعيله
بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما يهون من هذا الباب في احد النوعين اي
اي قول نجعل المخصوص خبر مبتدا اي هو مخصوص وانا في قولنا نجعل المخصوص مبتدا
ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون
عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يطابق
نعم رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع الباب
ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لرجل قلت قد نفذ هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون
من خواصه الزام كون مميزه مفردا مذكرا سواء كان للمفرد او المثنى او المجموع لشبهه الاسم
بجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم وانما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا
من الزام تاخير المخصوص في اللفظ انما يدرأ وبهذا الاعتبار يصح تميزه بالنكرة وايضا
يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا فقوله شهرا ليس من الشهور في شيء وانما هو تاكيد لدفع الابهام وعلم بان في
المصدر بمعنى اشتعل اي عدد الشهور بمعنى ظرف لما سيعود ان ذرا عا حتى
اولا فرق بين نعم رجلا وبين نعم الرجل الا بالتاكيد والتعريف ولا يخفى ما فيه
لان انا ثبت موجود في قول من لا يعرفه من حيث المعنى وهو في قولنا زيد
عالم من جهة المعنى لانه جهة
قصة ٢٣

اولا نعم ضمير مبهم مفرد مذكر وقولهم هو اي زيد عالم كان الشان والقصة فالامر
فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة
نحو هند ذليلة وقوله تحمل فاطمة الى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى ان الرجوع الى
ولم يسمع نحو هي لا يبرى غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما يرتكب المعنى
لنحو قولهم ربه رجلا وبابا قصة وربه رجلا وقولهم هي النفس تتحمل ما حملتها
لتتكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء بعده
لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى لما جبل انه المانوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ايهامه فيكون المسموع
بعد في ذهنه فضل تمكن لانه يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب
اي التطلب كمال وتمكنا لا يكون لما يحصل وقصد الاشتراط ان يكون مما يكون بجملته شيئا عظيما يعتنى
فلا يقال هو الذي بابه بطيء وهذا الخ ضمير الابهام التفسير لدلالته على التفخيم والتعظيم والشر
في الالتزام تقديم غير الشان وهو يتضمن التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل ابو موسى فحسبك نعم حدا وشيخ اخى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى
ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في غير الشان ودال الضمير

ط

قوله اشارة الى ان تقديم الجرور في الوجهين اعني بالنسبة للضمير كونه للمالك قبل وضع نظام موضع المضمر اذا افاد الحقائق بما ضربه الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة المعرف دائما اذا افاد غير الاول او امر وقد وقع ما قيل فلا يكون تماما من حيث ان الكلام للمتكلم فله ح معنى على حدته كذا في شرحه للمفتاح منه

باب الالتفات قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكم المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكم كالشتمال على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي بان يكون داعيا لمن امر شبيه الى الامتثال والانتهاء مثالا لما ذكر اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين ما ادرك بكذا فكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل انا فالتفات لما في لفظ الله من تقوية واي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالة على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي لطلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاك هاربا بالذنوب وفي دعاء كان تغمدني انت اهل ان تغفر فاغفر لي برحمتك سواء كان حيث لم يقل انا فالتفات ايضا بناء على ان يكون الكلام بعد الالتفات في ذكر عبدك من استعطاف الرحمة ونرغب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفي ايضا تمكن وصفه بالعاصي في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم حيث لم يقل انا فاتوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشعر بان الذي يجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهار للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير محتفل له ولا بعد الفدر اي النقل فرجحتي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة التي هي العبارة او الى التلوين والنقل عن الحكاية الى الغيبة برجحتي البعد المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر غايب الاول وفي نقله بل كل من الخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الالتفات اسما عاما لهذين الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقول مطلقا زيادة لم اس ليس بمرجح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق الغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غايب والجميع على حينه سواء كان النقل سماعا او رد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد لكن مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المص في تعريم نسبة السكاكي وعلى هذا النقل عند علماء المعاني اما خروج من اجراء التفات الانسان من مرتبة الى مثاله ومن مثال الى مثله دون صاحب الكشاف اي يستحق اسما في علم البيان حينئذ اذ يطلق البيانيون على علوم كثيرة

ذهب فوله ذكر انا من على مذهب السكاكي حيث جعل الالتفات نقل الكلام او الخطاب من احد الاسلوب الثلثة الى الاخر منه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فهم لا يؤمنون عن ادلة المانعين باب التفات من الغيبة الى الخطاب كذا في بعض النسخ الصحيحة المقروة على المص منه قوله هل تعرف ظل مرتع ظبية او تصطبي بسحيرة لم يحلل كريم لحصول الفائدة منه

لانه اذا قال الله العالم فهو غايب والتعبير عنه بالتكلم يقتضي ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر

فيه جميع هذه الامثلة لا يكون الغيب الثاني على خلاف مقتضى الظاهر منه

ان الالتفات من الغيبة الى الخطاب انما يحصل اذا كان ثمة كلام للظاهر قبل بمنزلة الغيبة كما مر منه

قد يقال ان المظهر طريق الغيبة فلا تغير في الغيبة حتى يحكم بالالتفات في الآية ولعل المتوهم توهمه من ان المضمر وان كان للغيبة لكن ان الالتفات للخطاب تامل منه

التسلسل لكرم الله وجهه الحمد لله الذي كانت فاطمة بنت اسد ناداته بالامومة وخاطبته بها دون سائر من ولدته امهات ابائه ايمانا منه بان الله تعالى اراد بهذا الاسم ما فهمته ام ابي طالب فكرره هذا الاسم فكساه عقيب هذا الصراع اكليلا من الشرف قبل السجود في السدة صاع بتمر

كقوله اي قول امرئ القيس لطلول ليكن الالتفات بفتح الهمزة وتنوين السين موضع وبروى بكسر السين حتى يصح المثال من بين سائر امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهب ان كلا من الخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر اراده فعدل عنه اليا آخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليكن التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليبك المتكلم ومشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باحد صنفي اي طريق آخر من الطرق الثلثة سواء كان التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا بشير كلام المص في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتبارهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر منها فيعيد قطعا ثلثة وايضا ضمني اضعايه فلو لم يعتبروا هذا القيد لدخل في هذا التعبير اشياء ليست من الالتفات في شيء نحو انا زيدا وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن الذين صنعوا الصباح ونحو ذلك عبر عن معنى واحد بعبارة مغيرة المتكلم والخطاب عبارة بالاسم المظهر او غير الغايب وسمانحو اياك نعبد وايك نستعين وانت خلقت هذا بالهمنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة وسمانكرر الطريق المنتقل اليه نحو اياك نستعين واياه نادعت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على سنن الغيبة وان كان فيه ايضا نوع تغيير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر وسمانحو ياايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين حتى لي في هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قولك يا من يعز علينا ان نفارقهم وجدا انك كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العبارة الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون على طريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وكما سبق اي في بعض الاوائل من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس شيء قال الرازي وفي قوله انا الذي سمتني امي حميدا كما زعمت الناس ان يقول سمتني في الصلة ما يعود الى الموصول لكن لما كان الغرض في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير الى الاول حمل الكلام على المعنى لامنه من اللبس وهو مع ذلك فيه خفاء حتى ان المازني قال لولا الاستعمال ورود كثير لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير

ثانيا الذي

في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى بارك من حول ليريه من آياتنا فيه التفات
من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو متعلق بما
وتتمة به وهذا اخص اي الالتفات من الغيبة الجهور اخص منه عند السكاكي لان المتقل عنده
اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق مما فهو الالتفات عند الجهور مختص بالاول والتكلم الالتفات عندهم
عنده من غير عكس كما في قوله تعالى لملك لا احد فاعبدوني وقم بالصلوة لذكري فان قوله فاعبدوني
كلية في المعاني الاربعة وذلك من بناء جاءني وخبره عن ابي الاسود في الصحاح العاشر
قد بي الحين وفي الكشاف في غيبة لحوار اي غشية تمض صعدا وبات ليلة مراد الاول المجاز
كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجهور وقد صرح السكاكي بان
في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشف قد التفت امرئ القيس ثلث
التفاتات في ثمنية ابيات ظاهر في تذهب السكاكي موافق لمذهب فالقبيل تحمل
ان يكون احدها في بيت والآخران في جانبي احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بيت او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال
من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جانبي باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم
فيصح ان قيل التفاتات على مذهب الجهور ايضا فالجواب عن الاول ان الالتفات
انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في البيت الى الغيبة
فلا يكون الانتقال الى التكلم في جانبي الا مع الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف
في ذلك خطاب لنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى من الكلام
كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات
من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون امكان ارجع فان قلت
ترجعون ليس خطابا لنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
وما لي لا اعبد الذي فطرني الخ طبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعبر عنه
في الجميع هو المخاطبون فان قلت سلمنا ان قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر
يجب ان يكون مخالفا مقتضى الظاهر قلت لانم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر
لان مقتضى الظاهر ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على نسق السابق وهذا الخطاب

مثل الكلم في قوله من بناء جاءني وقد قطع النظر عن هذا وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا يخرج في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر
لان مثل ترجعون وجاء في الآية والبيت التفات عند السكاكي وفيه فلوكان واردا
على مقتضى الظاهر لما التفات في خلاف مقتضى الظاهر عند السكاكي ايضا فلا تحقيق
اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون
وجاء من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر ان شانئك هو المعتبر في الواحد المتكلم لفظ الجمع لتعظيم المعظم كما في
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال الملوكين ومن
الى التكلم قول علقمة بن عبدة كما بكر ابي ان ذهب بكر فكلب في اثرها متعلق بقوله
طروب قال المرزوقي سمعة طروب في الحال وكلب في المآل وتنظر في مراد ونها
بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد ينعدم عصر ان شبيب اي زمان قرب المشيب
واقبال على الهرم بكلفني ليلى فيه التفات من خطاب في كما بك الى التكلم حيث لم يقل
يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني والمعنى بكلفني ذكر القلب ليلى
ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية طاءة سندا الى ليلى والمفعول الثاني
محذوف اي شدايده فراقها او على انه خطاب للقلب فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب
وقول طابك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجهور وقد سقط اي وجه وليها
اي قربها وعادت عوادي بينا وصلها قال المرزوقي عادت تجوز ان يكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اذا
عاد وعوايق كانت تحول بينا اي كانت عن قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه
مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر
صدر الافاضل في مرام التسطاس ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام
في الحالين واحدا كقولك انا اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به
من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله تع لا مع غيره بخلاف
قول جرير متى ما تلقني بالسفح تلق بازل وكور رحلي وعند ضبيعة بالنجاح افتني بافداك ابي واي

منكر لذلك ذو رياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بليس الا اول امرأة
والمخاطب باليت الثانية هو الخليفة فهذا اخص من تغيير الضمير فقول ابي العتاهية اهل بزجركم
رسالة رسل ام ليس ينفع في اولاك الوكد فيه التفات عند الجمهور فتحظاني بزجركم
الى الغيبة في اولاك معنى اولئك وهو فاسد اذ جواب من خطاب بي كناية الى الاخبار
عنهم وان كان لرأي ما قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل بزجركم هو كناية
وبقول اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة متلائمة لها في المعنى على طريق المثل او الحكم او نحوها كما في قوله تعالى
وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انهر فوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم
قم الفخر ظهري وتمنرقاصات القلوص في قراح رسمي كان الجمام من بديها طلوع
سبب الشيء انتهاء الجمام انتهى يوم تفصل عارضيها بنوع شابة تثني البنان والثاني ذكر
معنى فتوهم السامع اخلله شيء فيلتفت الى الكلام بزيل اختلاله ثم يرجع الى مقصودك
كقول ابن ميادة فلو حرة بيعت وفي الباس راحة ولا حر يصفو لنا فيكاره كان لم
فلا حر بيعت وفيل له وما نصنع به فاجاب بقوله وفي الباس راحة اي وجه حسن الالتفات
على الاطلاق ان الكلام اذا انتقل من اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن نطرية اي بجدا
واحد اثم مرطاب الخوب نشاط السامع واكرابها فالالتفات اليه اي الى ذلك الكلام
وهو تخييل وتأصه عطايف اي فيكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة وجه تخيل
بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحق بالحمد في قلب حاضر
بحمد ذلك العبد من نفسه كمالا اقبال عليه اي على ذلك تحقيق الحمد وكمالا اوجب عليه صفة من تلك الصفات
العظام فجوى ذلك الحكم الى ان يقول الامر اي غايتها اي غاية تلك الصفات وهي قوله تعالى
مالك يوم الدين العبيدة انه اي ذلك المتحقق بالحمد مالك الامر كله في يوم الجزاء فانه اضيف
مالك اليه يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول
محذوف دلالة على التعميم ثم يوجب ذلك الكمال تخصيصه في الخشوع الافعال عليه
اي على ذلك المتحقق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في تمامها فالحاصل
في تخصيصه ستغني الخطاب تقوى طلبة باثر دعاء اذا دعوت له مواجهة والبيع يوجب
ذلك الكمال ان يخاطب العبد ذلك المتحقق بالحمد بما دل على تخصيصه بالعبادة وهي اي الخضوع

الشاهد شجرة طيبة الواو تنبيها لها

اشارة الى ان الضمير في قوله الذي بها انما هو باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ

اشارة الى ان الضمير في قوله فلا تعلموا لله الاصنام راجع الى الاصنام باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ

اشارة الى ان قوله وقد الخ تعليل لقوله فلا تعلموا

اشارة الى ان قوله وقد الخ تعليل لقوله فلا تعلموا

اشارة الى ان قوله وقد الخ تعليل لقوله فلا تعلموا

والله تعالى لا يغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات لم يغيره ونعم المهما استعاذ منه اطلاقا
والاحسن ان يراد الاستعانة على ادآء العبادة ويكون ايذانا بان العبودية بشطر الاسلام
ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فالمقصود تخصيص
موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في العبادة يجب ان يكون
قوته على وجه يجد ذلك الحكم الذي ذكر هذا الذي ذكر المحسن جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو انه لما ذكر المتحقق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان متحقق
والعبادة فالتفت من خطاب ذلك المتميز فقيل اياك نعبد هذه صفة نعبد فليكون الخطاب
ادل على ان العبادة له لاجل ذلك المتميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل
في التميز واعرف فكان تعليق العبادة بتعليق لفظ المتميز بشر المتحقة وبحسن ان يقال
ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وجوه تقتضي وجوب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم بلازم ذكر انه
توجه النفس الى اتصاف المتحقق بالعبادة فكلما اوجي على صفة من تلك الصفات العظام ازداد
ذلك وقد وصف اولا بانه الرب العالم والمربي اياه بانعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية
يستلزم لهم المعاش والمعاد والامر المعاد والمعاش الملك العالم الغيب والشهادة
فانصرف النفس الكلية الى التناهي وضوحا وتميزا بسبب هذه الصفات فخوطب فيها
على ان هذه صفاته بحيث ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا
في قلبه بحيث يراه ويشاهده وهذا حال العبادة وهذا منتظم لامر العبادة وانما ينبغي ان يكون من طلب
حاضرا كانه يشاهد ربه ويراه ولما التفت الى سواه ولما اجرى كلاما اذكر خلاف مقتضى الظاهر
اورده على اقسام منه وان لم تكن من مباحث السكاكي فقال ومن خلاف المقتضى الظاهر
تعبير ما يرقب بحمل كاد على خلاف مراده الا في تعبير التعدية وفي كاد للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان ينبغي المتكلم المخاطب الذي صدر من كلام يعبر ما يرقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف ارادته تنبيها على انه اي ذلك المعبر بها لاولى بالقصد والارادة كقول الشنفري
للحاجة ودونها لحاجة لا تكون لحاجة موقوفا اياه لا تحتنك على الادهم الا الاجدل
حمل على الادهم والاجدل ما معناه قول الشنفري فابرز وحيدا تحتاج في مرضه الموت ونفاه
يعبر ما يرقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى غلب اسم الادهم
فيه وتم الجدل الشهب اي الذي غلب بياضه حتى غلب اسم الشهب فيه وقوله ابرز وحيدا تحتاج الحاجة اما هو

اشارة الى ان قوله حمل الخ من باب التعبير بالمتوقع عن الواقع

اشارة الى ان قوله حمل الخ من باب التعبير بالمتوقع عن الواقع

اشارة الى ان قوله حمل الخ من باب التعبير بالمتوقع عن الواقع

اشارة الى ان المصدر اي المبتدأ نائب الفاعل والفاعل هو الضمير المستتر في يعبر العائد الى المتكلم

اشارة الى ان المصدر اي المبتدأ نائب الفاعل والفاعل هو الضمير المستتر في يعبر العائد الى المتكلم

اشارة الى ان المصدر اي المبتدأ نائب الفاعل والفاعل هو الضمير المستتر في يعبر العائد الى المتكلم

فنبه على ان كل من ليس الادهم هو الاولى بان يمسى الامير اى كما يمسى الامر فى السكنى والبيعة
فجدير بان يصيد اى بان يعطى المال ويجب براءه صفاد لان يصيد اى يقيده ويوثق
من صفد وقال ابن الحاجب زيادتا اى الادهم صيد فحقه الآن يكون صيدا خبر فان يكون الصيد
فعل الصيد ايضا على خلاف مراده اوالت بل على على الخاطب اى تلقى قبل بعيرا يطلب
بشرى سوال مسئلة غيره اى غير ذلك السوال بينهما على اداى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال
ذلك السائل او المعنى لا تكون سائلك عن الاحق على هيئة موافقة للناس وفى بعض
عن السبب فى اختلاف التعريف زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا
مثل الخيط ثم تزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا او
لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا بيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الآلة تجب
ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من الزراع والمتاجر ومحال التيون والصوم
وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحال الجم
ان يسئلوا عن الغرض عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلبون بسؤاله على ما هو مزخرف بين عليه الجنة
ولا يتعلق لهم به غرض وكقولك لبستانى لك اذا ينقون عن ما انتقم من غير خلوا الدين والآخرين
والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيانا ينقون فاجيبوا بيان المصارف تنبيها
على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فرض فهو عالم
لو اضافى فذكر هنا على سبيل الفرض والتصدير وسيأتى فى خلاف مقتضى الظاهر التعبير
عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقق وقوعه كقولهم بيوم ينفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض
هكذا فى النسخ والصواب فترع من فى السموات بيفتح ينفخ وهذا فى الكلام لا يستقيم فى كلام الله شيئا
اكثر ان يحصى وسئل التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكقوله
التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اى يجمع الناس لا فرق بين الثواب
والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان حق كل من اسم الفاعل
والمفعول ان يكون بمعنى الاستقبال لانه لا يكون بمعنى الماضى الا مجازا وحقيقة يكون بمعنى الواقع فى الحال
بمجموع لكن بينهما فرق وهو ان دلالة الاصل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالته على الحال
فبالحقيقة ازالة معناه الاستقبال بكون وارد على مقتضى الظاهر فلا خلاف
فان اسم الفاعل والمفعول اذا وقع كما استقبل مجازا وفيما هو واقع كما حال حقيقة وكذا الماضى

عنه

اى فقيده من الصفاد الذى هو ما يوثق به
الاولى بحاله اذا لم يعلم الفائت فيه
بالنسبة اليه

فان قلت قد روى انه معاذ بن جبل وثعلبة بن
منه الانصارى هما اللذان قالا يا رسول
الله ما بال الهلال الخ كذا فى الكشاف قلت غيره
كان الاظهر ان يقول سالا فما وجه
مع قلت ان كان الانسان اهل ما يطلق
عليه اسم الجمع كما قال به جماعة منهم الفقيه
بالاولى من ظاهره والا فلنجعل من قبيل
فلان فعل كذا وانما

مرادهم عن سؤال مقدر وهو انه قد
ذكر هنا الانفاق ايضا وهو فضله
بقوله فلم ذكر هنا ما ذكر هناك عنه
دون العكس

قوله التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى
وعكسه يعدان من باب الاستعارة بتشبيه
بالحاصل المحقق الوقوع وتشبيه
الماضى بالحاضر وتوسيط الامر بين الامرين واجب
لفظ بدون ثم يستعار لفظ احدهما
لفظ تام كتبه

عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف
مقتضى الظاهر وان يثبت فوازن بين قوله ان الذين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس
وقوله ان الذين يبيعون وذلك يحكم الناس المتوعد على الفرق ومنه اى ومن خلاف
مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه
وهو على احد امرين ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة وما هو
فى موقع الخبر معرفة كقوله ففى قتل التعرق ارضا عاء ولا يكن موقف منك الوداعا
اى لا يكن موقف الوداع موقفا منك والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى بان يتوقف
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا كقولك عرضت الناقة على الحوض والماء عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يكون هو المقصود بالعرض اذ يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة فى الرأس وخاتم فى الاصبع وكقولك لان القلنسوة والخاتم
ظرف والرأس والاصبع مظروف لكن لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض
عليه ويتحكم بالمظروف كالظرف وهنا الامر بالعكس عليه الكلام رعاية لهذا الاعتبار
واما قولك لانا بابى يعدون اظلى كان اكرام حمار اى ذهب السود ودم الناس
واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا بالى ان لا نسمع بهم ابدا كان
ام غير بين فصل اذ قلب جهة اللفظ بناء على ان ظبى مرفوع بكان المقدرة بالاستاء
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار بالظبى مكرة وخبر معرفة كما فى قوله ولا يك موقف
منك الوداع وتحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام الفعل
لوجود الفعل وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود الذكور بعد الهمزة هو ظبى
لا الفعل العامل فيه وهو استاء لما وقع بعد ام وحق ان ظبى مبتدا وكان اكرام خبره
وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة كما جاز فى اقدار امرأة وحمار عطف
على ظبى لان دخول الهمزة فى الاسم اكثر ان يحمى ويحق فى الاستفهام حسن قولك
ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف حسن يد قام فى لا تقلب وجه اللفظ
لان اسم كان غير متصرف كما تقدم فى باب اشتد ظلمة كان ابا بكر موقف قلب
من جهة المعنى لان المخبر عنه فى الاصل هو الاسم والمعنى على ظبى اكرام حمار لان المقصود

اى السادة

هذا جواب عن سؤال يقدر وهو ان قلب الجملة
سببه ما وقع بعد همزة ام وما وقع بعد ام هو
ما وقع بعد همزة مفرد صحيح وما وقع
بعد الهمزة كان المضارع فاعله وهو
ليس بمفرد فاجاب الشارح بقوله ان
يحصل المعادلة فحاصل الجواب انه
لا حذف الفعل وكان غير مقصود
فكان وجوده كعدمه

موقف مبتدا

انما قال هنا اشارة الى ان الموضوع عليه
قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان
المراد بالعرض المعنى الجازى اعنى تجرد
الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه
لا معناه المتبادر

فصار تقديره اكان ظبى لهك ام حمار
اى ام كان حمارا لهك وصار لا سبيل
نكرة والخبر معرفة كما فى قوله ولا يك
موقف منك الوداع ويجوز ان يكون
قلب الجواب اكان املك ظبيا ام كان
استفهاما

التسوية بين ان يكون له طبيا وان يكون حمارا فاقهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا
ايضا وقع وفاكانه مما يورث الكلام ملاحة ويشهد عليه كمال البلاغة واخر الكتاب وباقي
في المحاورات والاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه
ان يحسن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقول
ابي قول روبة ومهمه اي مفازة معبرة متلوية بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه
جمع ارجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه ومهما مضاف محذوف اي لون سمائه
وهذا معنى قوله اي لو نحل كالمعراع الاخير مذهب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها
لون ارضه وفي القلب مزيد المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ
من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا
لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن مطلق الكلام
المقتضي للحال وهو على فرض احد الامرين لا يتضمن ما يوافق عكس المقصود كقولك اي قول التطابق
بصف ناقة باكتناز لحمها ان جري سمن عليها كما طينت السطح بالعذرة
اي القصر السياما اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت العذر بالتبن فاتباع وجواب لما قوله
بعده امرت بها الرجال لينا نذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا والعامل ان يقول
ان يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولي كما طينت العذر بالتبن اتباع
لا يخفاك ان السباخ فيه بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والعذر بالنسبة
اليه كالسباخ بالنسبة الى العذر والثاني ان يتضمن ما يوافق عكس المقصود فيكون
ادخل في الذم كقولك ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة فارق الاقدام
والمعنى فارق البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى
لم اجرح وذلك لان الجذع حداثة السن والتروح قدمه وتناهيه فالمثبت
وصف الراي والبصيرة بالتروح ووصف الاقدام والاقحام في المعارك بالجذع
كما يقال اقدام عمرو اي الحرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل في ايهام
لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قولنا جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت
لانه اقرب ومعناه لم الف اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بعد الصفة
بلوغ وصبت مخالفا لجذع الاقدام فارق البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله وما الباب

يدل على انه جرح وتحذر منه لان نحوي كلا انه على انه جرح ولم يثبت اعلاما
بان الاقدام ليس بعقلة للجبان وحثا على ترك النكوص في المواقف وفي الكشاف الجذع خوفا الرطب
كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت الخ صريح بصلح قرينة على ان المراد
بعدم الجرح ما جعل بعدم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تعجيز النظم ودلالة
ودلالة الكلام على اثبات الجرح لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا
من الضمير صار المعنى انه جرح في هذه الحال بل جرحت جذع الاقدام فارق البصيرة على
لما جعل بعدم الف فلا يتأتى ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لالا حال لان الحسن
تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال
من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا
لم يعرض لها ندم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام
عبارة عن انه قد طالت حارته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد بلغت
ما اردته من الاعداء ولم ينالوا ما اراد وا مني وانا على بصيرتي الاولى لم ابدل
في الاقحام او غلب في اختياري التطرق والانخراق بل قد صار فؤادي في الحرب
قارحا لطول ممارستي وتكرر مباريزه الباب الثالث احوال المسند اما تركه
فلقرينة في حذف المسند اليه واما قائم في المسند اليه حذفه وفي المسند ذكره رعاية للطيفة و
وهو ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعرقها في الاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند
فحيثما يذكر لقطا فكانه آت بفرط الاحتياج اليه ثم استطرد الغرض بخلاف المسند فانه ليس
بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث
البرجمي وهم بكسر الميم بدينة رحله فاتى وقد اجار بها الغريب في الاساس اتى رحل اي
في منزله وماواه وقيل اسم جبل لقطا اليت جزء معناه الحجة على الغوية والتوجع
من الكرة حذف المسند اليه اي انا والمعنى انا نغرب وقيل ايضا غرب لقصد الاختصار
والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب الحجة ومحافظة الوزن ولا يجوز
ان يكون غرب خبرا عنها باعتبار ان مرادها بقولها نغرب نغرب لان قبل مضي الخبر
عن زيد وعمرو منطلقان وفي ارتفاع فيجوز ان يكون احد الضميرين فاعلا والآخر بدلا
ان لان الخبر متقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين

يدل

خلقين وكما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لكل منهما خبرا آخر وانما يكون مرتفعا بالابتداء
والمحذوف خبر وهو الجملة دون مع اسمه وخبره ولا شريك عمرو في عامل
كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيام على خبر ان فصل التسوية
بينها في النصبة على الاعراب كما اثر في عمرو في العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل انه يجب
وقبا رجحان يتوهم ان له خبرا على قيام في التأثر عن الغريبة لان ثبوت الحكم والاتيان
بتقديم ليتنبه الاخبار عنها دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيام مع اسمه ليس في قوة العقل
قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاعراب قصدا الى التحرز وهذا الوجه هو الذي
قطع صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا
الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم اعرق المذكورين
ضلالا واشدهم غيا يشاركون عيسى ان من آمن منهم الايمان والعمل الصالح فالنجاة بغيرهم وعنها اجنح
لا يخلها المقام وقوله نحن باعثناه وانت باعثك راض والا فالي تخلف اذا ترجح
في ان المذكور خبر عن الثاني وجزاء الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بأمر
كنت منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف
فوضعه من عطف المفرد وجهود النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر
محذوف قال الزمخشري في قوله فيا بؤسا وكفا وأيت جودة وقد كاثنة البر والبر متعا ان البر
مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان متعا البر ايضا متروع فيكون من عطف الجملة
ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لغرض الاهتمام
ولانهم قدروا المحذوف الثاني منصوبا اي كنت بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر متعا والبر ايضا متعا فيكون من عطف المفرد كقولنا كان زيدا قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا
وقولك زيد منطلق وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث مع خوف لبس المقام
وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لانه مع اتباع الاستعمال لان اذا للمفاجأة تدل
على تحقق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قام او قاعد او راكب فقد يذكر مع تعريف الفعل
على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضرا فاذا
ادخل ذلك في الفاء اذا فصل بينها وبين السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي فجأة

زيد لازمه للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب
فالعامل فيها اذا هو فاجأت فهي تكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل هو الخبر المحذوف
فيها لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ
اي فبالمكان زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي قول الاعشى
ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب
ومهلا اي بعدا وطولا اي لنا في الدنيا حلولا وان لنا معادا الى الآخرة ارتحالا
والسفر الرفاق فتوعلوا في المعنى لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند
وهو هنا خاف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى ما فوق المطلوب
اعني الحمل مع اتباع الاستعمال لا طرادا لحذف في نحو ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر
لو اسقطت ان زيدا وان عمرا وقد وضع كسوبه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف اولم يجز لانها لم تضمنه له
والمتكفلة بشأنه والمتوجه عنه وفي اضاقة المقام اعني المحافظة على الشرف والمص
رجوا له بعدا مثل للاختصار بدون المضيق بقولك ان زيدا وان عمرا قال عليه
قولك ان محلا به على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر حذفا وقصد
انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا تقديره
لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير
منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ضمير فاعل وهنا
تقدم اسم وجملة والغرض الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاثبات بعد النفي
نفي المقدر فلو اظهرته لم يخل به وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم
فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ وهو تأكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا بعد في حذف المؤكد
والعامل مع بقاء المؤكد فان صاحب الكشف هذا ما يقتضيه على الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص فان الناس هم المخصوصون
بالشح المتابع لان الفعل الاول لما سقط لاجل المقام بزال الكلام في صورة البداء
والخبر فكان قولنا انا سعيت في حاجتك هو مبتدأ وخبر لافادة الاختصاص

ام فعدت وافقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة ويجوز عدم التناسب
بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة
كوقوع الكلام جوابا للسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط
وجاز ان يكون جوابا عن سؤال محقق بظهور النجابة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل
لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اوليه وفيه نظر لانه ان اريد
ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عن الفعل
وصدر عنه فتقديره مبتدأ او كونوا انه خلقهن يؤدي هذا المعنى وكذا القرينة تارة تدل
على ان تقدير الفعل اوليه من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا انه خلقهن الظهور ان السؤال
جملة اسمية فاعلية ومن ثم قيل الآية مبتدأ والجر جملة فعلية ليطابق السؤال
وقال السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول عنه اهتم وجواب ان جعل الكلام
على جملة اولية فمحمول على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية
كقولهم والله لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر
على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول غيلان بن سلمة في مرثية
يزيد بن مسهل لبيك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع
اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفيان بادنى العامل
اي يبكيه يزيد لاجل خصومة لانه كان طاهر الطرفين للاذناء والشفعاء وتعليقه
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وقاء ومختبطا فالطرائح المختبط الذي يأتيك
للمعروف من غير وسيلة ونطيح مزاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كطوائح جمع مكتح يقال طاحت الطوائح واطاحة الطوائح
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومتعلق مختبطا وما مصدرية اي يبكيه لاجل
اذهاب الطوائح ماله او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وينطح على التقديرين
بمعنى ناطح عن اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل وفضل اي فضل لبيك
يزيد ضارع وهو ان يجعل الفعل مسببا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم ذكر الفاعل
مرفوعا بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو لبيك يزيد ضارع مالبنا يفعال

فيه بحث وهو ان الوجه المذكورة لترجيح حذف المسند اليه
من المسند اكثرها انما تأتي بالنظر الى المقام المخصوص
الخ اجل اذ لجعل المسند المحذوف كما حاصل لم يثبت
الا الوجه الاول ووقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه
اقوى ركنا في الكلام فاحتياطه والاحتياط
اليه اعرف لاحتياج الى ما سواه الاجزاء كلا
كذا لما المسند لهذا فقط فما هو كالجزء اولى
وارجح

ارم المسند
والمسند اليه

بينوب

ع لانك اذا قلت صبرت صبرا جميلا فانت
في حال النصب مخبر بالمصدر وكذا اذا
جعلت المبتدأ مخبرا عنه فاذا قلت صبر
صبر جميل فحال لم يبق لك فيه بالمصدر
ايضا فهو موافق للمنصوب فهو
ان لي بخلاف ما لو قلت فيه صبر جميل
اجمل لم تكن مخبرا بالصبر بل
تكون مخبرا بالاجمل فهو ليس
بموافق للمنصوب الذي
هو المعنى الاصلي

قبل هذا معارض بانه كما ان اصل المبتدأ
التنكير المحض فكذا اصل الخبر
التنكير المحض فجعل الكلام على وجه تكون
الخبر نكرة محضة مانع من كون المسند فيه
جنس جبر ولي ان يقال لا شك
في ان اصل الخبر التنكير لما ان اصل التنكير
المحض التمكن والتصرف والمطلق الى الكامل
ليس بشيء على ان من سيما المعرفة بالمحض
فتأمل

استفهم لتعيين ما علم بوجه ما
ام ونبه بها الا استفهام وان يكون
امنقطعة استفهم بها عن علم المستفهم بثبوتها
ولا بهمزة الاستفهام ثم المنقطعة قد تكون
بل والهمزة اي للاضراب عن
كلام سابق استفهاما كان او خبرا

ونصب زيد مفعولا بتكرر الاسناد او قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه قال
ليبك زيد علم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فما قيل ضارع اي يبكي
ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال
ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اوليه وقد يقال ان الاسناد اجمالا في المشتق المتعلق
اعني ضاربكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا بعد
ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع ضارع يزيد جملة
بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل
كالمعدوم غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل فيكون رزقا
من حيث لا يحتسب وهو اتم بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام المجيء بين المتناقضين حيث الظاهر
لان نصب نحو زيدا وجعل فضلة يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل ويقدم
على الفاعل المظنون ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في ايقاع اول الكلام
في ذكر الفعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر
ضارع في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم وزيد قام
لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
ومن التبعيض بفاوده الناصح نحو ومنهم من يستمع اليك وفي جواب من قال من ضربك ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وهو ذلك او ان تعلق
كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل
على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد فيقال المتزين كل سنة
وتلطخ ثوبه ونحو ذلك حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل
على نفس المسند واما تعجب المتكلم مع فما لذكر المستغنى عنه في الظاهر
واما افاده اي جعل المسند جملة فكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم
اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا
واما نحو زيد قائم فليس مفيدا للتقوي بل هو قريب من نحو زيد قائم في اعتبار التقوي

كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فحذف فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي بحسب المكرر نحو عرفت او
حرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او بقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيد
بالطريق المخصوص نحو زيد قام واتاكيد يقبل مع عدم قصد التقوي كما يشعر لفظ المفتاح
ليشمل صورة التضمين نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه
لم يقصد به التقوي لكنه يفيد ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم
قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التضمين
جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدا والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت
ما فيه وفي قوله فيفيد موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه لان صاحب المفتاح
قد فسر الفعلي بما يكون مفهوم محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة
فرغم المص ان مثل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم
صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا نسلم ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا نحو انطلق الخ وحينئذ
جزء للمبتدا وظاهر ان الحكم بثبوت منطلق او انطلق الى زيد لكن هذا غير مفيد لان الحكم
جزء مبتدا قد اسندت اليه ضرورة وقد قلنا ان الخبر في كتابه بان الحكم مفهوم ملفوظ
وهو اما بثبوته او بانتفائه عنه ضرورة فلابد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه الى زيد يعني
ان ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف
اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فحينئذ بلزم ان يكون المسند فعليا مع عدم
قصد التقوي فيقتضي ايراده وما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند
في زيد منطلق ابوه فعلي بخلاف في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند
في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام فالمحكوم
في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم
مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق

وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه كون يعلق كما ان كون
والا لكان المناسب ان يورد في المعطوف مثلا لان هذا التعليل لا يختص بالاول ويمكن
وايضا التوالي ان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في
ثم المفتاح ان خارجي كريم وصف فعلي وخارجي كريم اباه وصف سببي وعلى هذا كان التعليل
ان يجعل خارجي زيد مسندا سببيا لكلام يتعلق في الجملة عبارة للمص اوضح ثم اورد
صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكريم الزرستين وفي الدار خالد وقال
او التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف
اذا كان مفردا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء
لا بالظرفية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول
مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش
والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيدنا الاخير
بقولنا اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب
وجميع ذلك خبط ولم يتعرض السكاكي الا لذكر احتمالات المسند الفعلي ايضا حالة التفرد
كان ابوه جملة ولم يذكر ان المسند هنا مثلا لان المفرد اسم او فعل وقد مثل منها مذكور
باشكاله واغاض فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا ترك المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
ما فرغ من الاشكال قال وتقديم تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند على المسند اليه هو الذي قصده
انتهى اشد لا فراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه
في ضابط الافراد ذكر الكفيفي وذكر التقوي في وسيط اشكال الافراد بين تنبيه بما لا يكون
مناسبا وهذا اظهر للفصل بالعارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي
في خارجي ابوه منطلق ابوه كما ذكره بعض الشراح ضبط فكان اه وبيان مثل الحكم التعليقية
ايضا في خارجي انطلق ابوه ويمكن ان يقال انه جملة علقت على المبتدا بعايد بشرط ان لا يكون
ذكر العايد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد وكون قولنا احد
لان تعليقها على المبتدا ليس بعايد وفي زيد قام وزيد قايم لان العايد مسند اليه
ودخل في نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت غلامه في دار
وزيد كمررت بمن مر به وزيد ضربت وفي قولنا ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات

اما لا تضع اجزء الكلام على ان المبتدا ثم ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والظاهر
اعم من الصغرى وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه وذلك المسند اي جعل خبرا
عنه او منسوبا اليه مطلوب التعليق بغيره بني عليه وذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير
بنوع ما او تعلق بني عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا مسندا الى الاسناد الى ما بعد بالاثبات
او بالنفي يكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبل سببا ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم
منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات اذ زيد غير مبني منطلق عليه
لان معناه ما جعل مبتدا اعني ابوه منطلق مثلا خبرا عنه فخرج نحو هذا القسم خارجي زيد منطلق ابوه
او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تقدمه والثاني
نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات ليكون الاخ منتسبا به ومضافا اليه فالمسند السببي فيه كما في قولنا او يكون المسند
فعلا منصوبا معطوفا على قولنا يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان مسند السببي هو المسند الاول
فقط وان قولنا او يكون مرفوع معطوف على قولنا اذا كان في قولنا والحال المقتضية لكونه جزء فيما
اذا اريد بنفي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والاكان المناسب ان يقول
او اذا كان المسند فعلا او ذا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس
مع رعاية في الاوجب الذي لا التباس فيه اعني قولنا اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه
قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس
في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان
في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسنده ذلك الكلام جملة وبهذا حقق لما قرر ان المسند اليه
لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى المبتدا ويمكن ان يقال ان في قولنا هو ان يكون مضافا
محذوفا هو الزمان وضميره عايد الى المسند السببي اي في قولنا اذا كان المسند سببيا والمعنى
ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا كذا
كما وقع في كون المسند السببي هو المأخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه
اي كون المسند فعلا للتنبيه على ان المسند بعد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال
هو الزمان الذي

تما هو نحو المفعول وتقييد كما ليس لتربية الفايدة في نحو كان زيد يقوم الخبر ليكون الخبر
لتربية اشارة الى انه مستثنى من حيث الحكم فعال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا
لا كان لان منطلقا هو نفس الذات والاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على ان الخبر
وقيد منطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفعل
على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة
متصفة بها اي تلك الافعال فمعنى كان زيد قايما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول الوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة
اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للمعنى
في هذا المقام حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون ان
مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلما مر معناه اي تربية الفايدة كعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الموعة او عدم ارادة ان يطلع السامع
او غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق بها وخوف ان يقصر الخاطب
ان المتكلم مكثار او قاصر على التكلم فيتولد منه ارادة وما اشبه ذلك واما تقييد اي
تقييد الفعل بالشرط نحو اكرمك ان اكرمني او ان اكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده
به لا يعرفها الا بعرفة ما بين او وان اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وتعيين ذلك
التفصيل معلوم المحل فليرجع اليه في هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول
ونحوه فان قولك ان اكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام
بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزآن ان كانا خبرية
نحو ان جيئني اكرمك يعني اكرمك وقت مجيئك وان كانا انشآء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد
فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة
بتعليق مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري
واما نفس الشرط بدون الجزآء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اوجزته الى الانشآء
كالاستفهام ولذا لا يتقدم على ما في حيزه ولا يقع جزآء ان تقرب اجرك واما ما ذكر ان الشرط
من ان جزاء ان الجزآء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها
مجردة عن التقييد بالشرط لامع التقييد به حتى لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية

جعل زمان تملك والمستقبل هو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان الحال وهو اجزآء
من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة بحسب تجدد وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
واقعة في الحال على اخروجه بخلاف الاسم نحو زيد قايم امس او الآن او غدا فانه محتاج الى انضمام
قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادته التجدد الذي
هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه
وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزآءه بعضها مع بعض كقول ابي قول طيب بن نعيم
او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيها شهرا بعد شهر ثم يتفرقون ويتبايعون
وكان فيه وقايع قبيلة بعوا الى عريم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي يشهر بذلك وعرف
بوسم اي يتوسم الوجوه ويتأملها يحدث من ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر
لحظة فلحظة لغة ان كي على كل قبيلة حبابة فتى ورد وا عكاظ طلبة الكافل بامرهم
واما كونها سما فلافادة عدمها اي عدم التقييد الذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت
والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك فانما يناسبه الدوام
والثبوت كقولك لا يألف الدرهم المغبوب حرتنا وهو مايجن فيه الدراهم لكن مر عليهما وهو منطلق
يعني ان الانطلاق ثابت له دايم من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو اثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار
زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضع الاسم على ان يثبت الشيء
للشيء من غير اقتضاء ان يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فالغرض في نحو منطلق لا كثر
ما يكون الانطلاق فعلا كما في زيد يطوف ويعدو ويسير واما الفعل فانه يقتضي التجدد
والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل من جزء جزء وهو يزاوله
ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قايم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق
واقلام تجعلنا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما
بمفعول مطلق او به او فيه او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفايدة
ونقول بهذا ان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
الربط لقوة العناية كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان

وعن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتفطن منه وعليها
لكلام اهل العربية باذهبه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزأ من الشرطية
متقدما او تاليا ارتفع عنها سمة القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب
وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية
ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لانم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك اووقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب
اعتبار المنطقيين غير هابحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه بوجود محكوم به وهو الشرطية
ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق
على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود
للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء
ومفهوم القضية حكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة حكم اللزوم وكذبها بعدمها
فمثل هذا القائلين قد انخلع عن جرثومة احتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الحملية
في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مفردان تاما خبرا
وان لم يكونا خبرين وبان حكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الاترى
ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهوم عندهم ان وجود النهار
لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس
وظاهر انه جملة خبرية قيد بمنصوب فصار بين المفهومين وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من التنبيه عليها في ان ولو اذا الكثرة
مباحثها الشريفة المهلة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان
عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فانها تقع في كلام الله تع انا على سبيل الكناية او على
سبيل التنزيل وان اصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط
في ان عدم الجزم بوقوع شرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكر في جمع النحاة
وفي حواشي التلخيص المفتاح المختلف المشكوك فلم لم يتعرض المصنف لذلك قلت لان الغرض

بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك
بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما عند المتأمل
وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيما خلا عن الجزم بوقوع الشرط ان كان مرجى الكرمك حيث
لا يعلم القائل اكرمه ام لا حتمة في المثال على اشتراط خلا عن الجزم بالا وقوع وكذا قال
النحاة فان لم اكن لك اباكيف ترجى حتى مستقبل في مقام الجزم بلكتبة وظاهر
ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط انما هو انتفاء كونه ابالا فلم يشترط خلو
عنه ايضا فلا احتياج لهذا المثال الى التاويل وقد نبه الفاضل الشارح ههنا وقوله ان الجزم فيه
انما هو بوقوع الشرط وكذلك في اذا ان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا
الجزم به كان لحكم النادر الوقوع موقعا لان النادر غير متوقع به في الغالب
وكذلك ايضا غلب لفظ اذا على لفظ المضارع في الاستقبال مع ان اذا لان الماضي
اقرب الى القطع بالوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كما يجب
والرجاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اي بلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا شر موسى ومن معه
جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا شر موسى ومن معه
من المؤمنين جي في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي
منقطع ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان
تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كما يجب لكثرة واتساع الحقيقة
في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها وكذا جي
بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة وليس اصلكم
فضل مزاته وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع بحصول انما هو في نوع
معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير
فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما فخرج انه لا يجيء
اذا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم
الا ان يقيد به نوع مخصوص والمعنى فقط يكون تعريف الحسنة تعريف الجنس
رد على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقتضى المقام

وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فصحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لكنها تقدرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون المقصد الى حقيقة معنية من الجنس
والمقدر آحاد الحسنة المطلقة المقطوع بها بكثرة وقوع واشتهار وبهذا اظهر فاد
ما قيل انه اقتضى الحق البلاغة ان يكون ادل على فضل الله سبحانه وعنايته حيث جعل حسنة
المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة
غير قطعية الحصول واراد العهد على مذهب بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لغرض الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم
ويكون اقتضى الحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس
على مذهب وبهذا يبطل ما ذكر الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقتضى الحق البلاغة
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة
دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر في تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون
انهم احقاء باختصاص هذه العظائم بالحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس
اعتقادا واسوؤهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كترك
على الكثير فانه يعذر الاول دون الثانية وانما لغطا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة
واقعة موجودة فتوافق الفعل اذ وجد بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها حيث
هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل
فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وفوقه فيكون اسود
وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها وانما حيث حصل فتسع فدخول
اذا عليها يكون محققا لا مرجوحا واذا اجعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد
مطلق الحسنة كما هو المقدر ويخرج عن ظرف ما قبل انه اقتضى الحق البلاغة لكونه ابعد
عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره وعلى
ان المقول يكون المراد بالحسنة المعهودة بناء على القول بكون المراد بالمطلقة ويكون الجمع
بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن جنس معين من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى
كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر

في كونه اقتضى الحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانبها بلفظ المضارع
مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت ليدل تنكيرها
على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الجمع اذا في الحسنة شكرا في قوله فاذا مسهم الضر
فزوعا ومنوعا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجه قلت اما الاول
فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والا فتنكير الضر للتقليل والى الانسان
المستحق ان يجعله كل ضر بعيد عن الحق وارتكاب الفضلات فيه بلفظ اذا واما الثاني
على ان مساس ضرير من الضر لشدة حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان
في تعريف الانسان العرض المنكر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعراض ونأى
بجانبه فيه بلفظ اذا والمس على ان ابتلاء مثل هذا الانسان ما ينبغي ان يكون
مقطوعا به وقد يسئل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط نجاة لا اقتضاء المقام التجاهل
كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها
اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استظلت بملك فقول ان كان ضياء
ان يطلع الصبح وينقشع الليل افعل كذا فتجاهل توهما وتضجرا وقس عليه هذا او يعدم
جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فاذا تفعل مع علمك بانه صادق وسره
اي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفة مقتضى علمه كقولك لمن يود
اياه ان كان اباك فعاونه مع علمك بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يوذيه او التوبيخ اي
تنزيل المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاستعمال على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح
الا لفرضه اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت والالزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر
والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او لاجل اعراضكم ان كنتم قوما مسرفين
فيه قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر متلوع به لكن جيء
بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف في العناد في هذا المقام
يجب ان لا يكون الا على تحقق الفرض والتقدير كما يفرض المحال لا لاستمرار المقام
على الاتيان الذي هو الاسراف فلا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة
اذ قد يجب بمقتضى المقام لانتفاء المستقبل في فرض المحال ينبغي ان يكون كذا لو كان فرضا

ولو سوا اما استجابوا لكم بينوا الاسم دون ان لما قرماته شيرجا فيها عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه والحال مقطوع بانتفاء وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال
لو طار لانا نقول انما ارتفع هذا المقام بنزل منزلة ما لا قطع بعدم على سبيل المبالغة
وارخاء العنان لفصد التبكيت فمن هذا يتضح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وان تولوا فانما هم في شقاق
واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي اجعلوا
دينا آخر مساويا له بكم في الصحة وسداد فقد اهتدوا واوفي قوله تعالى ان كان هذا
هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد
نفي حقيته وتعليق الضد بكونه حقا مع اعتقاده باطل تعليق المحال ومنه قوله تعالى
قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف اي بالشرط
على المتصف كما ان كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى بعض قطعي الحصول بالنسبة
الى آخرين فقول الحجاج ان قتم كما كنا تغلبنا لمن لا تقطع بانهم يقومون ام لا على
ان كم القيام قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب فاتوا لنا على عبدنا بان مع الزمانين
اني تحمل ان يكون للتشويج على الارتياب وتصوير ان الارتياب حالا ينبغي ان يثبت لكم
الا على سبيل الفرض لاستقبال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو الاتيان الدال
على انه تنزل عند الله وآن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين
منهم لانهم كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم
والاشكال المذكور وارد عليها لان عدم الشرط لا يكون متوقعا على ما يصح استعماله
ان لما لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو حاصل كوجود اليوم
لانا نقول ظاهر ان ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا
زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ ودفع نقض المبرد والزجاج على ان تغليب
كان اي معنى الاستقبال وذكر كيزم النحاة انه اذا اريد ابتغاء معنى المضي
جعل الشرط بلفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد قد من دبر
وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتضمنها للان الحدث المطلق الذي هو مدلول
يستفاد منه الا الزمان الماضي وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى

وامانينسبنك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان
ينسينك قبل النهي فنهي بحالة المستمرين لانه تنا ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرتك
فيها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كما ليستقيم المعنى فان قيل لكان البعض
رتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم
فلهذا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس في التغليب شئ ولا يخفى
على هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين
لا قطع بارتيابهم من يجوز منهم الارتياب وهم ويكون هذا كلام او تغليب المقطوع بانتفاء
بالشئ حاصل المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثم التغليب يجري في فنون
كثيرة منها تغليب المذكور على الاناث بان يجري على المذكور والاناث صفة
مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرايها على المذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من المذكور القانتين بحكم التغليب لان الغلبة ما يوصف به المذكور
والاناث والعكس من القانتات ويحتمل ان لا يكون للتبعيض بل لابتداء الغاية
اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول اوجه
لان الغرض مدحها بانها صارت بشرايع دينها وكتبه وكانت من المطيعين لربها ومنه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قولك بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس
بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما مفرد المكنة
في المعنى جمعا من المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي عنهما والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين
رضي عنهما وما اشبه ذلك على احد المصحيين والمشابهين على الآخر بان جعل الآخر
متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا ومنها ان يغلب المؤنث
الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى
عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لانه قيل قوله وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على جانبه اولا
على المذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسم ثم يثنى ذلك الاسم كما قيل
لا يكفي في الشئ الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى واذا تاولوا الزيدين

بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن الا على القرءين او على الحيضين لا على طهر وحيض
قلت هو مختلف فيه قال الازهري يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجمع باب
باب التغليب فز المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا تري ان الفاعلين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له
وقس على هذا جميع الاسئلة الباقية وفي تغليب الجنس الكثير الافراد على قليلها
فز فيه اللبس مغفور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عن ابليس فز الملائكة لكونه جنيا واحدا
فيما بينهم وفي تغليب الاكثر على الاقل فز جنس بان غلب الكل على الجميع وصف مختص بالاكثر
كقوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تبتغي مرضات ازواجك واذ ظنا
ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى الهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليهما
وانما كان في ملتهم ز ام به وفي تغليب المتكلم على المخاطب والغايب كقولنا انا وانت نفعل
وانا وزيد نفعل وفي تغليب المخاطب على الغايب كقولك انت وزيد تفعلان وانت وهم
تفعلون قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب والمعنى تعملون بالاحمر
وجمع ز سواك المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يغلب خطاب غير العقلاء على غيرهم لعدم تغليب
لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان واكثر ز غير عطف او تبعية او جمع فاعلهم
وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين ز قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم
شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اعني الاولين ز قبلكم الذي ذكر بلفظ العبيد
لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا اعني تخص بالناس الخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون وفي تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ خلق مختص
بالعقلاء وقد جمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب والعقلاء على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم ز انفسكم ازواجا وز الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلقكم
ايها الناس ز انفسكم اي جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا ز انفسها

ذكورا

ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه
من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله
يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة فيه
تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظكم المختص
بالعقلاء في لفظكم تغليبي ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف
لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب
يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث جعل لكم من التوالد والتناسل
وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام
خلقها لكم فجعل منها ما تركبون ومنها ما تاكلون وجعلها ازواجا ليس بقائكم ونموكم
بدونها وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وبهذا الاعتبار نظم الكلام
ما قدروه وهو جعل للانعام من انفسها ازواجا وتغليب الموجود على ما لم يوجد ٥
كما اذا وجد بعض الشيء وبعض مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه موجود كقوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا الكتب والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه وز تغليب ما وقع
بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا
ولكونها تعليل لقوله كان كل قدم ثبت لكم ز اول امره معللا فيكون له في النفس
استقرار لا يكون لما يذكر بعده اي ولكون ان واذا التعليق ز امور حصول
مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بغيره يعني على تقدير
جعل حصول الجزاء مرتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر
لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا تري انك اذا قلت
ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل زان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط
فظاهر لانه مفروض الصدور في الاستقبال فيمتنع ثبوته وضعيت واما الجزاء فلان
حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحال الثابت

على ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد
فاكرمه لانه فعل استقبالي له دلالة على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب
على ان نحو ان تشتمني فانا مغرور فلا يكون طلبيا فافهم ولا يجوز
ذلك لفظا لانكسر تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر فيغير
ان يقتضيها فتح وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين لما جعلت كلمتين اما واحدة بهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمضي على الاستقبال حتى تقول ان اكرمتني الآن
فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك
امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن وامر
فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم اي
بعذره فرضه قبل ذلك وقس على هذا فقد رايتك سبب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل
ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم في ريب مما نزلنا
وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لتجرد الوصل
واتربها ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاهلا لئيم وفي غير ذلك
خلبيا كما في قوله ابي العلاء ٥ فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فليعم لساني بالبكا الدهر
وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن حسد دهاه فقد ذهلت وهذا نفوس رجال ٥
لظهور ان المية على الميت دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي قولك جئتك اذا طلع
جئتك اذا ساوى بين القدمين حيث اذا جعل ظرفا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين
آمنوا قالوا امنا كما مر في الحاصل في صورة الحال لقوة الاسباب المناسبة
في صورة نحو ان تشتمني فانا حال انعقاد اسباب الشتم اي اكون عطف
على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده بالواو انها كلها عطف لابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق
فانه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي بتنزيلها على تحقق وقوعه او للفعال او اظهار الرغبة
في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظلمت نحسن العاقبة فوالله لم اظلم ابدا مثالا
للفعال واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل

في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يجزم تصوره اياه اي
تصور الطالب ذلك الامر وما يحيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا
فيعبر عن بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا اي بلفظ الماضي دلالة على توقع الرغبة في ارادتهن
فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها
اجيب بوجوه الاول لانا نمنع ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه
والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه
وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط مشترك اللفظ او لانا نمنع ان الشرط النحوي هو
ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها مطلقا عليه حصول مضمون جزائها حكم
بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال
شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فموجود ان شرط
وجوده مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب يلزم وجود الجزاء لانه بخلاف ذلك فان التعليق
بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه بعلة انهن اذا اردن العفة فالمولى احق
بارادتها او لان الآية نزلت فيمن يريد التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث
ان لا نكره هو ان معناه بحكم الاكراه او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون
على فعل يريد الفاعل تعيضه وعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه
اذا تبين هذا فلنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يترك بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز
غير الحاصل اما بلازمه او للتعريض بان نسب الفعل الى احد والمراد غيره كقوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للمشروط الحاصل
على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك انهم قد حبطت اعمالهم

كما اذا اشتمك احد فقول والله لئن شتمني الامير لامرنه ولا يخفى عليك ان لا معنى للتعريض
بمن لم يصدر عنهم الكلام ان ذكر المضارع لا يفيد التعرض لكونه على اصله ولما كان
في هذا الكلام نوع خفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو ذكر مما تقدم ونظيره اي
نظر الذي اشركت في التعريض لا في استعمال اذا مقام المضارع في الشرط للتعريض
قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل انه لو
اريد التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجهه اي حسن
هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه المحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه
غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم اياه الباطل وبيين عطف على لا يزيد
وليس هذا من كلام السكاكي بعينه على وجه بيعين على قوله اي قول الحق لكونه اي كون
ذلك الوجه ادخل في مجانبة التصريح حيث لا يريد المتكلم بهم الا ما يريد المخاطب ويخفى الوجه
من الكلام المنصف لان كل سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم بما ولان المتكلم قد انصف
من نفسه حيث حقر رتبته عن رتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الاساليب وقد ذكر في التنزيل والاشعار
والمحاورات كما قيل في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يتحكم شقوتكم ويظفروا بكم يكونوا
لكم اعداء عاملين المعاداة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم ترتفع المخالفة
والقتال قد ذكر في موضع جزاء الشرط ماض جعل متعاطفا وقد عدل في الثالث
الى لفظ المضارع فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو الذي ذكره في الكشاف
ان الغرض من هذا الكلام انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون
ان يلحقوهم بمضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يردوا المؤمنين
كفارا لعلمهم بان الذين اغيظهم ارتدادهم لانهم يبدلون الارواح دونا ثانيا
وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يردوهم كفارا المضاد فهم والظفر بهم
لاجل من الشيعة ما يحمل لزوم الاولين اي يردوهم لعاعا كونهم اعداء ويبسطوا اليهم
والسن اليهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم تكفير المؤمنين بالبتة
ولا احب اليهم من تكفيرهم لكونه اخزا لاشياعهم بالمؤمنين وانفعها للشركين

الانعام مادة المحاجة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يجوز انتفاء هما لدى المصادقة بتذكر ما بينهم من القرابة والمفارقة
وبانتفاء علة قولهم اذا ملكت فاسجح وانا انتفاء وداده كفرهم بان يكون
ايضا فوجوان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه بعيد وحتى كان جملة واذا عطف
شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر
ويصح وقوعه جزاء وحينئذ تعني اعطك واكسك والثاني ان يوقف المعطوف
على المعطوف عليه كان رجع الامير استأذنت وخرجت كذا في المغني على كلا سيرا اي اذا رجع
واستأذنته خرجت كذا في دلايل الاعجاز فانيا الآية ان كان الضرب الثاني ليكون مجموع الجملة
الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح حاصله ظفروا وان كان من الضرب الاول
لم يكن في تقييد وداده الكفر بالشرط فايدة لانها حاصلة ظفروا بهم ولم يظفروا
قلا ويلان يكون قوله وددوا عطفا على جملة الشرطية لا على الجزاء وحينئذ فان
تعاطف الشرطية وجزاها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء قال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا فقلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد
اظهار وداده الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم
وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا الا ترى
ان الآية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلعم لفتح مكة فنزل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة
ولا وداده للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فمع تحقق العداوة
وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لا ما تعذر انتهى اتما يصح استشهاد
لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا مخاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة
ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخذه اصحاب النبي صلعم عن الطريق ولو للشرط
اي التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط وضابطه في الاثبات القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام في لاستماع الثاني اعني الجزاء
لاستماع الاول اعني الشرط واما عبارات المفتاح وهي انها للتعليق امتنع بامتناع

غيره على سبيل القطع كقولك ان جئتني لاكرمنك معلقا لامتناع اكرامك عما امتنع مجيئي لخالفك
ضعيفا اشكال لان جعل اولا المعلق نفس الجزآء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق
امتناع الجزآء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما وقد وجه بعض
من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اى انما تعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع
اكرامك بامتناع ما امتنع مجيئي واعلم انه لا حاجة الى ان تعليق حكم الوصف مثلا بالبنية
كذا قيل انما التعليق بما امتنع وحيث امتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بامتنع وهذا معنى لطيف شيخ الاسلام على حسن العبارة وغفل عنه المهرة من متقني
كتابه فهي عنده تعليق الامتناع بالامتناع المتعلق على ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت
مع القطع بالانتفاء والمال واحد فتدبر والجملة على امتناع الثاني اعني الجزآء لامتناع الاول
اعني الشرط سواء كان الشرط والجزآء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا
فامتناع النفي اثبات وبالعكس فقولنا لو لم تأتني لاكرمتك لامتناع عدم الاكرام لامتناع
عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض على الشيخ
ابن الحاجب بانه ان الاول سبب والثاني مسبب والسبب يكون اعم من المسبب
جاز ان يكون لشئ اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد
على امتناع تعدد الآلهة دون العكس فانه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد
جاز ان يفعل الله سبب آخر فافهم انما لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين
ان دليل باطل دعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
كقولك ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا كقولك لو كان لي مال لحججت او غيرهما
كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزآء لازم
وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم لا عكس فيما هو موضوعه ليكون جواز العكس
فيتم مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزآء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي لبدل انتفاء الجزآء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي
ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا

لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس
بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من المحشين وتبعهم الجهبذ الرومي نحن
نقول ليس مبنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول
على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او اللازم لا يدل على انتفاء المسبب
او الملازم بل معناه انما للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
فيفهم لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزآء في الخارج انتفاء مضمون الشرط فيجزم الكلام
اي ان علة العلم بانتفاء الجزآء ما هي لا لانه قولهم لو لا لامتناع الثاني لوجود الاول
نحو لا على لعلمك بمعناه ان وجود علي سبب لوجود علمك عمرا ولا ان وجوده دليل على ان علمك
لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت لك لكانت كما كانوا لكن
رعاما ولكن ما لهن دوام لا نزاع ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على تقدير الشق
وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الخيل
بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فيتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما
اداة للملازم دالة على لزوم الجزآء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها
للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان انتفاء الجزآء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب
العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تفحصنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة
اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا للدور ان الغرض
منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ
المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا في غلطهم مرعاة لكم من رعاية
قولا صحيحا فان قيل لا ينتج ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزآء لانتفاء الشرط في نحو قولهم
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والالازم ثبوت عصيانه لان نفي الشيء يستلزم
فاسد لان الغرض من صهيب بعد عدم العصيان فضائله فيستدل ان ولو للدلالة على الجزآء

الازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط ما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فبذلم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وبعده فيكون دائما سواء كان الشرط ماضيا والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاكرمتك
عليك او منفيين نحو لم يخفك الله لم يعصه او مختلفين نحو لو اطعتني اكرمتك ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لم تكرمني لاهنتك على نفي سند الاصل
اذا الذي يلزم الجزاء لهذا الشرط ما يستبعد لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى
ويستعمل هذا المعنى لو لا ايضا نحو لو لا اكرامك اياي لاهنتك اي عدم اكرامك علة لتقدير وقوع الاهانة
فيكف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لو لا ولو ان الداخلة على النفي فان قيل حق الجزاء
ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها لتقدير انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط اي انتفاء الجزاء هو
عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف شيء لا يجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف
ثابتا وكذا يقدر انتفاء الشكر المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الشكر المرتبط
بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء واياما يجيء ذلك
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييد الشرط بكونه اذا اهنتنا لو حبتني لا كرمتك
اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو حبتني لا كرمتك هو نفس الاكرام
لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما دخل في لزوم شيء للشيء او ثبوته له يجب ان يكون
ملحوظا للمتكلم عند الحكم وقيد الذي ذكرتم في الشيء وزعم ان صاحب المفتاح يستقيم فيما وقع في الجزاء
بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز كما لو اهنتني لاثبت عليك ان بعد الشتم
المنفي هو المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان
مطلقا فلو قدر ثبوت نفي المنفي لزم الاثبات وتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط
بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثبت عليك شتما مرتبطا بما يناسبه
فالمنفي قام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فجاز ان يكون
انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر فالجزاء
على اطلاقه يلزم العموم في نفي شيء كان او منفيا واما قولهم ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فحينئذ ان سلم ان لو علم الله
فيهم خيرا لتولوا وهذا ممنوع لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لاجل سلم التولي بل الانتفاء

واجيب بانها مهملة وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما تستقيم
لو كانا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فكما ان النتيجة ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم وكل محال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في صريح الكلام
في القياس الا قليلا وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي
لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يقع الا باستثناء نقيض التالي وكيف
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اختلت فيه شرائط الانتاج واي غاية يكون
في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قول لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء يقول ولو اسمعهم
لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فوجود ما كان وجود كذا ذكر وا قول بكون التولي منتفيا
بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم الانتفاء
فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم
من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خيرا ما يكون غيرا لو كما فيما قلتما
لانه ان انتفى التولي بسبب انتفاء الاسماع خيرا وانما يكون خيرا لو كان ذلك مما يلزم ان اسمعوا
ثم انقادوا لهم ولم يوجد هذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين
فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه وانما قولنا شاهدا وجعلنا
ملكا لجعلناه رجلا فيقال اين يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة رجل كيف اذ كان انسانا ويجعل ان يكون ملكا صورة رجل
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلناه ذلك الملك في صورة رجل
واذ كان لو للشرط فيما قلتم عدم الثبوت والمنفي في جليتها ليوافق الزمن اذ الثبوت
ينافي التعليق والحصول الموضي والاستقبال ينافي المضي فلا يصح ان يجيء عن الفعلية
الماضوية الا النكتة وهو ان المراد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع
قلة ثابت نحو اطلب العلم ولو بالصين وقوله اياما يكن لكم الامر يوم الفتح ولو بالسطح
وقال ابو العلاء ولو وضعت في جلة العام لم تنتظم مزاجع الا والقلوب خوال
يصف ناقته على مفارقة بغداد وشوق ركابه الى الشام ودجلة كانه ارجيل

والمعنى ان وصفت لكنه جاء بوصف البيان وضرر كانها الهام في اذيه وجلة كانه امر
قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع
في كاد ليطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى
وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عنت النبي عليه السلام على ما يتصورون وانه كلما
عن لهم رأي في ادراك مسؤل عليه يسأل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قول طائفة من الله سيغفر لي
لهم بعد قولها انا لن نستغفر لهم حيث لم يقل انه مستغفر لهم بلفظ الفعل قصدا
الى حدوث الاستغفار وتجدده وقتا بعد وقت والاستغفار هو السخرية والاستهزاء
ومعناه ان ذلك الهوان والحقارة بهم وبكفرهم كانت نكالا بآيات الله في المنافقين وجزاء
النار كذلك بهم تجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد الفعل في قوله قصد
استمرار الفعل الا ظاهر شلا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره
على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة
فوخلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع
الاستمرار لا امتناع فعلى الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت فكذا ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه
لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان جملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام
والتأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي والثبوت ولهذا قالوا
ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا
ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي بالنفي الاختصاص مع اتيانه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع
في نحو ولو تري للخطاب لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار
اي اردوا ان يجابوا واطلعوا عليها اطلاعا على نحو ما وقعوا فيه وقفوا مقدرا حذفها
من قولك وقفته على كذا اذا فاقفته وعرفت وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا
وكذا في قوله ولو تري اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزل المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عن لا خلاف

في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بمنزلة الماضي
المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما تكون في المستقبل لانها انما يكون في القيامة فلهذا جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق فالمستقبل لو اوقعها محققا بالماضي وحكى المناسب ان يقال
ولو رأيت ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده
بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل لكنه قيل فانتفى هذا الامر لكنه
ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا فهذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واجعلت الخطاب للمخاطب
ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التي تدخل على المضارع كما في ربما يود الذين كفروا
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب الكفرة يجب
ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في هذا الايضاح ومن تبعه وقوع الحال
والاستقبال بعد ما فتول ربما يود تنزل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين
واما الكوفيون فعلامة متقدمة كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما
واما جعل النكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوف فاي رب شيء يود الذين
كفروا التحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وسوء النظم ورب هنا للتقليل النسبة بعضهم
انه يهشم اهوال القيامة فيبهتون فان وجدتم فرصة فانتهزوها ولك ان تجوز
ان يكون استعارة للتنكر وذكر ابن الحاجب انها قد تفيد التقليل الى التحقيق كما نقلوا
قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قول
لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لود اذهم جيء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم
كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا واما من زعم
ان لو لو اقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فقول يود وحده هو قول لو كانوا
مسلمين او لاحضار الصورة عطف على قوله تنزيلا بصورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم قائلين ربنا ابصرنا وسمعنا كما قال الله تعالى حكاية
حالا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الذي ارسل الرياح فتثير سحابا بلفظ المضارع لاستحضار الحال الصورة
الدالة على القدرة الباهرة اي فجاءت اثارة سحاب فسخر بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتعاقبة وذلك لان المضارع حاكيا

على الحال كما مر آنفا من ان يشاهد كانه يستفهم بلفظ المضارع تلك الصورة لبث ها
انا محزون ولا يفعل ذلك الا في امر مهم بشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو
في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل مما لا تعلق
عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لمواصليه حوادث
لو تبقى الي الآن لما بقي حيث اثر ولم يتعرض للعدد ولا عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا المثوبة هنا كذلك لدلالة على ثبات المثوبة
واستقرارها لانه ظاهر واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند
فلارادة عدم تحدد المفهوم من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وبكر فاضل فيما
اذا قصد بكل منها الاخبار لك قائل عندي رجل فتقول لتصديقا له الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتعظيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر
ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل
من الكرام عندنا كذا اعلم فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قدم
جزء جملة فعلية او لا يمتنع ليس في كلام احد من البشر ولا يكاد يوجد في كلام الموجد ويكون
نكرة لاستهام او لتحقير معرفة نحو زيد ابوك وكم درهما لك وكذا في ما وصفت على ان يكون المخبر
اي شيء الذي صفته وقد مر تحقيقه في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبره
واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما للمسند اليه الحكم على الشيء بالعلم به والاصل في
المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب خلاف اصلين مستبعد عند العقل الثاني
ان العلم بالحكم مرتبا على العلم بالشيء يستلزم جواز الحكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز الحكم
عليه يستلزم العلم به لذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه ما لوجوه وكلاهما في غاية الضعف
اما الاول فلانه وجوب كونه معلوما للمسند اليه لا يستلزم كونه معلوما معرفا اذ النكرة المخصصة
معلوم نوعا وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قول لا فائدة في الاخبار
بالمعرفة خلط لما بحثي في تعريف المسند اليه وكلام ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستغناء
كما اعترفت به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب

ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به
مم بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما وذا تخصيصه بالاضافة
نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر ان زيادة الخصوص
توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال وكالتمييزات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل ان التخصيص عند هم عبارة عن
نقض الشيوع والشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف
يخرج الاسم الذي فيه الشيوع بحصته وهذا هم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة
على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجابيات كذلك فيجب ان لا يكون الوصف
في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يعرض
من غير دلالة على التعيين فلا نسلم ان الفعل ليس كذلك لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على
حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون مرجعة النفس ونحو هما في الحال والتمييز
وجميع المعمولات تخصيص الاولى ان يقال انما خرجت هذه بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند للعلم
من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحد
طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس
في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله اي حكما على امر معلوم
بآخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف سواء اتحد
اتحادا تاما نحو الكاتب هو المنطلق او مختلفا كما زيد هو المنطلق وقوله بآخر اشارة
الى انه يجب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا فخرج نحو ابو يوسف ويوسف
يوسف مثلا اذ ليس المضاف باعتبار حالين اي شوري الآن مثل شوري فيما كان
اي المعروف والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل لازما في كل ما اتحد فيه
لفظا المبتدأ والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فرس سعد
يعاوم الاسد فوهوة طويل من سعد والآخر انه وهذا مبتدأ من غير تأويل
او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي افادة السامع لازم حكم على امر معلوم باحد
طرق التعريف بآخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي

كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب
احد المسندين الى المسند اليه وكون المتكلم عالما به والعلم بنفس المسند وبجزء لا يوجب العلم بالنسبة
اصلا بالآخرة وحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا مستعدين في الخارج فاستفاد
من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات كقولك زيد اخوك عمرو المنطلق
حالكون المنطلق في الثاني الاخير بانيا لتعريف العهد او الجنس وفي هذا تعهيد لما سيجيء
وما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان يكونوا راموا مني خيانة فان مرامي عنهم لشاسع
اي هو يعني ان المرام لشاسع على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما
في جواز اضافة الخيانة الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فوجهي
في الخيانة المرئي على كل حال ولم يردان من يخونه فقد خان خيانة حتى يصح التنكير
والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسندان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه
والمسند وان كانا بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وبهذا اشرت لفظ الا يضاح لكن قوله
امر معلوم على آخر شامل بايهما ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره السكاكي من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام غلامه
والام التي فرق بين المعرفة والنكرة ثم قد ذكر بعض المحققين من السكاكي ان هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال غلام زيد مريدا به اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما قال لا يضاح الحال هذا
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فغالبا فان يكون معهودا مثلا لا يقال اخوك زيد
لمن لا يعرف انه اخ الا على امتناع الحكم بالتعيين على ما لا يعرف فخاطب اصلا وكسها اي وكخ
على السائلين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه اذا امكن للشيء
صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصاف ذاته بهما دون الآخر حتى يجوز
ان يكونا وصفين لشيئين متحدين في الخارج فتيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات
وهو كالطالب بحسب ذلك ان يحكم عليها بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعل
مبتدأ وانما كان بحيث يحمل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات
او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه

ولا يعرف اضافة بانه اخوه وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف احواله
ولا يعرفه على التعيين وارت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا
اي ما يقتضي في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل بسبب التسقط
يخوض بحرا نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف رأيا وانما يطلب تعيينه
وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه مخبر عنه بالمنطلق ولم يعرف اتصافه بانه المنطلق المعهود
وارت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان ارت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بنيا
على انه يطلب التعيين ويقول المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا
يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان
انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت منه فقيل لك زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكر
سائر طرق التعريف والثاني اي باعتبار تعريف الجنس قصر الجنس على شيء
تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة
اي قصرا غير حقيقي بل مبالغا فيه لكماله في ذلك الجنس او لكونه في ذلك الشيء او الجنس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيتوهم الكلام في صورة توهم ان الشجاعة متصوفة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا ادخل المعرف
بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة
قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان جعلت لكونها في المقام الخطابي
على الاستغراق وكثيرا ما يقال ان لام الجنس خامره ظاهرا لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد
وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان جعلت على الجنس والحقيقة فهو بعيد
ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج فرد منه ان الحمل
متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ يجب
ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر
فان قلت هذه الجار بعينه في الخبر المحكوم به نحو زيد اسد او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود
فيلزم ان لا يصدق الاسد والقائم على غير زيد او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد
مثلا اتحاد جميع الافراد المتصفة به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه
فما يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فان الحمل

ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ هو مقصور على الخبر لان قولنا سوآء كان الخبر معرفا بلام الجنس
او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرهما والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد هذا
زيد او كما غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى الامر الله والكرم في العرب
والامام من قريش لان الجنس قد يتحد مع واحد فما يصدق عليه الخبر فلا تحقق به دون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة به دون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف
بالكرم وعلى هذا القياس فيشاكل ما قالوا فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الجملة
يفيد قصر المحمول على الاتصاف بكونه له على ما قرر ان جعل جزاء هو مقصور على المبتدإ نحو زيد الامير
وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم القصور
قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييد موصوف
او حال او ظرف او مفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او مبالغة هو الذي يعطي الكرم و
وهو قادر اكيدا وهو الذي يعين احد وهو الوهاب الف قنطار فالاول
هو الواهب المائة المصطفاة اناثا خاضا واناثا قد علته هبة المائة من الابل حال
كونه مخاضا واعشارا لا هبة الابل مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها وليس مما
مثل قولنا زيد المطلق باعتبار العهد لان المقصود به الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع
لا الى هبة مخصوصة اي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي
ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا
الا ما انت حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يجب احدا مثل محبتي لك حتى
ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على يعني لم يصب احد اظلم منك
الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
وليس لغيرك حقا في محبته شيء فهو مثل زيد المطلق اي الذي كان من الاطلاق بحيث
الا اثر فيه لنوع عامية لان المحبة شيء بجملتها مقصورة عليك ولم تعد الى المحبة
واحدة من محباتك ولا مقصورة بها في زيد المطلق اذ لا وجه للمحبة ولو فقت المطلق
في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى المحبة حتى يمثل في
انت الحبيب وقول قد يعتد بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء

في رثاء اخيها صخرا اذا فجع البكاء على قتيل رابت بكاك الحسن الجميلا فانها اردت قصر الحسن
على البكاء لا ايجاده وزه الى بقية آخر والا الحسن جعلوا بالقوة اذا فجع البكاء على قتيل
اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا فجع البكاء على قتيل لم الحسن الا بكاءك على الا بكى
على ان الاولى في هذه المسألة بالنظر الى اسلوب الكلام لظهور ان الغرض ان ثبت للبكاء الحسن ونحو ذلك
الحسن بكاء غيره من القتيل كما قيل القصر محمود الا عندك والبخل مذموم الا عليك
وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه
يعني انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر وتعين التوقف ههنا
ان اتصاف المبتدإ بالخبر ظاهر لا ينكر ولا يشكك فيه ومثله قول حسان وان احق الجهد
من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهرا لا
فيها معروفا بها كأنه اتى بدليل الاعجاز فان قيل اللام هنا لا يكون للجنس فلا يأتي ان يقول
يكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دائما فقد سبق ان اللام التي ليست للعهد
انما هي للجنس وباقي المعاني شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث خبر الفعل
وانما خص حكم القصر الثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وحده انما يكون فيما يتعلق به المعلوم
والشيوع والحكاية والمعهود في زيد المطلق بخلاف تساوي المبتدإ والخبر فلا يصدق احدهما
بدون الآخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا الخبر اذا خص
او اجعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص
لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم معين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته
على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت لدلالتها على امر نسبي
لانه ليس للمبتدإ ان يكون منطوقا به اولا بل يكون مسندا اليه ومشتملا للعين
وليس للخبر الا ان يكون منطوقا به ثانيا بل يكون مسندا ومشتملا للعين والذات التي لها
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المطلق او المطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمطلق
خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة
قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا
وقد سبق الى الوهم ان تأويل به بصاحب هذا الاسم حالا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الحال ان يكون مشتقا وهو الصحيح عند المحققين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو

من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه واما المجهول عنده انتفاء كونه صاحب السيف
وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فقد التاويل
واجب قطعا لان الخبر في الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان
في الواقع محصورا في شخص واما كونه اي المسند جملة فتوهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة
خبر مبتدا لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب ولانه
يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والفظ
زائد اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدا
لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان القائل في نحو اين زيد
وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك مسند الى المبتدا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب ثابت
للمبتدا وكذا قولك اجاهل انت لا رجلا بكم غلامك وانا زيد فاضربه وزيد كاتب الاسود وكل قائم الى
على احد القولين والاحق ان تقدر القول في جميع ذلك تعسف فالمتوخى او كونه سببيا
لما تقرر من ان افراده كونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم وخبر السببي غير الوصف
الذي يكون مجاريا هو مرتفع به الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب
مرزاك اي خلق يرتبط السبب في الاصل هو الحبل كل ما يتوصل به الى شئ وسبب التقوي
على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا اذا كونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شئ ما ذا وجد
بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا مرفوعا المبتدا اي نفسه سواء كان خاليا عن الضمير
او مشتملا عليه فيعتد بينهما كما تم اذا كان مستقلا لغرض معتد به بان لا يكون شيئا من اجزاء
جملة اخرى فخرج بقوله مرفوعا المبتدا نحو زيد ابوه منطلق فان زيدا مبتدا وابوه مرفوع
بالابتداء ومنطلق خبر المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول وبقوله ما يصلح المبتدا
وبين ما اسند اليه المبتدا نحو زيد في الدار فان الظرف لا يصلح ان يكون مرفوعا المبتدا
ولا ضميرا مستترا فيه عائدا اليه وبقوله مستقلا نحو زيد ابوه منطلق، فجملة منطلق
خبر المبتدا الثاني لا المبتدا الاول لان الاجنبي عن الشئ لا يكون خبرا عنه وجملة ابوه منطلق
من جملة اجزاء جملة زيد كريم ابوه منطلق، فخرج بذلك نحو زيد كريم ابوه كان كريم حال
من الاب وهو صفة الرجل

[illegible] الخبري والقضية المعتبرة

[illegible] او بين المبتدا وبين ما اسند اليه المبتدا

في التقوي والاحكام فيه خل في نحو زيد ضربته وزيد ضرب به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة وكونه واحدا مستبينا
لكن كان ينبغي ان يتعرض لامور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك وجاءني وما اشبه
ذلك فما قصده التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي لان التخصيص
مرجعه الى التقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك ضرورة تكرار الاسناد فكان التقوي
سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص حيث انه تقوي عبارة
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما
يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص
الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره المعقبة في شرحه من ان المعنى ان يفيد التخصيص
فقط دون التقوي لانه لا يفيد التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وجحد تسلم الغرض
لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه مع ان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او كونه
سببيا مع تعريجه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة
واسميتها وفعليتها وشرطيتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لانحصار الفعلية اذ هي اي الظرفية
مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لنيابته
فالاولى عند الاضطرار ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي
في الدار اخوك فضلا عن ان يدخل عليه او ليه وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان قالا نصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد
في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثابت او استقر ثم عبارة الخوئين في هذا المقام اكثر
مقدر بجملة والصحيح غير الجملة اي الفعل فعند البيانيين الظرف مع المتعلق
مع الفعل في يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد به الوجوب ان يقول اذ المقدر
فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة ان يجعل في التقدير جملة لا مفردا وهو لا يخفى على العبارة
اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان جعلت على ما هو الظاهر ان تكون الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب
مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقدمه فلتخصيص المسند اليه اي لقصد المسند اليه

[illegible] شعار المفتاح [illegible] التخصيص

[illegible] الصحيح ان يقول ان الظرف مقدر بالفعل [illegible] الاصح ان الظرف [illegible] الفعل [illegible] الظرفية [illegible] الفعل [illegible] الظرف [illegible] الفعل [illegible] الظرف [illegible] الفعل [illegible] الظرف

على المسند عليه مر في صدر الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يجاوزه
الى القعود مثلا فيما عول اي بخلاف حور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف
اعني فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى حور الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الخول مقصور على الاتصاف بفي حور الجنة او على الحصول فيها
لا يجاوزه الى الاتصاف بفي الدنيا او الحصول فيها وان اعترف الخصم بان المسند
فالمعنى ان الخول منفي على عدم الحصول والكينونة في حور الجنة لا يجاوزه الى عدم الحصول
في حور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند فصار حقيقيا وكذا قوله تعالى لكم دينكم
ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بالكم لا يتصف بكم ودين مقصور على الاتصاف
بي ولا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك
ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي لو شعرون ان حسابهم مقصور
على الاتصاف بعلى ربي ليس الا حقيقيا حتى يلزم ان يكون ديني مقصورا على الاتصاف
بي ان لا يجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وبهذا يظهر
ف وما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم
ويجاوز الى غيركم بل على معنى ان الخص بكم دينكم لا ديني لان غيره لا يكون قائما بالكم
والخص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان الخص بالقيام دون القعود لا ان غيره
لا يكون قائما فليتنبه لما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون وهذا اي
وان التقدم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يتقدم الظرف اي الذي هو المسند على المسند اليه
في لا ريب فيه ولم يقل لا ريب فيه لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر
كتب الله تعالى بحسب ذلك المقام بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال
في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام لان القصر ليس بحسب ان يكون
حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله
كان المعتبر في مقابلة حور الجنة حور الدنيا لا سائر المشروبات او التنبيه
عطف على تخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا مبتدا
اذ الثابت لا يتقدم على المنفوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا مبتدا
بالقرائن في المبنى والمنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا مكون اي قول من

في

في مع انه مما يهم لا منتهى لكبارها وهيئة الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف
اعني لا ريب المبتدا اعني فيه لتوهم انه نعت للمبتدا خبر ثم هيئة التقديم واجبة اذا كان المبتدا
نكرة غير محضة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقدم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كما قبل
فانه يقبح نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قائم رجل وشرطا ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قايم رجل لان الاصل
في الجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا
ولانهم اشتهوا في الظروف ما لم يشتهوا في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا حاجة
كقوله تعالى ولاجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص انما كان بسبب
تقدم الحكم فيكون الحكم على غير مخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ليس مخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الحاجب وهو ان جواز
تنكير المبتدا يتبع حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاجز عن اي نكرة شئت
نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب اتقض الساعة او التفاؤل نحو سعدت
بغرة وجهك الايام او التشويق اي ذكر المسند اليه كقوله اي قول محبن وجب
في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه
تشرق من اشرق يتعدى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العايد الى الموصوف
اعني ثلثة هو المجرور في قوله بهجتها اي بهجة الدنيا متوهمة بهجة الثلثة
وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا
او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو سمو شمس الضحى والبوسحى هو كينونة
المعتصم بالله والكرم وما يقتضي تقديم المسند نفس الاستفهام نحو كيف زيد وكونه اهم عند المتكلم
نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهلها الخص اما الاول فلشهرة امره واما ان الكلام في الخبر
دون الانشاء واما الثاني فلان الالهية ليست اعتبارا متقابلا للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما قرر في تقديم المسند
وحاجة السكاكي تقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد
وترك الخص لانه كلام يفتقر عن ضبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال
او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا وتقدم
البتة على مسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى احتراز عن نحو ما عرفت

وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند اليه ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود
ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان
هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم
يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شئ فاذا جاء
بعده ما يصلح ان يسند اليه عرفه المبتدا اياه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير عرفه ذلك الضمير المبتدا ثانيا
فيكتسب الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما متقدم
على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في نحو الاشكال
اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى
على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى وكان ان الفعل
في كل منهما متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تعاف وليكن الحال
عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها
اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير
ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالزام
بواسطة ان عود الضمر الى زيد يستدعي عرف الاسناد الى زيد مرة ثانية اما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققها لا توقف
على شئ آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الفعل
اسند الى زيد لتحقق المسند اليه ثم اذا تحقق الضمر انعقد بينهما حكم واما وجه تقدم الثاني
على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمر المبتدا مقدم
على اسناده الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالزام وكلامه
في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد مع اعتبار
توسط الضمر مقدم على اسناده الى الضمر والى المبتدا بطريق الالزام وتوسط الضمر
فلا تناقض فالذي ارتاحه الامر من لازم اما استدام كلامه التناقض واما اقتضاء القول
بالاسانيد الثلثة لان قول عرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل

الى الضمر فقد تناقض لانه جعل تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين
ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الاشكال اسناد الفعل الى المبتدا
بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الاشكال خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل
والفعل مقدم عليه لكن بقي هنا اعتراض صعب لا مدفع له وهو ان قول النحاة الفعل فيه
يسند اليما بعده من الضمر ابتداء الى آخره لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الاشكال المذكورة
بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمر والمطابقة
اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانا الصالح
لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا
في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان
نحو انا عرفت وانت عرفت يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى
لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد
على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اي بلا واسطة كاسناد الفعل الى الضمر نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة شئ كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمر وقسم يقتضيه المبتدا وهو قول
عرفه المبتدا اياي فمحمول على القسم الثاني وقوله عرفه ذلك الضمر المبتدا ثانيا
محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية تابعا لمقتضى الفاعل
وح لا تناقض اصلا بعد الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان في القول بتحقق ثلثة
اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير
لاسناد الفعل بواسطة الضمر فلا بد من بيان وجه تقدمه على الاسناد بواسطة الضمر الى المبتدا
كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضمره عرفه ذلك الضمر المبتدا ثانيا فانه لا يخلو
وجه اهمال ولا يتم المقصود بزيادة لفظ التسمية والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومع هذا لم يقع في شئ من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط
ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يزد ولا طيف حيال ثم بالغ في التشنيع

على الشارح تلافيا لما مر عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه واما قول في كلام الشيخ الخ
فنقول وجه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية كزيد قام انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان كزيد علم يفيد التجدد وان كزيد في الدار
يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل اوحسن القول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت
وهم بل انما يكون ذلك اذا لم تكن الجملة خبرية والقول بافادة التجدد والثبوت معا
باعتبار الاسنادين محال يجيء بطلانه الثاني بان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير
كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرف المبتدا الى الف على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدا بعيد لا يلائم ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي خبرا اسناد الخبر نظرا الى ان قضايا
انما هو مع الخبر لا بزيد وما يقال في كزيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا فباعتبار انه مسند
الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كيف يقال الفعل مع ضميره المتصل فعل الرابعة
ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في كزيد انا عرفت الا اسناد واحد وهو
نسبة الزمان الى الحكم بالثبوت وان اراد الوصف الذي يحصل اهل العربية احد اللفظين
مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان كلا منهما الى الضمير يعاد الى شيء لا يقتضي الاسناد
الى ذلك الشيء اصطلاحا كالجار في قولنا زيد على زيد قام وان كلا منهما ليس
الا بين المبتدا والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا جزء ههنا من زيادة اعتبار ما
الخامسة ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه للجملة
التي مع ما تتعلق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدا ضائعا مع الاستغناء
والاستجادة وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة
الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدا الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتدا الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدا وهنا قائم بقبل احد ولم تجئ الا مرفوعة
فان قلت فظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بما ذكر في الدرجة الاولى اسناد
مجرد الفعل الى المبتدا وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف به لك وكلام المعارض مردود
تمام المقصود فاعلم في تصحيح كلام صاحب المفتاح وتحقيق احترازه عن كزيد انا عرفت
مع التصريح بانه سبب للتجدد دون الثبوت قلت انا الاول فوجه ان الاسناد في الدرجة الاولى

جواب آخر
يقال ان الفعل
مسند الى المبتدا

زيد ليس مسندا اليه اصطلاحا لعدم
قبوله لفظا فلا يلزم ان يعد بها

اسناد جملة عرفت فلا الى التمام الاول
اسناد فعل عرفت الى ضميره المتصل المبتدا
اسناد فعل عرفت الى الضمير المتصل
اسناد فعل انا فليس بشيء فتدبر

وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل اول اعتبر من حيث
انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر فالاسناد
الى الضمير العائد الى شيء اسناد اليه ذلك الشيء فمجمع المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد
في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلت
في كزيد قام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلام وجه
صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلام في بحث التقوى لا يدل الا على تأخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الجزء الذي هو الجملة الى المبتدا لانه الذي يستدعيه المبتدا لكونه مبتدا
وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى الف وانما كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد
لان هذا الاسناد انما يقتضيه ذات المبتدا وبه تتحقق الجزئية لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الجزء الضمير وكونه عائدا الى المبتدا ولا يخفى ان كون الجزء
متضمنا للضمير متضمن وصف ما متأخر عن ذاته فبعد الاعتبار الاول ثم اذا كان متضمنا
لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيه بعد ان صرف المبتدا الى الجزء الى الف ان كان الجزء
متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد
بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه
وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول ولا سهو ولم يسند من كلامه تناقض ولا اقتضى الاسناد
الثلثة على الوجه المستبعد المستدرك كما زعم واما الثالث فوان معنى كلامه انه اذا كان المراد
بالجملة افادة التجدد دون الثبوت تحمل مسندة الواقع في تلك الجملة فعلا وتقدم لكنه الفعل
البتة على مسنده اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله سواء وجه ههنا اسناد آخر كما في زيد
عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدا وقام ابوه جزء مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد
مجيء هذه الصورة يفيد التجدد والحدوث لا بد فيها من تقدم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
واما قوله في الدرجة الاولى عن كزيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير المبتدا
فانما في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل على هذا المسند اليه بل يجوز
ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في كزيد عرف مع حصول التجدد
في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه كما ذكرنا
اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن كزيد عرف وانا عرفت وانت عرفت

(الاول)

لما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب اي باب المسند
والذي جعله اي باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير
والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك كما سبق والفطن اذا تفقن
اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل والمفعول بها
والمضاف اليه وانما اكثر ما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كغير المنفصل فانه يختص
بباب المسند اليه والمسند ويكون المفرد فعلا فانه يختص المسند لان كل فعل مسند دائما
فالصحيح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من ان اشارة الى
ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف للكل والتنكير كالتقدم في المضاف اليه
فليس بشيء لان قوله لما جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات
في كل واحد من غير البابين فضلا عن جريان كل مختلف اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين
ثبوته في واحد مما يغايرهما **الباب الرابع** احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة
اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين كالحذف او
ان يشار الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض وندرة فوضع هذا الباب واراد
بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المفعولات بعضها على بعض ثم قصد لهذا
مقدمة فقال التنبيل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكر كل من الفاعل
والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تعلقه اي تعلق الفعل بكل منهما الكائنة بينهما
بان تعلقه بالفاعل بمعنى وقوعه منه وتعلقه بالمفعول بمعنى وقوعه عليه ومن هنا يعلم ان المراد
بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لما بعده وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك
فان الغرض من ذكر كل منها مع الفعل افادة تعلقه بجهات مختلفة كالوقوع فيه او معه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوعه وثبوته في نفسه
من غير ارادة ان يعلم من وقع عليه من وقع او لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل العبارة حينئذ تقتضي الوجوب او وجوبا وثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة
على مجرد وجود الفعل الذي انه اذا اريد تعليمه من وقع منه فقط ترك المفعول وان ذكر
معه واذا اريد تعليمه من وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسنده اليه
فاذا لم يذكر المفعول معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته

يعرف بالتامل

اي

اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم
في المفعول بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه
فضلا عن عموم او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منها ان الغرض اخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الذي انك اذا قلت
هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا
ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وانت
اي بهذا القسم الذي نزل منزلة اللازم عرفان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا
اي من غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والى لا يستوي من وجد له
حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص بدلالة
عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي
في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا امكن المقام خطابيا لا استدلاليا كقولك
المؤمن غير كريم والمنافق خبيث لم يحمل المعرف باللام مفردا امكن او جنسيا على الاستغراقي
بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لا حد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل تنزيلا للمتعدي
منزلة اللازم ذاهبا الى ان نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجهه الحقيقة ايضا
للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق لجعل المعرف رحمه الله قوله
بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا امكن المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واراد اشباه بقوله ثم اي بعد كون الغرض بحث اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم
من غير اعتبار كناية اذا امكن المقام خطابيا يكفي فيه مجرد الامكان لا استدلاليا
يطلب فيه التعيين بالبرهان اعاد اللام الخطابية او المثل المذكور وذلك اي كون الغرض بحث
الفاعل او نفيه عنه مطلقا ودعا للمتكلم اللازم عرفا على فردين فرد آخر وتحقيقه ان

اي مع الغرض فرد الفعل

يكفي فيها ان يكون ذو بصر وسمع حتى يعلم انه المنفرد بالفضل والا فاي وان لم يكن الغرض
عند عدم ذكر المفعول من الفعل المتعدي الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد
تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام
وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا
بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم
تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين
اي يفعل اعطاء ما من غير اعتبار تعيين المفعول وقلنا يعطي مع قصد افادة تنفيل كل اعطاء
من غير اعتبار التعلق للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر واما ان غرض
تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم حذف اي حذف المفعول اللفظ
بعد قابلية المقام ايجاب وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فصل المشية والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا فان جواب يرتل عليه وتبينه ما الحق تعلقه به اي تعلق فعل المشية
بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء
علم السامع ان عمل شيا علقت المشية عليه لكنه بهم عنده ما هو اي جواب الشرط
صار مستبثا وهذا اوقع في النفس كقول المحبي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن
والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية
بجاء التكلم غريب فلابد من ذكر المفعول لتقرر في نفس السامع ويامن السامع به
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق متى الشوق عن تفكري طلوب
ان ابكي بحيث تفكر فليس منه اي ما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على ان
تعلقها به علي بسبق اليه الوهم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد لو شئت ابكي
تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل لو شئت بحيث تفكر لان تعلق المشية
بجاء التفكر غريب كتعلقها بجاء الدم فرجح بذا الوهم ورجح ما ليس من هذا القبيل
لان المراد بالاول المجاز الحقيقي لا المجاز التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
ان ابكي تفكرا بحيث تفكرا بل اراد ان يقول اقصى غاية البكاء التي لو شئت
ان ابكي تفكرا بحيث تفكرا بل اراد ان يقول اقصى غاية البكاء التي لو شئت
تحول في حيث لو شئت البكاء فرت جفوني وعصرت عيني ليس بخاطر لم اجده
وخرج سحابا بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق سببه

ان معنى يعطي يفعل الاعطاء ويوجده الحقيقة فصدره بهذا الفعل مترددا بالمجيء
فيجب ان يكون في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح
احد المتساويين بلا يقال ان افاده التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض شيوعه لفاعل
او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه
بمن دفع عليه بحيث لا ما تقول لانم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا
في الغرض والمقصود عدم كونه مغايرا لكلام واما المنافاة في التعميم هو اعتبار عموم
لاعدم اعتبار العدم كونه والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قول الطريق المذكور
اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان خاتما جواد بعيد الا بالغة مبالغة
بتنزيل جود خاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء
لا غير وهذا هو الذي قرينة ما فيها مرية لان ما ذكره من محسن خاتم يشهد به نقل وعقل
ثم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء واما انه
لا يوجد غير الاعطاء فما لا يسوغه هذه العبارة والظاهر ما ذكرنا لمن وتحقيقه ما ذكرنا
فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه عظيم خبط عظيم والاول هو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول المحتاج يا من بيده مقاليد المغفرة بالله موقنا بالمستعين بالله
بحاجة وعيظ عداة ان يرى بصرا ويسمع واعيا اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
يدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون
غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا تجدوا عداة وحاسدوه الذين
يمنعون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فان قال انه نزل يرى ويسمع
منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع ثم عرف تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن
عن الرؤية والسماع متعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة
بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره
ودلالته على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار اي حيث تسمع خفاءها
فيبصرها كل آدي ويسمعها كل واع بل لا يبصر الا آثاره ولا يسمع الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت بهذا المعنى عنه
ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله

مكتبة

ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد
على العقل ظاهرا فلا يتم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فصح ان يحذف للتعميم
الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك لاختصار لامكن ان يقال يوهم
كل احد من تجويز العقل والعرف ايلامه اياه مثلا او لافقيد التعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود
مثالا ولانه للفظ الكتاب عليه وثانيا ان المحذوف انما يكون كذلك اذا لم يوهم والتعميم مستفاد
من عموم المفعول ولو سلم فترك التعرض للزيادة اختصار ايضا بالحذف انما يرجع الا يوهم والتعميم
ما يمكن كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في كقوله تعالى والله يدعو الى دار
ما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ انه ذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على
ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قولهم قالوا ادعوا الله
او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية المتعدي الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن
اياما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى التسمية المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كانا عينه ومثل العطف
وان صح بالواو ما عدا الصفات كقوله اي الملك الاعظم وابن الهمام وليث الكتيبة المزدحم
لكنه لا يقع في اولا فضلا الا كشيئين متغايرين ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح
قوله اما ماء وغوارا ان اما لا يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى وما ولاد وما ولد بين
وجه جلية ما فالناس يستون ووجه مزدوج من امرأتين فقد وان ذهب الشيخ عبد القاهر رحمه الله الى
ان الحذف للمفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي
وسنا الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو فعل
اوقد يسقون ابلهم ويذودان غنمها لتوهم ان الترجمة عليها ليس بجيد انما على انه وذود الناس
على السقي بل من جهة ان مذود ما غنم وسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما كل شيء حامض كنت
منكرا للبعض لا موجبا بل لو قيل ليس كل شيء حامض كان صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد بسقون مواشيهم وتذودان غنمها وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية
وهذا اولى التحقق لان لكم لم يكن من جهة صدور الذود عنها وصدور السقي من الناس
بل من جهة ذودها عنهم وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانا تذودان غير غنمها وكانا
يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثلا لم يصح الترجم فيها على ذلك وقد اعتبر صاحب المفتاح

بعد

بهذا التأمل في كلام الشيخين وعلل عنهما بما قهر فاحفظوا كلامهما واما الدعاية على الخاصة كقوله تعالى
والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف الكاف لان فواصل الآي
على الالف والا استثناء فيه ان يجتمع في مثال واحد عدة مرات الا نزاع الذكورة وانما ذكرت صاحب الكشف
هنا انه اختصار لفظي نظرا لحذف مثل واذكروا الله كثيرا واذكركم اي اذكاركم اياه
واما الاجتهاد ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت اي شيئا ولا رايي منك
اي عورة واما لنكتة اخرى كاختصاره او لكل واحد منهما ان مست الحاجة او تعينه
او دعا تعينه او كقوله تعالى لينذر بأسا شديدا اي ليسند الذين كفروا العذاب
لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول العمل وكقوله اي كقول المفعول
من الجار والمجرور والظرف وكمال وكذلك عليه اي على الفعل اذ قد يطلق في التعيين كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واته غير زيد فانه مصيب في اعتقاده وضع غير فانك
على انسان يخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيد اني تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره
وقد يكون ايضا اذ قد يخطأ في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا واخر
وغيرها وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فانك على ان يذكره لك الا احسن ان تقول
بدل قوله اذ الخطاء لا مادة الاختصاص يدخل فيه التصريح بانواعها الثلث وكقولك
زيدا اكرم وغيره لا يكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك
اي ولان التقديم اذ الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل عليه
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب
على احد غير زيد تحقيقا بعينه الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه ثم اذا ما ثبت ضربه على
ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرنا ما فات ايضا
ولا يجزى وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص خلافا لما ذكر لهما
واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء في الضرب فقد يرجع الى الصواب في الاكرام
واما الخطاء في المضروب حين اعتقد انه زيد فقد يرجع الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمرا واما كون زيدا عرفت فتاكيدا ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب
كعرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده كعرفت زيدا
عرفته فتخصيص لان التقديم على الحذف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فخر زيدا عرفته

يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا اقترنت بقرينة على ان الفعل مقدم هو المقصود بالذكر فيتعين للاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لان ذكر المفيد للتاكيد فيقتضي ازدياد التاكيد لا محالة وهذا
معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه مفيد لوجوب زيادة رهبته وهو اوكد
في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد رجح في المفتاح بان التقاء للعطف على المحذوف
والتقدير اياي ارهبوا فارهبون وتحقيق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص
دون المعطوف ولم يعتبر في التخصيص لان الغرض منه مجرد تعلق الفعل للبيان كيفية تعلقه
بالمفعول واما قول الكشاف ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا
فاعبدون والتقاء فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم
تخلصوا العبادة لي في ارض فخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وحوض عنه تقديم المفعول
مع افادته الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل التقاء فاعبدون جزاء الشرط تسامح
ما على انه تنبيه لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما التفات الثالث فاوجبها
هي التي كانت في الشرط المحذوف التفت بنبهها على سببيته عما قبله اي ان كان ارضي واسعة
فان لم تخلصوا الي الاخر والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها واعاطفة كما في المفتاح
وقد وقع في بعض النسخ واما نحو فاما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع
تقدير الفعل قبل اما فهديناهم نحو لا تراهم وجود فاصل بين اما والتقاء وتحقيق المقام
ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ فزيد قائم يعني ان وقع في الدنيا شئ فقيام زيد
فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لما لوقوع شئ فالدنيا وما دامت الدنيا
فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد وابقي التقاء الوذين بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الوذن الكلي اعني لزوم القيام
لزيد والا فليس هذا موقع التقاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف واقيمت الملازم
في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الكلام
ما هو المتعارف عندهم من ان جزءا الشرط حذوف ينبغي ان يشتغل شئ آخر وحصل التقاء
بقاء التقاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع التقاء السببية في ابتداء الكلام
ولذا يتقدم على التقاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات حتى يقتضي
لزوم ما بعد التقاء له ولا يستنكر اتصال ما بعد التقاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع

لان التقدم لاجل هذه الاغراض المهمة فجوز لتحصيلها التقاء المانع ويظهر لك هذا التحقيق
ان مثل هذا التقدم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض اثباته بما شوهد دون غيره رد
على من زعم الاشتراك او انقياد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار
من سوء صنيعهم الاتري انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت
اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل ذلك زيدا عرفت فولك زيد مررت
لمن اعتقد انك مررت باسم او اتاه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد
صليت وتاديبا ضربته وماشيا جئت والتخصيص لازم للمتقدم غالبا لغة ان التخصيص
لا ينفك في غالب الامر من متقدم ما خلا انه جزء لغة انه لازم للمتقدم لزوما جزئيا اكثريا
كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التثاؤب وقولنا غالبا اشارة
الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة
كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة وما اشبه ذلك قال الله تعالى وخلقناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال فاما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى
وقال فاما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى ثم في سلسلة ذرعها سبعون
ذراعا فاسلكوه وقال ان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع التي لا يحسن فيها
اعتبار التخصيص لنبوة المقام منه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث ذكر ان التقدم
في اياك نعبد واياك نستعين لافادة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون
لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه الملخص بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد
واياك نستعين معناه تخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالي الزمخشري معناه
اليك لا الى غيرك استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة مثل زيد مررت مع ان الذوق ايضا
يقتضي ذلك وبهذا اسقط ما ذكره ابن الحاجب رح من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد
للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير يدفعانه والاهتمام
ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله وبعضه التقدم في الجمع
وراء التخصيص اي بعضه اهتماما بالمقدم لانهم بعد تيقن الذي شاهدوه من جبناء

اعني قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجد هم اعتد وانى التقدم شيئا يرجى مجيء الاكمل عن العناية
والاهتمام لكن ينبغي ان نقيد وجه العناية شيئا ونعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال انه تقدم للعناية وكونه اهم من غيره ان يذكر هذا من كانت تلك العناية
وهم كان اهم وهذا خطاء ايضا ان يجعل التقدم سببا في كلام مادة وغير سبب في آخر بان
يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ هم السعيدان يكون في التقدم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلام وفيه نظر والحق ان الحذف في مثل هذا تركيب
اصله كذا السعيد مع الاختصاص الا اهتمام لان الشيء يكون كما تواتيه ويساعد المتهم ويقولون
باسم الله ثم يرون فعل الوحي تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والتبرك بهم واقرأ
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقدم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب
ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب برعايته واجيب بان الامر
القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كما ذكره في الكشاف وباقي
اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول قراءة الذي بعده وهي الاول او جزء
من جزء اعتبار تعديته الى موقوده كما قال فلاني يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه
الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والا فهو كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والا ان
ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول
محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة والملابسة اي استعينا باسم
ربك او متبركا او مبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية ان يجعل باسم ربك
متعلقا باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض كلمات اي كلمة
على بعض لان اصل اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا متقضى للعدول عنه
اي عن ذلك البعض كالفاعل في نحو ضرب زيد فان اصل التقدم على المفعول لازمة
يقتضيه نفي الكلام والمفعول فضلة يستوفي غيره والعناية حق بالتقديم ولانه كالجزء
من الفعل فينبغي ان لا ينفصل بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصل التقدم على المفعول الثاني لمكان مرتبة الفاعلية وهو انه عطاء اي اخذ العطاء
واما ترتيب المفاعيل فاصل اصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول بلا واسطة

حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل ان يذكر كل
عقيب ذي كمال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم المنعوت
ثم التأكيد ثم البدل والبيان اولان ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يتقدم اهم
قد جعل الاهمية ههنا قسما لكون الاصل التقديم وجعل في المسند اليه شاملا له ولغيره من
سائر الامور المقتضية لتقدم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه في الفصل
بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتبار المتكلم او الكلام مع بشاشة واما يجاله
الغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان يتقدم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجي
لا ان يتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيدا رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدم عليه ان يقتل
احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل واما في التأخير
اضمارا بيان للمضمر نحو قال رجل منهم اني لفرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون
عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يعلم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون
يعني انه لو ذكر الرجل ثم اضمر والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاسمين
واما الثاني فسيجيء تقديره على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود واما في التأخير
اضمارا بالتشبيه نحو كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده وبتقديم الجار والمجرور المفعول
على الفاعل الآن فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقدم للعناية مطلقا سواء كان
مفعولا بالفعل او غيره فاقسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فاقدم هو التقديم كتقدم المسند
المعرف على الخبر وتقدم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك
وثانيهما ان يكون العناية بتقديره اما كونه في نحو نصب عينك كتقديم المعمول على العامل
في ذلك وجه الصواب انتهى لمن قال كما ان الذي يتبع وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله
وجعلوا لله شركاء على انها مفعولا جعلوا اعني ذكر الله وذكروه اهم لكونه في نفسه
نصب عينك واما لانه جواب لما ربما يوجب كونه نصب عينك كما اذا وقعت ان عما فعلك ملتفت
اليه مستطرفا كره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقدم المجرور على الفاعل لاشتمال
ما قبل الآية على سوء معاملة اصحاب القرية ارسل لهم فعاملت جزاكم الله كما كذبتم فيا لها من
جعل الجار ونصب العين بخلاف قوله في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة كان ليس فيه
ذكر العارض وكما اذا عرفت ان في التأخير فائدة مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى و

وقال الملاحسن قوله الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وانغماسهم في الحيوة الدنيا بعد تجاهل
اعني بوقوعه على الوصف احتراز عن الذين كفروا ادلوناخر لقولهم انه مرسلة الدنيا لانها هنا اسم
تفضيل لانه لو ولبست اسما والدنو بمعنى القرب وسئل الاصمعي عما فصلة في قوله تعالى آمنت
برب هرون وموسى بتقديم هرون على ان موسى اخي بالتقدم واعترض عليه بوجوه
احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق لانكار التوبيخي فينبغي ان يكون متعلق جعلوا لله
شركاء الاباعتبار متعلقه شركاء اذ لا يتكران يكون جعل متعلقا لله وكذا متعلقه شركاء
اما بانكار باعتبار متعلقه لله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد
الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الاباعتبار متعلقه الا خر اذا قدم احدهما على الآخر
لم يصح تعليل تقديمه بالعناية وبجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر متعلق جعلوا لله
شركاء باعتبار متعلقه شركاء بل كلامه ان المنكر متعلق بما لكن العناية بلله اتم وايراده في الانكار
اهم لكونه في حيز نصب الافعول المقصود اولكونه الفاصلة فتامل وليس في
وجوابه المنع فان الاخبار المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون منصب العين وثانيا ان تعلق
شركاء بالله تقديرا متاخرا وان لم يصح تحامل في اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو
بمعنى القرب ليس كذلك لانه مقول من جهة اللغة اذ لا معنى لقولنا ارتفعنا الكوفة ومعناهم
في الحيوة الدنيا دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة
قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان لم يساعد عليه
في المثال لكنه حق واقوض بعضهم بانه جعل تقديم وجه بحسب ما تقتضيه مراتب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه بالنقض بانه قد تقدم مطلقا بدليل انه
اورد في نقض عدم العامل على المحول والمسند اوعلى الكل ثم قرر وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها
على بعض لكنه عمم الحكم تبعا للمفتاح ثم قرر وضع البحث لتقديم بعض المعمولات
على بعض فقد يكون بحيث يتسع الامر بعد تقديمه على العامل مع القصد عما تقديم المعمول على العامل
واما جاء التقديم على الفعل مراعاة لكثرة لاتساع تقديم المعمول على العامل المتصل
منه بخلاف تقديمه على الحرف الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس تقول
قصرت اللقمة على فمي اذا جعلت فمي بالة لها وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق
مخصوص وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة

ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر
بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالذكر ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم يعني انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه
لا يعني انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانت اذا نظرت الى الحقيقي والاضافي بالجد المبني
لا يبقى كون التخصيص ملتفتا من قبيل الاضافات ولعل صاحب المفتاح يعتبر تخصيصه الحقيقي
وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم الخص رحمه الله انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال عاطفا
على القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص
بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر وهذا التعبير شامل للحقيقي وغيره لان
المراد بقولنا ثان واخر ما يصدق على اثنين او آخرهم ان يكون واحدا او اكثر
الى ما لا نهاية له والجواب ان الواحد لخروجه عن كثير من المسائل وخروج الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ونحو كقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا
شعراء فليتامل فيما ذكرنا وتهام خصاص القصر غير الحقيقي هو انه قد ورد الاشارة في اثناء
هذا التقسيم من غير الحقيقي اعني الكثرة الوقوع واحترازا عن صورة الكذب وكلامنا لا يخرج عن امثلة
هي ظاهرة في الحقيقي مثل ما زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد وما ضرب
زيد الا عمرا واذا تاملت وجدت ما ذكرته صريحا حيث قال مع اوقعت النفي على الوصف
المسلم ثبوته وهو ضرب الشيء وقلت ما شاء نوط النفي بحكم العقل لا بثبوته للدين ان ثابتا
كقولك في الدنيا شاعر اوفي قبيلة كذا شاعر وان غائبا كقولك ما زيد الا شاعر والمسلم
ثبوته له لانك فيما قلت الا زيدا قاصر وكل منهما اي الحقيقي وغير الحقيقي نوعان نظرا للموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يتسع ان يشاركه
غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة بخلاف ان يكون ما جعلته
موصوفا آخر وفي الثاني يتسع لتلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف
لكن يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والا لم تكن الصفة
التي هي معنى قايم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيخرج الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما في قولنا العلم فرس وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت برجل

الوصف

قوله مثل زيد شاعر لا غير اي لا يتجاوز زيد على الشاعرية من غير اضافة الى الموصوف حسن منه

[illegible] فيكون من الوصف بما ثبت للموصوف وان كان خارجا عنه ومن غير المقيد وان كان داخلا فيه فهم صفة الشيء ما افهمك صفة الشيء فلان افهم صفة الشيء عند المخاطب والمتكلم فاذا اتى المدعي بشيء له عند المخاطب لثبت لمن بد عند المتكلم افاد القصر اذا وقلبا الحكم

لكن تلك الصفة

وكذا بين النسبة والصفة المعنوية التي فصروها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ثبوته للموصوف وجعلوا قولنا
في جاءني هذا الرجل رجل عالم وصفا بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني
هذا الرجل وتجوز ان يكون المراد بالصفة ههنا هذا المعنى والاول اظهر وكذلك ما هو
الا زيد وما زيد الا اخوك وانما ذكرنا ذلك لما وقع في الكشاف من قصر الموصوف
على الصفة اذا المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك وساجيء تمام القول في قصر الموصوف
على الصفة من التحقيق ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف ببعض ما ينبغي الكتابة وهو لا يخلو
بوجه لتعذر الاحاطة بصفات النبي اذ ما من متصور الا وله صفات تتعذر احاطة المتكلم بها
مكتف ببعض منه قصر على صفة دون ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مبني على العرف
لان للصفة المنفية تقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا انفيت جميع الصفات
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا ارتفاع النقيضين مثلا اذا انفت ما زيد الا كاتب علم يعني
انه لا يتصف ببعض ما لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بد منها وهو حق الا ان يراد الصفات الموجودة
والنباغة اي قصر الصفة على الموصوف بالتحقيق كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان كون الكون
في الدار منصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين
لا تجري في التحقيق لما سنشير اليه وقد ينصف به اي بالنباغة المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور
كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان فرضنا في الدار من عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون هذا
قصرا حقيقيا او ادعائيا لاقتصار عقلي لغوات المقصود فالقصر التحقيقي نوعان احدهما التحقيقي
والثاني التحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على العدم
بباقي الصفات والفرق بين القصر التحقيقي والقصر التحقيقي مبالغة وادعاء وفي قولنا ما زيد الا
قائم الاول اي قصر الموصوف على الصفة من التحقيقي تخصيص اربعة دون صفة اخوي ومكان
اي تخصيص اربعة مكان صفة اخوي والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من التحقيقي تخصيص
صفة بامرءين دون اخ او مكانه واللفظ اول للتنويع فلا ينافي التغيير وقوله دون اخوي
معناه متجاوزا اخوي ومعنى ان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه
باحديهما متجاوزا الاخوي ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء ثم استعمل للتفاوت
ودون عمرو في الشرف اي اسفل منه في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حده
في الاحوال والرتب فيقال زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل متجاوز حده

الى حد ويحتمل حكم اي حكم والعاقل ان يقول ان قوله دون اخوي ودون آخر ان اراد به دون
صفة واحدة اخوي ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف
امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا او تجارا وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير
ذلك وان اراد به العموم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر التحقيقي في هذا التفسير لانه
تخصيص اربعة دون سائر الصفات او خمس صفة بامرءين دون سائر الامور وكذا الكلام
على قولنا مكان اخوي ومكان اخر فان قلت تخصيص اربعة دون سائر الصفات يقتضي
ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يصدق ان يعتقد المخاطب ثبوت ما انتفاه المتكلم
قطعا واخلاء هذا مما لا يقع وكذا الكلام في الوجه الثاني قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر التحقيقي لان
انهم التقوا على تخطئة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس مرادا علم اعتقاد ان جميع الناس
في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين التحقيقي وغير التحقيقي
لكنه متضح بغير التحقيقي لانه ليس بصدد التعرف بل مرجعه من هذا الكلام ان يرجع عن التقسيم
الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر التحقيقي اذ العاقل اتصاف جميع الصفات
ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة وكذا بالعكس وكذا اشتراك صفة بين
جميع الامور فكل مما في علم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ دون فان كل واحد من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف حرفان الاول تخصيص اربعة دون اخوي وتخصيص
صفة بامرءين آخر والثاني تخصيص اربعة مكان اخوي وتخصيص صفة بامرءين آخر
والمخاطب بالاول من طرفي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف يعتقد الشركة
اي كشركة متصفين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر ويقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة
وفي هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب
بالثاني من طرفي كل من تخصيص اربعة مكان اخوي او تخصيص صفة بامرءين آخر من يعتقد العكس
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه
بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد

وبهذا ظهر فساد قول من قال ان قصر الموصوف على الصفة يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا
لثبوت الصفة لغير الموصوف ايضا وان لم يعتقد ثبوتها للموصوف وذلك لان قصر الموصوف
على الصفة انما يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا لثبوت الصفة لغير الموصوف اذا كان
معتقدا لثبوتها للموصوف ولا يقتضي ان يكون معتقدا لثبوتها لغير الموصوف اذا لم يكن
معتقدا لثبوتها للموصوف وهذا ظاهر

وبهذا ظهر فساد قول من قال ان قصر الموصوف على الصفة يقتضي ان يكون المخاطب
معتقدا لثبوت الصفة لغير الموصوف ايضا وان لم يعتقد ثبوتها للموصوف وذلك لان قصر
الموصوف على الصفة انما يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا لثبوت الصفة لغير الموصوف
اذا كان معتقدا لثبوتها للموصوف ولا يقتضي ان يكون معتقدا لثبوتها لغير الموصوف
اذا لم يكن معتقدا لثبوتها للموصوف وهذا ظاهر

وبهذا ظهر فساد قول من قال ان قصر الموصوف على الصفة يقتضي ان يكون المخاطب
معتقدا لثبوت الصفة لغير الموصوف ايضا وان لم يعتقد ثبوتها للموصوف وذلك لان قصر
الموصوف على الصفة انما يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا لثبوت الصفة لغير الموصوف
اذا كان معتقدا لثبوتها للموصوف ولا يقتضي ان يكون معتقدا لثبوتها لغير الموصوف
اذا لم يكن معتقدا لثبوتها للموصوف وهذا ظاهر

هذا التقديم وبطلان التعليل وذكر في شرح المفتاح انه يمنع تقديم الجار على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل الا ان اصل العمل والا فالتوافق القوية العامة وهو غلط فاحش لا يعرف وجه صحته واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الا اذا وصاحبا ان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه فرد القلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما لامكان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق وتحقق الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتنافي انما يوجب اعتقاد المخاطب وضعا كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما زيد قائم واعلم ان كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما يليه لا على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس الغرض بقولنا ان لا ينتفي عن الثاني ما وجب للاول انتفى عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الذي اثبت ليس مجيئه من زيد لانه لم يكن قد جاء من عمرو بل مثل ما كان من زيد حتى كانه قيل ما جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان مجيء احدهما من زيد لا عمرو فهو كلام مع من زعم انهما جاءا معا وانه لا فرق بين ان يقول ما جاءني زيد لا عمرو وانه لم يكن

الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يسلم فيه ما ذلا يصلح فيه انا كما سيجئ ثم استدل على نصبه بمعنى
ما والا ثبتة او جاء شاذا بالاول بقوله لقول الفرزدق انا مرؤ ما عليكم المنة بالنصب
معناه ما مرؤ عليكم الا المنة وهذا الذي هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع المنة وتقرر
هذا ان القراءة المشهورة نصب المنة وحرم مبنيا للفاعل وفي رفع المنة وحرم مبنيا
للفاعل ايضا وفي رفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكشاف على قراءة نصب المنة
وحرم مبنيا للفاعل اما في انا كافة قطعا او لكونها موصولة لبنى ان بما بعدها والموصول لا يعاد بدل
لان الكلام حينئذ اصلا فاد افاده وعلى قراءة النصب ما مرؤ عليكم الا المنة ثبت ان انا
منتف حينئذ ما والا مطابقة هذه القراءة قراءة الرفع لان ما حينئذ موصولة والعائد محذوف
والمنة خبر ان فتقديره ان الذي مرؤ له عليكم المنة وهذا يفيد الحصر لما مر في نحو ان زيدا
ان مخ المنطلق زيد وزيد المنطلق بخلاف ان زيدا منطلق على ما حققت في قراءة رفع المنة
كافة مثلها في قراءة النصب على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في الكشاف والمقصود
ههنا اظهار انها غالبة بكافة لان حرم حينئذ لا يجوز له فاعل وهو رفع المنة الا على تأويل انا مرؤ
شيئا هو المنة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة والعائد محذوف والمنة خبر ان
والتقدير ان الذي مرؤ له عليكم المنة لا جعل لارتكاب هذا التأويل وانما على قراءة حرم مبنيا
للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة وتقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون
ما كافة وحرم مسندا الى المنة لكنا نقول جعلها موصولة اسلم ان والمنة خبرها وليس
يستقيم ان حاصله على ما هو المعلوم من اشارات الشارح بقوله وتقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده
ونفي سواه اي سوى ما يذكر بعده انما في قصر الموصوف على انه زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد
ونفي سواه من القعود ونحوه وانما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي سواه
من قيام عمرو وبكر وغيرهما فاسوي الحكم المذكور بعده في كل من القصرين بخصوص الظهور انه لا يعني
كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات الحكم الاخير فما بعده الموصوف او الصفة
مع نفي سواه وهو يخالف ما اشار اليه الشارح بقوله والفصل الضمير عنه اي مع انا
كقولك انا يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحاة انه لا يصح الانفصال
الا للتقوية والاختصاص ووجوه التقوية محصورة مثل التقدم على العامل والفصل بينهما بالنفي
ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان تقدير الفصل لغرض ونحو ذلك

بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد بهذا الانفصال بيت الاعشى وقد مر الكلام
ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل
فقال قال الفرزدق انا الزائد من القرود وهو الذكر انما هي الزمار وهو المعدود في الناس
هو حامي الزمار اذا حمي بالوم يحلئم وحقيف من خاف وحرز وانا يدافع عن احسابهم
انا او مثلي لما كان غرضه ان بعض المدافع لا المدافع عن اصيل الصبر واخوه اذ لو قال
انا ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل
لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره
ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانا ادافع عن احسابهم
انما بحذف ان تأكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي ادافع
انا لان قوله انا الزائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدد الذود والطرد
عنه وليس يستحسن ان يقال انا الزائد والمدافع اما مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ
الى لفظ آخر وهو اظهر في المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى المتكلم
قلت لانه ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو
ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه
العام وهو غائب وقد يستدل على نقيضه اي ما وانا باعتبار الصفة الواقعة بعده
على ما صرح به بعض النحاة نحو انا ما قام الا ابوك مثل ما قام الا ابوك وقد نقل فيه نقيضه اي
ما وانا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما الموكدة ناسب ان تفيد معنى القصر لان القصر اسلوب التأكيد
لكم على تأكيد وذلك لان قولك زيد جاءني لا عمرو لمن يرد الى بها يفيد اثبات المجيء
لزيد صريحا في قولك زيد جاءني وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحد ما خاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فاي حاجة الى اثبات على اثبات لتأكيد
على تأكيد قلت انا الثاني اعني الاثبات الضمني فتأكيد قطعا وانا الاول فتأكيد
ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم
ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متفقا معنى ما وانا فلا يلزم اطراد صحة وقوع
كل كلام فيه تأكيد عليه تأكيد منبئا للقصر مثل ان زيدا القائم ومعنى اي ونحو ان القصر

التقدم اي تقديم ما حقه التاخير كالمبتدإ وعوامل الفعل كقولك في قعد ابو زيد قعد ابو
عمرو الصفة يعني انه وكان الاحسن ان يذكر شالين لان هذا الشال لا يصلح شالا للجمع
لان التثنية والجمعية ان تنافيا لم يصلح للفصل لانهما وان لم يتنافيا لم يصلح للفصل لكن
وفي صحة انا كتبت بل انا وانا والله ما كتبت بل غيري نظر لان المعتمد انك مع الغير كتبته وقلما من يعتقد انفراده
وتيقنا من اعتقد اتصاف احدهما وكذا الكلام في سائر صوره والاصل ما تبع تقديره
وبهذه الفرق الاربعة بعد اشارة الكافي ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما
شعر ابصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قعد الاب وقعد الابن
فبعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قعد الكتاب فالصواب
كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء نقيضه واما في قعد
فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي يختلف فروعه قوله
الرابع اي التقديم بالنوى اي بنوى المتكلم بتقديمه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي
فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثالث البتة
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل النفي والاستثناء وانما لم تفيد القصر والاصل
اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت
والمنفي كما مر مرارا مثلا في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل العكس
فلا يترك النص عليها الا كراهة الاطناب فلا اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو مفعول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما
في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف والعروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه مع بقاء ما يدل عليه شيوعا
بالقرائن مع كثرة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي
لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا مثلوه ولا فرعاه وما اشبه ذلك وقد مثل
في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس زيد الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف
بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما الا النحو وليس العالم
بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون
بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخر مرادف له ويكون العطف بحاله كما لا غير قد يكون

بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير
وليس الا وحينئذ لا يبقى العطف فلهذا لم يكن قد بقي فالاولى في العطف النص عليهما وفي البلغة
الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه
لا نص فيه على المنفي اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي او لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقيد
وانما يقبل طريق العطف كان المقام لان الحكم يخص لا دون بل لا يجامع الاثبات يعني
اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد وقع
مثل ذلك في تراكيب المصنفين لاعلى كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون
ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها
ما اوجبته للمتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي
والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد
فقد نفيت بها شيئا قد نفيته هو منفي قبلها بالمنافاة وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد
فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو نفي قبلها بحرف النفي
وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قولك لا غير ها وكانه يجوز كون منفيها منفيا
قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت اراد به غير ما تكلمت النفي على ما صرح به في المفتاح
وغايته انه احتراز عن ان يكون منفيا بغير الصلاة او علم المخاطب او المتكلم او شيء
مما الحال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي
فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقولنا من كلمات النفي
واما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا ذاب الرجل الكريم ان لا يؤذي
غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان النفي
في غيره لذلك الشخص خوله بغيره اي بغير لا العاطفة التي ينفى بها ذلك المنفي ومعلوم
انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاثبات بها
وبعضهم قد اخذوا بهذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا

مكان ولا لغة على التعيين اصف وانا ما ثم حاكم عبد القاهر ان التي فيما يجيء فيه التي يتقدم ما رأيت
نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو وبينا فرأيت نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانا انت
مذكر لست عليهم بمسيطر وقد بحث لان الكلام في التي بلا العاطفة وانا فلا دليل على استثناء
نحو ما جاءني الا زيد لم يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التسهيل يسمع من
في التعبير ان انت الا نذير والاصل في الباب ان يكون ما استعمل له جاء الجملة المخاطب وينكره
خلاف الثالث اي الوجه الراجح من وجوه الاختلاف ان اصل التي والاستثناء ان يكون الحكم
الذي استعمل له ذلك الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون
الحكم المستعمل فيه جاء بها المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر يجهله المخاطب او ان كان عالما بالحكم لم يكن حكم شيوا
بخطاه لم يصح القصر لانه يخيل الكلام سوى لازم حكم فكان من اجل الشيخ اذ يجيء الخبر من شأنه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره فيجيء ان انكاره بزوال ما في نفسه لانه لا يقر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصلح
على خطائه او يجب عليه ان لا يدع ثم انه قد يترك كل من الامرين اخوانا الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر فاشار الى المثلة الاصلين وتركها بقوله كقولك لصاحبك وقد رأيته شجاعا
ما هو الا زيد اذا اعتقد غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشيء غير زيد مقداما
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثابت اي النفي والاستثناء اذا اما اي حال كونه قد اذا وجد نحو ما محمد الا رسول اي مقصور
على الرسالة لا متعد اها الى البتة من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم كونه
مقصورا على الرسالة بمنزلة جامع بين الرسالة والبتة من الهلاك لتركهم لما كانوا يعتقدون من هلاكه
اثر خطئهم نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل التي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه
فيما بينهم حتى كأنهم لا يعتدون هلاكه بالبتة او قلبا عطف على قوله اذا اذا اي المستعمل له الثابت
حال كونه قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان مخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لا

بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا تأكيد على ان يكون الثاني تأكيدا ونحو جاءني الرجل
لا المرأة لا هند ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع التي بلا العاطفة
الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما اتاني لا عمرو وهو ما يأتي لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا
ضربت لا عمرا احسن لان التي فيها اي في الاخيرين فيرجح بخلاف التي والاستثناء
فانه وان لم يكن المتبع فيه صريحا لكن التي مرجح بوجود كلمة التي واذا لم يكن الاخيران
صريحين في التي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المثبت
الموجب فلا يلزم خروجها عن العاطفة ويحتمل ويدل على ان التي الضمني ليس في حكم التي الصريح انه
يصح ان يقال ما زيد الا قائم وما احد الا وهو يقول ذاك وتسع انما مزيد الا قائم وانما احد
وهو يقول ذاك لان مزيدا لا تراد الا في التي واحد بخلاف احد بهذا المعنى لا يقع الا في
كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا
بل تضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء ليكون لا في قولك لا عمرو منتفيا عن الشائع
ما وجبه للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في التي فيكون لا نفيا للتي وهذا
ايجاب فتخرج عن نظيرتها كالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو فان التي ليس
في حكم التي الصريح لانهم جعلوا ان التي بلا العاطفة منفي قبلها بالتي الضمني كما في انما يجيء
لا يجيء اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا تضمنا ولا صريحا فليتأمل
ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القعود وقد رأيت ما لا يوجد لجعله لا استثناء
لان المنفي هو ليس منفيا بنحو كلمات التي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان التي الضمني ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيد الا القيام وما ترك القراءة
الا يوم الجمعة فتبصر ثم قال السكاكي شرط الجامعة اي التي بلا العاطفة للثالث
اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه خاصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك
من الاختصاص نحو انما يجيب الذين يسمعون فانه يتعين ان يقال الا الذين لا يسمعون
اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد
لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه وقال عبد الحكيم لا حسن الجامعة المذكورة
في الوصف المختص كالحسن في غيره وهذا اولى اذ لا دليل على الامتناع عند
قصد زيادة التحقيق وانما كبد ولم يذكروا الشرط في التقدم لوجوبه او لاستلزام

لاعتقاد المخاطبين ان الرسول لا يكون بشرا ما خاطبوا المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الامر
المخاطبين لهذا القول اعني انكم انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع
وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم وانما قصروا المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون
على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو
ان المخاطبين ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون
على البشرية والمخاطبون فاخروا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن
الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة فهم اشاروا الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل
المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي الماشية معه وارخاء العنان
اليه والى هاهنا معه تسليم بعض مقدماته ليتمكن الخصم من العثار وهو الزلة لام المقصود
وهو الاقطاع حيث يراد بتكثيره اي اسكات الخصم والزامه لا التسليم انتفاء الرسالة
فالرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان ما علمتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع
ان يكون الله قد منّ علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين
ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استدرك في قوله ان نحن الا بشر التنبيه على
ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يعترفون به الا ان ما ذكرناه اولا اوفق بجواب المتن فليفهم
وما اشتمل عليه من نزل المعلوم منزلة المجهول حيث قلب قوله تنبيها كناية عن اهل انطاكية
حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون انهم
صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن على ما صاحب المفتاح على ان قصر افراد
بعيد الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين
وتنبهوا على ان فطنهم يكونهم صادقين فلا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية
امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو شأن حال المدعي عند المعين
فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على كقولك لصاحبك سخني ان الامير

في انا ان استقل ما لا ينكره المخاطب كقولك انا هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت
تريد ان ترفقه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك الخ والا فلي
بناء على ذكرنا ان يكون هذا المثال مما لا حاجة له الى مقتضى الظاهر لانه لا يشفق
على اخيه فكانه اخطاء وزعم انه ليس بواجب لكنه غير مصر على ذلك وقد نزل المجهول منزلة
اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لانه خلاف الظهور
فيستقيم له الثالث اي انا نخوفه تعالى حكاية عن المبعوث انا كنا مصلحون ادعوا
ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء
الا انهم هم المفسدون للرد عليهم موكدا بانّ من اراد الكلمة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الجزء الدال على الخبر الذي هو تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة
الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام حقه الغفلة والعناية
به معروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التوبيخ والتوبيخ وهو قوله
ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما قرر ثلاثية
كاشكاك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا يتصل
فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشكاك الاخيرين في صحة الجماعة
مع العاطفة وعدمها انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الكمال اي الاثبات
للمذكور والمنفي عما سواه معنا بخلاف العطف فانه يفهم منه ثبوت الاثبات ثم النفي
لغيره فليس بقاعد ولا على العكس لغيره فانه يعقل الكمال بما ارج اذ لا يذهب
فيه الوهم الى عدم القصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما
التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم
قطع النظر عن التأمل فهم كذلك معنا اي قطع النظر عن البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت
وجدتها اقوى ما يكون واحق ما ترى بالكتب اذا كان المراد بالكلام به هو نفس معناه
ولكن التعريض امره منتفاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر
اولوا الالباب ان يعلم الناسون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم
رفضوا العقل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما ترتيع بين الفعل والفاعل
نحو ما قام الا زيد وقوله ما الفاعل في المعنى الا زيد ما ضربت الا عمرا وما ضرب زيد الا عمرا

ليس في بعض النسخ

والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال
نحو ما جاء زيدا الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول
نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما مر بزيد الا بكتاب وبكتاب الا في
ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني الا فاضل وما جاء
احد الا اخوك وما مررت بزيد الا كريم وما سلبت زيدا الا ثوبه ثم الاستثناء يوجب القصر
مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند
الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي اذا ادعى او قلبيا او تعيينيا كما مر
ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمها بحالها اي يجاز على قلة تقدم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حكما كون المقصور عليه والاداة بحالها وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور
والمقصور عليه بحالهما نحو ما مر بالا عمرا الا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما مر زيد
الا عمرا او ما مر الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما مر عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
لا يستقيم قوم الا كذلك يا بالابر ولا دفاع بحاجب وقوله كان لم يلبث قيد الا ليالي
ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر امثلته مقبولا وانما قال ذلك لاستدراك ما قد يقبل
تاهما لان القصر المقصورة على عمرو في الاول هي القرب المسند الى زيد والمقصور عليه المقصورة
على زيد في الثاني هي القرب المعلق بعمرو لا مطلق القرب فلا يلزم تقديم الفاعل في الاول
والمفعول في الثاني ليتم تلك القضية وانما جاز مع قلة لانتفاء في الحقيقة تامة بذكر المتعلق
في الآخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء
عن المقصور عليه كما يقال في ما مر زيد الا عمرا ما مر عمرا الا زيد بتقدم الاداة والمفعول
على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما مر عمرا الا زيد ما مر زيد الا عمرا بتقديم
والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممنوع لما يجيء من اخلال المعنى
وانعكاس المقصود حالا بطلان المقصود حتى يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كانا
متأخرين عن القصر كما هو الشائع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقدمهما بحالهما
ايضا قد منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قولنا وما زيد بك اشتغل الا الآن من هم
اراد ان ما بادي الرأي منصوب بمحذوف اي ابتدئ في بادي الرأي وكذا ما بالا بر في

والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمجرى قامت النوائح وعمرا في قولنا ما مر بالا زيد عمرا الى
عمرا فاعل المصنف منصوب بمفرد كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب
فقيل عمرا اي ضرب عمرا فاعل المصنف وفيه نظر لاقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا
وذلك لان من ضرب لابهامه استفهم عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضرب فقلت زيد لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا
فيكون عمرو في المثال المذكور مفعولا بالزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون المقصور في الفاعل
والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فتوهموا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل
ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول ثم لكل ان يقال انا نلتزم اقتضاءه
القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وهو من جميع اي
في افادة النفي والاستثناء القصر فما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك
ان النفي والاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فقوع الفعل الذي
قبل الا وشمل عن بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه فان الا
للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره وتحقق الاخراج
ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح رح ولذلك ترانا في علم النحو نقول
مثلا الفرس كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ثري مبتدأ
للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذبي الرمة
وما بقيت الا الضلوع الجراشع بجر الضلوع على النظر الى ظاهر اللفظ واصل التقدير لا اقتضاء المقام
منه شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انا اذا فرغ العامل الى ما بعد الا لزم ان صار المستثنى منه
فلا يبقى للفعل اصلا فالاحسن ان يقال ثبت الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الصيحة في حكم
فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل
في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فيلزم نسبة الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه
واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المعهد العام وهو ليس بمذكور رفع الفعل ضمير عائد اليه
كما في قولهم اذا كان غدا فانا فان اسم كان ضمير عائد الى ما يخبر عليه وكذلك ترانا في علم النحو نقول
يؤخذ ان بالتاء فان فاعل ضمير عائد الى حاصب لاشتماع صفة الفاعل
فعلى مذهبه يكون هند مثلا في قام هند لانه ضمير عائد الى احد لكن التزم

في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار
على الضمير العايد اليه اما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى فمناسب لتعين
بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني
الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وفي نادر كالا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون
بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيأ مما يصح اطلاقه على الجبة
وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا
او مفعولا او ظرفا او غير ذلك واذا كان التي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى
في جنسه وصفته فاذا اوجبت اي من ذلك المقدر شيأ لاجاز القصر ضرورة بقاء
ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء واعلم انه قد تبع بعدا الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي
اما غير مستداة نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم او بعدها اخبار نحو ما جاءني زيد الا راكبا
وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيت الا اكرمني وفي الحديث ابى الشيطان
ان يمشي آدم الا امامهم فقبل التاء وذلك لانه قصد لزوم تعجب مضمون ما بعد الا لما قبلها
فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال نادرا لا يقارن مضمونه مضمون عامله الا على تاويل اللزوم والتقدير
اي ابى الشيطان من مشي آدم عن غير التاء الا عاجزا عن اعجازهم فكانهم كتموهم خرج الا مبرزا
مقرصايرا به عاجزا جعل اللزوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل وفي نادر تقع المقصور عليه نحو
انما ضرب زيدا فالقيد الاخير قد وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره الا لضرورة فانه انما جاز في النفي والاستثناء
على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو الذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر
عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام منتقض لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب
عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد علم ان المقصور عليه
هو الذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقدم المقصور عليه جايز اذا لم ينقض التقدم
مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اما مبينا
لم تزده مرفوعة وانما لذة ذكرنا ما ذكرنا الا للذة ولكن يجاب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا ليس كذلك وغير كما في نادرة التقدير اي

اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا نقول في قصر
ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفي قصر ما شاعر غير زيد بالاعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر
غير زيد لانتفاء شرطها لكون منفيها قبلها بغير فاء مركبات التي البواقي
الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني
لانه قسيم الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بهما
معناهما المصدرية لا الكلام المشتمل عليهما بقرينة قوله اللفظ الموضوع له كذا وكذا
فظهر ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي
ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن عوارض اللفظ لان المقصود ما يؤل اليه آخرا لامر
فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة
وافعال المدح والذم وصيغ العقود ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود
بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاص بزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات
البتة الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح
ان الحق في الاعتداد هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعي مطلوبا غير
حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والا فمتض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك
حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراها على معناها الحقيقي وتولد سفاجب القراين
بما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكر في ضمن التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول
ان كان المطلوب حصوله في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان ايقاعه في الخارج فان كان ذلك الايقاع على
فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع
ليت ولا بد له طاهر الامكان المتمني لانه الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو كقولنا
كما تقول ليت زيدا يأتي وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا امكن عكس يجب
ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى

ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل لو الخ
حيث علم ان لا شفيع له لانه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم
واستدعاء الاستفهام المجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمنى للحال المتمنى به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو
نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قد يتمنى على ان لو ليست
على اصلها او لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان واتما يقدر ان في جواب الآتي بها والسنة
والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض ما لم يقع واقعا كذلك يطلب ويقع مما لا
طماعية في وقوعه وقيل انما قالوا التي نجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وهاهنا مصدرية وكذا ما يستعمل بعاملي فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي
بهل فاحج اي ودوا لو كان لي مال فالحج ان تتمنى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال الكاتبي
كان عروف التقديم والتضييق وهي صلة والاصل الهمزة ولو لا ولو ما مأخوذة
منها اي كانها مأخوذة منهما جعل ولو التي للتمني عاملا كونها مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمنها علة لقوله لتركبين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب
كذا بايا اذا جعلته متضمنا لذلك الجواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزام
جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتوله علة لتضمنهما معنى ان الغرض من تضمنهما معنى التمني
ليس افادة التمني بل ان يتوله منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي
التقديم نحو هلا اكرمت زيدا ولو ما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم علي معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه
على القيام ومع هذا فليتح من ضرب من التوبيخ واللوم على ما لا يجب ان يفعل الى يجب
قبل ان يطلب فقوله لتضمنهما معنى ضارع الى المصدر الاول ومعنى التمني مفعوله
الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة
مع ما والمزيدتين ملحوظا بالتزام التركيب التضمن على التمام هل ولو معنى التمني وهذا
مشروط بان ما وقع في بعض النسخ لتضمنها ليس على ما ينبغي وكذا قول يتوله ايضا
محصل كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته
متوله اما معنى التقديم واتمام الجمل تركيبها من قولك لا لم لتضمين معنى التقديم والتحضيض

مزيز توسطا مني التمني جوابا على مقتضى الامر لتضمين معنى المناسبة فان هل ولو مستعملان
للتمني وتمني ما مضى يناسب التقديم وما يستقبل السؤال والتحضيض واتما ذكر
هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما موضوعا للتقديم
والتحضيض مزيز اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف قليل بالنسبة الى تصرف الكلمة
وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فازورك فالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيجب بعده عن الحصول لشبه المحال او الممتنع
التي لا طماعية في وقوعها فيتوهم منه التمني لمزاولة طلب المحال او الممكن لا طمع في وقوعه
بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم قالوا لعل الشيء يقرب
ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا
والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب
وتمنا اي هما انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت
تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين اولا وقوعها فمطلوبها هو التصديق والا فهو التصور
والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها
محض بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يخص شيئا منهما بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صارا تهم صدره الص وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك قام زيد وزيد
قايم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي
ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه او بس في الاناء ام عسل
فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند الى الخاتمة
وبسكم في الزق فانك تعلم ان الزق بس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او العكس
والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام
تفصيلا ولهذا اي لكون الهمزة لطلب التصور لم يقع في طلب تصور الفاعل ايزيد قام
كما قبح هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور المفعول اضربت كما قبح هل ضربت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الفعل وهو مع بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل

فرغ

او المفعول وهذا ظاهر فی اعرا عوفت واما فی ازید قام فلا اذ لایلزم ان تقدم المرفوع
یستدعی حصول التصدیق بنفس الفعل غایته انه یحتمل ذلک علی مذهب العابر
فیجوز ان یکون ازید قام لطلب التصدیق ویکون تقدیم زید لاهتمام وکونه مبتدا
علی هذا انه علل قبح هل زید قام بانه یحتمل انه لطلب التصدیق
کالسئی والمسئول عنها ای الذی یکون عنه البحث هو ملیها کالفعل فی اضربت
زیدا اذا کان الشک فی نفس الفعل ای فی قرب صدوره من المخاطب الواقع علی زید وارد
بالاستفهام ان تعلم وجوده فهو علی هذا لطلب التصدیق بنسبة الفعل عنه
واذا قلت اضربت زیدا ام اکرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اکرام والتصدیق
حاصل ثبوت احدهما فشمل هذا یحتمل ان یکون لطلب التصدیق وان یکون لطلب التصور بالنسبة
ویفرق بینهما بجواب القرائن فحو قولک اوزعت مرارا الکتاب الذی کنت تکتبه
سئوال عن وجود نفس الفعل وحو اکتبت هذا الکتاب ام اشتریته سئوال عن
تعیین المسند وبهذا یظهر ان کلام من قال انه لایخ عن تعسف والف علی فحو اضربت
زیدا اذا کان الشک فی الفاعل مع العلم بوقوع ضرب علی زید والمفعول فحو ازیدا ضربت
اذا کان الشک فی المفعول مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وکذا سایر المتعلقات
نحو فی الدار صلیت ویوم الجمعة سرت واتادیبا ضربته وارا کبا جئت وحو ذلک
قال الشیخ فی دلایل الاعجاز وفایؤید ذلک انک تقول ما رایت الیوم
انسانا فلا یصح ان تقول اءنت قلت شیئا فظاءنت رایت الیوم انسانا او لا معنی
للسئوال عن الفاعل مع هوی مثل هذا لان ذلک انما یصور اذا کانت الاشارة
الی فعل مخصوص فحو ان تقول فی مثل هذا الشوهد یجیء هذا الدار وما اشبه ذلک فاما بان
ان یقف فیه علی معین فما لا یسئل عنه البتة وروی بانسان علی الاطلاق فحو ذلک
فیه لانه لیس مما یجهل بعد ا وون ذاک حتی یسئل عن فاعله وهل لطلب التصدیق
فقط وتدخل علی المثبتین فحو هل قام زید وهل عمرو قاعد اذا کان المطلوب
التصدیق بحصول القیام لزید والقعود لعمرو ولهذا ای لاختصاصها بطلب التصدیق
امتنع هل زید قام ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دلیل علی کونها متصلة وام المتصلة
لطلب تعیین احد الامرین مع العلم بثبوت اصل الحکم فلا یکون الا لطلب التصور

بعد حصول التصدیق بنفس الحکم وهل لیس الا لطلب التصدیق فیهما فاما ان یمتنع مجامعة
ما اذا لم یذکر ام عمرو وقیل هل زید قام فانه یصح ولا یمتنع لما یجیء فان قلت التصدیق
مسبوق بالتصور فکیف یصح طلب التصور مع حصول التصدیق فی ام المتصلة فی نحو ازید قام
ام عمرو قلت التصدیق الحاصل هو العلم بنسبة القیام الی احد المذکورین والمطلوب
احدهما علی التعیین وهو غیر التصور السابق علی التصدیق لانه التصور بوجه ما وهذا
ایضا وقیل هل زید ضربت لان التقدیم یستدعی حصول التصدیق بنفس الفعل فیکون
هل طلبا للحاصل وهو محال واتا لم یمتنع لاحتمال ان یکون زیدا مفعول فعل محذوف
یفسره الظاهر ای هل ضربت زیدا ضربت لکنه یقبح لعدم اشتغال العامل غیر
وقیل لم یمتنع لاحتمال ان یکون التقدیم لمجرد الاهتمام غیر مختص وفیه نظر لانه لا وجه
لتخصیصه سوی ان الخاطب فی المتقدم هو الاختصاص وبهذا یوجب ان یقبح
ایضا علی اصل الاهتمام دون الاختصاص والاقایل دون ضربته بجواز تقدیر المفسر قیل زیدا
ای هل ضربت زیدا ضربته بل بهذا اجدر لان اصل تقدیم العامل علی المعمول فیما یستدعی
حصول التصدیق بنفس الفعل فیکون هل لطلب التصدیق فیحسن وذکر بعض المحققین
من النحاة امتناع وجود الفعل فی الکلام لا قبل علیا لاسم وان کان منصوبا بمضمر یفسره الظاهر
فلا یجوز اختیارا هل زیدا ضربته بل لابد من ایلایها اباه لفظا وجعل السکاکی قبح هل
رجلا عرف لذلک ای لان التقدیم یستدعی حصول التصدیق بنفس الفعل لما سبق
من ان اعتبار التقدیم والتاخیر فی نحو رجل خیر منک واجب وان اصل عرف رجل علی انه بدل
من الضمیر کما فی قولهم واسرو النجوی الذین ظلموا او تمام بحکم بالامتناع لاحتمال ان یکون
رجل فاعل فعل محذوف ویلزمه ای السکاکی ان لا یصح هل زید عرف لان تقدم المفسر
المرفوع لیس للتخصیص حتی یستدعی حصول التصدیق بنفس الفعل علی ما مر مع انه قبیح باتفاق النحاة
وبما ذکره صاحب المفصل من ان نحو هل زید مرجوح علی تقدیر الفعل فیقبح لوجه القبیح البعید لانه
شایع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلک بل یجوز ان یکون قبیحا لعلة اخری فان
انتفاء علة مخصوصة لا یوجب انتفاء الحکم مطلقا فجاز ان یکون قبیحا لعلة اخری فان
قبح هل زید عرف لانه یلزم عدم قبحه وعلل عمرو ای علی السکاکی قبحها ای قبح هل رجل عرف
وهل زید عرف بان هل یختص فی الاصل واصل اهل کقول اصل عرفت الدار

كما يقال تحتك بالعبادة بمعنى لاتعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها
مزيد اختصاص بالكونه زمانيا اظهر ما هو كذلك وكونه مسندا جزء اظهر وزمانيا جزء الكون
اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء مدلوله بخلاف الاسم
فانه انما يدل عليه حيث يدل عروضه له اما اقتضاء الذي اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر واما المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها
بالتصديق لذلك فلان التصديق هو حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى المضامين التي هي مدلولات الاسماء حيث هي لا الى الذوات التي هي
مدلولات الاسماء حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل
ولهذا اي ولان للحال مزية اختصاص بالفعل كان هل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من هل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف
لان ابراز ما يستجد في عرض الثبات ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه
على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا
هل انتم تشكرون ادل على طلب الشكر منها تشكرون وان كان الكلام
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل دعي للفعل والهمزة فيه معنى اي تمكن الفعل
مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما يستجد ولهذا اي ولان هل
ادعى للفعل والهمزة لا يحسن هل يدعلق الا الفعل لانه الذي يقصد به الدلالة
على الثبات وابراز ما يستجد في عرض الوجود بخلاف الذي فانه لا يفرق بينه
وبين هل يدعلق زيد مكانك الا بان يدخل على الفعل كما هو اصل وهي اي هل
فعل بسيط وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة
اولا موجودة وهل مركبة وهي التي يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده كقولنا هل الحركة
دائمة اولا دائمة فالمطلوب بهل المركبة وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه مفهوم
وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها كالوجود في البسيطة
محمول وفي المركبة رابطة والهمزة تدخل الاستفهام تنكرر في انها لطلب التصور
فقط وتختلف بحسب ان المطلوب بها تصور شيء او قبول نسبة بين طرفي الكلام

بالغرة بين وتركه الهمزة قبلها الكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت في مقام الهمزة وبطلت
عليها في الاستفهام وقد يزول الاصل فكذا ما هي بمعناها فان قلت سنذكر ان الاصل
او يقبح وخولها على الجزء الاسمية التي طرفاها اسماء كهل عمرو قائم دالا على الفرق بينه
وبين ما اذا كان الخبر فعلا كهل يقوم عمرو فانه الفرق انما اذا راعيت الفعل في خبرها
لم تكرت عهودا ما بلى وحنت الى الالف المألوف صافنة ولم ترض ما فراق الاشهبا بخلاف
ما اذا لم تر في خبرها فانها استلت عن جاز اما هل وهي اي هل تختص المضارع بالاستقبال
بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا
وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال يعني انه لا يصح
ان يقع استعمال الهمزة في ذلك لان هل تختص المضارع بالاستقبال فلا يصح
لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد
انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح بذلك
بذلك وقال فان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دل قرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع يعني انه لا يضر سواء كانت القرينة مقالية كما
في هذا المثال او حالية كان قولك تضرب اباك
واتشتم السلطان عامة لا يصح وقوع ان الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع الفعل
من جهة ان الفعل المستقبل لا يفيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
والنفي فيها ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيبني زيد وما ضرب زيدا وهو بين
يدي الامير فالحالية تستغل بحق العامل بالسبق حالا على قضية ما تقرر ما جالبا
وفي التسهيل يسبغ لجم ذا فرس واعجز به ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريد جملة الحالية عن علامة الاستقبال لكثرة ذكر في بحث الحال انهم منعوا ان الفعل المنفي
بلا يجب تجريده عن علامة الاستقبال فلا يصح تقييد هل نضرب الحال واورد قول النحاة
دليلا على كلامه وهو بادي على خطائه ولم ينقل عنهم امتناع تقييد الفعل المستقبل
بالحال الجري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل بحثا
تخاف على القاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل وتأخذ وما ذهبنا الا لاختصاص
التصديق بها اي كون هل موضوعة على الطلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق

كون ما العنقاء طالبا ان يشرح بهذا الكلام ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب
بان يراد لفظا اشهر منه آي كان مفهوم هذه اللفظة اوضح واما بيان المسمى اي حقيقته التي هو
بها هو كون ما المحكوم اي حقيقة يسمى بهذا اللفظ فيجاب بان يراد ذاتيا به من الجنس
والفصل وتقع هذه البسيطة في اكثر ترتيب الكيفي ان يطلب اولا شرح الاسم بيانا اي
بين ما الذي يشرح الاسم والذي يطلب الماهية بنى ان مقتضى اكثر ترتيب البسيط ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان مرلا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومما يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته
وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما يكون الشيء هو هو والمعدوم
لا هوية له اذ الفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية لانه تفهم اولا بالتفصيل
جزء فجزء فان كل من خوطب بما يفهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم
اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات
لما كان لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدوم
فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الاسم انما يكون
الا بعد ان يوقف ان لذات موجودة تحقان يوضع في اول الشعالم من حدود الاشياء
التي يرمى عليها وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم اما اثبت
وجودها ويرمى عليه صار تلك الحدود بعينها حدودا لذات والحقيقة كذا ذكر الشيخ
في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين وبين بما مر ان الشخص الذي يعلم
اي يطلب منه الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيده تشخصه وتعينه كقولنا مر في الدار
فانه يجاب عنه بزيد ونحوه ما يفيده تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا
ونحو ابن فلان واخو فلان وما شابه ذلك فانما يصح زجه ان المخاطب يفهم منه التشخص
بحسب انحصار الاوصاف الخارج في شخص وان تعذر ذلك الا وصف نظرا الى موارد استعمالها كلمات
وقال السكاكي بيان ما عن الجنس تقول ما عند كزيد اي اي اجناس الاشياء عنك
وجوابه كتاب ونحوه وبيان ما عن الحقيقة نحو ما الكلمة اي اي
اجناس الالفاظ هي وجواب لفظ موضوع مفرد وما الاسم اي اي اجناس الكلمات

هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف
تقول ما زيد وجوابه الكريم وكوكه وفي الحديث سيروا فقد سبق المفردون قيل
وما المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وبيان عن عن الجنس
مر ذوي العلم تقول مر جبريل اي بشر هو ام ملك ام حي وميت او لا مر الاسم
من الجنس وانما يصح في جواب مر جبريل ان يقال ملك بل جواب اي اي الرسل وكذلك ما يليق للسامع تشخص وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى
حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام حي ميت فساده يظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى مانه قد احاط ما يليق
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا وبيان ما في عاير اهله المشركين في مر هما كما في قوله تعالى
خير منا اي من امر اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم
اصحاب محمد مر قاشة كما في الغريبة فاكوا عما يريد اهله ما على الفوقاني والامر الاخر الذي
يهمون ما ضيف اليه اي بوضعه قوله في المفتاح بقول القايل عندي بيان فقول اي اي
هي فغلبت منه وما يريد صاحب الكشاف كما في التوبة قبل انه اذا اضيف اليه
مثل اية كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم معين للاشارة الحسية او ما علم واذا اضيف
الى الكلي فجوابه كلي تميزا غير وجلية الكنه هو طالب للتمييز وبيان بكم عن العدد كقوله تعالى
اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقرير والاستفهام استفهام تقريري حمل على الاقرار
ومن آية كم مميزة بزيادة من قالوا اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب
زيادة من فيه لئلا يلتبس المفعول كما في الجريدة وذكر بعض المحققين من النحاة
ان مميز كم الاستفهامية لم أر عليه مجرورا من في نظم ولا نثر ولا دليل على جوازه
كتاب كم الخ وانوا سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وبيان الكيف
عن الحال وابين عن المكان وبنى عن الزمان ما ضيا كان او مستقبلا وبيان عن الزمان
المستقبل فصل وقد يستعمل في مواضع التفخيم مثل بيان اي يوم الدين وانى
تستعمل تارة بمعنى كيف وكيف ان يكون بمعنى هل نحو فانوا حرثكم اي شئتم اي
على اي حال من اي شئ اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم نحو انى لزيد هذا الكتاب

هو واخوي يعني من اين تؤتى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم
وقوله يستعمل اشعارا بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة
وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان اتى بمعنى ابن الا انه في الاستعمال يكون
مع مرة ظاهرة كما في قولك من اين عشت لنا مرة اي مرة واحدة كقولك اتى لك هذا
اي من اين اتى اي من اين حصل انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة احد مرة
او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور
كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق
لاقتضائها الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة
نحو أثم اسلم يستوي الظلمات والنور وقوله آلله اذن لكم
وقوله آلآن وقد كنتم تعصون وقول الشاعر لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى
اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر حيث ان الاصل في كلام الآخرين ان يكون للاستفهام
استفهام كقولك اقام ام قعد زيد الذي هو معين وبهذا يحمل ما قيل في قوله تعالى
قل ارأيتم ان اتاكم عذابه بياتا او نهارا ما ذا يستعجل منه المجرمون ان ام كانت متصلة فطها
ان يكون احد المستويين والآخر الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة
فمعنى بل الهمزة فاوجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستغنى عن الاتمام ولا حاجة
بنا الى قبول في الجواب مرة انها متصلة والمعنى اكذبتم ام كذبتموه اذ لم تكذبوا فاي شيء
كنتم تعلمون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
بما يناسب المقام بعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
تقدم لك احد حول كما لا يستبطاء كقولك ومتى نصر الله وقوله تعالى حتى يقول الرسول والذين
آمنوا معه متى نصر الله وبيت الاستطراف لئام وفيم يقتل ركاب ونامل ان يكون من
هذا القبيل والتعجب كما في لا ابا لزيد الحمد لله والتنبيه على الضلال كما في قوله تعالى
فانى يؤفكون لمن يبدأ الخلق ثم يعيده قل الله فانى تؤفكون اذا علم ذلك والتقرير كما يقال
التقرير معناه التحقيق والتثبيت وقد يقال يعني حمل المخاطب على الاقرار بما يريده
والجاءه اليه وهو الذي قصد المصنف هنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط
ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما في حصد الاتمام من اجاء المسؤول

الهمزة نحو اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقرير الفاعل
واذا ضربت في تقرير المفعول كهذا انه ضربت وانا اكبرت ويزيدك وضوحا جعل الهمزة فيه
للتقرير بالفعل في قوله تعالى حكاية انت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم او ليس مراد الكفار
حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا
الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب
فعلنا ولم اقل واعترض عليه المعنى بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق
ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو الذي كسر الاصنام حتى يتم حمله على حقيقته
واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انهم قد حلفوا بقولهم تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا
مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا يا ابراهيم فعلت هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وقد عاد الاصنام وقد روي انهم هموا وتركوه في
بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه كسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكسروه وقولنا بالاقرار
الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف هل
فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم كما في قولك اكفار والاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه
نحو أآلهتهم خير آية بينة وما ذا خلقت ما الذي خلقته ونحو ذلك والانكار كذلك
اي ما يلاقي المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري
فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما ذا يغرك لو ضربت كما في غير فاضل كذا وكم تزوجها وكيف
تؤذي اباك وفي اين تقع مني ما العوارم الزمه وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار بالمعنى
كالفعل في قوله ابفقلي والشرق مضجعي فانه ذكر ما يكون مستقرا للفعل فهو كان للانكار الفاعل
وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما يسبق اليه اوهام الجهلة احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى
اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لانفسهم النعمة وكالمفعول في قوله تعالى
ابواتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتخذ امنا
آلهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة هذا وفي الفعل الهمزة وكالخبر في قولك ازيدا ضربت
وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب قصد المتكلم
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص
كما مر وقد يكون الانكار للحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وحمل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت

تقرير يعني التثبيت والانكار يعني انه لا ينبغي ان يقع عليه توله افوق البدر يوضع لي صحار خانة
للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه على ربه خير من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يجب
وتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعبي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق
او للتكذيب في الماضي نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو امن يكلؤكم بالليل اي اذكركم تلك الحالة او الحجة اي امكركم على تحولها وتغيركم
على الاجمال آه والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الا لازم وعليه قوله تعالى ان جزاء
الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يرد الخير الا الفرعام قوتا ليوم اذا اخو القوت الطعام لعامه
وقد يكون استفهام الانكار الذي يعني النفي للتوبيخ ايضا كقولك لمن ما ذا عليه لو آمنوا بالله
يعني اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والانكار متعلق فيه
والتحكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتغيير
كما مر هذا والتعويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون وهذا دال انه كان عالي الامر مسرفين والاستبعاد
نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر ومحال ان يكون الانكار
اذا اتسع عليها على حقيقته تولد عنه بعونه الذي بابا لمقام ولا جعفر المولات
فيما ذكر المس ولا يخطر ببالك شيء سواها اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو السياق الذوقي
وتتبع التراكيب فاينبغي ان تفقه في ذلك على هدى سعة او مثال وجدة من غير ان تتخطى
بل عليك بالتوقف واستعمال الروية والتأمل الهادي وسعا اي من انواع الطلب
الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بقيد الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا من ادعاء
والالتماس وقيد بقولهم انه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان
صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب
والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر
على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يحتم

كبروا الناس وافانستتبع الهم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب هو المنزع م
لم يعتقد شركه في ذلك ولا اراده به وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى ان
لفرط شغفه بايمانهم وتمالئ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لايقال همزة الانكار
بمنزلة حرف النفي وقد مر ان يا حرف النفي يفيد التخصيص فلما مكنت بجعل الانكار على النفي
دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالانكار كما يتوجه بين
يا حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محملا للتقوي والتخصيص ان كان معرفا او متعينا للتخصيص
ان كان بغير انكار او للتقوي ان كان معرفا وقد ارتضى هذا التقرير هذا التفصيل ثم قال فاعل
نحو قولك آنت اذن لكم على التقديم عليس المراد ان ما لاذن ينكر مزاحمة دون غيره وكم احتيج على
على الابتداء مرادا من تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يحمل على التقديم
وانكار نفس الفاعل فاسا عد عليه المصنف وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المنظور
لاجمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو ليس الله
بكاف عبده اي الله كاف لا تعالى الانكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا النفي مراد من قال
ان الهمزة فيه للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما دخل النفي وهو انه كاف لا بما نفي هو
بس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الم نجدك يتيما وما شاكل ذلك فقال ان الهمزة
للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس بحيث يكون بالحكم الذي دخل
عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قولهم اثقلت للناس اتخذوني واتى
الحسن فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم
وقوله والانكار كذلك اي على ان صورة انكار الفعل اي على الفعل الهمزة والمكان لا صورة
اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله والانكار الفعل صورة اخرى وهي قوله
عربت ام عمرا من يرد القرب منها من يعتد تعلقه بغيرها فاذا انكرت تعلقه بها نفيته
من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آآلذكرين حرم ام الانثيين امما اشتملت
عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد
خرج ام عمرو لمن يرد الذهاب بهما وغير العاقل نحو اني الليل كان هذا ام في النهار
وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي فكان ينبغي
ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام

واشار الى ما هو الظاهر عند العقل القوة امارة فقال والاظهر ان صيغة من المقترنة باللام كخذ وخذوا
ويؤيدها كلام عراد ويد بكرا في هذه الاشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول
المقترنة باللام الجائنة وتختص بما ليس للفاعل المخاطب والثاني ما يعم ان يطلب به الفعل
من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند النحاة
من اسماء الافعال والاول للغلبة استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سواء كان الطالب هو الموجون امر سواء استعملت في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان استعماله امر اتميزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه
او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء
والتبادر الى الفهم من قوي امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة
على اضافة نحو قم وليقم اليلا بقولهم صيغة الامر ولام الامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا بذكرهما حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لا حقيقة اللام
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا يعني طلب الفعل استعلاء بل الامر في غير
حقيقة في قم وليقم وكذلك اضافة الصيغة والمشار اليه اضافة العام الى الخاص مع ان
انهم يستدلون بذلك على مغايرة صيغة الامر للمضارع ومثالهم على ذلك ان يقال
بانا سلمنا ذلك لكن لم يثبت ان قم وليقم اريد دون ان يسموه اباحة مثلا بدليل ذلك في الحكيم
وان لم تصطد وليلا عليه وهو يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء كما يناسب المقام
بحسب القرائن وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لا على سبيل الاستعلاء
كما في الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم
من الاهانة اذ لا اهانة بالطلب مع تخويف وفي التحاح هو تخويف مع وعيد كقولك انظروا ما تعملون
والتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا احجارة
او حديدا او ليس الوعيد ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك
لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ضرورة لانه على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة
وانتم مسخرون له مقهورون لامر وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة
وانما الوعيد اعدامهم وقلة المبالاة بهم والتسوية فاصبروا او لا تصبروا والوعيد بها

وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كان توهم ان ليس يجوز الا اتيان الفعل فاذن له
في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كان توهم ان احد الطرفين افضل او ترك الفعل افضل
بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتهديد كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح القبيح والانجلاء الانكشاف
يقول ليزل ظلامك وصباحك قبيح ثم قال وليس القبيح بافضل منك عندي لانه اذا جاء
غارة كان اكثر سبيا للاناث ولان نهاري يظلم في عينه لازدحام الهموم على طيس الغرض طلبا
من الليل لانه لا يعد على ذلك لكثرة تقلقلها وتوقدها في الليل بتاريخ الجوى
ولواعج الاشتياق ولاستطالته تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءه وليس طلبا حقيقة
ولا توقع فلهذا جعل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اشار بقوله والدعاء كاغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك
لمن يساويك رتبة افعل هذا دون ان يكون على سبيل الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا وكان الالتماس في العرف
انما يقال للطلب على سبيل نوع التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الغلو في الطلب
من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادرهم عند الامر بشيء
عدوله الى غيره الامر الاول دون الجمع بين الامرين واراده الترجي فان الولد اذا قال
لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اقطع حتى اعاود رأسك فهم الا تعزم الامر القيام
لي الا مر بالاضطجاع لانه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع ترجي احدهما وفيه نظر
لانا لا نسلم ذلك عند عدم القرائن بل ليس مفهوما الا طلب الاستعلاء والغور
والترجي متوقف على القرينة كالتكرار وعده قائلا لا دلالة للامر على شيء منهما ومعنى
اي من انواع الطلب التي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ولم يعرف واحد وهو الجارية
في ذلك قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة مضافا الى معنى الكف كما يسمى
افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه للتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار
او الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب للامر دون النهي اجمالا الى فعل الكف
كقولك لست كن متحركا والتحرك لا تتحرك كما كان اجمالا الى اتصاف المواجه بالكف
في الامر بالتحرك بحركة اي في الاستقبال وفي النهي التحرك لا تكن فاعلا الا ستمرار وعدم التحول
في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فاتهم قد اختلفوا

فان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل لا استعمال احد ضديه او ترك الفعل وهو بهذا المعنى لا يحتمل
والذهاب مستعار بما فيه من الجملة وقد يستعمل النهي في غير معناه وذلك اذا استعمل لا لطلب الكف او الترك
كالتهديد نحو لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كف عن الامتثال
او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء
نحو اللهم لا تشمت بي احدا او على سبيل الملتمس فيكون لمن يساويك نحو لا تفعل كذا
ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما علية المخاطب من الفعل او الترك
نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يسمى النهي والاستفهام والامر والنهي بجوز تقدير الشرط بعدها واياد الجزاء عقيبها مجزوما بان المقدرة
مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك
ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر ائتني اكرمك اي ان تأتني اكرمك وفي النهي لا تأتني
يكن خيرا لك اي ان لا تأتني يكن خيرا لك وقد ذكرني بعضهم ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه وجودا وذلك السبب الحامل مسبب
عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية توجودا معلولة للعلة الفاعلية وان كانت
باعتبارها علة لعلية الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية تتقدم في القصد على المعلول وتتأخر
في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل وانما كان ذلك الشيء يكون وجود السبب الحامل سببا
عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وولد عليه ذكر المسبب الذي يصح سببا ما عليه
اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب ليس معنى الشرط والجزاء الا السببية الا ترى
وسببية الثاني فانجزم المسبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء ودنيا ان الحامل
كلام لا بد فيه حامل للمتكلم عبر عنه على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلب ان كان
مقصود المتكلم لذاته او لغيره بمعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب فلم تذكر بعض ما يصلح توقفه على المطلوب جوز الخاطب
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه
كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اداة الشرط مع ذكر ذلك الشيء قائما
هذا واذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مفهوما منها
وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك ازرك فانه ليس لقولنا

ان

ان توقفني اعرب زيدا في التوقف واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان
متوقفا على شيء آخر نحو ان تواظبت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع
على رفعه اما اذا لم تزعم في جزمه بعد الطلب او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي
جوابا عن سؤال مقدر ما جعله كقولك ائتني اعطك واما الواو وان بعدها الفاء اذا لم تكن
بعد ها الشرط وبجزم في جوابه المضارع كقولك لا تزل قدما اي ان تزل تصب خيرا
قولهم ما تأتينا فتحدثنا اي ليس اتيانك اياي حاصلا بل الحاصل انتفاء اتيانك مع انتفاء
واشتهر حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فاذا استفهمت عن النزول طلب
الحاصل فتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وهذه في تحقيق هزة انكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل فانكار النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط اثبت بعده فان الشرط مع
بعد هذه الاشياء يجب ان يكون مرجبها خلافا لمن قدر النفي بعد الاثبات وبالعكس مثلا
لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان كفرت او ان لا تسلم تدخل النار خلافا لمن زعم
انه يجوز تقدير الشرط في الاولى ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقوله تعالى قل
مرددين الله او آبائكم فانه هو الله اي ان ارادوا ولياجي فانه هو الذي يحب ان يتولوه
ويعتقدانه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار للكل ولا سواه فان قلت لانك
انه انكار توبيخ يعني لا ينبغي ان تتخذ مرددين الله اولياء وهو يترتب عليه قولك فانه هو الولي
مع غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة قلت كل واحد فيه
معنى الشيء حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تقرب زيدا فانه خوك بالفاء
بخلاف لا تقرب زيدا فانه خوك لاستنهام انكاري فانه لا يحسن الا بالواو او الحالية وذلك لانهم
وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل واحد
يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيثما يصح وقوع الآخر وصح ان الله على الكل
كثير وستعرف ما له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى وسمعا اي بانواع الطلب البتة
هو طلب الافعال بحرف نائب مناب ادعوا نصا او تقديرا فالاول نحو يا ايها الذين امنوا
كتب عليكم الصيام والثاني نحو ليقض علينا ربك اي ليمتنا فان الموت لما كان
امرا مقدرا كان طلبه طلبا للامر المقدر وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائيا او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الابرار الذي تناديه يعني انه بلغ من علو شأنه
الى حيث ان المخاطب للبعيد بما هو حقه من التنبيه فيه وان بذل وسعه واستوفى جهده

كانه غافل عنه بعيد وای للهمزة للتقريب وقد تستعمل فی البعيد تنبيها علی انه حاضر فی القلب
فلا ينبغی اصلا كقولك لاسكان نفعان الاراكين تنبهوا بانكم فی رتع قليل سكانها وانما يقبل حقيقة
فی القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها فی القريب اكثر
نفع واكسبها شعاده من مرتبة الدعوة الی مرتبة الدعوة والتنبيه علی عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب
مع تهالكه علی الاشتغال كالغافل عنه بعيد نحو يا ايها الذين آمنوا ما نزل اليكم والاحرص علی اقباله
كانه ارسل بعيد نحو يا موسی اقبل اما للتنبيه علی البلادة واما للتنبيه علی البعد من النبه كواسع الخيال
واما لانحطاط شانه منزلة الدنی من الخسيس نحو يا بهذا وقد يستعمل صيغة ای صيغة النداء فی مرسها
وهو طلب الاقبال كما مر آنفا فی قولك لمن اقبل عليك يا مظلوم كانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا واما للوعيد اغراء علی زيادة التظلم وبث الشكوی واما للاختصاص فی قولهم
انا افعل كذا ايها الرجل كان قولنا ايها الرجل اصله نخصص المنادی بطلب اقبالك عليك ثم حمل
مجردا من طلب الاقبال وينقل الی التخصيص ولو لم يرد اسناد ما نسب اليه وهو انا افعل وهو
نحو اكرم الضيف ايها الرجل ای مخصصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل ای مخصصا بالمسكنة او لوجود ما هو المقصود به ذلك الفقر لا للتصاغر او نحو ادخل
ايها الرجل ومن نوادر ايها القوم بخلاف هذا صورة صورة النداء وليس منه لان اباد جعل صفاله
لم يرد به المخاطب بل عبارة قائل عليه السلام السابق ولا كوفيا لطاهر حرف النداء لانه
ليس فيه معنی النداء اصلا كما مر التصريح باداة نحو ايها الرجل علی مفهوم والرجل مرفوع كما
فی النداء لكن محله فی محل النصب علی الحال وهذا كقولك المص فی تنفيذ ای مختصا من بين الرجال
وقد تقوم مقام ای اسم موصوف باللام كقولهم كمن الكرباء قوی الناس للضيف او معاذ
نحو انا معشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف ليس
منقولا من النداء لان المنادی لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف علی الاصح
المنقول يكون منصوبا بياء مقدرة وكونه مثل المعرف يكون منصوبا بمقدر اخص او الحق
قال الامام المرزوقی قوله انا يعني نحن لا يدعی لاحد الفرق بين ان ينصب بفعل مضمر علی الاختصاص
وبين ان يرفع علی الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الی تعريف نفس المخاطب
وكانه فعل ذلك لانه يخص بخواصهم ويجعل المخاطب بشانهم واذا نصب آثر مزوجا ذلك بخلاف
منحرا انا اذكر من لا يخفی شانه لانفكاكه او كذا وما يستعمل فی صيغة النداء الاستغاثة

نحو يا لله من الفراق ومنها التعجب نحو يا لله ويا لله واهی كانه لغرابته يدعوه ويستحضره
للتعجب منه ومنها الندبة والتفجع كما فی نداء الاطلال والمنازل والمطايا نحو ذلك كقولك
يا منازل سلمی ان سلمك وكقولك يا ناقتی جدی فقد افنيت اناتك بالسری والوخد
والسنابك ومنها التوجع والتحسر كقولك فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا وكقولك يا عين بكی عند كل صباح ومنها الندبة كقولك احمداه كما تدعوه فتقول
تعال فانه استغاثة ايك واشباه هذه المعانی كثيرة فی الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب كل
قديقع موقع الاخر واما للتفاؤل بلفظ المنادی علی انه من الامور الحاصلة التی حقها ان يخبر عنها
باخبار ماضية كقولك وفقك الله للتقوی او لاظهار الحرص فی وقوعه كما فی بعث البشر طمعا فی الجائزة
اذا عظمت رغبته فی شیء كثر تصوره اياه وقربا يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضی كقولك
رزقنی الله لقاءك فی التعاء بصيغة الماضی البليغ كانه لكثرة تخيله اياها يخيل اليه حاصلا فيورده
واما غير البليغ فورد اهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولی ينظر المولی الی ساعة دون ان يقول انظرنی فی صورة الامر وان كان دعاء وشفاعة
فی الحقيقة او لحمل المخاطب علی المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يجاب ان يكذب الطالب
ای ينسب الی الكذب كقولك لصاحبك الذی لا يجب تكذيبك انجح غدا مقام اشتی تخيله
بالفعل وجه علی الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكونك كالكاذب فی صورة الخبر
فاطلق فی هذه الصورة مجاز الاستعمالها فی غير ما وضع له ويحتمل ان يحمل كناية فی بعضها
ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الی المبالغة فی الطلب حتی
كان المخاطب سارع فی الامتثال ومنها القصد الی استعجال المخاطب فی تحصيل المطلوب
ومنها التنبيه علی كون المطلوب قريب الوقوع فی نفسه لقوة الاسباب المتعاضدة فی وقوعه ونحو ذلك
من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر فی كثير مما ذكر فی الابواب السابقة يعنی
احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره ای ذلك الخبر الذی يشابه ذلك
فی انشاء الخ الناظر المتأمل فی الاعتبارات ولطائف العبارات فان اكثر الاساليب الانشائية
ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف وفاعل نعم وبئس
او مذكر الی نحو ذلك وكذا المسند اسم او فعل او متعلق بمفعول او شرط او جزاء والمتعلقات اما قيود
او متعلقة مذكورة او محذوفة والاسناد وتعلقه ايضا اما بقصر او بغيره والاعتبارات

في ذلك مثل ما مر في الجر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله الموفق للرشد

الباب التاسع الفصل والوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل ترك العطف بينها

بعضها على بعض فيهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاحكام انما تعرف بملكاتها

وانما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه وانما عطف بعض الجمل

دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل جعل المفرد كالمفرد لانهم وان جعلوا الكلام

والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي

وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا

كالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة

الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها

ليس اصليا واذا اتت جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب او لا

وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها

اي للاولى في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبرا مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك

عطفت الثانية عليها لدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد

قبل في حكم اعرابه ذكرة فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك بحسب عطفه عليه والجملة لا يكون لها

محل من الاعراب الا اذا وقعت موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك

فشركته اي كون عطف الثانية على الاولى مفعولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين

والثانية جهة جامعة تجوز بها بحسب ويشترط بها بين الكتابة والشعر المناسب او بحسب

ومع ما بين الاعطاء والمنع من القضاء بخلاف زيد يكتب وعمرو او يشعر او يعطي وذلك

لان هذا كعطف المفرد على المفرد وكون عطف المفرد على المفرد بالواو مفعولا ان يكون بينهما

جهة جامعة تجوز كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب وعمرو فقوله ونحوه اشارة

انه اراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا

فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان اصل الفاء وثم وحتى ان يجعل كان المعطوف

مفعولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا تجوز بها بحسب ضعيف او ثم

بحسب ان امكان بحسب مثلا لا عطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى

فلا يحتاج الى جامع وكذا الفاء لا بد في المعطوف بالواو من جهة جامعة عيب علي بانه تام

قوله والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم

ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول

سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعول العلم

لان وجود الجامع شرط فيما جيئا قوله لانني لما ادعيت الحبيبة عليه فانه راس هواه يدل

على البيت السابق وهو قولي زعمت هواك عفا العفاة كما عفا طلال الثوى

ورسوم فاعل عفت فيرجع الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي

بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا حدت نفسي على الف هواك تحكم والا

اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم

من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا

انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ على انا معكم لانه ليس من مقول

بعضهم ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها

لزم كونه من مقولهم فيكون قولهم انا معكم باطلا لانه ليس مقول قول المنافقين و

انما هو اخبار عليهم بانهم معكم دون انما نحن مستهزئون لانه بيان لانهم معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني

اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية

بالاولى على معنى عاطفة سميت واوا وعطفت به اي عطفت الثانية على الاولى به لان العاطف

مرآة الشيء الى آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو اذا قصد التعقيب والجملة وذلك

لان ما بين الواو ومدخول العطف بعيد مع الاشتراك معنى محصلة وتفصيل ذلك

ان حتى ولا العاطفتين لا يفيدان معنى في عطف الجمل واو وا ام في عطف الجمل شبيه

في عطف المفردات وليست او في مثل قولك تمر كلح البعير او هو اقرب وقوله مائة الف او يزيدون

للعطف بل هو حرف استيناف لمجرد الاخبار بعني بل وحكم لكن في عرف تخاطب

وهل في الجمل شيء من معاني المفردات الا انها قد تكون لانتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال

من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد ابطال الاول وجعل في حكم المسكوت عنه بل هم

في شك مما يقال لهم مخالفون وانما الفاء وثم فانهما تفيدان كون مضمون الجملة الثانية

عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كما مر تبانا في الذكر على ما قبلها مع قصد

الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقولك دعوا ابواب جهنم خالدين فيها

لا انقطاع له بحال فان قلت لانم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وهب تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلانم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو مجرد قصد الشرط كما استفهم وسلم فلانم ان العطف على مقيد يفيد بوجب تقييد المعطوف بذلك القيد قلت اذا الشرطية هي بمعنى الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا جاءك زيد اكرمه وان قولنا اذا جاءك زيد وعمرو اكرمهما يفيد معنى لا اذا جاءك زيد والقرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك اعتبار مفهوم الشرط او اعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم العيد اذا كان مقيدا على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك ثم ان ليس بمقتضى كلمة الثابتة في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزئية كان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث توقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا في واسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا أذن خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزاء الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء انما هو استهزاء الله بهم على نفس استهزائهم واراد تهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانهم مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن انهم لم يكن عليهم مؤنة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للواو لكن اي وان لم يكن للواو لكن لم يقصد عطفه للثانية وذلك بان لا يكون الحكم زايدا على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن لم يقصد عطفه للثانية ايضا فان كان كذلك اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين كذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة فلا بد من عطف الشيء على وصف من اوصاف الذي يكون الحالان الحالين لاحل هما من الاتحاد ولم يكن للواو لكن لم يقصد عطفه للثانية سلك الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال والخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس المتوسط بين الكمالين فحكم الاولين

فصل على نفقاتها ظرفية
اي ايهام من الفصل فانه ظرفية
اذ لا يفيد ايهام الوصل
وذكر الشارح ان ذلك ظرفية

جنس شيوخ المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الخ
خوفا ونادى نوح ربه فقال وكوكم مرفوعة انكما فانجاه ما بانا ادعهم قالوا ان
التفصيل بعد الاجمال وقد يأتي ان يكون فيها معنى السببية كقولهم زيد فيقعد عمرو
ثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا يأتي في كون الثانية مما يحصل تمام في زمان طويل اذا كان
اول اجزائه متعقبا كقولك الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار
بعد نزول المطر لكن ثم في قوة ولو قال ثم تصبح فعطف بالفاء لم يجز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المتن وقد يكثر استعمالها في الانشاء نحو ثم انشانا خلقا آخر وختم الذين كفروا بربهم يعدلون للاستبعاد والانكار كما في التواب
والارض وكذا قول من قال ان الذين آمنوا بعد قولنا ثم الخ لبعد الآية بعد المنزلة بين الايمان
وذلك الرتبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية
الى الله وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجرد الترتيب والتدرج في درجات الارتقاء
نحو اعتبار بتعقيب او تراخ كقولك ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك
بمدة وكذا قوله وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فقول
اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الغاية وقد يوصف بها الحرف
نحو اختلاف الوالد فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وقد يأتي لغير ذلك كما يأتي وعند انتفائه
يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين شيئين في حصول شيء
لانك اذا قلت جاء زيد وعمرو احتمل ان يكون قولك عمرو رجوعا عن قولك جاء زيد وايضا الا
كما في دلائل الاعجاز قلت القدر المشترك بين الواو والفاء وثم وحتى الكشك
غير متعين فتعيين احدها يحتاج الى قرينة والعطف على الحس هو الذي يكثر في العبارات والا
اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على سبيل عطف سوى الواو فان كان للواو لكن
لم يقصد عطفه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من وصل الشيء بكذا وصل ذلك الشيء
نحو واذا خلوا الآية لم يعطف يستهزئ بهم على قالوا للغاية بل لكن في الاختصاص
بالظرف فالمعنى ان تقديم المفعول ونحوه من الظروف ونحوه يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهوانه خذلهم وضاعف مكرهم انما يقع عند خلوهم بشياطينهم
من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل

الاول وحكم الاربعة السابعة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني
والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاحد الفصل في تحقق المقامات الستة
وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو قال رايته هم ارسوا نزاولها فكل حقت
امرئ يجري بمقدار اليه الذي يقدم القوم لطلب الماء والحلاء وارسوا اي فيموا من الرسوخ
اي جسما بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للرب اي قال رايته القوم متوجها
اليهم قائلا فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره ولا الجبن يخرجه ولا الحذر
يرده وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرز والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا
ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجوزا للابدال لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني تعليل المزاولة كما في اسلم
تدخل الجنة فان فلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون الجملة الاولى
محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال هو قول ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال
فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين المحل لا وجه لما مر من الاعراب كالانقطاع
او كمال الاتصال او نحوا اشار الى تحقيق هذه المقامات نظرا الى كون بين الجملتين
يكون لاولهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين
وقد يتكلف ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام القرامطة في المجتبى من كلامه ليس لهما
محل من الاعراب وذلك مما يخفى لما فيه من التعسف لان المثال انما هو للمطابق والكلام
فيه كما لا يخفى على من له ادنى تتبع وتدرب في مقامات الكلام ثم قال ارسوا انشاء لفظا
على مراد معنى لفظا اي اختلافا خبرا وانشاء بان يكون احدهما خبرا لفظا والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبرين او انشائين فلفظا كما في قولك فلان رجاته اي ابرته
فهو انشاء معنى فانه يصح عطفه على ما قبله او لانه عطف على اختلافهما والغير للتثنية
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فانه يصح زيد طويل وعمرو قصير ولا يحسن
ووجه بانه قبيح وانما كمال الاتصال فكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا لا عطف
او بيانا لها وانما انقطعت فلما يتبين عطف البيان الا بانه يدل على بعض ما ان المتبوع
لا غيره والبيان بالعكس وهذا المعنى فالا يخفى لم تنزل الثانية من الاولى

منزلة التعت من المنعوت ثم جعل الثانية منزلة من الاولى لكمون لدفع توهم كونها غلطا
وهو قسمان لانها ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرر
مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لاريب فيه
بالنسبة الى ذلك الكتاب على اي تقدير ان يكون الجملة مستقلة او حالية نفي الريبة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة
عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قول بليغ متعلق بمحذوف
اي في بيان وصف بليغ الدرجة القصوى في الكمال وقوله بولغ يتعلق الباء في قوله
بجعل المبتدأ ذلك تعريف الجزء باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة
يدل على كمال العناية بتميزه وبانه يتميز بجعل بعض دريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف
باللام يفيد الانحصار حقيقة كما انه الواجب او مبالغة كما هو الجواب وقيل ذلك الكتاب انه
الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقصا وانه الذي يستاهل ان يسمى
كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز
جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل السماع انه
اي قوله ذلك الكتاب مما يرجى به جوانب من يزان يكون صادرا عن روية وبصيرة
فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عايد الى قوله لاريب فيه والمنصوب الباقي قوله
ذلك الكتاب اي وما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جاز فيه جعل قوله لاريب فيه
تابعا لقوله ذلك الكتاب فقيل ذلك القوم فوزانه اي وزان لاريب فيه وزان قولك
في جاءني زيد لقبه والثانية كجاءني اي هو جاءني للتعين فان معناه انه اي الكتاب
في الهداية بالغ درجة لا يدركها لاقاصي تبكير همة من الابهام والتعظيم وكنه الشيء
نهايته حتى كانه همة جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل صار
للتعين وهذا معنى ذلك الكتاب اي معناه كامل الكتاب الكامل والمراد بكماله
كما في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الجهات يتفاوت بعضها
ذلك اي على قدره وحده وتقدم مجاز او المجرد او للعهد اي بحسبها تفاوت في درجات الكمال
لكن بعضها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب الكمية والنظم وبلاغة الكلام
كما في سائر الكتب اجاب نظر فلهذا دخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق

ودليل عليه فوزانه اي وزان هيّ للتعيين ووزان زيد القائم في جاءني زيد زيد
لكونه مقررا لقول ذلك الكتاب مع اتحادهما في المعنى بخلاف قوله لا يبعد فانه وان كان
مقررا لكنها مختلفان في المعنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تبيّن له وبمنزلة ان يقول
هو ذلك الكتاب فيتكرر مرة ثانية لتثبته او بدلا منها معطوف على قوله متوكن للاولى الى القسم الثاني
من حال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لاتحادهما اي الاولى غير وافية بتمام المراد
او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه
اي شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا
انما يكون فيما يعتنى بشانه اي شان تلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا
في نفسه طبعا او عقليا او طبعا فنزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال
من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم تقطه بدل الكل لانه
لا يتميز عن التأكيد الا بان لفظ غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التأكيد
وهذا المعنى مما لا تحقق له فيما التي لا تخلو عن احد الاعراب فالاولى وهو ان تنزل الثانية
منزلة بدل البعض نحو اكلتكم بالتمر بانعامه وبين وجنات وعيون فان المراد
البنية على هم التمر والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او وزانه اي غير
والثانية اعني قوله اكلتكم بانعامه الى آخره اوفى بتأدية اي تأدية المراد لدلالته اي دلالة الثانية
عليها اي على هم التمر بالتفصيل من غير حالة على علم المخاطب بالمعادين فوزانه
ووزان وجه في الجنين زيد وجهه لو قيل الثانية في الاولى كان مانعون بمثل الانعام وبين
والجنات وغيرها والثانية وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال كما قيل راجل فاعقل عنها
والاحكم في السنة والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على بال بان يكون عليه السلم من سنوات الخاطب
في السنة والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة للاقامة اي اقامة المخاطب
وقوله لا تعقن عندنا اوفى بتأدية اي تأدية المراد لدلالته عليه اي دلالة لا تعقن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة للاقامة بالمطابقة مع التأكيد حاصل من التنوين
فان فك قوله لا تعقن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه

تكون بالالتزام دون المطابقة فتدبر ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة
في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي واريد كفه عن الاقامة
بل مجرد اظهار كراهة حضوره وان تأكيد النون دال على كمال هذا المعنى المراد فصار
لا تعقن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهية للاقامة بالمطابقة وقرب
من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على تمام
ما قصد اصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة للاقامة ليست
بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة
قوله والا فكن في السنة والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار
كراهة اقامته بسبب مخالفة سيرة العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل عليها
بالنقض كما انه اراد بالنقض معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد رحل
في ضمن ذلك بخلاف الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة للاقامة ليس
جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالنقض ويمكن ان يقال انه بيني على ان الامر بالشيء
نقض للنهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالنقض على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وقد تضعف ووزانه اي وزان لا تعقن عندنا وزان ما
في قولك المجبني الدار اسمعا لان عدم الاقامة معتبر للارتحال فلا يكون لا تعقن تأكيدا
لقوله ارحل او بدل كل ووزان ارحل منه اي عدم الاقامة بزواجع في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما يجامعه من الملابسة والملازمة بل اشتمال والكلام
في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونها مفعول اقول كما مر في قوله ارسوا نزا ولها
وقوله في المثالين اعني الآية والبيت ان الثانية اوفى بتأدية المراد بدل على
ان الجملة الاولى فيما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فظاهر واما
في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور او بيانا لها عطف على كرة
اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها
منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطف عليها لحقها اي المقتضي
لتبيين الجملة الاولى بالثانية حقا الاولى مع اقتضاء المقام ازالة نحو قوسوس
اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان ووزانه اي وزان

وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المستدرين اعني استئناف انه بهم وتقاولهم بهذه المقالات
اوقات الخلوات بل الاتحاد هاهنا تحقيق وكذا بين المستدرا بهما لكونهما متقابلين يستدعي كل
منهما الآخر دليل انه على قطع انه يستدعي هم جملة قالوا وجملة انا معكم جائز ان يقع جواب
بينها عليهم واما كونها اي كون الثانية كالمفصلة بها اي بالاولى على تلك بها اي الثانية جواب
لسؤال اقتضته فتنزل الاولى منزلة اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه مقتضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كانفصال الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وهذا
النوع الثاني من الجملة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بمعناه كالمورد للسؤال
فتنزل ذلك السؤال المدلول عليه بالمعنوي منزلة الواقع ويطلب الكلام الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزل السؤال المعنوي منزلة الواقع لا بصدد الكلية
كاعناء السامع ان يسأل وان لا يسع عند عطف على اعناء اي مثل ان لا يسمع السامع
شيئا فيحيره الدهر اعناء السامع كلامه ومثل ان لا ينقطع كلامك كلامه ومثل التصل
اي بخير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او نحو ذلك فليس في الكلام السابق
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فلا يكون قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى
بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى بحيث السؤال كاف
في كون الثانية اتية مجيء الجواب كالمتصلة بها على اشارة الى صاحب الكشاف حيث قال واما قطع
قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب
واراءة هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين
تباين في الغرض والاسلوب وهما على حرف الجمل في العاطف بخلاف قوله تعالى ان الذين
يؤمنون جار على المتقين فانه اذا ابتدأ وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبه بكلام آخر
في صفتهم اوهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم فلما قيل ان الكلام المبتدأ
عقب المتقين سبيله الاستيناف وانه بيان على تقدير سؤال فذلك اورجح له في حكم المتقين
وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسمي الفصل لذلك
اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى استيناف وذكر ان الجملة الثانية
نفسها تستأنف كأنها سيقت مستأنفة وهو اي الاستيناف ثلثة انواع

قوله فاخرجا آدم وزان عرفي قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل فاخرجا آدم بيانا وتوضيحا لقوله
فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لايحلف ولا يجوز ان يقال انه من باب
عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفعال التي الشيطان لم يكن فاخرجا بيانا وتوضيحا
لوسوس فليتأمل وقد تعطف الجملة التي تقصد بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها
ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم وذبحوا
بالواو فحيث طرح الواو جعله بيانا ليسومونكم تفسيرا للعذاب حيث انتهى جعل التذبيح لانه
اوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كما جنس آخر وقد يكون في الجملة تنبيها
على كونها بيانا وتوضيحا للمزدوج من موادته كقوله تعالى عذاب يوم كبير اليه مرجعكم فانبئكم عذاب اليوم الكبير
بان مرجعكم اليه هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد مما اراد من عذابكم ومانع عن كمال الانقطاع
والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها
اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي على الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها فانا
يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بحال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف وهو الابهام
بخلاف الاول كما ان المخلصين استثناء وجزاء المتقين الآتيين لا جامع بينهما تشتمل على مانع
لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة وسمي الفصل لذلك
قطعا مثاله وقطعن سلمى اثنى بها بعد لا اراها في الضلال تهيم كان بين الجملتين المذكورتين
اعني قوله وقطعن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها
اظنها والمسند اليه في الاولى محبوبة وفي الثانية محبت لكن لما عطف اراها على قطعن لتوهم
انه عطف على قوله اثنى وهو اجنبي ان يكون من مضمونات سلمى وليس كذلك وبخل الكتاب
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تجيرني او دية الضلال ومن اسد الفيل
قطع قوله انه يسخرني هم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
كان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وهما ماسدتا مسد مفعولي قال فتظن ان قطعه ايضا
لاحتياجه الى هذا اليس بالوجه كان زعم السكاكي انه انما يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية
لاجل انه توهم الظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لا ان قوله
الاول لموضع فكان عطف الشرطية على غيرها بالعكس كما في الكلام مثل قولنا قالوا لا ازال احسن
اليكم واذا زرتنا فحادثنا الا ترى قولنا فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون

لان السؤال الذي يقتضيه الاول اما عن سبب الحكم مطلقا كما قال لم كنت قلقا عليل
دايم وحون طويل اي بالك عليلا او ما سبب قلقك وذكر لان العبادة انما تذكر قيل فلا يحسن
ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لان يقال هل سبب علته كذا لاستبداد الشهر والحزن فانه
حل ما يقال هل سبب مرضه الشهر والحزن لانها ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص فلعله الحكم نحو ما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كما قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن المطلق السبب
لا يؤكد وهذا الذي يقتضيه تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان الحكم اذا كان
مترددا في الحكم طالبا لاحسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء
على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له
فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له
فهو جواب للسؤال عن السبب المطلق ظاهرا لحذف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له
فهو وصل حقيقي تقديري والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم امرنا
بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت ما بين الثلثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرهما اي عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فاوجز
ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على التجدد وشتان اي يسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبات
اي السلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى حاجة عاذرة لا امراة
عاذلة بدليل قوله صدوا ولو كان مفردا لقيل ان يتوهم ان غمرة قاصدة كما هو
شان اكثر المفردات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرة الخ فصل قوله صدوا
قابل لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كما قيل اصدوا في هذا المقام كذبوا فقيل
صدقوا ومثل الملعن بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا انما يكون على اطلاقه
كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل بواحد
من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف بارد واسع بمكان الحاسن
واجمعه هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف

اي اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بواسطة والاصل استوقع عنه الحديث
نحو احسنت انت اي زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ابني علي صفة اي علي صفة
يستوقع عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في جملة الاستيناف مرصفات
مرفصد استيناف الحديث عنه اعني صفة يصلح لترتيب الحديث عليه وهذه الجملة
اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفة اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته
نحو احسنت الي زيد صديقك القديم اهل ان ذلك والسؤال المقدر فيما يأتي احسن
اليه وهو اهل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة مستأنف
عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب كقدم الصداقة في المثال المذكور
بما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقب المستأنف
عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكر به في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة
كقولك احسنت الي زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه قبيل الذي
وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه ما ان كان السؤال في الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل عليه لا محالة سواء كان باعادة اسم المستأنف عنه
او بتبيينه على صفته وان كان عن غيره فلا شعر فيه لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تع
قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل ليست سوداء كان باعادة الاسم او الصفة
فاوجه هذا الكلام قلت وجهانه اذا اتيت لشيء حكم ثم قدرت سؤالا عن سببه
واردت ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب
يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف حيث تحل
وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او انا تخويج له بما بعده
والاصل رجال كانه قيل من يسبح فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه قول الراجز
اي لم رجلا زبه على قول اي على قول من يحيل الخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو
زبه ويحيل هذا استيناف جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف
الاستيناف كله اذا مر بك شيء نحو قول الحكيم لبعض الامراء ان حاكم

ط
لان صيغة العبارة لا تدل على المقصود فتأمل بغير تأمل وقلق لانه ليس استيناف من
الصفة حتى يعاد بل تغيير باعادة
الشارح ره

ال لا يخفى ان قوله هذا القسم
الخ لاشتماله على بيان
السبب تأمل

قريش لهم الف ايلافهم في الرحلتين المعروفتين لهم رحلة في الشتاء الى اليمن
ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الافاي موالفة في الرحلتين المعروفتين
وبعده اولئك اوثوا جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وحافوا كما تقسم
قالوا اصدقنا في هذا الزعم اكذبنا قيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف بكلمة
واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه جواب المحذوف كانه
لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت
استيناف بيانا فان كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله
لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابيا
بيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جملة في الوجه الاول
مؤكدة للجواب المحذوف او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو
فنعم الماهدون اي نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هم نحن
فحذف المبتدأ او الخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما وما فرغ من الاحوال الاربعة
المنتصبة للفصل شرع في الحالين المتقتضيين لوصل فقال واما الوصل لدفع الابهام
فكقولهم لا وابيك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل صل الامر كذلك قبل
لا اي ليس الامر كذلك بعده جملة اخبارية وابيك الله جملة انشائية معنى لانها
بمعنى الدعاء فيها كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود
فانه لو قيل لا وابيك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأثير فدفع هذا الوهم
بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية الدالة على ما
بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو قفا نبك سلمى الله يحكم بيننا دفعا للابهام والتوسط
اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم ان بكسر الهمزة وقع في خط خليل واما هو بالفتح عطفا على اما الثانية فقد علم
مما ذكر ان الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
فنقول اما الوصل لدفع الابهام فكذا واما الوصل للتوسط فاما ان تفيدا
اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع واما ان لا يكون
هذا القيد استقاء عنه بما سبق مرارا فان لم يكن بينهما جامع كمال الانقطاع

مقامه لدلالة عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف ح

او بيانا له ح

لان الاستيناف وجه الاحتياج الى العطف فتفطن له

نوع وجود جامع بينهما ح

جامع م

وبا

ويجب ذكر بعيد هذا ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والا تفاق المذكور انما يحقق
اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كلتاهما
خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا ويكون الاولى انشائية لفظا
والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين
لفظا ويكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام
كالاتفاق لفظا ومعنى كقولك بحادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الجزئيتين وقوله تعالى كلوا واشربوا هنيئا في
الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مشائا واحدا لكنه اشار الى انه
يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد في الكاف تنبيها على انه مثال
للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون
الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس
حسنا فقط قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول ذهب الي
فلان تقول كذا ترديد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه شروع في الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله بالوالدين احسانا بتقدير فعل فاما ان يقدر خبرا في معنى الطلب
تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون
فيكون مثالا للقسم آخره وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما
خبريتين لفظا ويتقدر ما اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين
احسانا ومن قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون فيكون
في قوله يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله
ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول
هم المؤمنون فلا فائدة بدليل قولهم بالله ورسوله وبالثاني هو المسيح عليه السلام وهما وان كانا
متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر المخاطب على الامر المخاطب آخرا لاختلاف
بالجنسية نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون بيانا لما قبله على طريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون الى آخره فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن

المتخالفتين اسمية وفعلية والمناسبتين ح

انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف
اي فاتبعه يا محمد وبشر بيان لبشرية فابشر اي به وقد اتفقت الجملتان في الخبرية
معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى فان اتى اشهد الله واشهدوا
انا بريء فانه كون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب
ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فانه قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار وعزاه الى سيبويه فلم لا يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بان يؤخذ
عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على مضمون الحاصل اخرى حيث ذكر في قوله
وان لم تفعلوا والن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له شاكل فيما امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاف وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا وفق حسن لكن بشرط
اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لانسلم صحة ما ذكره من المثال وبعد اقال الفصل ان قوله
وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين
آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي صلعم بان يودي معنى هذا الكلام لانه قد اخرج في
قوله وان كنتم في ريب فاتوا لنا على عبدنا هذا كما تقول لغلامك وقد ضربه
قل لزيد اما استحيى ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم وجامع بينهما
اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي
باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية كما بشر زيدا وجب للمناسبة الظاهرة بين البشر
والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابها ويعلم ومع لفقا وارتباطا والمنع هنا
عند اتحاد المسند اليهما واتحاد تغايرهما فلابد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه
بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير للمناسبة بينهما اي بشرط
ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة والصداقة او نحو ذلك
وعلى الجملة يكون احد ما سبب من الآخر وملابسا له كخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب

مردنا

113

بدونها اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين
بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو حي حيوان
وعالمي حيوان وخلاف زيد شاعر وعمرو طويل عطف اي سواء كان بين زيد وعمرو
مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة
قال الشيخ في دلايل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب
من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه
او النظير او المضاد للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لم يكن كلاما
السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل لب كلام السكاكي وتصرف فيه باجمله مختلا فلنذكر منه
انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما نقل لب
منه لاختلال في قوى المدركة النفس وهي القوة العالمة المدركة للكليات وتسمى العقل
وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات فزيد ينادي بلسان ظاهر الحواس
كادراك السعادة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاعرية في الذهن ومنها الخيال
وهي قوة تجمع فيها صور المحسوسات وبقي فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تادي
اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي تحكم بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو وتعني بالصور ما يكن ادراكه بواحد من الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يكن وهي التي لها قوة التفصيل والترتيب بين الصور المأخوذة
عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي اما لا يكن تركها وانفكاكها
وليس في شاهان يكون عالما منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملها
بواسطة القوة الحافظة وحدها او مع القوة الواهمة في المفكرة فاذا تمهد هذا فنقول
ذكر السكاكي انه يجب بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جامع من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد
في التصور المراد بالجامع العقلي امر يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة
قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في التصور مثل الاتحاد في الخبر عنه
او الخبر او في قيد من قيوده مثل الوصف والحال والظرف وكذلك نظم الآية
اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية

الحاكمة

بواسطة القوة الوهمية
في المتخيلة وان استعملتها

ان يكون ه

والتصديق بقيته او تامل هناك اي في تصورهم حضورا تهما اشارة الى سبب كون التامل
مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بنوعان العقل تجريد المثلين عن التشخص في الخارج
برفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك لذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل بتجريده ع
عن العوارض المشخصة في الخارج ورفع عنه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا
عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضورهما في المفكرة حضورا واحدا فلا تشخص
في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعقولات
واما قلنا انه لا يدرك الجزئي لذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية
لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان وكل انسان يدرك كما
لكن ادراكه الكلي بذاته والجزئي بالآلات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو
ذلك فان قلت تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددها لجواز ان
يتعدد بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم ان زيدا انه رجل احمر فاضل وان عمرا
انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختلفة ببعض منها
وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان
لاشتراكهما في الانسانية وقد تبطل انه وجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في نوع
نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين
بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما
في المفكرة يستدعي حصول الآخر ضرورة وبهذا يجمع بينهما كالعلة والمعلول فان كل
امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر
معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل او الاكثر فان كل حادث
يسبق علته الحادثة عليه حدوثا آخر فهو اقل مرتبة من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشيخ
الرئيس ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف
بين ما بين المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين منوعي العلة والمعلول
ومنوعي الاقل والاكثر لا بين آحادهما الا يرى ان تعقل ذات الواجب بالقياس

الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل حركة من الاجسام بالقياس الى تعقل حركة
وبالعكس والمعنى بالصورة المعقولة الامور المحسوسة وان اريد ما يصدق عليه الاقل والاكثر
يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا كذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي
فانهما محسوسان وان اريد العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين والاقلية
والاكثرية ايضا كذلك او وهي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه
يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تام كالطويل
بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في صورة المثلين فرجحه انه يسبق الى الوهم
انهما نوع واحد زيد في احدهما ما مر بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان
داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الحمرة والسواد ولذلك ولان الوهم يبرزهما
في صورة المثلين وتجتمعهما في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى وابو بحر والقمر فان الوهم يبرزهما في صورة الامثال
ثم اعلم ان هذه الثلاثة مرتبة واحدة وانما اختلف العوارض والمشخصات بخلاف العقل
فانه يعرف ان كلا منها نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا بها
على ان ذلك في ابي اسحق مجاز ويكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين
وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد
لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس
لذلك الاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما قرره المحققون من المتكلمين مع الاقرار باللسان
والكفر عدم الايمان عما من شانه التصديم الآن يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكفي صدق الايمان
لكونه وجوديا مثله وما يتعاقبان اي المذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر
فانه قد يتعاقب مثل الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالها على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك
لان السواد مثلا هو المحل مع السواد او شبه بياض كالسماء والارض في المحسوسات
فان بينهما شبه التضاد باعتبار انتهاء وجودهما احدهما في غاية الارتفاع والاخرى

في غاية الاختلاط لكنهما لا يتواردان على المحل الواحد منهما لاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يدركه الحواس والمعقولات كان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبههما المتضادين باعتبار اشتمالها على وصفين لا بكل اجتماعا لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان المحل كالجسم مثلا الاسود والابيض فليتعقل من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالها على الوصفين المتضادين فليتعقل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فالفرق قائم بين الوصفين المتضادين في الاسود والابيض جزء معروضيهما بخلاف السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجا واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من معروضيهما لكن ليسا من غاية الخلاف لان العاشر بعد التاسع مع ان العدم معتبر في مفهومه فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم يتخيلها اي التضاد وشبه التضاد مرتبا للتعاقب في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين لهما اولا ويحضره الآخر ولذلك تحدث الصدارة بحضور البياض مع الصفة من المخايرات التي ليست اضافية اذ الفاء فانه فلما يخطر بالبال السواد الا ويحضره البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالمعقل يستقل كلا منهما اصلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خياليا عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي ما يستقيم اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف على الاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيال ثباتا وموقتا كما مر مرارا لانفكاك بعضها في خيال وبقاء في خيال آخر ما لا يجتمع اصلا وكما مر مرارا يغيب عن خيال وهي في خيال آخر ما لا يقع قط ولما حاجة على المعاني فصل احتاج الى صورة جامع كان معظم ابوابه الفصل والوصل لاسيما الخيالي فان جعله على جزئي والعادة بحسب التقارن الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الآثار

لكنهما ليسا بمتضادين لانه صح

ى ظ

ما

قال المصنف

فايضونه الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرني المفتاح وقد ظهر مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع ما يكون مدركا بالعقل والوهمي ما يكون مدركا بالوهم والخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والتقارن في الخيال ليس من الصور التي يجمع في الخيال بل جمع ذلك معان معقولة وتعقلهم لا تقف على ذلك اعرض او لا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع يكون كل منهما متضادا للآخر وهذا انما يدرك الا بالوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فمثل هذا مع ذلك وتضايفهما معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد وفيما اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهره لا يكون جملة صورة واحدة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشوبة يخل لصحة العطف وجود الجامع بين المحلين باعتبار موجود منهما مثل الاتحاد في الجزء عنه او في الجزء او في قيد من قيوده او في فساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو ذم الامير الجند يوم الجمعة وخاطر به وثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خيمتي وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف بازاء ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين المحلين واما امثلة هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى قبيل هذا الكلام وما بعده ووضح فيها بامتناع العطف فيما لا تناسب بين الجزء عنها او ان كان الجزءان متحدين فلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارها جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما زبي فذكر كان المحلين الشيئين وانما قال الاتحاد في التصور مقام قوله الاتحاد في تصور مثل الاتحاد في الجزء عنه او في الجزء او في قيد من قيوده وحاصل الفاء في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض

قضيق ه

شبه تماثل او تضاد او شبههما في قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما

فعلم من ذلك انه لا يريد بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن لاحصولها فيه صح كلامه في المتنالي لانه قد يكون احد
في الذهن بين تصور بهما متقارنين اي بين صورتيهما متقارنين لا ان بين حصول صورتيهما تقارن و ايضا سيد
هو الثاني دون الاول و هذا التقابل لا يجري في الوهمي اذ لا تضاد بين الصور بل بين ما في الذهن كما لا تضاد
بين حصول بياض هذا و انما التضاد بين السببين اللذين فرضهما فوجب ان يريد بتصور يهما ما يقابل ذلك ليكون له وجه
صحة في الوهمي و المتنالي معا فيكون اضافة العام الى الخاص

لا بين تصوريهما اعني العلم بهما و كذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد
بتصوريهما متعلقيهما حتى يكون له وجه صحة و اما ما يقال انه اراد الشيئين المتحققين و التصور
المتردد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي
و حمله على انه سهو منه فيعيد هذا التغيير اصلاحا على ان هذا المعنى قابل به ل على لفظ
و ياباه قوله في التصور سوقا كما لا يخفى على من له ادنى مزاولة باساليب الكلام فتأمل والله العالم
فان تحقيقه على ما ذكرت لك سابقا من الفرق و الله الموفق و مع هذا فالوصل بعد
تحقق الجوازات تناسب الجملتين في الاسمية و الفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين
و تناسب الفعليتين في المضي و المضارعة و ما شاكل ذلك كقولهم زارني فلان عام اول فاكرمته
اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما و الثبوت في الاخرى و ان يقول
قام زيد و قعد عمرو و زيد قائم و عمرو قاعد فان صاحب المفتاح و كذا زيد قام و عمرو قعد
و زعم الشارح العلامة رح فرقا انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون
زيد و عمرو فاعلين لقام و قعد قدما عليهما بحسب ان يجعلا مبتدأ اسميتين
او فعليتين لا بد بمبتدأ واحد بها اسمية و الاخرى فعلية و لعمري ان كلام في غاية السقوط ما كان
بينني ان يصدر مثله عن مثل بل و الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية و فيه اشارة
الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية
ايضا و لا يحصل المناسبة بان تؤتى فعلية صرفة كقولك زيد قام و قعد عمرو و هذا ينبغي على ما
ذكره السيرافي و من تبعه في كقولك زيد قام و عمرو اكرمته فان اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية
و اذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ و الضمير محذوف
اي و اكرمت عمرا عنده او في داره و انما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير
لانه غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية و تصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير
و قد اعتمد فيه على علم السامع و الذي يشهد به كلام بعض المحققين ان المعطوف
عليه في الوجهين هو جملة زيد قائم لاتحادهما وجهين فالترفع بالنظر الى ايهما
و النصب بالنظر الى فعليتها و المعطوف عليه في الوجهين واحد و اختلاف الاعرابين
باختلاف الاعتبارين و لهذا يحصل المناسبة و لا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه
و دقته و ان ذهل عنه الجمهور و خفي على كثير من الفحول الا ما شاء الله ان يراد في احدهما

مسندين و قام و قعد خبرهما
و لكونا فعليتين بان يكون
زيد و عمرو مصـ

لها فطنة على المناسبة

بالثانية

منصف

المجرد

المجرد في الاخرى الثبوت مثل زيد قام و عمرو قاعد او يراد في احدهما المضي و في المضارع
مثل قوله تعالى ان الذين كفروا و يصدون و قوله فريقا كذبتم و فريقا تقتلون
او يراد في احدهما الاطلاق و في الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا و ان جفاني
اكرمك ايضا و من قوله تعالى لولا انزل عليه ملك و لو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم لا ينظرون
شبه تعقيب باب الفصل و الوصل بالبحث عن الجملة الحالية و كونها بالواو تارة بغير الواو
اخرى بالتذبذب و هو جعل الشيء ذا بين بين فكان هذا تنبيه لباب الفصل و الوصل
و تكميل له و تحال على ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقوية مضمون الجملة الاسمية على زاي
و مضمون الجملة على اي مطلقا و تحال التي ليست كذلك تارة و يزول الزاي
كثيرا تبعا بعد الجملة الفعلية ايضا فمن شرط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزم ان يجعلها
فسما آخر غير المؤكدة و المنقلة و لم يجعل واو الحال في الجملة الحالية المنقلة ليست
محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فالجملة بحيث عنها الاعن المنقلة فتقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها مقررة بالاصالة لا بالتبعية و الاعراب
في الاسماء آتاجي به للدلالة على المعنى الطارئ عليها بسبب تركيبها مع العوامل فوجد الدال
على المتعلق المعنوي بينها و بين عواملها فكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو
و استدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر و النعت فقال لانها اي الحال و ان كانت
في اللفظ فضلة تتم الكلام به و مخالفتها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة
الى المبتدأ فمن حيث انك تثبت بالحال المعنى الذي في الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ
فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا
ان الفرق انك جئت بالجزء معنى في اخبارك عنه بالمجيء و لم تقصد ابتداء اثبات الركوب
بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت المعنى ابتداء و قصدا و وصف له
و لان الحال في الاصل وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد
في الحال اتصافها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فوقيته للفعل و بان له
الكيفية و قوعه بخلاف النعت فان المقصود بالذات حصول هذا الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر و لهذا جاز ان يقع نحو الاسود و الابيض
و الطويل و القصير و ما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نقلا و لا

و في ذلك اشارة الى ان الواو للحال
اصلها العطف مصـ

وبالجملة كما ان نحو الخبر والنعت قد يكونان مع الواو وبدونها اما الخبر ان يكونا بدون الواو فكذلك كما مر فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو وبدونها اما الخبر فكما يأتي في باب كان واخواتها فلما صح الخبر تارة مع الواو وتارة بدونها وهو غريبان وجب الواقع بعدها الا كقولك ما احد الا وله دار وما اتاني الا وزيد راكب فالنعت كذلك في الجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تقصد بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وكقولك ما مررت على رجل ضعيف الا وعلى جنبه الآخر قوي تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قولك ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمل على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سوغ فاصل الحال ان يكون بغير واو لكن خلف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مفرد المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بما قبلها وبكلام سابق عليها لازم ذي بدء اذ لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل اثبت اولا الحكم ثم توصف الحال بالجملة من حيث هي جملة لتثبت على التبع لما تضمنته الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة اي بربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح لربط والاصل الضمير بل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال اذا كان مفردا فضلة بنى الكلام اصح الى الربط صدرت الجملة ابدا بالضمير اولا بالواو بقي على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كالجزء منه كما مر في الخبر فالجملة الواقعة صفة كانت او حالا او خبرا لا بد لها من رابط يربطها بما هو موصوف به او حال عنه او خبر عنه والرابط اما الضمير او الواو او هما معا فههنا اربعة اقسام الاول ان يكون الرابط هو الضمير فقط كقولك جاءني زيد يركب فرسه ومررت بزيد يركب فرسه ويكلم عمرا فانه لا يجوز ان يكون قولك ويكلم عمرا حالا من زيد لما سبق من ان ربط الحال يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قولك كل جملة اتي الآخر شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون ما ينتصب فيه الحال على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد نص ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تحل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد ان الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسألني يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الآية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لقصد ما بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وفرية اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يعرف النفس واقع بعده فاذا وقع صلح ذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو فانها اذا دخلت على الشرط الدال على جواب ما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالتزوم لذلك الكلام السابق الذي هو العوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني

ذلك ٥

شبيه ٥

الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو الخ اصلها ٥

فحص ٥

خرجه

وجبت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على جملة وللمايزين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك ان يكون فاعلا او مفعولا صريحا او سببا مخصوصا لا مبتدا ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما يقبل عن ضمير صاحب حال لان خبر المبتدا هو قوله يقع ان تقع تلك الجملة حالا فانه اي فما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت له الحكم اعني وقوع الجملة حالا فانه ليصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا واما يقبل ضميرا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا فانه ليدخل في الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لانها وذلك الاسم فلا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه فانه يجوز ان ينتصب عنه حالا مستثنى للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناءها بقوله الا المصدرة بالمضارع نحو جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا من زيد لما سبق من ان ربط الحال يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قولك كل جملة اي الآخ شامل للجملة الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون ما ينتصب فيه الحال على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد نص ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تحل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد ان الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسألني يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الآية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لقصد ما بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة وفرية اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يعرف النفس واقع بعده فاذا وقع صلح ذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو اذا دخلت على الشرط الدال على جواب ما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بالتزوم لذلك الكلام السابق الذي هو العوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني

فانه لا يجوز ان ينتصب عنه حال على الاصح محتصر

ه الجملة

ه بالطبع ويكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال مستثنى منه ٥

واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم
من الكلام وعليه الجمهور وقال الخبزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرم
ان لم تشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال الفحفحي
ثم اتحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقولك فانت تطالق والطلاق ألبتة فقوله ألبتة
تركب الكلام فيها وجاء كذا بادخل بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد اولاد
آدم ولا فخر والاعطف على قوله ان خلت اي وان لم يكن الخ انتهى قلت لا عن صاحبها
واما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها
يستوي فيه الامران وبعضها ترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه
بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب
الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال ان تكون المفردة لمواقعة المفرد في الاعراب وتنقل الجملة عليها بسبب وقوعها
موقعه وهي المفردة يدل على حصول صفة لاصاحبها في الحقيقة التي عليها الفعل والفاعل
وهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المتعلقة بفعل
ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض في الحال تخصيص وقوع
مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المعنى المقارنة وهو كذلك
اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيدا له كالمفردة
فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل
على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم
وقد قرن حقيقة اجزاء متعاقبة مبدؤها الماضي والواو اول المستقبل والحال الذي نحن
بصدده يجب ان يكون متعاقبا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال

ما نقضيه

في الاعراب

الهيئة

وقد

وقد يكون ماضيا وقد يكون حاليا وقد يكون استقباليا والمضارعة لا دخل لها في المقارنة
والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير معنى فيمتنع
دخول الواو فيه مثله ولما كانت هذه الجملة معترضة اعترض وهو انه جاء المضارع المثبت بالواو
في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت وأصك
وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما ثبت اظافيرهم بجنبة اراهم
مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا اراهم فتكون الجملة اسمية فيصح
دخول الواو ومثله قوله تعالى ما لكم لا تؤمنون وقد تقولون اني رسول الله اي وانتم قد تقولون
وقيل الاول اي قمت وأصك وجهه شاذ والثاني اي بجنب وأراهم
ضرورة وقال عبد القاهر اي الواو فيها اي في قوله وأصك وقوله وأراهم للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه وبجنب راعنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي
والاصل قمت وصككت وبجنب وعرنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال
الماضية ومعناه ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه
بلفظ المضارع كقولك لقد اقوم على اللئيم يسبني اي سبني فرأيت وهذا اذا كان الفعل
في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا كالامثلة الاربعة
يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو وفي قراءة ابن ذكوان قائما
ولا تبغيان بالتخفيف اي بتخفيف النون فانه لا يجيء للنفي دون النهي لثبوت النون
التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للحال
بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله
والنون للتأكيد واما مجيئه بغير الواو فاشار اليه بقوله ونحو ما انا لا انهى بالله
اي اي شيء يثبت لي المعنى في نفع حال كوني غير منهي بالله وحقيقته بسبب
عدم ايماني وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه منفيا
دون الحصول لكونه منفيا والمنفي حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول وان ما يدل
بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد
بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان زمان الحال

لا على الحصول

والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا لان اللفظ يركب في قولنا جاءني زيد غدا
يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لتناقض حال والاستقبال
لانه ليس في زمان التكلم ليتهم استعملوا قصد بالحكاية الحالية بعلم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الحكاية وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون
بدون الواو ولان المضارع المجرد يصلح للحال كليف اذا انفهم اليه بدليل ظاهره على الحال
وهو ما وجوابه ان قوات الدلالة على المحصل لا يجوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول
مالك بن ريبع المازني وتوعدوني وكنت وما نيتهني الوعيد ان كان
امامة والجملة الواقعة حالا عليها الواو في موضع الحال والمعنى ووجدت غير نهنهة بالوعيد
وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو زيدة وكذا يجوز الامران في دخول الواو
والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا
اني يكون لي الغلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله وجاءوكم حصرت صدورهم بدون الواو
هذا اما هو ما من لفظ واما الماضي حينئذ فنعني بالمضارع المنفي بلم او لما او بكاد
يقلب معنى المضارع الى المضي واشار الى المثلة ذلك بقوله وقوله تعالى اي يكون لي غلام
ولم يمسسني بشر وقوله فاعقبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله لم يكن
ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم وداخل المنفي بما نحو
عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين
في المنفي بما كان او منفيا بنحو واما المثبت فللدلالة على الحصول بعني حصول صفة
غير ثابتة لموصوفها دون المقارنة لكونه منفيا والمنفي لا يقارن الحال وكذا
اي ولعدم دلالة على المقارنة شرط في المثبت ان يكون مع قد ظاهرة
او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد عليها الاشكال المذكور وهو ان المطلوب
في الحال مقارنة حصول مفهوم الجملة لحصول مضمون العامل لان التكلم واذا كان العامل
والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظة
قد يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم وربما يكون هو
في الماضي سببا لعدم مقارنة بمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه وغايته ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت

بالنظر الى مادة لفظه قد انما يقرب من حال التكلم فقط وحالية المضارع المنفي بلم
لفظا ومعنى وحالية لما في الماضي وحال في الحكاية قالوا بلفظه قد لفظا بحالية وقالوا بجوازه
في السنة الماضية وقد ركب فرسه كما في اشتراط حلوله بالحكاية بحالية نحو قوله الاستقبال ظاهر
ان قصد بالماضي المثبت بلفظه قد المجرد استعماله لفظي وكثيرا ما يعبد الواقع في زمان
التكلم الماضي الواقع قبله بمدة طويلة وكثيرا ما لم يقصد به بلفظ قد بكثرة منه
سورة الاسبوع وقول ابي العلاء اصبحت قد فارقت وقد اخرت بحالة موسى بعد آية
التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي بايت الجملة لا يجب ان يكون حصولها
في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان جملة وبعدا يظهر بطلان ما قال النحاة
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة مرئية
ويجوز ان يكون حالا اذا كان شروع في الكتابة وقد قضى منها جزء الا الالة بحيث
مستديم لها فلا تقتضي جزء منها حتى تلتبس بها وود واه عليها صح ان يكون
لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلا جائز فيه الا ان مع انتفاء المقارنة
وحصول ظاهر الكونه ماضيا سببا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال
واما المنفي اي ما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون حصول
اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان ما للاستغراق اي لاستغراق النفي
من حين الانتفاء اي حين التكلم كقولهم زيد ولما ينعه الله اي عدم منعه الله متصل
بحال التكلم وخبرها اي غير لما مثل اولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل
استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد
امس لكن يضرب اليوم فحصل اي المنفي او ان الاصل في الاستمرار الدلالة عليها
اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاع وذلك لانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن يضرب اليوم فحلت
فان وضع النفي على افادة التجدد من حيث ان الاصل استمراره فاذا قلت لم يضرب
مثلا كنى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء آت واذا قلت ما ضرب فالمراد
استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم اراد وا ان يكون النفي والاثبات
المتبادلان بزمان واحد في طرفي نقيض فجعلوا النفي كما نابت مقيدا بجزء من اجزاء

اول بني من الوزان ليس بذي شرع
فيه جمع مذاب
تخبرنا ان الشعب الى الصدع
الشهد المراد
المغرب

لم يحتج الناقض لجواز تغاير الجانبين فاكتفوا في الايجاب بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا
في النفي الاستيفاء اذ استمرار الفعل اسهل وابقى من استمرار الترك ولهذا كان النهي
موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دون نفي الاثبات وما اشبه ذلك
وتحقيقه اني تحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني يبقى بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب يوجده ثانية وجودا بعد وجود الوجود الحادث لا بد له من سبب
موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي في انتفاء
سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب
موجود مؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم
لا يعلل وانما اوليه بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت
مزاولة الدلالة على المقارنة وصحت قابليته واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا بهذا اذا كانت الجملة فعلية واذا كانت الجملة اسمية فالشهرة
جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في المثبت اي لدلالة الاسمية
على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات
نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده على بدئه فمرفوع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على
ما ابتداءه على ان البداءة مصدر بمعنى المفعول واذ دخولها اي والمشهور ايضا
دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت
مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تحسبوا انفسكم انتم تعلمون
اي وانتم فراعلم العلم والمعرفة او انتم تعلمون ما بينه وبينهم التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال الفارسي
ان كان المبتدأ في الجملة ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبرها مفردا نحو جاءني
زيد وهو يسرع او اسما نحو جاءني زيد وهو يسرع ذلك لان الجملة لا بد ان تكون فيها الواو
حتى تدخل في حكم الحال وتنتظم اليها في الاثبات وتقدير المفرد في ان لا يشاركها في
الاثبات وهنا قد امتنع في نحو جاءني زيد وهو يسرع او هو يسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك

لا يجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة الذي فضلة اليه في الاستدلال باعادة ذكره لا يكون
حتى تقصد استيناف الخبر عنه والا لكنت تركت المبتدأ بغير خبر
وجعلته لغوا في البين وجئ مجيء ان يقول جاءني زيد وعمرو يسرع اما ترى
انك لو استأنفت كلاما ولم تبتدئ للرجل اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان
لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشواذ الخارج عن قياسه
واصله ضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى قوله الذي في مشافهتي
ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه والا قوله اذا اتيت اعجبني
تأكله وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم فلانا بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في الكلام
ويجوز ان يكون جيء ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في ذلك
الاعجاز والذي يلوح من ذلك وجوب الواو في نحو جاءني زيد وهو يسرع او يسرع
وجاءني زيد وعمرو يسرع اما او يسرع اولا من غير نحو جاءني وهو يسرع او يسرع
وذكر ايضا في موضع آخر انك اذا قلت فعلت جاءني زيد التسع على كفه او خرج الناج عليه
كان كلاما ناقصا لا يجاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو يسرع او خرج
وهو لابس الناج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني زيد
ولكن وهو كذلك فظهر من ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل
والتشبيه بالمفرد وبهذا يشهد كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى يأيها الذين
ان الجملة الاسمية اذا عطفت على جار قبلها حذفت الواو استغناء لان حرف العطف
لا تزاد والحال اي والعطف استعيرت للوصل فتقول جاءني زيد راجلا او هو فارس
كلام صحيح واما جاءني زيد هو فارس فغث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في
موضع الحال اي متعادين يعادي ابليس وتعاديه فاذا وهو بمنزلة المفرد
وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في الدلائل الاعجاز انك
اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا في انك تثبت مجيئا فيه اسراع
وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كما كنت قلت جاءني بعد ذا

واذا قلت جاء زيد وهو يسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى
على انك جئت بالجملة الثانية بعد ما اثبت المجيء اولا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
ولهذا احتيج الى ربط الجملة الثانية بالواو والى ربط الحالية بالواو كما يجيء في نحو جاء زيد مطلق وعمرو
ذاهب وشبههما والحال لا يجوز جعلها مركوزا مجملة لتقدم الجملة الى الجملة كالقاء في جواب الشرط
فانها بمنزلة المعاطفة فانما جازت لربط الجملة ليس الا فجاز ان ترتبط بنفسها
فالجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة المجيء المستفاد من الجائي لان معناه ان ترتبط
بنفسه والجملة في نحو جاء زيد وهو يسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة المجيء الذي يليس معناه ان يربط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه
سيف كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو ونحو قول بشار اذا انكرتني
بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواده اي او لم يعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم
خرجت منهم وفارقتهم بشكر امصاحبا للبازي الذي هو اكبر الطيور مشتملا على شيء من الليل
غير منتفل لاسفار الصبح فنوك على سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
الوجه ان يكون في الاسم الذي يشتمل على الحال تركا للتلطف لافادته على ذي الحال الابتداء
وتبنى ان يتقدر فعلا ما ضيا قد وقال الملخص اذا اختار تقديره باسم الفاعل
ارجعه الى اصل الحال وفي المفرد ولهذا اكثر فيها ترك الواو واذا جاز التقدير بالفعل الماضي
لمجيئها بالواو قبلا كقول وان امرأ اسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء
سملق واذا لم يجز التقدير بالمضارع لانه لا يجاز التقدير لا يمنع مجيئها بالواو هذا
كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالاجدر ان يذكر
مناسبة تقتضي اختيار الافراد في حال على الخصوص دون الخبر والنعت فلا نسلم
ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر
عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه اذا قدر به بالفعل ومع هذا يمتنع الواو
مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يجعل ان يكون
الاسم مرفوعا بالابتداء والوصف خبره بكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في الدار
زيد والقاعد زيد ويجعل فعلية متقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا عن فاعل بتقدير
اسم الفاعل والاولى لا يجوز فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال

حالا

ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم
الا ان يقدر ره

لانها في

ان يكون ه

لا يجوز ان قيل يمتنع فيه الواو فلم اجعل هذا
شرفيه ترك الواو ص

نكرة

المراد فيه وجوب ان يكون نحو الا معدة
صاحبها واحد كالكاف في بيتيك
ويجوز ان يكونا من الاحوال
ص

نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه
سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وفي كلام الشيخ ايضا قول
ويجيء الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحيل
بذلك الحرف نوعا من الارتباط كقولك اي الفوارق فعلت عسى ان يهينني فاتا
بني حوالي الاسود الحوارد ومنه واذا غضب فضوله بني الاسود وجملة اسمية وقعت
حالا من مفعول تهينني ولولا دخول كان عليها لجيء الكلام الا بالواو وقوله
حوالي في اكفاني وجوابي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل
ويجيء الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب جملة حال كقوله
اي بني ارى وادي والله يسقيك الغيا سالما بروادك تجيل تعظيم فهذه الجملة حال ولو لم
يتقدمها قوله الغيا لجيء فيها ترك الواو والحال ان معنى الجملة وسالما يجوز ان يكون
من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون احوال متعددة وهي ان يكون صاحب الحال
المتأخرة الاسم الذي يشتمل على الحال السابقة مثل ان يجيء قوله بروادك
تجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو
والا فان كان الضمير في جاء صدر به الجملة سواء كان المبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا
بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضرا هو او اكرم غلامك بضعفه جوز الواو
يكون الرابط في اول الجملة وهذا التبيين من هذا القبيل والا فوضعف قليل كقولك
نصف النهار والماء غامرة الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة
قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فنسبتان اي امران لامور نسبة التي
يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام
ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا بالنسبة الى الكلام
فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الكلام
بهذا المقدار من الكلام ايجاز وذلك المقدار اطناب او ان ربما كلام موجز
بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف
يمكن على التحقيق والتحديد بان هذا ايجاز وذاك اطناب والمتبادر على الرجوع اي
والا فالمتبادر على الرجوع عرفه اهل العرف وهو معرفة الاوساط الذين ليس هم

ان يقال ه

ان فلكونه تاما ه

فصاحة وبلاغة ولا في فصاحة اي كلام في مجرى عرفهم في ناديه المتكلم عند المحاورة الى آخره
وهو اي هذا الكلام لا يكون من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال
ولا يتم ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعنى بالدلالات وضعية والفاظ كيف
كانت ومجرد تاليف بحيث يحكم النحوي فالايجاز اداة المقصود واقل عبارة المعاني
والاطناب اداؤه باكثر منها قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق
اي الى كون عبارة المتعارف اكثر فيرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا
بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط
على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل عبارة
المتعارف وقد يوصف بكونه ناقل من العبارة اللائقة بالمقام بحيث يقتضي الظاهر
كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطنب بالنسبة
الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى مقتضى المقام لانه مقام
بيان انقراض الشباب وايام المشيب فينبغي ان يبسط في الكلام غاية البسط ويبلغ في
ذلك كل مبلغ لكن يسلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما يقتضي ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة
المتعارف وهو تام وليس اقل من مقتضى المقام لمخالفته لمقتضى ظاهر المسند اليه
كما وصدق الثاني بدون الاول كما في قولنا تعالى رب اني وهن العظم مني وبحسب اعتبار
هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه ترك لانسباق الذهن اليه فما ذكر في الايجاز
والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه كذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب
فتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز
ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو
وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم قول
الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام مع بعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعدد معناه لان كثيرا من الامور النسبية
والمعاني الاضافية قد تختلف معانيها وتتعرف تعريفات تميز بعضها كالابوة والبنوة ونحوها
وجوابه ان المراد بعدم تعدده انه لا يمكن ان يختلف ويتبين ان هذا القدر من الكلام

ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معنى ما باسلوب
لان ما ذكره السكاكي تعبير لمهام البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال
ايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكونه خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور
رد الى الجهالة لانه لا يوقف على متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف
ان كل مقام اي شدة يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر
وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول
والقصر والتعرف في كل بحسب مناسبة المقامات اتى ذاب البناء واما الوسطون
بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المقاصد مسلوم من الكلام يجري نمايتهم في المحاورات
اليومية يدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم غالبا
على المتعارف واقع بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي شدة يقتضي
من البسط على ما تبين من ذلك في الابواب السابقة فارة الى الجهالة واقرب الى الصواب
او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا والاول اما ان يكون
ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به او لا وآثر به اما ان يكون لفائدة
او لا لفائدة ثمة طرق ثلثة بعضها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول فهو ان يعبر
عن المراد فهو تأدية اصل بلفظ مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه وافي بالمقصود
زايد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بقدر اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ
ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه لفائدة واحترز
بوافي عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي ببيانه
كقول ابي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق وجهالة
ممن ابى ضيم او عيش رغد اي مكدود ومنغص اي الناعم في ظلال الحمق يضيق ان اصل
مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه
غير وافي بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر بالحمق في العرف ان العيش المعتد
اصل العيش الناعم انما هو عيش الجهلة الحمق دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور
فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش

العقلاء المتجرين في امورهم واشار بالسلف وحد الى العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا نادرا وان العيش الشاق لا يكون الا عيشا لحاصل حينئذ انه لو ذكر النادر في ظلال العقل لكان كالمكرر وبنيت على ذلك لفظ الظلال واحترز بقيد زيادة عن المطول وهو ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزايد متبعا نحو قول عدي بن الابرش يذكر عذراء زباء بجذيمة بن الابرش وقد ذلت الاروم لها جشية والفي اي وجد فلما كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فايدة في الجمع بينهما الا تقوية التقطيع والا ابيات عرفان في باطن الذراعين والقصر في راحته وفي الفي لحذيفة وفي قد وفولها للذراع لا وعن الحشو الفه اي واحترز بقيد زيادة عن الحشو ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزايد متبعا وهو فسما لان ذلك الزايد اما ان يكون منسدا للفظ او لا يكون فالحشو المفسد كالذي في قوله اي كلفظ الذي في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاع والذي وصبر النفس لولا لقاء شعوب هي اسم لمنية غير منصرف للعلمية والتانيث واتى بها حرفا للضرورة يعني انه لا فضيلة في الدنيا للشجاع والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا انما يتم في الشجاعة والصبر دون العطاء قال الشجاع اذا تيقن بالخلود حاز على الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوف الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال المكاره والشدايد وبقاء الخير حاز عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر قد يحمل على التنوس للصبر على المكاره ولهذا يقال عجبت لايوب صبر ابن لا عمر نوح بخلاف الباذل مال فانه اذا تيقن الخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دايما فيكون بذله اعظم فضلا واذا تيقن الموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل لمحمل انك لتطعم الطعام اخاك ولا ازاديني ولا اكاكل وبالجملة ان المراد بالذي هو النفس فليس شيء لانه لا معنى لاطلاق لفظ الذي ولا له على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الاعتناء التي هي شاملة الاهلاك وهذا بعينه الشجاعة والا اقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود تقليل الاموال فيه زهد الى الصبر وحشة الى رخاء ما يكل النفوس ويسهل البؤس فلا يطيب لبذل المال كثير فضل وغير الف كقوله اي عن الحشو الغير الف للمعنى كلفظ قد في قول بعضهم اي يسلبني ولعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فالوت

قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني ومررت به بيدي ولا يحمل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فوبل لهم فاكتبت بايديهم فلت امثال ذلك انما يقال في مقام يتوجه الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفته ما كتبت بهذا الكتاب بيميني هذه واما قوله تعالى في ذلك فقولهم بافواههم فيحتمل انه قول لا يعضده برهان فاطلق القول ليتوصل به الى نفيه كما لا الفاظ الجهلة التي هي اجراس وانعام لا معنى للمقول الا لغير ولهذا قال تعالى يقولون بافواههم ليس في قلوبهم المراد قد تحمل لا لغاية الاصل والقياس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول الثابغة يخاطب النابغة اما قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي واني اطلب وهو اسم الموضع من اتاني فلان اي جئت عنك واسع اي ذو سعة وبعد بشطة الليل لانه وصفه في حال سخطه وهو كونه والمعنى انه لا يفوت المدوح وان ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه في جميع الاقاليم سلطانا لا وادية ارهاط البيت فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا اطنابا قلت اعتبار ذلك انما يحتاج اليه لتصحيح التركيب النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صح به ذلك لكان اطنابا بل يكون نظيرا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والا يجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده وهو جواز كونه لما احتاج تادية اصل المراد الى تقدير الفعل اشعارا بهذا المعنى وايجاز حذف نحو والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم اي اعتقدوا الايمان من قبلهم وايجاز حذف هو ان يتعلق الجار بفعل وفضله اي جعله فاضلا قوله ولكم في القصاص حيوة على كان عندهم او غير ذلك مما في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بتقديم حروف على نظائره اي لفظ الذي يناظره قولهم القتل انفى للقتل من حيث اي قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منهم في القصاص حيوة لا نفس قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زايدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص

وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومسماه مقول بالقلب وكما لا معنى له

حيوة احد عشر ان اعتبر السكون والاشارة وحروف العلل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق العبارة دون الكتابة
والنقض على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بما ذكرناه
تكثير حيوة من التعليم لانه اي القصاص اياهم فانما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم
في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي ولكم
في نوع من الحيوة وهي اي الحيوة الحاصلة للعقول والفاعل من ما لا يرتدع عن القتل
لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع
سلم صاحبه من القتل وسلم هو من الخود واطراده اي يكون قولكم في القصاص
حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فانه في القتل الذي
هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى
للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قولكم في القصاص حيوة من التكرار بخلاف قولهم فانه اشتمل
على تكرار القتل والتكرار حيث انه تكرار من عيوب الكلام يعني ان ما يخلو عن التكرار افضل
مما يشتمل عليه ولا يلزم منه ان يكون التكرار ممتنعا بالفصاحة فلا قبح في هذا التكرار
رد الجزء على القصد وهو ممتنع الكلام فصيح حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد الجزء
على القصد وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد الجزء على القصد
ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من الملفظين بعني آخر او استئنافا اي باستئناف
قوله وكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى ان اي القتل
انفى للقتل من تركه والمطابقة اي باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين
كالقصاص والحيوة وربح ايضا ما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتعقب الحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبساطته عن نوابي الاسباب الخفية التي تتفاضل سلاسة الكلام
بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد
وخلوه عما يشتمل عليه قولهم من اثقل قفي بحذف القاف وهو ان المبني متى توالى فيه
لا سيما لكن غرابة محسنة وما فيه من تقديم الجزء على البناء للاختصاص من الغرابة وتقديمه
لان تقديم الجزء على البناء المنكر مشعر بالتعريف لا يعتد للاختصاص وما يحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني ما جزء

ما يذكر

ما يذكر في الكلام عمدة كان او فضلة موزا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة
نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العربي انا ابن جلا وطلاع الثنايا
اي اضع العمامة تعرفوني الثنية المعقبة وطلاع الثنايا اي كماة الاعداء الامور اي
انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقام الصفة
اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرطان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن
او في كقوله وكم مرا دون ذلك وكقولك في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لم تتم
اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ صبا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كبزيد في قوله
بنت احوالي بني يزيد ظالما علينا لهم فيه الا لانه غير منصرف للعلمية ودون الفعل على ما توهمه
بعض النحاة لان هذا الوزن ليس بما يختص الفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل
وتحقيق ذلك ان المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي
والا فحكمه حكم المؤود في الاعراف وعدمه او صفة نحو وكانوا رأسهم ملكا يأخذ كل سفينة
غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحو ما كل ما او غير صحيحة وما يؤدي هذا المعنى
من قبيل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه بدل على الملك كما ان ما يأخذ الصحيحة
دون المعيبة او شرط كما مر في آخر باب الانشاء او جواب شرط الجزاء الاختصار
نحو واذا قيل لهم اتقوا اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية
من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله للجزاء الاختصار
يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يحيط به الوصف ولحذف المسند
اولى به نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها
الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يقيد ويربأ بسامعه
عنده الا يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن فرقت ايلك وسكن تراءى
عليه من الظنون المغرمة للعبد ما لا يتراءى لو نص على ضرب من الحدات
وكذلك اذا قال للفتح اذا رأيتني شأوسكت جالت الافكار له بالم تجل بما ذا ينبغي
بالجواب مثلما اي مثل الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لسد هذا
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى

اذا جاؤا وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله لجواب الشرط اي الحذف وغير ذلك
المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال كالبواقي
الكثيرة تبين اي منه والمستثنى نحو زيد قائم اي ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي
وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب
لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم
من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق بعده وقاتل بل ابعد اي وهو قوله
اولئك اعظم درجة ممن انفقوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب
مذكور نحو ليميز الله الخبيث من الطيب ويجعل الخبيث بعضه على بعض فيركمه
جميعا فيجعله في جهنم اي ان لم يتوبوا وكالفعل اي فعل ما فعل ومنه قول الطيبي اي ازمان
بزه في شعبة فقتلهم واتيتها على الهرم اي فانا او سببي مذكور نحو قوله تعالى
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانبجست ان قدر ضربها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هي سبب المذكور وهو قوله فانبجست ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة
فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله به لقيل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فانبجست بها فقد انبجست فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط
لقوله تعالى فانه هو الولي اي ان اراد ولينا يحيي فانه هو الولي والثاني هي نفس قوله
فانبجست بسببي فانبجست وظاهر كلام الكشاف ان تسببها فصيحة انما هي على تقدير الثاني
وهو ان يكون المحذوف شيئا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها
فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قولهم اذا كرمت فلانا اهنت بكرا
ثم التعويل فقد جيء خراسانا او غيرها اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
علي ما مر في بحث الاستيناف جزاء على حذف المبتدإ والخبر في قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدإ محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر مما مر جملة نحو اما انبئكم
بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف وقفت الشط طرين لقوا بارق الشمالي ببغداد
وهنا ما لهن وطاب اي طرين فاخذت اسكتها وما لكن ثم اعاد حاديه فغنى
الى ان قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مداقتها والحذف على وجهين
ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو ان يكذبوك فقد كذبت

رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبلك متقدم على تكذيبه
ولا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم حذف
لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل
دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا
من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر
من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل
ليشتمل شرب الباسها فانه ايضا حرام وقول سحبان ان يدل فيه لان ان
يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليها
اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل
على امتناع اتي على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب
اي احدهما وليس المراد بدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل
ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فمن كان منكم مريضا
قال العقل دل على ان في قوله فعدة فيما حذوفا اذ لا معنى للوجوب الا على فعل
شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يجوز ان يقدر في جميع
الوجوه فدل العقل على ان المراد تقدير بعضها عن بعض وفي شيء
حتى يتعينا اي الحكم والمراد والعادة دلت على الباقي اي مراد ته لان الحكم
المفروض الايلام صاحبه عليه في العادة لقصد اياه اي لقصد الحكم المفروض صاحبه وغلبته عليه
فلا يصح ان يقدر في حقه ولا في شانه لكونه شاملا لكونه ويتعين ان يقدر في مراد ته
نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف لان الشروع مثلا انما يدل
على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه واما الدلالة على الخصوص فانما هي بحكم
ان الجار والمجرور لا بد له من متعلق هو على ما شهد به القواعد النحوية ودل
على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فقد ما جعلت التسمية مبدأ له
اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام
او القعود بسم الله اقوم واقعد وكل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران

ای من ادوات تعیین المحذوف اعنی من اقترا الکلام او المخاطب النفس کقولهم للعرس
بالرفاء والبنین ای ارست فان کون هذا الکلام متعارفا لا دلیل المخاطب
دل علی ان المحذوف ارست والباء للملابسة والرفاء الالتیام والالتفاف
یقال رفأت الثوب ارفاه اذا اصلحت ما ثقب منه والاطناب بالایضاح
بعد الابهام کما یری المعنی فی صورتین محکمتین احدیهما مبهمة والاخری موضحة
وعلم غیر معلوم واحد او لیتمکن فی النفس فضل تمکن لما طبع الله النفوس علیه من التشوق
اذا ذکر لها شیئ من کمال ما وقع فیها ان یبین اولا او لتکمل لذة العلم به ای بالمعنی
وذلک لان ادراک لذة وایجاد منع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا اتی مجملا
شعورا ما فلا الم فی الجهل به وانما تحدث بعد انهایاه فاذا حصل لها العلم علی سبیل الایضاح
تمکنت لذة العلم بالعلم الضروری بان اللذة عقیب الالم اکمل واقوی وکانها
لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم لا تقل بشری ولکن فسّر بان وما ادراک
ذلک فی قوله تعالی ان منظرون الا ان یأتیهم الله فی ظلل من الغمام فانه جعل العذاب
یأتیهم من النعام الذی مظنة الرحمة لیکون اشد لانه اذا جاءهم حیث لا یحتسب
کان اغم کما ان الخیر اذا جاءهم حیث لا یحتسب کان اسر تکیف اذا جاء بالشر حیث
یحتسب الخیر ولذلک کانت الصاعقة من العذاب المستنفع لحیثما فهم حیث یتوقع الغیث
وبالعکس فانه لم یکونوا یحتسبون فخربت اشرح له صدری فان اشرح له یفید طلب شرح
الشیئ ما له ای للطالب وصدری یفید تصویر ما فسّر لک الشیئ والایضاح
وهذا الایضاح بعد الابهام یحتمل ان یکون للاغراض الثلثة المذکورة وقد یکون
ذلک لتفخیم الشیئ المبین وتعظیمه کقوله تعالی وقضینا الیه ذلک الامر ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحین وکقوله تعالی واذ یرفع ابراهیم القواعد من البیت حیث لم یقل قواعد البیت
بالاضافة ومنه ای من الایضاح بعد الابهام باب نعم علی احد القولین ای
علی قول من یجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اذ لو اریده الاختصار کفی نعم زید فلا
قبیل نعم الرجل زید او نعم رجلا زید کان الغالب ابهام فیه الفاعل اولا وتفسیره ثانیا وقوله
اذ لو اریده الاختصار مشعر بان الاختصار قد یطلق علی ما یقابل الاطناب وبهذا الاعتبار
والمساواة وبهذا یوافق اصطلاح السکاکی ودوجه حسنة ای حسن باب نعم سوی

ماذکر

واذا حصلت الشعور بوجه
دون وجه تشوقت
النفس الی العلم به

ماذکر من الایضاح بعد الابهام ابراز الکلام فی صورة الاعتدال نظرا الی الاطناب
مزدوجة حیث لم یقل نعم زید ولا الایجاز مزدوجة حیث حذف المبتداء الذی هو
صدر الاستیناف وابهام الجمع بین المتنافیین الابجاز والاطناب
وقبیل الاجمال والتفصیل ولا شک ان الجمع بین المتنافیین من الامور الغریبة
المستظرفة التی یظهر فی النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجیب وانما قال
ابهام الجمع لان حقیقة جمع المتنافیین ان یصدق علی ذات واحدة وصفان
یمتنع اجتماعهما علی شیئ واحد فی زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال وهنا
ای فی الایضاح بعد الابهام التوشیح وهو ان یوتی فی عجز الکلام بمثنی مقسر
باسمین تابعهما معطوف علی الاول کقوله شیب ابن آدم وشیبت فیه خصلتان
الحرص وطول الامل ولو ارید الاختصار لقیل وشیب فیه الحرص وطول الامل
لکنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ویسمی هذا توشیحا لان التوشیح لف القطن المندوف
کانه یجعل التعبیر عن المعنی الواحد المثنی المفسر باسمین بمنزلة لف القطن بعد الندف
واما بذکر الخاص بعد العام عطف علی قوله اما بالایضاح بعد الابهام ای بذکر
بعده ان یکون ذلک علی سبیل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال
واما بعطف الخاص علی العام کان اوضح وذلک للتنبیه علی فضله ای مزیة الخاص
حتی کانه لیس من جنس العام فتر ما للتغایر فی الوصف مزید التغایر
فی الذات بحیث انه لما امتاز عن سایر افراد العام بامر ما لا وصاف الشریفة جعل کانه
شیئ آخر مغایر للعام مباین له لا یشمله لفظ العام ولا یوصف بحکمه بل یجب التنصیص
علیه والتصریح به وذلک قد یکون فی مفرد نحو حافظوا علی الصلوات والصلوة الوسطی
ای الوسطی من الصلوات او الفضلی من قولهم للافضل الاوسط وهی صلوة العصر
علی قول الاکثرین ومنه قوله تعالی من کان عدوا لله وملایکته ورسله وجبریل ومیکال
وقد یکون فی کلام مجموع نحو قوله تعالی ولتکن منکم امة یدعون الی الخیر ویأمرون بالمعروف
وینهون عن المنکر ومنه قوله تعالی اصبروا وصابروا ورابطوا الا المصابرة باب من الصبر
ذکر بعده تخصیصا لشدته وصعوبته واما بالتکریر کقوله لیکون اطمئنانا
لا قطوبا کلا کلا سوف تعلمون ثم کلا سوف تعلمون قوله کلا

ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للمتأظر ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم
بدينه وسوف تعلمون انذار لينا فوا فيتبهوا من غفلتهم اي سوف تعلمون الخطب
فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قد اكلم من هول لقاء الله تعالى وتكريره تاكيد للردع والانذار
وفي الايمان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول وانشد كاتقلر
للنصوح اقول لكم ثم اقول لكم لا تغفلوا وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان
لكنه قد يتجرد التدريج في درج الارقام من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج
ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله
ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقد يحكم التكرير
زيادة التنبيه على ما ينبغي التنبه والانتباه عن سنة الغفلة بكل تلقي الكلام بالقبول
كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه
الحيوة الدنيا متاع وانها زيادة التوبيخ والتحسر كما في قوله يا ابت استاجره
ان خير من استاجرت القوي الامين وقد كان من ابرد الحر مرعاه وابعد من آفات الارض خلف للسماحة
منبعها وسماحة بكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن الربط
كما في قول تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحا ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك
من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني
خطيبها وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فلا تحسبنهم تكرير لقوله فلا تحسبن الذين
يفرحون اعيد عن المفعول الثاني واما بالانجال نحو فعل في البلاد اذا ابعد فيها وذهب
في تفسيره وقيل هو تمام البيت يا بعيد بكته بتم المعنى بدونها كزيادة البالغة في قولها
اي قوله تعالى فيما ذكر تتمة اجنها وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم
اي جبل مرتفع يأتم به السائر ليلا كانه علم واف بالمقصود وانشد بها ابو
عروبة في الجزيرة لكنها انت بعولها حامي ذمار ايضا لاوزيادة للمبالغة
وتحقيق اي وتحقيق التشبيه في قوله اي في قوله تعالى كان عجز الوحش جوار
خباؤنا اي خباءنا وارجلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عجز الوحش بالجزع وهو
الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه عجز الوحش بكفة اي بقوله لم يثقب

ايضا لا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون الجزع
بفتح فاء الاعجمي النطي والبقرة اذا كانا حتين فيهما كلها سود فاذا ما بدا
بياضها وانما شبههما بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما ماتوت والمراد كثرة الصيد
فيه فاكل كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وهو تبيين
بطلان ما قيل ان المراد بانه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحوش
رحالهم واجسامهم وكذا قوله غير المقصود في بيت التشبيه فشبه ما شاهدوه من خيام
من الدم بهم بتشبيه فاسد فانه على هذا لم كان شبيها مثل خيامهم من الدم وكان الكلام
غاية ما يمكن فيه كل واحد من اهل الجزع حتى كانه يتبسم وفي ذلك بأس وصف بانه لم يتبسم فكيف
بكيف غير فضلا عما يحتمل الايمان الشعر وقيل لا يحتمل التأويل وختم الكلام بالقبول
نكتة بتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم
اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون يتم المعنى بدونه قال الرسول عقد لا يحتاج
بكل فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تحتقروهم لانهم بشر مثلكم
وتربحون صحبة ويكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل والوتعقيب جملة بجملة
تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب في التذييل اعم من الاشتمال
ترجح ان يكون في ختم الكلام وغيره واخص من ترجح ان الاشتمال قد يكون بغير الجملة وقد يقع التأكيد
وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف
على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى
وهل نجازي ذلك الجزاء الفظيع الموصوف بكونه سيئا فاعله واحدا من الوجود الا الكفور وهو ان يقال
لجود عالم لكل عالم فانه يستقل افادة بنفي المماثلة واخرى في ضمن الاثابة فلا استقلال في معنى المثل
في قوله جزيناهم بما كفروا بخلاف هل نجازي الا الكفور بمعنى هل
نعاقب فعل هذا الكفور بالعقاب الشديد لاستقلال افادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل
بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال
وعدم الاستغناء نحو وهل نجازي الا الكفور الخ وذهب الطيبي الى ان الباطل كان زهوقا وقد جمع البرهم
في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افائن مت فهم الخالدون تذييل لم يخرج مخرج المثل لان الضمير في قبلك للنبي

من القرب التاخل بينهما تذييل عليها قبله وهو ايضا ايراد التذييل بين شيئين
ولفظ ايضا ينبه على ان هذا القسم التذييل سلفا يعني فرعلم انه بينهم التذييل
وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولو قال ايضا لتوهم ان هذا القسم
كانوا نظرا الى الاشارة بعض من لم يتنبه للتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون تاكيدا لمنطوق هذه الآية كما ذهب اليه طل
منطوق في قوله وزهق الباطل واما التاكيد لمفهوم كقوله اي فوز اللذة الذي في
ذلك يستبق اليها كل من له همة عالية يتوقعه في سباق التي اذن من غير المخاطب
في ليست وهذا احسن من ان يكون صفة لما يوقف في التامل يعني لا تقدر على استيفاء
موجزة باي حال كونك تمن لا تقدر ولا تصل على حيث اي تفرق وزيم خصال يقال
لم اتره شعثه اي اصلح ما تفرق من امره اي الرجال المهذب الى النفع الفعال المرض الخصال
نصب البيت دل بهوزه على ان الكلام من الرجال والرجزة تاكيد لذلك وتقريرا له لما كان
فيه لو انكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل وبيتي الاخر اس ايضا لان الاخر
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وقيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوقع في
يوهم خلاف المقصود بما يوقف اي يوقع بشيء من ذلك الايهام وذكر صاحب الكشاف
ان ما يوقع في وسط الكلام وهو يكون في آخره فالاول كقوله اي فوز اللذة فتنبه وبارك
عبر منه اي بارك لقد بارد وهو حال من فاعل يتبع لغة قوله موجب الربح اي نزول المطر
ودوقوه في الربع وذيقه تهيي اي تسبيل ان نزول الملائكة يكون سببا لذهاب الديار وفناء
نوع ذلك بوسط قوله غير مرغوب عنها والثاني كقوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اولة
على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم الذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك
لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم واشعارا بان ذلك
تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم
على وجه الذل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شدة شكيمتهم
وعلو طبقتهم وتسلطهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن ثمة انعم قول كعب بن
سوءة القشيري عليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر
على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فاذا ال به اوهم بان عليما هو في وقت تمكن الحلم

لاهله وهذا اما يكون عند القدرة والاقدام بكين زينا واما المراد الثاني فزعم المصنف انه تاكيد
للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله
فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون بهذا
تذييلا لتاكيد المفهوم لا مفهوما كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون
حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب
ولا يعبأ به والذي يخطر ببالي ان معنى بيت اللف واذى ما يشعر به كلام الملص
واما المراد الثاني فتحميل وذكر لانه كون حليما في حال يحسن فيها الحلم يوهم انه في تلك الحالة
ليس مهيبا لما به من اشتداد وطلاقة الوجه وعدم ظهور الغضب والمهابة
فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع حلمه في تلك الحالة التي يحسن
فيها الحلم يحيث يهابه العدو لكن مهابته في ضمير مخفف في غير تلك الحالة واما تتميم وهو
ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام
على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه
واذا جعل الضمير تعالى يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون تتميما في حيلة التبعية اصلا اذ
وكتعقيب الجملة في قوله تعالى سبحانه الذي اسرى بعبده ليلا ذكر بعد ما ان الاسراء لا يكون الا
بالليل للدلالة على انه اسري في بعض الليل واما الاعتراض وهو ان يوتى في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام
ليس الا والكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لا محل لها
وقعت في اثناء الكلام لا نفي قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات لان النكتة
تنزيه الله تعالى وتقدس عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول جرير
محل الشباب فيكم كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد اوحشت طللا الى رجاء يقال رجم
كلامه اذا افسده وبلغتها آخر قول بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو جيء
اعتراضية وبلغته واطالته كما ذكر بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها من الاعراب لكن الاصل انها

وجواد شجة غاية تهاتا كيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى
وشيء اذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انا اعترض بين قوله انى وضعتها
وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار
اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل وانتم ظالمون انه قوله وانتم
ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض اى وانتم
قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى وكما تنبيه في قول الشاعر واعلم علم المرء بينه
ان سوف يأتي كل ما قدرا اى فحقه ان يجعله من المتعلقة وضمير الشان محذوف يعني
ان العذر وان كان واقعا موقع تأخيري في هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فاعلم المرء
ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله والقاء اعتراضية وفيها شائبة السببية وما جاء
اي ومن الاعتراض الذي وقع بين الكلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع بين
اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم
حرث لكم فوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى واشار الى اتصالها بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به يتعين ان يكون الحرث لان الغرض الاصلي
في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض
والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكتة الاعتراض
تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ويؤتين الزكوة وهم راكعون
انه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير
وقوله جملة اعتراض جيء بها بالتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم وقوله واسجدي
والاستكانة في قوله ايها الطيب وخوق قلب لوابت لعيبة يا جنبني ابرايت فيه
حسنا فقوله يا جنبني اعتراض للمطابقة مع العجم والاستكانة وضعا بيان السبب للامر فيه
غرابة كما في قول الشاعر فلا جزعا ان بين راحة ولا صبرا يوم البين فكاره
فان كون هجر الحبيب مطلوبا للحب امر غريب فبين سببه بانه ليس راحة وقال
قوم فيكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر ما سوى دفع الايهام بل يجوز
ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه بين القائلين

انى ٥

٥ آتيته ٥

بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع وقوعه الايهام ايضا افترقا فرقين فجوز قوم
منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا
فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره اوبين
كلامين متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنه لا نهم لم يخالفوا الاولين
الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط
ان لا يكون لها محل من الاعراب فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض
صور التكميل وهو ان يكون لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسة ٥ ما ان مدحت محمدا
في قوافية ٥ ولا طلبت متاحيث كان فيشمل ما المعترضة التي هي تكميل لانها ملحوظ فيه
بشمول التعليل ايام اوهم ان ذلك لضعفهم فان هذا اوهم بوصفهم بالانتصار فانظر فيه
وكلامه هنا دال على ان النكتة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا ما لا يشعر به تفسيره فجاز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى
مشتملة على معناها معربة بما يوافقها او تناسبها او تؤكدها او يكون الغرض بها تأكيدا
لا ولكن اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير
يباين التتميم لانه قد يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي
وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام
ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او في
كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر غير صالحة لان يجعل الاعتراض بهذا التفسير بعض
وبعض صور التكميل وهو ان يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
وتفرقة كلامه على ما ذكرنا ظاهرة واما على ما ذكرنا في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض
ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترطان يكون
جملة او اكثر فمحل التتميم كما كان واقعا في احد الموضعين اي في اثناء الكلام
او بين كلامين فهو من التكميل كما كان واقعا في احدهما ولا محل لهذا من الاعراب
جزما كان او فاقد جزء او اكثر فيختل لانه انما ان يشترط في الاعتراض عند
هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط فالكلام صحيح لكون

بخلاف ٥

متصلين معنى ٥

او غير متصلين ٥

لانه يشمل من الكمل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب ره

غير جملة لان المفرد لا بد في الكلام من الاعراب ولم يشمل شأنا التتميم اصالة انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط خلافا لمن ذهب الى قوله فلا محل له من الاعراب او لا يكون الكلام الا اسمية فان الاقتران اذا كانت جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله لجملة كما انه اوقع من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب فغني بالجملة كلاما يخرج عن خبط واما غير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بذكر او كذا واما غير ذلك كقوله تعالى الذين يكذبون المرسلين ومن حوله يسخرون بجدهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان اياهم لا ينكرهم بقبيحهم فلا حاجة الى الاخبار به ليكون مسلوما ومن ذكر اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه ما تجلى جملة الوحش ومن حوله ترغيب فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل في سبق ظاهرا بالتأمل فيما ومر الاشارة اليه اورد هنا المص في هذا المقام قوله رايته بعيني وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتى بفضلة لنكتة هي التأكيد والدلالة على ان هذا قول بجري على الستهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاجتزاء بالواو بحيث للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين ان تولها جيئا او واحدا منهما تشاء وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل لغير الانبياء بما يرفع خلاف المقصد ومنها قولنا اشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر بتركه قوله والله يعلم انك لرسوله الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة ودفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه انما يحسن التكميل اذا لم يعرض عند المتكلم ما يجزم فيه بانتفاء الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا كما سبق في اصل الارادة زيادة لغرض كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى الكلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقولك اي قولا بدا لك تمام بعد اي يعرض عن الذنب اذا ظهر سوء اي سيادة وتمامه ولو برزت في زي مذمة لاتاها الي المحبة والمدح آلبكر وانما هذه الدنيا التي نعد ها بها اي تنتسب وقوله اي قول الشاعر ولست بمقار

الا منزل

تون التكثير

الا خرة

الى

اي جانب الغنى اذا كانت العيال في جانب الفقر اراد بالغنى مسببه اعني الراحة والفقر الخمة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليهم من الراحة والراحة بدونها يضعه بالميل الى المعالي فصار اي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالنسبة الى بعض وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب وبقرينة اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحجابة وذكر ان شنأ على الناس قولهم ولا يكذبون القول حين تقول اي بغير ما زيد بتغيير ما من قول غيرنا واحد لا يحسد على الاقتراض عيب انبياء والمراشا واقتدا آه الخ مما يضعف بكسنتم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في التهاتهم اليه ايهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت واتمام لغرب لا تشتمل في الآية يشمل كل فضل وليست مختص بالقول وان كان يلزم عموم الافعال ايضا والله اعلم بالصواب

النوع الثاني علم البيان

قدم على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعدة على ما حققناه في تعريف علم النحو فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ان نزعوا وا راد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي في المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد لاستغراق الفرد في واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او امر يقتدر بها على ايراد كل معنى واف يدخل في قصد المتكلم وارادة بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف ذلك لم يكن له هذه الملكة ايراد معنى فوق ما زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى الواحد للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان في شيء ولا حاجة اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة على المراد

اقول على هذا التعريف انه يقتضي ان يكون كل من عرف علم البيان من المراد اي بعض طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه يمتنع فيما للعرف لانه يلزم بين اولا وله لانه لا يلزم من ارادة ان يراد بالملزوم انتفاء هذا المراد اعم من ذلك وقد ما بس ح ان لو ازم بالمعنى الاعم ممنوع منه

هذا

فان قيل المعاني التي يقتضيها الحال غير متناهية وان تناهي عقلا وعلى ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال لكذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطته قلت لا نسلم ان الاحاطة بما لا يتناهى عرفا محال كالاحاطة بسائر العلوم منه

بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فالحاجة الى ذكر احدهما والتنبيه المذكور للمعنى الواحد يخرج مكلمة الافراد على التعبير
عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث وحارث على ان الاختلاف
بهما في الوضوح تما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف
علم البيان باذكرهما او بايهما تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ
بمعنى لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة بجعل الوضوح وخفاءه
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم
من العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر
على المؤثر كدلالة الدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية
وكان حقه ايضا ان ينبه عليها بان يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن دلالة الطبيعية
والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان تكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي تسمى
وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون
بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع فان سمع اللافظ يقتضي التلفظ
بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الغير كدلالة اللفظ الموضوع
مرورا على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي الدلالة التي يكون للوضع
مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافها باختلاف الطبايع
والافهام والمعنى بترك التقييد بوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم شاهدا بذلك
ثم عرف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى من
هو عالم بالوضع واحترز بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفها
على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى
لئلا يخرج عن التقسم والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان
بحيث المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان
منه المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمل على الدلالة
وتفسيرها به الا ويلزم انتفاء الدلالة بانتفاء كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق

القوم

للعلم بالوضع وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى
من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مؤولة بصحيح
ان يشتق من صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن
اشتقاقها منه الا بواسطة مثل ان يقال اللفظ مفهم منه المعنى او ري الى صحة قولنا
اللفظ مشعر بانفهام المعنى منه كما انه مشعر الدلالة وبهذا مثل فوله السلم حصول صورة الشيء
في العقل اذا اوقف ذكر فتقول دلالة اللفظ ليكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزء ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق وتسمى الاولى
بينة الدلالة على الثانية وضعية لان الواضع اما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له
فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخرين اعني الدلالة على الجزء والخارج عقلية
لان دلالة عليها اما لان جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستدعي
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستدعي حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون العقلية بازاء الوضعية والطبيعية كما مر وقد اعترض الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن الكل الموضوع له
والثالث بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا
بين الجزء والكل وارد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل بتضمن واذا اريد به الجزء فانه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل بمطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته
على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام
لا مطابقة واذا اريد به اللازم فحيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة
على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ تنتفي تعريف الدلالة بعضها
بعض فالجواب انه ان قصد تعريف الدلالة حقيقة بالغ في رعاية القيود واتم قصد التقسيم
عليه بشرط التعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته
فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له
والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة على الخارج اللازم

من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لاحاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ كانت وضعية
كانت مستلزمة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق وارید به
معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو اتى عليه والا فان اشترك اذا اريد به احد المعنيين لا بارادة المعنى
الآخر ولو اريد به ايهامه لكن تلك الارادة على قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على المعنى الواحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان
جزءا فتضمن والا فالتزام وقيد بقولنا لا يكون الدلالة وضعية لانتفاء ان يكون ثابتة للارادة
بل للوضع فان قاطنون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع تفهم معناه سواء
اراده اللافظ او لا والا لما تحقق الدلالة سوى ان قالوا يكون الدلالة موقوفة على الارادة بالمعنى
لا يستلزم التوقف والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن قسم من الكل والالتزام
قسم اللازم فى ضمن الملزوم وانما ذاصح باللفظ جزء او اللازم كما فى المجازات صارت الدلالة
عليها مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القسم يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
الثلاث عند ارادة بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد مر جوابان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
سقوطا جميع ذلك لكن قالا بفيد فى هذا المقام ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق
واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وانما افادت يصدق عليه توقف الآخر وكذا المشترك
بين الملزوم واللازم فلهذا التنبيه بالجملة قالا بد منه وشرط اى شرط الالتزام اللزوم الذهنى
بين الموضوع له وخارج عنه اى كون المعنى خارجيا بحيث يلزم من حصول الموضوع له فى الذهن حصوله
اما على الندرة او بسبب المناقل فى الذهن والا لكانت نسبة خارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجات
اليه فى دلالة اللفظ عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف
اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى ناشئا عن اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من
اطلاق العرف عند غيره كالشرع واصطلاح ارباب العلوم وغيرذلك مما يجرى مجرى عرف
خاص وكلام ابن الحاجب فى امور شرح المختصر فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجهه
السعد فى شرحه بان بعضهم اشترط ذلك بل حمل دلالة المخالف الالتزام ان بعضهم
اراد اللفظ سمى خارج عن المسمى سواء كان اللزوم سببه الوضع فيهما او بغيره فتراءى الاول
والاخر اشتراط اللزوم الذهنى فيهما لان ترك تمثل الاول الالتزامى عن تمثل المسمى
ان يجعل اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم يخرج كثير من صور

والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح
والخفاء والا يراد المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا يتأتى بالوضعية
اى بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ فذلك المعنى لم يكن
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اى وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
من الالفاظ دالا الا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا حاتم يشبه الورد فالسامع
ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يتوقى عند الفهم
به لالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا حاتم يشبه الورد او اخفى لانا اذا قلنا
مقام كل كلمة منهما ما يرادفها فانا مع انا كان عالما بوضعها فذلك المفهوم كان فهم
اياه بما نراد فاقامها مقامها فى ذلك الكلام من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لما
افهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانا قال والا لم يكن كل واحد منهما دالا الا عليه
واحد منهما والا لان المفهوم المقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل منها
فتعقيبه الضمير اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل منهما وهو ظاهر لان لا يكون
عالما بوضع شئ منهما فلا يكون شئ منهما دالا او يكون عالما بوضع بعض منهما دون بعض
فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا الا فيخل ان يكون
بعض منها دالا الا عليه نادرا وابا ما كان لا يخرج عما فيه الوضوح فان قلت لو توقف
فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف
على العلم بالوضع هو فهم المعنى مرادا للفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى باكثر
لا على فهم اللفظ وقد مر بيانه تعالى ان فهم المعنى فى الجملة يتوقف على العلم السابق بالوضع
وهو لا يتوقف على فهم المعنى فى الحال بل فى ذلك ان سلم السابق فان قيل لم لا يجوز ان يكون
عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض بل ان يكون بعض الالفاظ محفوظا
فى الخيال بحيث يخطر معانيها على العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمواظبة
وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
يفتقر فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق العلم بوضعها
الى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمتخيلة

على السقف فالجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح وخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى سهولة
ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث اتحاد دلالة التزام قد يكون واضحة كما في اللوازم
القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط بخلاف المطابقة
فان فهم المعنى المطابقي واجب فلا عبرة بالعلم بالوضع ومنع فلا عبرة بعدم العلم الوضع
وسره حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها انما هو من جهة سرعة تذكر الوضع
للوضع وبطوه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وديناته الجلية اي حالة الذكر
بثانية بالدلالة التبعية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء
للكل في التعقل ولزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون شيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون دلالة بعضها على
ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزوم بعضها اوضح من بعض فيمكن دلالة بعضها
بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا
هو ان يكون المعنى خارج بحيث يلزم من حصول تصوره سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسايط
متعددة وسواء كان اللازم للملزوم بينا عندنا او عند قوم او صلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد
يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب وممدوح الفصيل
فكل دلالة هذا المعنى بتلك الساعات الى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض وانما التفاوت فيما
انه يجوز ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء جزء منه مثل دلالة الحيوان
على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
عليه كما علمت ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالملزوم
هو الانسان او الجسم ثم يجوز ان تم الانسان فقط الا ترى كيف ان الكل من القوم جوابا للتعقل تابع
لمطابقة لان المعنى التعقل انما ينتقل اليه الذهن من الوضع لكانهم ارادوا ذلك على ان التعقل او
فهم الجزء دلالة بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل بغير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس
في الشفاء في الجنس والفصل بالبال وعند النوع بالبال ولم تراع الشبه بينا فيما سبق للعلم الاكمل ان يجب
من الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس بوجه اصلا فان قلت

ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدي الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وذكرت
هناك ان التأدية بالعبارات المختلفة انما هو في الالفاظ الافرادية فلم تغاير المعنى الواحد
باذكر تالا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان فان المجاز المفرد بكره وهو
من معظم مباحث البيان وكذا مسئلة الكناية انما هي في الالفاظ الافرادية كما لا
يخفى على من له ادنى تتبع هذا القوم في هذا الثقب نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي فانما هو
من حيث التركيبي بتركيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا
تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تتبسر لنا في المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا يفك عنه
سواء كان دائما كما في التعقل او غالبا كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادة اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية
وبها سميت على ما يجيء في اول باب الكناية نعم الانتقال في المجاز والكناية بكليهما انما هو من الملزوم
الى اللازم وانت اذا ذكرت لك ان معنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح
اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو دلالة على لازم المعنى لا على الملزوم
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا
لا يتبع ظاهرا اذ الذي قبيل ان قصد على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه
يجوز معنا صالا ترى في المجاز هو اللازم فقط لنصب قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية
فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل التبع اي على الكل
اذ الكل في الوجود مع انه ليس بتابع للكل مقدم في الوضع ايضا لوفاق الوضع الطبع ثم منه
اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان علاقة التشبيه بذكر المشبه به
وارادة المشبه فصار استعارة فقبل التعرض له اي التشبيه قبل التعرض للمجاز الذي
احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فالحقه المقصود من علم البيان هي الثلثة التشبيه
والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة
عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لمبحث الاستعارة قلت لكثرة
مباحث وتوم فوايده ارتفع من ان يجعل مقدمة لمبحث الاستعارة واستحق
ان يجعل اصلا برأسه فاعلم ان العلام في شرح مقدمة علم البيان على اختلاف النسخ وانت خبير

بما فيها من الاضطراب والاضرب بحال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية
ثم يشتمل تفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن
التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة
وانما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشارة اولا الى تغيير قوله
التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة
او غير ذلك وكهذا اعاد الاسم المظهر ولم يأت بالضمير ليتأتى عود الى المذكور المخصوص من الكلام في التشبيه الاول
المعهود وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول ليس على اطلاقه
يعني ان معنى التشبيه في اللغة هو مصدر فوكك دلت فلانا على كذا اذا وادبته له يعني هو ان يدل
على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالمر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما شابه ذلك
والمراد هنا لما لم يكن ابي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر
في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها عليه ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا والتعيين من اسد
على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع
ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو زيد
بطلان اسد او يعني مثل اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر على وجه لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وبعبارة اخرى زاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيدا وجاءني زيد وعمرو
وانما كان الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار
للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر آخر عنه لعدم الاستعمال بالاظفار عندنا
معناها الحقيقي على ما سيجيء انشاء الله تعالى فدخل في تفسير التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بالاتفاق وهو ما يؤدى اداة التشبيه كالكاف ونحوه زيد كالاسد وزيد كذا
قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه
او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قولك رأيت
ثم لم تر في بحذف المبتدا اي هم مم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة

في معنى ه

قد يقال هذه الزيادة مغنية عن قيده
عليه الاستعارة الى قوله مثل ذلك

الدلالة

١٣٤

لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا
لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوي الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل
في اخر باب التشبيه انشاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اي الجث في هذا المقصد انما هو
عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وهي الغرض
وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة انما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه
لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه وانما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح
كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة
فطرفاه اما حسيان اي قد ادرك المحسوس من طرفيه لاصالتها لان وجه التشبيه يبنى قايم بالطرفين والاداة آلة
بيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اللذان هما المشبه
والمشبه به اما منوطان بالحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس الصوت الذي
اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق
والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله بالقياس الى نوع انسان الا الصوت الضعيف
والهمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون خد والورد وبالشم
رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وبالحس الملاقاة مع الجلد الناعم والحرير وليست
هذه الاشياء وكونها اجساما مما قد استقر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير اردفها عقيبا عطف على قوله اما حسيان كما علم وجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك على ما هي تحقيقه او تحققان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا
او على العكس كالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه
والسبع حسية والثاني مثل العلم وخلق رجل كريم فان العلم وهو الثبات محسوس الشم
وخلق وهو كيفية نفسانية يصدر الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس
بالمعقول غير جايز لان العلم بالعقلية مستفاد من الحواس وشعبة البعد وذلك
قبل فاقد حاسة علم بفقد العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جايز نعم لو عكس لوجاز لكن
المبالغة في وصف الشيء بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالمحة في الظهور والمسك

ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى بزيادة اختصاص بها وقصد بالاشتراك فيها وفي نحوه قال الشيخ عبد القاهر
التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه كالشجاعة
في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا
على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القائل التنوخي وكان النجوم
بين دجا اي جمع دجية وهي الظلمة والغبر الليال او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع
فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من هول الليل
مترقبة بيض في جوانب شتى عظم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه الا على طريق التخييل
وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اذا كانت البدعة وكل ما هو
يجعل صاحبه كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من ان يسأل عكروا استعصاء
البدعة وكل ما هو يجعل صاحبه كمن في الظلمة فهل شبهت جوابا ولزم مطابقة العكس اذا اريد التشبيه
ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل مقابل الظلمة
وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يحمل ان الكناية اي السنة
وكل ما هو علم فانه بياض واشراق نحو اشتكم بالمسيغة البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وشاع
ان البدعة وكل ما يجعل صاحبه كمن في الظلمة والسنة والعلم كالنور حتى يحمل ان الكناية اي السنة
وكل ما هو علم فانه بياض واشراق نحو اشتكم بالمسيغة البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وشاع
فصار اي بسبب تخييل ان الثانية فانه بياض واشراق والاول فانه سواد والكلام تشبيه النجوم
بين الديجور اي الظلام بين الابتداع كشيبها اي مثل تشبيه النجوم بياض الشيب في
في سواد الشباب اي بيضه في اسوده فيما سواده يتخيل او بالانوار اي الازهار متولفة بالقاف
اي مؤتلفة بين اثبات الشبه بالحقيقة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى
والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التخييل
وهو تخييل اليس بمتين متانة وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب
والمعنى سنن لاح بين الابتداع وكان القلب في بيان كثرة السنن حتى كانت السنة عنه
التي تعم من بينها فلم يوجب الاشتراك وجه الشبه بين المشبه والمشبه به فصار وجه
اي جعل وجه الشبه في قول العامل النحوي في الكلام كاللام في اللهم كون العمل مصاحبا والكسر
مضافا لان هذه الصيغة تشارك المشبهة اي الصفة المشبهة باسم الفاعل في ان كلا منهما
ترفع الفاعل وتنصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فتحصيل الحاصل وان فقد في العامل

فصلها وابهامها

وصار مستفادا بقرينة المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل يستقر
ارجوزة في عيار وجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام التام بخلاف الملح فانه يحمل اللغة او الكثرة بان يحمل
في الطعام القليل منه او اقل او اكثر فالمعنى ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالها
مفيدا المعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل مناطه التي هي الدلالة على التمكن الاثبات احكام
احكام التوقيف من الاعراب والترتيب فانه لا يجدي الكلام ولا يحصل الصفة المطلوبة منه
وهي الفائدة ما لم يصلح بالملح وهو حمل وجه التشبيه كون التخييل مطلوبا وكثيرا ما يكون
بكثرة الاستعمال لوجوه الغوية والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو
اي وجه التشبيه اما خارج عن حقيقتهما اي عن حقيقة الطرفين وذلك بان يكون امرا منتزعا
النوعية او جزءا اعتباريا بينهما او بين ما يتبع احدهما او غيرهما كما في تشبيه ثوب
بآخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او قوتا
او في القطن او خارج عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون صفة قائما بهما وهذا هو حال صفة
وذلك الصفة اما حقيقية اي عينية متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية
اي مدركة بالحس كالكيفيات الحسية اي المحققة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة
مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين يتلاقيان فيتصرفان في العينين مما لا لوان
والاشكال والشكل هيئة احاطة غاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل
نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع او غير ذلك والمقادير
والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون
لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده ويحترز من العدد ويكون قار الذات ان يكون
اجزاؤه المفروضة ثابتة ويحترز من الزمان والمقدار اسم يتناول ما يقبل القسمة
في القول والوضع والمتى وسع ان قبلها في القول والوضع فقط وخط ان قبلها
في القول فقط والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان
اخر فيخرج انها عبارة عن مجموع الحصولين وعند المحققين بالحركة الابينية وهي الكلام هو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركة من الكيفيات نظر
لان المقدار مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية
لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه اراد بالمقدار ما يقابل القوة والضعف والتوسط

بهما وبالمكان كالسرعة والبطء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكور كالحسن والقبح
الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل وغير ذلك والباء متعلق على قوله بالبصر والسمع قوة ربتت في العصب المفروش
على سطح باطن الصماخين وغير ذلك يدرك بها الاصوات من الاصوات المضعفة والتوية
والتي بين بين وهي الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت تحصيل
من التموج المعلول الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط
مقاومة الموقع للقارع والمقلوع للقالع ويجب قوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا ويجب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الالحان
الممتدة اذ في قصر الممتد وضعفه وشدة الثوابة كما في المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا
او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها
ستة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة
والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
من الروايح ولا حصر لانواعها ولا اسمائها الا بجهة الموافقة او المخالفة كرايحة طيبة او منتنة
او بجهة الامتزاج الى محللها كرايحة المسك والبنفسج او بالمماسة او بالمس
وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام المنفعلة وينفعل بعضها
عن بعض فتولد من الكيفيات والاولان منها مختلفان لان كل واحدة كيفية مزاجية تتوقف
وهي الملتمسات والبرودة كيفية مزاجية تتوقف وهي المختلفات والاولان
منفعلتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتوقف والانفصال
واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء
اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي
كيفية تقتضي قبول الغور الى الباطن ويكون للشيء بحيث قوام غير سيال فينفعل عن وضعه
ولا يعد كيزا بسهولة وانما يكون قبول الغور الى الباطن من الرطوبة وتماسك من اليبوسة
والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء

والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يمنعه عائق والثقل
وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يمنعه عائق وكل منهما في الحقيقة
بهذا المعنى مخالفة محدثة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من نفسه في الجواز اذا سكنت
في كوة قنديل فانه يجد في مخالفة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد الذوق المنوع فيما اذا جعل
بعد تحت الماء قنديل فانه يجد في مخالفة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها
اي بالمذكورات كالبلة والجفاف والتزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغيرها
مما هو مذكور في غير هذا الموضع او عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما
او عطف على كيفيا اي الصفة الحقيقية به ذوات الانفس من الزكاء اي حدة القوى
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقبولها وسهولة كونه سرعة انتاج القضايا
وسهولة استخراج النتايج بملكة النفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة
والعلم العلم وربما يقال على الادراك المتعلق بحصول صورة مرتبة عند العقل وعلى الاعتقاد
المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال
موضوعاتها في غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحيث لا يمكن فيها ويقال له الفاضة
والغضب وهو حركة تعقبه ارادة الانتقام وعلم وهو ان يكون النفس مطمئنة
لا يحركها الغضب بسهولة ولا تنفطر عند اصابة المكروه وسائر الغرايز جمع غريزة وهي
وضعت باطلاقها تنصرف عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال
بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وامثاله ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة
كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى منتزعا
بشيء كما زالة الحجاب فانها تشبه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة
او الشمس وفي ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا يتحقق الا موهوما
الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالحجاب او الثابت الذي اليه اشار
صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف الفعلي منه هين حقيقي كالكيفيات النفسانية
وهين اعتباري ونسبي كالتضايف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او اضافة
شيء تصوري وهي محض واعلم ان اشكال هذه التقسيمات التي لا يتنوع على اقسامها حكم

متاونة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج الحكماء باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين
فقد قرر الامام عبد القاهر الجرجاني واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء
فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من اشكال انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها وايضاً
وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركباً من متعدد او اما تركيباً حقيقياً بان يكون
وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيباً اعتبارياً بان يكون صفة انتزاعية تحصل
من متعدد اما امور وهذا يشمل لفظ المفتاح وفيه نظر ستوفيه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي
او عقلي واما متعدد عطف على ما بمنزلة الواحد اي ووجه التشبيه اما واحد او غير واحد وغير الواحد
اما بمنزلة الواحد واما متعدد وبان ينظر الى تعدد امور ويضم اشتراك الطرفين في كل واحد منها
وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يعتبر اشتراك كما في كل من تلك الامور في الهيئة المنتزعة
او الكيفية الملتئمة ومن ذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه
عقلي والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضاً اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان
وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يعتبر اي تشبيه وجه طرفاه حسيان
لا غير نعم ان وجه التشبيه سواء كان تاماً حسياً او متعدداً او مختلفاً لا يكون الشبه والمشبه به
الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقلياً لامتناع ان يدرك الحس ما هو غير حسي
بعيان ووجه التشبيه المأخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد في المعقول ويوجد فيه يجب ان يدرك
بالعقل لان الادراك بالحس لا يكون الا جسماً او قائماً بالجسم والعقلي اعم بيّنٌ فيجوز ان يكون
طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسياً والآخر عقلياً لجواز
ان يدرك بالعقل من الحسي شيء ازلا امتناع في قيام المعقول المحسوس بمحل واحد وصاف
بهما جميعاً وبهما عقلي وذلك بمثال التشبيه الوجه العقلي اعم من التشبيه الوجه الحسي يعني ان كل
ما يصح في التشبيه الوجه الحسي يصح الوجه العقلي ويدل العكس لا برهان فيدل اي وجه التشبيه
مشترك فيه فوعلي وجهه بلس بكلي تتوارد السؤال ان كل وجه تشبيه مشترك فيه لا اشتراك الا وهو كلي
وكل مشترك فيه كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعاً من وقوع الاشتراك فيه بخلاف وجه
تشبيه فوكلي ولا اشكال لجيء بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك
وكل ما شاء فوجوده ظاهر فوجه التشبيه يجيء وهو المطلوب فظاهر ان وجه التشبيه
حسياً ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد وكالبياض

وجزئياتها محصلة في المواد مدركة بالبصر وان كان الحمرة المطلقة بالمشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل
واعلم ان هذا لا يصلح جواباً عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ما يكون
هو غير عقلي لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التساهل كما ذكره بقوله والواحد الحسي الخ
في احد اقسام الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد
وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت ستة اقسام
وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او الشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فتصير ثمانية
وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسيين حسيين يسقط اثني عشر اقساماً وبقي ستة عشر
كالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات وانتشاره اي ضياء الصوت من المسموعات وفي نسخ للانتشار
ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات وليّن الملمس
من الملموسات فانه ظاهر اي في تشبيه احمرار الورد والصوت الضعيف بالمس والنكهة بالعنبر والزنجبيل
بالجزء والجلد التام بالحرير والواحد العقلي كالهيئة الحاصلة من العامة والجماعة على وزن الجزء وهي الشجاعة
ويقال جزء الرجل جراءة بالمد واما اختيار الجماعة على الشجاعة للاشجعي على ما ذكرها الحكماء
محتجة بذوات النفس لوجود كل منها صادرة عن روية فمشترك الاكثر فيه بخلاف الجماعة
فانها امر واحد اي الدلالة الوسيلة الى المطلوب واستغناء النفس في تشبيه وجود
المعدوم المنتفع جداً فباطلاقه متناول لما كان الوجود والعدم من الامور الحقيقية سواء كان الوجود
عارياً عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت
لاحد امرين خبر ما ثبت للآخر مثل ذلك او حكماً من احكامه كما تقول الرجل شجاعة الاسد والعلم حكم النور في انك
تفصل بين الحق والباطل كما تفصل النور بين الاشياء واذا ثبت للرجل الفضل الذي
هو معدوم او هو العدم سواء لم يثبت له شيئاً من شيء بل اثبت وجوده كما اذا قلت ليس
هو شيئاً كان مثل قولك الابيض شيء ثم قال الامر كذلك لكنا نظر الى ظاهر قوله
موجود والمعدوم ليس بشيء كما شيء ووجه شبه المعدوم كان ليت الا ان فضل عليه الظلام
خاص مناسب فقد والرجل الشجاع باطلاقه حسيان والعلم النور عقليان والمشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما انت بالنور تبصر الاشياء
وتفصل بين الاشياء والمطر على شخص كريم مجالسته والمشبه به معقول وفي الكلام
لف ونشر مرتب وظاهر وفي قوله بعض الاشكال تساهل ما فيه من شائبة التركيب كالوامض الغائبة

والشرط ه

واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح ان اشتمال التشبيه على طرفيه عقليان تشبيه العلم بالجوهر في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يحاط بها عند علي ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا وبالجوهر شيء كان في كونهما طرفين لهذا الادراك ويترتب على هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل او جعل وجه الشبه بين العلم والجوهر الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كما ايضا مر وانما ذكر المركب لتحقق وجه الشبه لا بتمام اجزاء حسية الطرفين وعقليتهما لما عرف من ان التحقق طرفا لا يكون طرفا الا حين ما يتم باعتبار آخر وهو انه طرف لمفرد او مركب اذا عرفت هذا فمفرد او لا فمركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب هنا ولم خصص سند التقييم بوجه الشبه المركب دون الوجه قلت يجب ان تعلم ان ليس المراد بتركيب المركب في وجه الشبه بان يكون جهة مركبة مزاجا او تأليفا مخصوصا ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الف نية واحد لا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او اي عدة او صاف لشيء واحد فتنزع منها هيئة وتجعل شيئا او اشتبارا واحدا ووجه شبه وذلك كما صاحب المفتاح يقع في تشبيه المركب بالمركب بان كالهيئة الحاصلة من الجمع بين الامور المتباينة كالاحمر والابيض والمستديرة والمستقيمة مثلا في وجه الشبه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله الآية بعني ان قصد الى متعددين فنتزع منهما هيئتين ثم قصد اشتراك الهيئتين في هيئة تنتهما او تشملهما اما ان يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فنقول وهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه اما ان يكون منتزعا من امور او غير منتزع منها اما ان يكون في حكم الواحد لكونه امرا حقيقة ملتئما واما اوصافا منضمة ثم جمعها الى جهة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فاركب الجنبي بنا اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او فيس بن الاسلت وقد لام في الصبح الشرب كما زبى كسفود ملاجية الملاي فهم اليم جنب ابيض في حمة طوال وقد جاء تشبيه بالام كما في هذا البيت حين لوح اي تبخ نوره كما في اسرار البلاغة بقال لوحت الشجرة وانارت اذا خرجت نورها والهيئة بيان لما في قوله كما حاصله تنتزع الصورة البيضة المستديرة القسما المقادير في الراي وان تكن كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي بقدارها كما هما

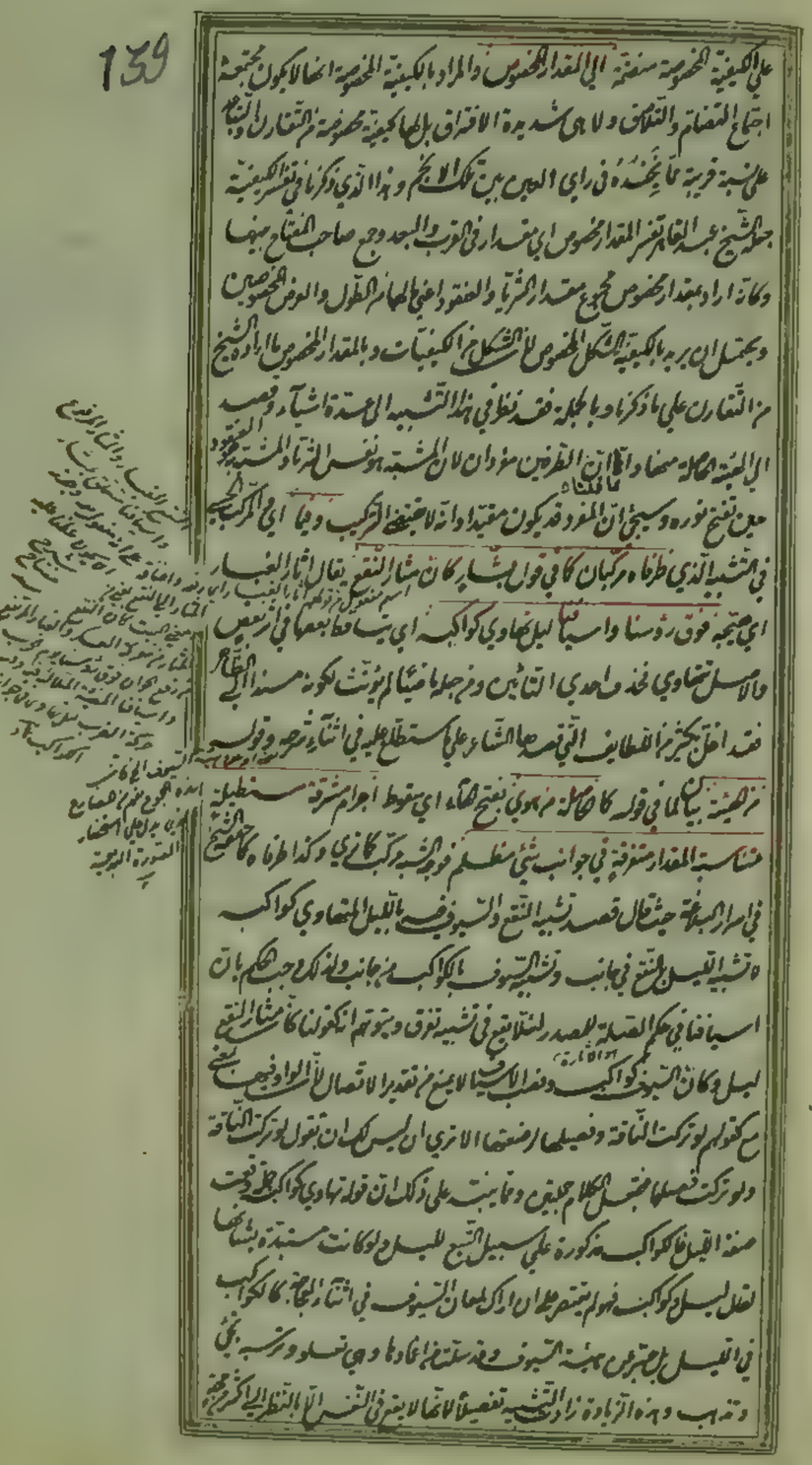

على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاحق ولا هي شديدة الافتراق بل هي كيفية مخصوصة من التقارن والتباعد على نسبة قريبة مما يخيله في راي العين بين تلك الامور وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جملة الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما وكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والفرقدين في الطول والعرض المخصوصين وبجعل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص من الشكلات الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارن على ما ذكرناه وبالجملة فقد تطرق في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به المجموع من حيث تلفيقه ووسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينخرط التركيب وبما اي المركب الجنبي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع قال اثار الغبار اي جعله فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التاءين وزحلفا ما لم يثبت لكونه مسندا الى الضمير فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء تحريره وقوله تشبيه بيان لما في قوله كما حاصله مر تهاوي نجوم الليل المتساقطة اجرام مشرقة مستطيلة مناسبة المقدار متفرقة في جوانب شتى مظلم فوجه شبه مركب كما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف في الليل المتهاوي كواكبه او تشبيه الليل بالنقع في جانب وتشبيه السيوف بالكواكب في جانب ولذا كرر وجب الحكم بان اسيافنا في حكم القصد للصدر لتلائم في تشبيه تفوق وبتوهم انكون لنا كان مثار النقع ليل وكان السيوف كواكبه وضرب الاصيغ لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيه بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا تري ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وتعاتبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جعل في صفة الليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشبهها لقال ليل تهاوى كواكبه فهو لم يقصد بيان ادراك لمعان السيوف في اثناء الجاجة كالكواكب في الليل بل قصد بيان هيئة السيوف وقد ستتزاعاها وهي تعلو وترسب بحتى وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا يتنبه في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة

واحدة وذلك ان السيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطربا شديدا وحركات سريعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة واهوية من الايمن والايسر والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فتبقى على سمته الذي كانت عليه واحدة ثم انها بالتعاوي تستطيل اشكالها قائما اذا لم تزل من اكفها فهي على صورة واحدة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم المتصلة للمصدر انما ليس عطفا على شارة التقدير بمعنى الاشارة تكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم المتصلة للضرب وليس المراد ان الشارة بمعنى المصدر على ما سبق الى الاوهام والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في شبه التحقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد هم كيفية حاصلة من نشر اجرام خفر مبسوطة على رؤس اجرام خفر مستطيلة محدودة فالشبه المفرد والشبه المركب وكل منهما حسي كما في تشبيه بهار شمس شاربه زهر الربيع بميل مقرد سجي لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه شبهه الذي بني في الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون وجه شبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما وغير فيها المركب ويكون ما بني في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن الحركة غير تام من اوصاف الجسم كالشكل واللون وغير للمعنى عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان جاز وا في التشبيه وقد وجدان يبنى في الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغير حامل اوصاف والثاني ان يجرد به الحركة حتى لا يرى غير حامل فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او اي الجمع والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة الترجيعية المتصلة من قوله الاتاق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يتهم بان ينبسط حتى يبقى من جوانب المرآة لم يبسط له بقال به الا اذا ارتعش والمعنى ظهور رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يجمع من جوانب الى الوسط فان الشمس اذا حددت الانسان النظر اليها لتتبين عرضها وجدته ما تزعزعت لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان يجرد الحركة عن غير حامل اوصاف فذلك ايضا لا بد من اختلاط كما لا بد

ومن قوله زهاوي فان الكواكب اذا زهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في زهاوتها دافع وجاذب اهـ

بترجع له

مؤدية ي

في

في الاول فان مقترن بالحركة غير حامل اوصافها فكذا في الثاني لا بد من حركات مختلفة الجسم الى جهات مختلفة فكان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل لتحقق التركيب والا لكان وجه شبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الراعي والسهم لا تركب بها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز فكان البرق مصحف قارئ بحذف الحمزة اي قارئ فانطباقا قارة وانفتاحا فينطبق انطباقا قارة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الجانبين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم تحرك الى جهة واحدة فمن شانها ان يعرض لكل جزء من اجزاء الجسم في حركاته التي يتحرك اليها اعراض مختلفة في جهة التحرك اكثر من التي تليها ذلك قول ابن المعتز في صفة الرياض حتى مسيرها كما تلونا لحقت خفر الحرير على قوام معتدل فكانها الريح جاءت بما بقي التعانق ثم تنفضها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يعني اي كما عبس في ذلك الكلب البيت جلوس الهدي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم كأنها لتناسق مرجل اذا لاح جدول المغزل من الهيئة الحاصلة من وضع كل عضو من اعضاء الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو من تلك الاعضاء موضع خاص والمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواضع وكذلك صورة جلوس الهدي على الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة معصوب كانه عاشق قدة صفة يوم الوداع الى توديع مرحل او قايم من نعاس فيه لوثة مواصل لتطيه من الكسل شبه بالخط المواصل مطلبع من النوم بسببه وهو اللوثة والكسل فقط اليهما ثالث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف شبهه بالمنعطي فانه من قرب التناول لا من البعد وقع في نفس المصلوب لكونه اجتماعيا والمركب العقلي وجه شبه كحال من الاتعاظ بالمرء ناقص عن العمل في استحباب قوله مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اي سر بكر الذين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لا تنه روي من غير فصل مخصوص وهو حمل دون ان يكون المحمول شيئا محصوصا وهو الاسفار التي هي ادوية العلوم وان كان جاهل بها فيها وكذا في جانب المشبه والعلة انه قد ينتزع من متعدد

فيه الخطاء لوجوب اشتراعهم كرّ كما اذا اشترع وجه الشبه من الشطر الاول نحو كما ابرقت
وما اعطاشا غامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا
شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السحاب اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت له
خلابة اذا اختلت لك وتوقفت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة لقوم اي توهمتهم فخلفتهم
واوصل الفعل بالباء اما لانه اقيمت وجلت اي تعرفت وانكشفت واشتراع وجه الشبه ههنا نحو قوله
كما ابرقت قوما عطاشا غامة خطاء لوجوب اشتراعهم الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه
اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات الثلثة لظهور الغمامة لقوم عطاش ثم ارتفاعها وانكشافها
بانصال مطر اتمها موبس لان البيت مشكل في ان يظهر للشطر الاخير شيء من الشدة الحاجة اليه
امارة وجوده ثم يهوته ويبقى حسره وزيادة ترح فان قوله بانصال ليست بالتي
يحتمل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه يظهر الغمامة تماما كشفها هل هي
مثل المذكور في قولهم التشبيه بوجه العقلي انما يتأتى فان قيل اسنا ينبغي ان يكون بعض التشبيهات
مجملة كقولنا زيد يصوب ويكرم شبيها واحدا لان الاقتصار على احد الخبرين يبطل الغرض من الكلام
لان الغرض منه وصف المخبر عنه بالجمع بين الصفتين واحدهما لا تدوم فلما الفرق بينها
ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانما موبس وكون الشيء ابتداء الاخبار
امر زايد على الجمع بينها وليس في قولنا زيد يصوب ويكرم الجمع بين الصفتين غير قصد
الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصوب ولم يتوهم انكر الكلام وجوب تشبيهك له
بالآخر في الصفة حالة وقع حقيقة ونظير البيت قولنا زيد يكرم ثم يصوب فافاده ثم الترتيب الذي
ربما اوهم الوصفين بانا ذكرنا ذكره المصنف ونقل عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصوب
ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف انشاء الله تعالى
وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجملة تتأتى في التشبيه المركب فيشمل ما ذكرنا من انواعه
انه لا يجب فيها ترتيب والتئام اذ اوقعت بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده
قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
شان مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد الثلثة لم يتغير حال الباقي
في افادة معناه والله اعلم وقد تبين ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد مركب ومتعدد
والتأليف من الاولين شايع في ثلث وهو آت في الاعتلي والمختلف والمتعدد الحسي

كالون

كالون والطعم والرايحة في شبيه بالمعة باخوي والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر
واخفاء السفار اي نزوا لذكر على الاخي وفي المثل هو اخفا سفارا من الغراب في شبيه
طاير بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي
وبهاء الشارة واشعاره الذي هو عقلي في شبيه انسان بالشمس واعلم انه
الغير لشان قد يشترع الشبه اي التماثل بين امرين بهما شبه بالتحريك اي شارة وقد يكون بمعنى
كالشبه بالسكون وعند التحقيق المراد بهما هنا الشارة على وجه التشبيه تنزيل التضاد
لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم يتنزل التضاد منزلة
بواسطة تلميح اي اتيان بما في ملاءمة وظرافة بقال تلمح الشيء اذا اتى بشيء ملمح او بحكم
اي نكتة واستظرف فيقال للجبان ما اشبهه بالليل والبخيل هو حاتم كل منهما بحمل ان يكون مثالا
للتلميح والتحكم وانما يتوقف فيهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاءمة والظرافة من غير قصد
الى استهزاء ونكتة فتلميح والا فتحكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التلميح هو ان يشار
في محكي الكلام الى قصة او مثل او شعر ونحو ذلك هو عام مثال التلميح لا التحكم او غلط
لان ذلك انما هو التلميح بتقدم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس فيما نحن فيه قولنا هو حاتم اشارة
الى شيء من قصته حاتم قال الامام المرزوقي رحمه الله في قول الحماسي انا بنو نهشل وهند انتسابنا
لفظ الحماسي حسبي ان قابل هذه الابيات تدرك قصد بها الهزو والتلميح فان ظاهر
قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد اي لان كلا
منهما تضاد باعتبار وصفي الجبن والجراة وكذا بين البخيل وحاتم وهو لا يلمح ولا تحكم
لانا اذا اطلقنا الشجاع على التضاد اي في ان كلا منا تضاد الا خر فلا يكون هذا
من الملاءمة والتحكم في شيء وايضا فالحاجة الى قوله ثم يتنزل منزلة التضاد بل لا معنى له اصلا
فتدبر لا يخفى على احد انا اذا اطلقنا للجبان انه اسد وللبخيل انه حاتم كان منا بما ورد انا التضح بوجه الشبه
لم يثبت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضد بل نابيح ان يقول هو اسد في الجراة
وحاتم في الجود ومعلوم ان محل الشبه هو مطلق الجراة ومطلق الجود هو بين الجبن والبخل الكليين
ترناه منزلة الجراة والجود بواسطة التلميح او التحكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكثار
فوجه الشبه في قولنا للجبان انه اسد انما هو الجراة لكن باعتبار التلميح او التحكم بهذا ينبغي ان تفهم
اسد اللئام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الكاف

جامدا كحائط زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا كحائط قايم لان الجرمي يجيء هو شبه وليس
لا شبه بينهما وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كائنا شخص قايم
لكن لما حذف الموصوف وجعل الكلام لسبب التشبيه كانه اخبر بعينه صار التقدير يعود الى الكلام الاول
نحو كانك ظبي وكانك قمر والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر وغير فصله الى التشبيه
سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اسد وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين
ومثل وما يضاهيه كما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناها والاصل فيه نحو الكاف اي في الكاف ونحو ما يدخل على الجزء كلمة نحو ومثل
وشبه بخلاف نحو كان وظن وشابه ان يليه شبه اما لفظا كقولنا زيد كالاسد
او كزيد الا قولنا مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق
الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم
عليه والضمائر عليه لانه لهما مزج وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطف قوله
كمثل الذي استوقد نارا فمثل المشبه به قد دل عليه الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ واما
جعلنا ذلك من قبيل ما دل المشبه به الكاف فلما ذكر في الكشاف والايضاح فما لا يلي المشبه به
الكاف كقولنا انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الآية وقوله
آخره تحمل التقدير على ان المشبه به مفرد اقول من قبيل ما دل المشبه به
حرف التشبيه قد صرح المص في الايضاح بقوله تعالى ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله
كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف
لان التقدير يكون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان الاضافة
والزمان مستفادة كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصارا
مستندا الى الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه كون المؤمنين انصارا لله بكون الحواريين من انصاري الى الله فالمراد صاحب المفتاح
ادعى التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله
وانما المراد كونوا انصارا له مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
ادعى التشبيه بين كذا وكذا ان المراد بالاول المشبه والثاني المشبه به فجزم بان المؤمنين

بل

هم الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين واشار العلامة قدس
قول هذا البعض بان الآية لم لا يكون فيها لف ونشر او كصيب وبان تشبيه اكون بالقول
غالبا وجه له وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه وقع في اثناء التشبيه بين كون المؤمنين
انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وكون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالشبه محذوف ومضاف اليه
كما في قوله او كصيب من السماء بينهم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد
هذا القول وهو ان معنى كلامه فاوقع الشبه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام
للعهد اي واياه بين كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويستفاد قولهم نحن انصار الله
وبين قول عيسى منهم على ما هو صريح به يعني ان الشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون
هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
بالاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كون هؤلاء بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله او كشبه
بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو محمد عليه السلام او حواري الرجل صفيه وخلصانه
والله اعلم وقد علم مما ذكرنا اي قد يلي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا او غير
مقيد او اتى عليه واتا فلنا ذلك احترازا عن نحو قولنا مثل المؤمن مثل التوراة ثم لم يحملوا
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه غير مقيد بقيود يلي الكاف وهو المثل اعني الحال
والمقدرة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به
نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمقيد آخر
يحتمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات
الحاصل من الماء فيكون اختلاطا شديدا بحيث تتم به الخصوصية المقصودة بالتشبيه فتصير الرياح كان لم يكن فاقلب
فليتبصر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل او فيكون المشبه به يليه الكاف تقديرا كما في قوله
او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج عليه خلافا لقوله او كصيب فان الضمائر
في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لو لا هذه الضمائر
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل في وجه الشبه لانه راجع الى الكيفية المشتركة سواء
وليها حرف التشبيه نحو لم ار كالهلال والبدر اتى مثل الحيوة الدنيا الآية كيف وليها الكاف
وليس المؤمن شبيه الدنيا بالماء ولا بمقيد آخر يحتمل تقديره وظاهر بين فيما قول السيد

مقيد ينافي به التشبيه ه

وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه
وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها
خالية فان قيل اليس ان طلب مدح الفرا حوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير
مثل لا يقال لان المشبه ليس ذوات ذوي القلب بل عالمهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه ذوات ذوي القلب بل
مجموع القصة المذكورة كما في قول انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انتفت بالحذف
والتقدير خشية مثل ذوي عيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه دال على المقصود
وانشدة علاقة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكر
ان من قال ان تقدير قول كماء انزلناه كمثل آه على حذف المضاف والمشبه هو المبني الكاف
لكونه محذوفا فما قصد سهوا بينا وقد يدعى عن بمعنى اي عن التشبيه كما في علقت زيدا
ان قرب التشبيه وارادته شاهد للاسد مشابهة قوية لما في حلت من الدلالة على التحقق
وتمكنه وكما في حسبت او ظننت زيدا اسدا ان بعد التشبيه او دعه بتقييد لما في الحسبان
من الدلالة على الظن دون التحقيق فبشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو
بل يظن ذلك وتخييل وقد يكون هذا الفعل منشأ لعدم التشبيه فظ للقطع بانه لا دلالة للعلم
والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانما يكون على تقدير
واداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه بمعنى عن حال التشبيه
من الغروب والسعد الكائن صوب والغرض منه اي التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو
اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر
يمكن ان يخالف فيه في اشتباهه كما في قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم
فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح يقع فوق الناس حيث لم يشبه
وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه جيء بهذا في الظاهر كالمتنع لاستبعاد ان يشابه
بعض اجزاء النوع في الفضايل خاصته بذلك النوع الجاني بعيره كما ليس منها فاحتج لعدم
دخول امكانه بان شبه بحال المسك الذي هو من اجزاء دم آدم فانه لا يشبه دم آدم فما شبه
من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت البيت
دل عليه وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد

هذا الكلام ه

في ذكر

في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يشبهها فكذلك شبه بحال المسك الذي هو مثل
هذا تشبيها ضمنيا كنايا عنه او حال عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه علي اي موصوف
من الاوصاف كما في شيبه نوب باخرى السواد اذا علم لون المشبه دون المشبه والا لم يكن
لبيان حال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة
والنقصان كما في شيبه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في شدته اي شدة السواد
او توجيها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقويته شأن
كما في تشبيه من لا يحصل من سيبه على طايل لمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير حد الفائدة
وتقوية شانه ما لا تجده في غيره لان الف الفكر بالمحسوسات اتم منه بالمعقولات لتقدم الحسيات
وزوال الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول قلت يوم كاطول
ما يكون او كانه لا آخر فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قول ويوم كظل الرمح قصر طوله الدم
عنا واضطرابك اذا ذكرت له في وصفه بالقصر يوما كان قصره ما يتصور وكلح البهر وكانه
لا يجد فيه ما يجده في قولهم ايام كاباهم الغطا وطول الشاء ظلما عند باب ابي نعيم يوم
مثل سالقة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم شبي لم يزل ذاكرا عن ذكر وتحير
خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادق فيه من الاول تحيرة
ما يصاحب من انشاد قوله اذا تهم التي بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذا اولى
الاربعة يقتضي ان يكون وجه الشبه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به
بوجه الشبه اشهر واعرف طاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر
كذلك لان بيان الامكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وحمله
على امكانه لكن لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان الشوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود
وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في
وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتبين بمقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا الامكان كاسم
وجه الشبه ادخل في الاستغناء عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير امكان
حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرر و
التقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين

والتشويه والاستطراف لا يقتضي الا لثمة والاكرية لصحة تشبيه وجه العذارى السوداء بعقلة الظبي
للتزيين مع ان السواد ذميم ليس اتم منه ووجه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الرائحة المسكية
بين الوجه المجدور والسلعة الجامد المنتورة ليست في السلعة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل لعله كان المشبه بالمذروحي كان التشبيه بالمذروحي بتأدية هذه الاغراض اوفى وقد اضطرب
في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واحقق بها
واقوى حالا منها والا لم يصح ان يذكر المشبه به ليبين مقدار المشبه والا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه بل لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء
بما يأباه وهو التقرير الاتم اذ في معرض الاستطراف كما في تشبيه فم فيه جرموفه بجرم المسك
موجه الذهب فعلا لامتناع وقوع المشبه به وهو الجرم الموصوف بالواقع وهو الثلم المذكور
لاستطراف المشبه بصيرورته كالممتنع بمشابهته اياه او الوجه الاخراي فعلا للمذرة حضور المشبه به
في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي لاستطراف استطراف التوادر
كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واحقق
واقوى حالا بما عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من توقيف المجهول بالمجهول وهذا انسب
كلامه وبالجملة فليل لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه
الا فيما يكون لزيادة التقرير ثم لا زيادة فيما يكون للتزيين والتشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاكتفاء او الغرابة ليحصل الغرض والمقصود الذي
هو الجهة المشتركة فلا وقع لا يجدان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه
اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به
اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب
في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حقه مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون المشبه به اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص
بالكامل او زيادة التقرر عند السامع وان يكون مسلم الحكم موجودا فيما يقصد ادراج المشبه
اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن
اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين
كما في تشبيه وجه اسود بعقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور وسلعة جامدة بتوتة يابسة

في صورة الاستطراف

او الندرة

او استطرافه اي عند المشبه طريقا جديدا كما في تشبيه فم مرموقه بجرم المسك بوجه الذهب
لا بارزه اي استطراف المشبه في هذا التشبيه لا بارز المشبه في صورة الممتنع عادة وكذا في
وجاء غير لا بارز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه بارز الحضور في الذهن
اما مطلقا كما مر في تشبيه فم فيه جرموفه واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول
ابي العتاهية يصف التسبيح ولا وردية تزهو فاحمر لهوري زهي اجمل فوق زهواي بحر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زهايزهى زهوا بزر قمها بين ازرق على حمر الجواب
يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة بالياقوت كما هو فوق قامات ضعيفة بها
اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا تبدو
حضورها في الذهن ندرة بجرم المسك موجه الذهب لكن يبدو حضورها عند حضور صوت التسبيح
فيستطرف لشبهة فتاق بين امور بين متباعدين غاية التباعد ووجه استطرافه ادراك
شبه بات غض رزق واوراق رطبة مزلجب نار في جسم يستولي عليه اليبس من اليابسات
على ان الشيء اذا ظهر من موضع ظهور ممتنا كان من التوس اليه اكثر وهو بالشيء اجدر
وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه وهو مرباحد هما ايهام انه تام في وجه الشبه
وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها قصدا الى ايهام انه
زايد كقول ابي قول محمد بن وهيب وقد اصبح الصبح ثغرة الصباح ثغرة الصبح بياضه
فوق الدرهم ثم يقال غرة الشهر لاغرة الدراهم وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم في الاشراق والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على ان الممدوح
بعرف فوق المادح وتعظيم شانه خارجين بالاضافة اليه والارتياح له وعلى كونه
كما علا في الكرم بعضف السير والطلاقة عند استماع المدح والعرف الثاني بيان الاتمام
اي بالمشبه كشبيه الجامع وجها كالبدر في الاشراق والاستعارة بالرغيف وسيجيء هذا
اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب بعد الذي ذكرناه من جعل
احد الشيئين شبيها والاخر مشبها به تارة يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه
حقيقة كما في وجه التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه
الى المشبه به لا زايد كما في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم من كلامه
الحاق الناقص في وجه الشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين

في ذكر هذا الامر غير قصد الى كون احدهما مقتضيا في ذلك الامر والآخر زائدا سواء وجد هذه الزيادة في المقتضى
اول وجه فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالاشتباه بان يكون كل واحد من الشيئين مشتبها بالآخر احترازا
عن ترجيح احد المتساويين بلا وجه الشبه كقول ابي نواس في الخمر تشابه دمعي وهي تصوب
فمن مثل ما في الكاس عيني تشك فوالله ما ادري الى الكاس تسبيل الدمع
والمراد اذا اطلق اسم الشيء فالباء في الجزء للتعدية وليست زائدة على القول بان اسم غير قد تمت
اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والآخر ناقص
بحيث يحكم بينهما بالاشتباه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في ذكر التشبيه ايضا
كتشبيه غرة الفرس بالصبح فانك اذا تشبيه الصبح بغرة الفرس مثلا اريد ظهور بياض في مظلم اكثر منه
اي ذكر ذلك المبرئ غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانارة وفرط التلألؤ
وتحو ذلك او قصد شيئا من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ
في اسرار البلاغة جعلة القول تحته لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد
الى ابهام انه ناقص اذا قدر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع
وصفين على وجه يوجد في النوع على حد او وجدت في الكامل كان الكلام تشبيها بليغا
شبه ذلك المستتم فان لم يتهيأ ترجيح احد المتساويين بحيث يقتضي ان يحكم بالاشتباه ولا الجزم بالشبه
اصلا عدل التالي بينهما اما بواو الشبه فيجوز ان يجعل الكلام احدهما مشبها والآخر مشبها به
لغرض من الاغراض وبسببه لا لاشتباه من غير قصد الى الزيادة والنقصان لكن لا استواء
في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه حتى ان ترك التشبيه المبني في الاغلب عن كون احدهما
ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه بهذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر
في افساده فان له نقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر باعتبار الاداة وآخر
باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة بالترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما
اي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة من الناس بالآخر
في قولنا هذا لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد منهما يشمل على صاحبه عند الاعتناق كالثياب
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة كالثياب الساترة للعورات على ما قيل
ليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به فلا اذ لا دخل في التشبيه لعدم توقف الاشتمال

او القصد اليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه
هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء
لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين
ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالصورة وقد يكون بهما وقد يكون
بغير ذلك او مختلفا اي احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقولهم الشمس كالمرآة في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه
اي تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما المشبه مركب
مركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب
بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به جملة حاصلة من هيئة امور كما مر في وجه المفتاح
واشار الى صاحب الكشاف حيث قال العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتجمع بينها
بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء وتضامت وتعاضدت حتى عادت شيئا
واحدا بانوي مثلها تشبه المركب بالمركب فقد يكون بحيث يحس تشبيه كل جزء فرادى احد
طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق
فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بيساط ازرق تشبيه حقيقي لكن ليس هو التشبيه الذي
يركب الهيئة التي تلوح للعقول من اجتماع مطلع النجوم متوقعة متفرقة في ارجاء السماء وهي زرقاء
ورقعتها الصافية وقد لا يكون بهذه الهيئة كقولنا المريخ في المشتري فداه في شاخ شاخ
منعوف ما قيل عن دعوة قد اجيبت قد آذنت فانه لو قيل المريخ كمنعوف في الدعوة لم يكن تشبيها
وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء فرادى الا بعد تكلف وتعسف
كما في قولك مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين التمثيليين
لا يتكلف لواحد واحد شيء بعد تشبيهه به وهو القول الفصل والمذهب الجزل وان جعلتها
من المؤدة فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق في استوقاده نارا واظهاره الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام في الصيب وما يتعلق به
من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع
والبلايا والفتن من جهته اصل الكلام المعلوم والمشبه موجز مركبا فمن تشبيه التشبيق باعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد والمشبه به مركب من عدة امور

الشقيق هو

هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها جعل صاحب الصباح تشبيه الشاه الميلي

كما ترى وكذا تشبيه الشاه جبلي بحمار بري مستوفى الشرائط ويجوز فيه ما تقدم في سابقه من تشبيه المفرد بالمفرد بين المركب والمفرد المقيد اوجه شتى الى التأمل فالشبه به في قولنا هو كالرأس على الماء اتم منه في قولنا هو كالرأس على الماء ان شرط ان يكون رؤس على الماء وفي تشبيه الشاه جبلي بالحمار البري تشبيه المفرد بالمفرد بين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الهلال بحاجب كما قال ابو تمام

في طلعة الشمس مشبه بقدح ترقرق فيه الخمر وهي ذاهب

في كأنه وقوله والشمس مشبهة بقدح ترقرق فيه الخمر وهي ذاهب وقوله كأن مثار النقع فوقهم وقوله كأنما اثار الجو منه الاركب بالمركب ذاهبا الا ان كلام الشبه والشبه به جملة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمفرد وكان ما ذكر المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاه جبلي بالحمار في ان الاول داخل في باب الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف والا تشبيه مركب بمفرد كقوله

اي قوس اي قام يا صاحي تعصبا نظيما اي ابلغا قصى فظر بكما واجهدا في التنظير فان

نعيضة اي بلغت اقصاه كذا في الاساس زيادة وجه الارض كبعض تصوير اي متصور بحذاء الماء

بتال صورة الشمس جيئة فتصوير زيادة الماء اذ اس اثبره فيم قد شابه

اي خالط نهار الربيع حصاها كانه بالنهار ناشرة واشد خضرة فكأنما هو اي ذلك الصار المشبه بنوى

ذو فرشة النهار المشبه الذي اختلط بازهار الربيع فاختفت باخضرارها نور الشمس حتى صار

يضرب الى السواد بالليل المتوهم فالشبه مركب والشبه به مفرد وكذا عكسه هذا على ما مر وايضا

نسلم آخر التشبيه باعتبار الطرفين وهو ان يتعدد طرفاه فانه ملفوف وهو ان يأتي

على اثر العطف او غيره بالشبه اما اولا تام بالشبه بها كقوله اي قول الدر بين الحباب

بكرة اصطبا الطير كان قلوب الطير رطبا يعفورا يابسا بعفاء لدى وكر العناب

والحشف البالي اشبه الشبه الطرفي قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها

بالحشف البالي اذ ليس لاحد غرض صحيح يعتد به في تشبيهها وكذا قال الشيخ

في اسرار البلاغة انه انما يستقيم الفضيلة حيث يكون متصلا للفظ وحسن الترتيب فلا

لان الجمع فائدة في عين التشبيه او مفردين وهو ان يؤتى بشبه ثم بشبه به وشبه به

اخرى كقوله اي قوله الاكبر بعض اشياء النثراي اللبيب والآية سكر والوجوه

دنانير والاطراف الاكف وردي اطراف البنان عنم هو شجر احمر الثمر وان تعدد طرفاه الا

بشبه دون الثاني فشبه الشبه بكقوله سبع الجيب وجاركما بها كما قلب

وغيره

وغيره في مضاره وادمي كالآلي وان تعدد طرفاه الا بشبه دون الاول

وتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات يدنيني حتى الصباح اغيد محجول كان الثريا

كما يسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد او ورد وجنة العذارى

اذا فاح جمع الخوان وهو ورد لون نورسه ثغره ثلث اشياء وفي قول الحريري عن لؤلؤ

رطب وعن برد وعن اقاح وعن طل وعن حب شتى بخته وفي كون اداة بين الشبهين

مذهب التشبيه نظر لان الشبه اعني التعدد غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان يلحظ كما

في بيت البحتري يدل على انه تشبيه بالاستعارة وستسمع في هذا الكلام ان شاء الله

ومن تشبيه الجمع قول صاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتقني بالمس اياته

تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامانى وتيل الامانى

وعهد العشي ونسم الصبا وصوب الربيع وريح الغمام وباعتبار وجهه عطف

على قوله باعتبار الطرفين اي الشبه باعتبار وجهه بنسم ثلث تشبيهات الاول مجمل

والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو

الى التشبيه الذي وجه منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا وتشبيه

بشاشة الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب الهبوي المصطلي والشبه

في قولك مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والشبه في قوله

كالبرق قوما عطاشا الخبر اي غيرذلك وقيده اي المنتزع منه بكونه

غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من امور

خص باسم التمثيل كقوله مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو عدم الانتفاع

بالعلم نافع مع الكد والتعب في الحمل هو وصف مركب منتزع من متعدد وليس بحقيقي بل هو

عائد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما شابه ذلك فالمثل

بتغير اخص من التشبيه كما هو ظاهر وامام صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ

في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا بان انتفى التشبيه

ولا بان لم يرد تمثيلا وضرب مثل واذا كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه

وان يقال ضرب لهم مثلا كذا يقال ضرب الدهر مثلا للقرآن والحجوة للعلم واما غير التمثيل

وهو كلما في التمثيل فوجه الشبه فيه اما ان يكون وجها واحدا او يكون وجها منتزعا من متعدد وهو الذي

مالا يكون مستمرا عادة او يكون وصفا حقيقيا فشبه الشيء بالمعتاد المتكرر يتمثل عند الظهور
وليس بتمثل عند السكاكي وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل و
ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه المذكور ما هو ظاهر بحيث كل احد
يخرز به كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم في كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها
اي هم متناسبون في الشرف يتسع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما في الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء في الصورة يتسع تعيين بعض اطرافها وبعضها وسطا كذا نسبها مفرغة مقعرة الجوانب
كالدايرة بخلاف ما لم يكن مقعرة الجوانب فان موضع الافتراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا وذكر جار الله ان هذا قول الامارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بني الحلقة وهم
ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي في لك لانها
سئلت عن بنيها ايهم افضل فقال عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت تكلمت ان كنت
اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج
لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه دون ما بعده يقول وايضا انما كذا وانما كذا اشعارا
بان هذا من تتبعات مطلق التشبيه وهذا اعلف علي قوله منه ظاهر ومنه خفي
اي فمن المجمل ما لم يذكر فيه وصف الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه اتم اداء الى وجه الشبه
يخرز به اسد فقوله ما زيد الا اسد يكون قد ذكر فيه وصف احد الطرفين لان الاسد مثل
الاشجع هكذا ابتغي ان نفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشترك
بوجه الشبه كقوله تعالى انها بقرة فارض وبكر عوان بين ذلك فارض وبكر عوان مشتركان بوجه الشبه
بين كونهما مفروضة غير معلومة للناظر فيتشعر بوجه الشبه
سن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصف احد طرفي الشبه دون الطرف الآخر كقول ابي تمام
ابي الحسن بن سهيل ستبلج العبس لي والليل عنه فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب
معدن جود اي اعرفت ولم يعد وعني مواهب وعاده وظني ظن مخب كالغيث ان حيث
وانما اي انما ريثه يقال فلان في روق شبابه وريقته اي اوله واصابه ريق المطر وريقه
كل شيء افضله واول ما نزلت عنه نجم في الطلب ومنه المدح بان عطاياه فائقة
عديدة وهو لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيب حيثه او نزلت عنه وهذا الوصف
مشترك بوجه الشبه فان الافاضة في حالتي الطلب وعدم السؤال الاقبال جميعا والاداء فيه
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه دون المشبه به كقولك فلان كثير اياد يريد انه وصل سواء اتى

طلبت عنه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم وانما معطوف على قوله
المذكور
اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كالآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون
حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستدلا له واليه اشار بقوله وقد يساق بذكر المشبه
كذا اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستدل به اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم
للكلام الفصيح هو كالسلسل في الحلاوة فان بجامع فيلازمها اي وجه الشبه في هذه التشبيه لازم الحلاوة
وهو سيل المطبع لانه المشترك بين السهل والكلام الحلاوة التي هي من خواص المطبوعات
قال السكاكي وهذا التلازم لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كسيل المطبع
وازالة الحجاب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسية وعقلية مبنية
في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر تارة محمولا هذا يعني ان ذلك التلازم ناش عن اتحاد
ومنوع عليه وذلك انهم لما سامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا بحلاوة مثلا وهو امر حسي
قطعا حملهم ذلك على ان يسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منتزعا الى الحسية والعقلي بمنزلة قولهم وجه الشبه
ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره شارح العلامة وفساده بين
لان حاصله ان وجه الشبه في هذا التلازم هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه في التحقيق في قولهم
الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التلازم في الاول
هو الحلاوة دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان الحسي منهم في فهم وجه الشبه
الى الحسية والعقلي ونسبته بعضهم انما هو من قبيل التلازم في الثاني فيستلزم وجه الشبه
وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد وهو الحمرة المشرقة الطارئة للحمرة الحسنة
فهذا الاعتبار الحسي سواد وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما ابى التشبيه الذي ينتقل فيه الى الشبه
الى الشبه بمجرد تدقيق نظر لظهور وجه فيه بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جلاه مزيد امر
بسيط اي ظهور وان جلاه بعض مزيد امر فمضاه فاول الراي وظهور وجه الشبه فيه ابتدي الراي
يكون للامرين اما لكونه امرا حسيا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الآخر
ان ادراك الانسان من حيث انه شيء ما جسم او حيوان اكمل واتم من ادراكه من حيث انه جسم
حساس يتحرك بالارادة ناطق لان المفصل مشتمل على المجمل وشيء آخر فلهذا كان السابق اوفق بالغرض
ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك المحاسن فانها انما تزيد بتفصيل اذ لا يدرك

كتولها هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلوم من النظر فيتشعر بوجه التشبيه

عليت

ثم قال ه

ليست ما يتكرر على الحس لانه ربما يقتضي الجمل ذكره ولا يتفق لان يرى مرآة في يد كل واحد من
مذكور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه نوع المطرفين ومهما يتعلق به يكون المشترك
وجامع بينهما فلا بد وان يحضر المطرفان اولا ثم يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة في قولنا
تشبيه الشمس بالمرآة في كفة الاشل مرجعها احد امرين اما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني
قلة تكرر المشبه على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد في شيء واحد او اكثر
بعيني ان يعتبر فيما لا وصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل هذا في امر واحد
او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال وقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا
من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي دوالمرى النيس
خلف زرود بينا كان سنامه سنام الجبل يتصل بدخان وان تعتبر الجمع كما مر في تشبيه الثريا
قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم انا قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان المدرك وصفين او وصفا
فانت تنظر فيها واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حالا الا تنظر
في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم ان تقع على احد وجه
احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فصل امرؤ القيس في التهجين عن غزل الذي قاله عن النساء
وجوده والثاني ان تنظر في المشبه في امور لتعتبرها كلها او تطلبها في المشبه به كما عتبارك
في تشبيه الثريا بالعنقود الامر فيها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على صفة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك الا انك ان تنظر الى كل واحدة
في نفسها كما في عين الديك فانك لا تقصد في النفس الكمرة بل الى ما ليس في مثل جرمه واعلم
ان هذه الكثرة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فقد يقع التفصيل في وجه الشبه
وكلما كان التركيب غريبا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد كقوله تعالى
اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها خرجت مخرج المثل فقد اشتمل وجه الشبه
من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا القرب اي البعيد القريب دون القرب
المبتذل لغرابته اي لكون هذا القرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا موضوعة على العناية
ولا يخفى ان المعاني القريبة الخ واحسن من ذلك المبتذلة ولان بعض الشيء قد يطلب
الذي هو موقعه النفس اللطف والمسرة اولى وبهذا ظهر ان المثل الكل الذي هو موقعه بزيادة
على الظاهر ونفي هذا الظهور في ما هو الرأس ما يكون سببا للطف الخفي ووقفة اورتب

بتفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الاولى او قليل عطف
على واحدا اي ولكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن انا
عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه
اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجزة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل كان
في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجزة او مطلقا
عطف على قوله عند حضور المشبه به وغلبة المشبه به في الذهن مطلقا كون النكرة اي
تكرار المشبه على الحس او لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر عند المخاطب اكمل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر مثلا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الكف
والاستعارة كان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمباشرة كل احد لها وقرب التكرار التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة
حضور المشبه به سببا قرب المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال
مع ان التفصيل مما يناسب الغرابة لان قرب المناسبة او التكرار على الحس سببا لظهوره المؤدي
الى الابتذال مع ان التفصيل في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض التفصيل
التفصيل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر مجمل على
لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول وانما يبعد غريب عطف على
قوله انما قريب مبتذل وهو كلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه به الى المشبه
الا بعد فكر ورويه فنظر لبعد الظهور اي الخفاء وجهه في بادي الرأي اي عدم الظهور بحيث لا يدرك
انما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه الشبه فيه هو الهيئة الحاصلة
وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولنا لا يقع في نفس الامر للمرآة الا اضطراب الا بعد
ان يستانف تاملا ويكون في نظرة تمهلا او مرورا اي او لمرور حضور المشبه به ما مر حضور المشبه
لبعد المناسبة كما مر في تشبيه النصح بناء الكعبة واما مطلقا ومرور حضور المشبه به مطلقا
يكون لكونه وهميا كما يناسب الاحوال او حركا خياليا كما علم ياقوت منشورة على رماح
مرر بعيد او درر كا عقليا كمثل الذين حملوا التوراة الآية كما مر اشارة الى ما ذكر نام الآية
او لعلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف

بعض الكتاب على البعض فان المكاتبة شريفة فلا بنكف عن بناء ثان على اول ورد قال الى اسباب
فيحتاج الى تفكر وتأمل وهيهات على من الفكر اذا صادف نجحا قويا وطريقا مستقيما يوصل الى المطلب
ويلوحنا المقصود والمعنى المراد والمعدود في التشبيه هو المعنى الذي به يشبه زيد الاسد وغيره لا الكلمة
واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتعرف في التشبيه التقريب المستدل
باجلى غريبا ويخرج عن الابتذال كقول ابي الطيب ام تلق بعدا الوجه شمس نهارنا
الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن الشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء اخرجه
عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء اعلم ان كلام التقية يعني ابقر
كالتشبيه في ليس كمثل غير مرضي وان كان من تتمة بعني قابلته وعارضته فوضع بني موضع التشبيه
اي لم يقابلوا بمعارضته في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء وشذ قول الآخر ان السحاب
لتستحي اذا نظرت اليه مذاكر نفاسة ماضيها وقوله اي قول الوطواط غمامة مثل الحسام
تواقبا اجلى اسما لو لم يكن للثناء قبا اول فان تشبيه العزم بالحسام مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه
الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما
بشيء ما وجودي او عدمي يراد عليه بمزيج اللفظ او سياق الكلام وشذ قولهم مسكين الارض
اي لو كان المسكين على الارض وهذه القيد تلك ساكن اي لو كان المسكين ساكنا والمانع
منهم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشارة الى التقييد باعتبار الاداة وباعتبار اي والتشبيه
باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر السحاب ومنه اي ومن المؤكد
ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو الريح تعبث بالغصان وقوله ذهب الاصيل
على لجين الماء اي جاء كالجين اي الفضة في البياض الصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر
الى المغرب وذهب الاصيل صفرة الشمس في ذلك الوقت بصفرة اصيل اشمس اصيل كالذهب
فعلى هذا ذهب الاصيل قيس على لجين الماء صفرة وشعاع الشمس فيه بوصف بالصفرة
قال الشاعر ودرب نهار للفراق اصيله وجهي كما لو بنا مناسب صفرة وشعاع الشمس فيه
مرخيل لجين الماء وقيل تعبث الريح بالغصون عبارة عن اهتزاز الماء وخص وقتها لان
نزاعة طيب الاوقات كما قال الشعراء قال الابهوردي لبيان اسحار وقيه هواء وكما خفيت
والشمس تقبل اصيلا كذا يجب ان يعتقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما ذهب
الى بعض الاوهام الفاسدة للبصائر الكاسدة من ان اللجين انما هو نقطع لام وكسر الجيم

اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد تشبه وجه الماء بالوان الاصيل هو الشجر الذي اصله عرق وورقه
هو ورقة الذي اصفر بهبوب الخريف وسقط منه على وجه الماء بحكم هبوب الريح بين مارد وهو الآخر
او مرسل عطف على ما مؤكد وهو بخلافه اي ذكر اداته فصار مرسلا لعدم التأكيد المستفاد
من حذف الاداة المشعر بكمال ظهور ان المشبه هو المشبه به كما مر الاشارة اليه بقوله المذكورة فيها
اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بالغرض كما مر او مردود وهو بخلافه
يكون تشبيه ناقص اي بوجه الشبه في بيان محال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه
الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مردودة عند المخاطب في بيان الامكان
او مردود وهو بخلافه اي ما يكون فاقدا عن افادة الغرض وقد ذكرنا ما يستحق به الاوصاف
خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها
وقد سبق ان اركانه اربعة فالاصل في اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه مذكور قطعا
وضع فاما ان يكون المشبه به مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او مقدر وعلى التقادير
فالاداة اما مذكورة او محذوفة بقيد ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف
والاداة والاقوى منه وهذا هو المقصود في المقام هذا فاقل واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها فقوته باعتبار متعلق باختلاف الاداة على ما سبق الكلام ان اعلى المراتب
انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كما قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اجتمع
اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي مع حذف الشبه
نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بهذا المرتبة
على ان ثم للترتبي في المراتب حذف احدهما اي وجهه اداته كذلك اي فقط او مع حذف المشبه
نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد
في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة
ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة
والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما ودلك لان القوة
انما هو من حيث الظهور او الجهة به على الشبه بانه هو او منظورا اليه الظهور فاعل

عليها كالاول فهو في غاية القوة وما خلا عنها كالثاني خلا عن قوة له وكالاول على احد حافظ فهو متوسطه
في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الدابة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف
وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به مرجيث الظاهر بقي ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا
للشجاع اسد يرمي والبيت كما مر واسد او نحو قولنا زيد اسد اداسد في الاخبار عن زيد حيث
يعد الاول من الاستعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انا اذا جرى في الكلام لفظ ذات قرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناه فرعلى وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا او مقدرا كقولك
لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا والخلاف ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون
مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه بان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر نحو زيد اسد او
لقيت منه اسدا فلا خلاف في انه تشبيه وان كان وصفا او في حكم الوصف نحو رأيت
رجلا هو او مثله اسد او كالاسد فالصحيح انه تشبيه ايضا لان اسم المشبه به اذا وضع
بهذه الموانع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه للاجرى عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فصيغة الكلام
في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو متنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه مزاكد يكون الاثبات
بالاسد لاثبات التشبيه فيكون ضمنيا بان يعني تشبيها لان المشبه به اتى به لافادة التشبيه
بخلاف ما لو قلت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه للشيء بل موضوع الكلام لاثبات النفس
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه كمنويا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر
وتامل واذا اتفق التصريح بان هذا الاقتران مما يوفق سببا في الاصطلاح والعبارة
بان يسمى احدهما تشبيها والاخر في استعارة هذا خلاف كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه المحققون
وعن الناس من ذهب الى ان الشاذ ايضا يجوز ان يكون اسم المشبه به مجازا عن خلاف
كلمة التشبيه بخلاف لفظي راجع الى تغير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه
خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كما اذا بنيت منه اسما فلا تسلم استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه على ما هو له لاستعارة له لانك اذا قلت اسدا
ولا اثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف الذهبين ولا تشبيها ايضا لان الاتيان
باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على اشتراكه وانما التشبيه يكون في الضمير لا يظهر
الا بعد تامل فلا يكون الاتيان به لاجله فلا يكون تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فاعلم ايدك الله تعالى ان تعلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد
فاحسن دخولا وادوات التشبيه عليه لا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به موصوف

نحوه

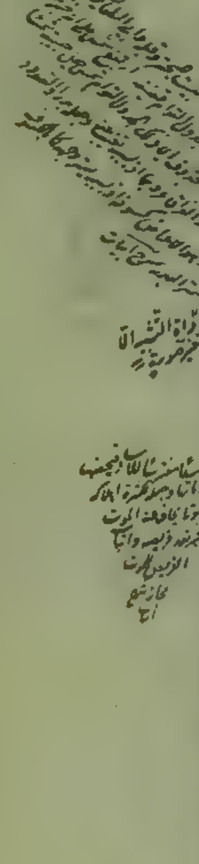

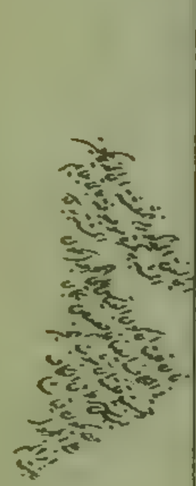

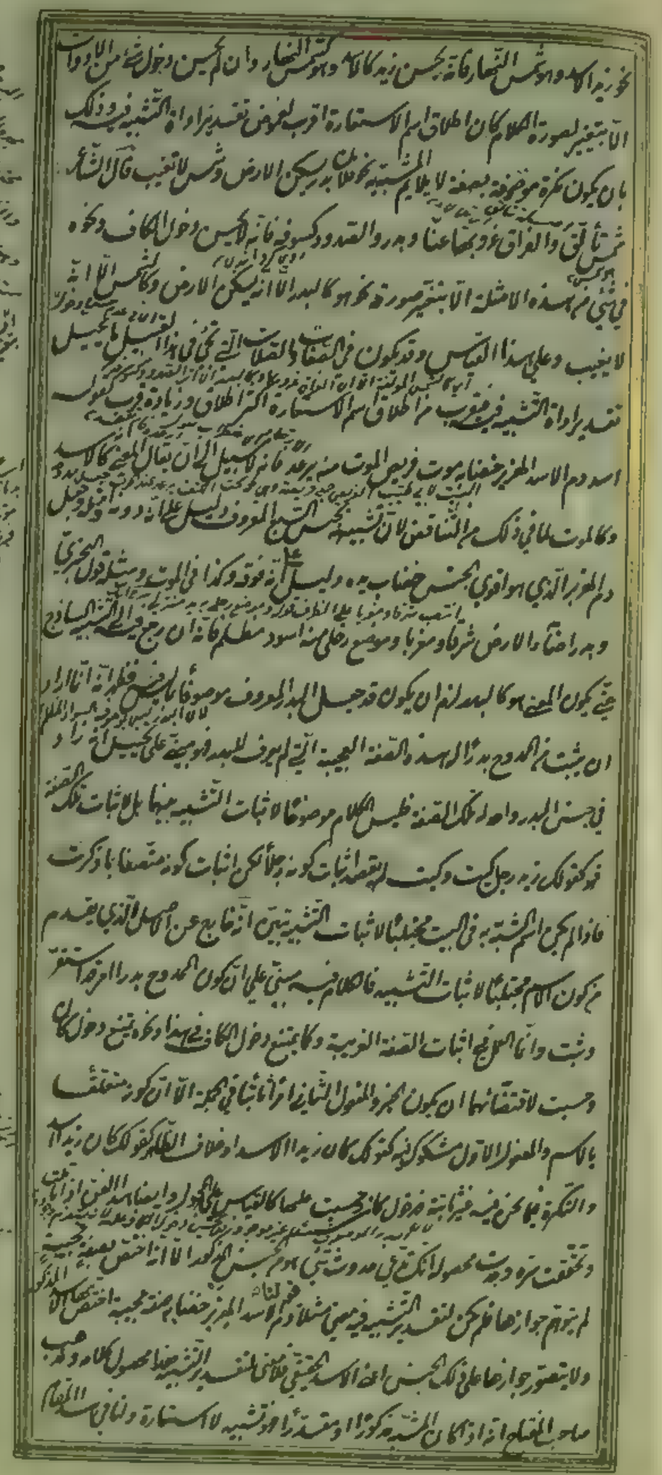

نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو شمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لعروض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك
بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلايم المشبه نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان الشائع
شمس تأتي والاتراق غروبها عنا وبدر والتعدد وكسوفه فانه لا يسكن ودخول الكاف ونحوه
في مثل هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انها تغرب
لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والفعلات التي تجري في هذا السبيل مما يحسن
تقدير اداة التشبيه فيه بسبب من الاطلاق اسم الاستعارة اكثر الاطلاق وزيادة فيه نحو قول
اسد دم الاسد المزعفر عضنا بيوت فرسن الموت منه بريء فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى كالاسد
وكالموت لما في ذلك من التناقض فان تشبيه الشجاع المعروف ليس على انه دون الموت
دم المزعفر الذي هو افوى في الحس خضاب يده وليس على انه فوقه وكذا في الموت وسئله قول البحتري
وبدا لها والارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج
فيكون المعنى هو كالبدر لم ان يكون فوجه البدر المعروف موصوفا بالفرض فتقدير اداة التشبيه
ان يثبت للممدوح بدلا لهذه الصفة العجيبة التي لم يعرف للبدر فهو صفة على الحقيقة اذا اريد
في جنس البدر واما لتلك الصفة فجنس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه فيها بل لاثبات تلك الصفة
فهو كقولك رأيت رجلا كالبدر وكقولك رأيت كوكبا وجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يجز ان يكون المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه بين انه خارج عن الاصل الذي يقصد
به ان يكون الكلام مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان يكون الممدوح بدرا او غير مستقر
وثبت واما الاصل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان
وحسبت لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني اثرا اثباتيا في الجملة الا ان كونه متعلقا
بالاسم والمفعول الاول مشكوكا فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلاف الكلام كقولك كان زيد اسد
والتكلم بالمحتمل فيه غير ثابت فدخول كان وحسبت عليها كالتجسس على الكلام وايضا اسد الغين اذا اثبت
وتحققت مرة ويثبت محصولا انك في حدوث تلبس الاسم بالكنه الا انه اختص بصفة غريبة
لم يتوهم جواز اتصافه لكن التقدير التشبيه فيه صار مثلا في قولهم اسد الغين للشجاع المزعفر خضابا بصفة عجيبة اختص بها الاسد الذي
ولا يتصور جواز اتصاف ذلك الجنس الا على التحقيق فلا تقدير التشبيه هنا لحصول الكلام وكذلك
صاحب المفتاح اذا كان المشبه به كونا او متقدرا او تشبيه الاستعارة وان ناسب الكلام

علام ذكره في بحث الاستعارة انشاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو التصديقي
من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا
كما سيأتي تشبيها بقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله
في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون الحقيقة كما هو المذهب الصحيح
لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالبحث عن الاصل مناسب وقد يقيد ان
باللغويين ليتميز ان الحقيقة والمجاز المتداولين الذين هما في اكثر الاستعمالات والاكثر تركه لهذا القيد
لتبادر توهم انه مقابل الشرعي او العرفي فالحقيقة بالعقلي يعرف الحقيقي في الكلام والمطلق في الخبر
سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة في الاصل فعيلة بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت
او بمعنى مفعول من حققت الشيء واذا اثبته نقل إلى الكلمة الثابتة المستقرة في مكانها الاصلي
واما ذهابها للنقل من كونها صفة فرد صاحب المفتاح انها للثابت على الوجهين اما على الاول
فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل قد يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا كرجل ظريف وامرأة
ظريفة واما على الثاني فلان فعيلا بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل
واما اذا لم يجر على موصوف فالتأنيث واجب نحو قالت اكلوني البراغيث بخلاف قتيلة بني فلان
ولا يخفى ان هذا مما لا تعلق للمستعجلة بالمقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما وضعت
وضعت تلك الكلمة في اصطلاح المخاطب اي وضعت له في اصطلاح يقع التخاطب فالمجاز المجموع
مستعمل بقولنا وضعت لا المستعملة اذ لا معنى لوضع الفاعل واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل استعمالها
فانها لا تسمى حقيقة كالمسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن كثير من استعمالاته فانها في غير ما وضع له
علاقته ذلك فخرج الفرس مشيرا إلى كتاب بين يديك للفظ الفرس عند استعمله في غير ما وضع له
فليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز واثبت المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لان اصطلاح التخاطب
دليل وجوده كما سيأتي في الرجل الشجاع لانه استعارة وان كان موضوعا بمادة وهيكل الوضع عند
لا بهيئة اذ الوضع يتحقق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي
استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بحسب الشرع في الدعاء فانها وان كانت مجازا كون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع
لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء

في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل بدل المفرد والمركب بدل
وسلم اطلاق الحقيقة على المركب فيقول المكان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا العلم لانه
انما هو الكلام على الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ الدلالة على معنى
بنفسه اي بسبب انه لا قرينة معه لم يخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة إلى
اي معناه المجازي بعني تعيين اللفظ المجازي الدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان الدلالة
انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يخرج الحرف بناء على ان يكون موضوعا لانه
انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه قلت معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في الدلالة
على معناه الافرادي فلا يلزم ان يعني الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل اشار إلى هذا التحقيق
من اضافة مراتب الحرف ما دل على معنى ثابت في غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل
على التعريف الذي هو في الرجل وهو في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي
هو في الجملة سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالمعنيين كافيا في الفهم
دون المشترك اذ يخرج المجاز المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك
لانه قد تعين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض لا
لانافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء استعمل مرادا به احد الامرين لا يجاوز الطهر والحيض
غير مجموع بهما يجاب ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فلم يستعمل موضوعه ما دام مستعملا إلا في الاقل
لانه المتبادر والى الفهم والتبادر الى الفهم دليل الحقيقة اما اذا استعمله في احد الوصفين كان اثبت
القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتسب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير
وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على تعيين الحيض
دون بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطته وجعل
كل من الوصفين وضع آخر فمنوع وهو بينة للدلالة على المعنيين عند الاطلاق غير مجموع
بهما وكان الواضع ومنه مراد الآمدي بنفسه على هذا واحدي الدلالة بنفسه على ذلك وقال
اذا اطلق لموجده اما غير مجموع بهما فتحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص
بانا لا نسلم ان معناه التحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه عند الاطلاق
يدل عليه وبانه قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض وان نفسه على الطهر بالتعيين مسلم
لان كلام قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لمكتبة والقرينة كما يكون معينة قد تكون

لعلية دفي اكثر النسخ بدل قوله دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية
بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان اسد في قولك رايت اسدا
يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انها موضوعة بالنسبة الى لازم المعنى الذي
هو معنى الكناية فساده واضح الظهور لان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي بغير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اذ مع قرينة لفظية لا تقبل
الاول يستلزم الدور حيث اخذ الوضع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة
في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على اصح المذاهب كما يجيء
الحقيقة في المفرد والكناية شبه كان كل منهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلت
هذا ايضا صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل اما استعملت في لازم الموضوع له جواز
ارادة الملزوم ويجوز جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه كما في هذا
زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر فاسد
ثم الجايب في اسد العلم ما وقع لبعض شاهير الائمة وحذاق النحو وهو انه نظر الى لفظ الاسد
فتوهم ان هذا فرقة اعترضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بدلالة نفسها ان يكون
الموضع كافيا في الفهم والعلم حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الف وتوهم ان السكاكي
اراد بالدلالة نفسها ما يسبق الى الفهم عند سماع اللفظ ذاتية فلا يرد عليه ان بطلان كلام غيره
يتوقف على معنى قائله بريء عنه هذا كلامه وانظر كيف حمل كلام السكاكي على ما يبطل كلام غيره
هو بريء عنه والعجب انه لم يتنبه ان العلم ايضا قد وضع ليتبين به الدلالة على مسماه بنفسه
وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله فالذي يحمد الكار قول من قال تحفظ
شيئا وغابت عنك اشياء فقول هذا ابدا آدب من ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من تخصيص لتساوي النسبة الى الجميع الخاص قد يجب التخصيص
الى ان المخصص هو الوضع ومخصص ومنه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع والظاهر
ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري فانه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليها تعليما ابويا او بخلق العلوم الاصوات والحروف في جسم واسماع
ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب

بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة بمعنى ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول سدلان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللفظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد منهم
يفهم من كل لفظ ان لزيد ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي
دون الحقيقي لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولامتنع تعليم معنى الامر بمعنى آخر بحيث لا يفهم منه
عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها مما هو مشترك لا شعرية والعرفية
لما ذكرنا ولامتنع وضع مشترك بين المتنافيين كما نقل عن اهل الاعطشاني والزمان والمتضادين
كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون اتصافه
بالمتنافيين او المتضادين وهذا ولي من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات
للمتقابلين او المتضادين لانه ممنوع وقد تاول اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي
او جرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان الحروف
في انفسها خواص تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك
وكلمة خواص تقتضي ان يكون العالم اذا اخذ في تبيين شيء كتب مسمى لا يهمل التناسب
بينها فقد يخص الحكمة كالفم للشفة الذي هو حرف رخو بكسر الشين معجمة بين الفم والثاء
الذي هو شديد بكسر الشين حتى تبين وان للهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالاستعلاء
والسفل بتحريك كالتزوان والتجدر لما في مسمياتها من الحركة وكذا باب فعل من الاعلال
مثل خوف وكرم للاصالة الطبيعة اللازمة وقس على هذا والمجاز في الكامل مثل
مجاز المكان بجوزه اذا تعداه نقل الكلمة بجايزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة
المجوز بجاعل معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في سر الصناعة وزعم بعض
ان الظاهر انه مرقوم هيئة كذا مجازا الى حاجي اي باقيا على اصله مجازا المكان
سكة فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم
شيء باعتبار المعنى في وصف شيء شيء كتسمية انسان لاجرة باجر ووصفه بالجرة فان
اعتبار التناسب في التسمية ترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبهذا كانه اولى
بذلك فيجوز وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا اشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية

وكل منهما اي الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتبادر منه غير المعنى اللغوي
كالنحوي والصرفي والكلامي ونحو ذلك او عرفي عام لا يتبادر منه الحقيقة فالاول اضعها
ان كان واضع اللغة فلغوية وان كان الشرع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة
وبالجملة ينسب الى الواضع واما المجاز فان الاصطلاح الذي به يقع التخاطب وكان اللفظ
مستعملا في غير ما وضع له بذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان
اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للشجاع والرجل الشجاع حيث ان لفظ اسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلاة للعبادة والدعاء حيثما اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا وفعل لفظا وحدث نحو ذا الفاعل
بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي حدث يكون مجازا او دابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني فاذكر لفظ النكرة مثال
للحقيقة والمجاز وما ذكره بعد كل نكرة من المعرفين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
مثل ان كانا حقيقة فحقيقة غير الشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والاستعارة
فالاستعارة على ما هو اللفظ المستعمل في مشبه بمعناه الاصلي كما سيد في قولنا رايت اسدا
يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على جعل المتكلم اجنبيا على استعمال اسم المشبه المشبه
به ويكون بمعنى المصدر فيصح من الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمشبه المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له واليه الاشارة بقوله فما ابى المشبه
والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ الى قوله المشبه به مستعار لان اللفظ منسوب الى كل
على عارية ثم المشبه به الاصل وهو ما كان الخلاف في الشائع كما سيد في النتيجة
دون موضوعة للجارحة المخصوصة كما هو شان النتيجة ان تقصد بها وتصل الى المقصود بها
كالجارحة المخصوصة بمنزلة النتيجة الفاعلة لها وايضا بها يظهر النتيجة فهي بمنزلة الغاية الصورية
ومع هذا فاضافته الى المتكلم مثل كثرت اياديك فان عندي ايادي وكم
ذلك بخلاف اشتعت اليد في البلد والقدرة اي وكما سيد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة
في اليد وبها يكون الاخذ الدال على القدرة ثم البطش والضرب والقبض والاخذ ونحو ذلك
واما السيد في قوله عليه السلام المؤمنون بتكافؤ دمائهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد

فصفة زوال الحمرة لا يصح وصفه ناجر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز
ليس بصحيحة لتسميتها بهما بل للولاية ذلك وترجيحه على تسميتها بغيرها من الاسماء فلا يصح في اعتبار
تناسب التسمية ان ينتفي بوجود ذلك المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما
يخالف حقيقة الآخر فالحكم جمعها في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاخرج بالمستعملة
ما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له
عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرها وقولنا في اصطلاح التخاطب وهو متعلق لقوله وضعت
به خل فيه مجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في نحو فلان يقيم الصلاة في اصطلاح
وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة
مجازا فهو يقيم الصلاة المعتبر بوعما ان هذا يغني قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
لتخرج الغلط من تعريف المجاز كما يقول قد هما الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال
ليس على وجه يصح لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية
مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا
وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه اما غلب
في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى صار الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول ومجاز في الثاني
وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة عليه الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء ومجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع
بالعكس وما غلب في بعض اقرار الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدابة
فيها يكون مجازا وهذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة لذوات الاربع
انما هي لمجرد المناسبة في الكثير بخلاف الحقيقة فان رعاية الكثير فيها لغو الا ترى حتى يصح اطلاق
لفظ الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لانه ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح
اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلاة في الشرع على كل دعاء

ولا مقدر ويكون النفي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع
اللفظ له وعلامة ان يصح وقوع اسم المشبه الحقيقي موقعه ولا يصح الجملة في التشبيه فصح ان يقال
رأيت اسدا ان يقال رأيت رجلا شجاعا وذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل وكذا لا يصح ان يراد
بالجزء الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله وهو مثل لا يكون الا مفردا ويتوجه عليه ما قيل
ينبغي عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد بتفصيل الجزء الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب
في منافع والكافر خلو عن المنفعة فنوى بطريقه قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم فان من البشارة ما يتجرد
عن الاستعارة ولهذا ذكر في هذا كثير من الناس الى الآيتين من قبيل الاستعارة واورد ما
صاحب الكشاف دليلا تعاليا الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا المشبه
ولا لازم منها اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي لانه
انما لفظ استعمل فيما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك انا نقول الاستعارة كما تكون
في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لازم
من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا
معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة ثم يكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة
دالة على ارادة الموضع له اعني المشبه فيكون مجازا لغويا وهذا كلام صحيح في اذا اطلق لفظ الحمار
على نحاس لاعتبار خصوصية بل لاعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت
رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وضع
في اخاج على زيد وكما اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمت وكسوته فقلت نعم ما فعلت لكن
لفظ فعلت مجاز وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فلشتان ما بين الحمار والبحر
في المشبه على كثير من المحققين حتى يقولون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وغير خفي بعد
انه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد بالفظ بالاطلاق
والاستعمال وبين ما ينتج عليه باعتبار خارج وقد سبق في بحث التعريف بلام الاشارة الى تحقيق
وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التعريف داخل على اللام لا لغوي لانها تام يطلق على المشبه الاعجمي
او تمار دخوله ان دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد
كان استعمالا في المستعمل الاستعارة في المشبه كما استعمال الاسد في الرجل الشجاع مستعملا
فيما وضعت له دالة على المشبه الا بتأويل المذكور لانها لو لم تكن كذلك

لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر
استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عما يعناه
ولا صح ان يقال لمن رأى اسدا رأيت اسدا اذ انه جعل اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا
انه جعل اسدا لان جعل اذا كان مستعملا في المعنوي كان بمعنى صير وينبه اثبات صفة لشيء حتى
لا تقول لمن جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
بناء لفعل سماه اليه يعني انه اثبت له معنى الاسد المجتبى او تمار ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد
مستعملا فيما وضع له لا كون مجازا لغويا بل ضمنيا بمعنى ان النقل تعرف وجعل الرجل الشجاع اسما
وجعل ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون
بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول الي النفس من العبد في كلام قائم
على رأسه بظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس او قطعة من نفسه قامت تظللني
ومن عجب وبروي فكم من عجب ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء
تظللني من الشمس فلولا انه ادعى ان معنى الشمس المجتبى وجعله شمسا على الجملة لما كان للتعجب
اذ لا عجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب
في قوله لا تعجبوا من بلل علالته اي شمائل بمعنى الشمس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زار زاره
على الغير تقول زرت القيس عليه ازره اذا شددت ازراره عليه ولولا انه جعل قرا حقيقا
لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكمان مما يسع اليه البلي بسبب علالة التمر الجنتي لا
انسان كالقمر في الحسن وردا بان الادعاء اي ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري
بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دعوى المشبه
مبنى على انه جعل افرادا لا بطريق التأويل نحو هذا احد المتعارف وهو الذي لغاية الجزء
وغاية القوة في مثل تلك الجثة وانياب تلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب
اي غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجزئية وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة
والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف كما استعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما
والقرينة مانعة عن ارادة الا في المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما قال ان الامر ان
على دعوى الاسدية للرجل الشجاع بناء على قلب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص

وامّا التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فلبناء على تناسي التشبيه فيقضي الى المبالغة
ودلالة على ان المشبّه بحيث لا يتميز عن المشبّه به اصلاً حتى ان كل ما يترتب على المشبّه به المشبّه
والنهي عنه يترتب على المشبّه ايضاً والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء
على التأويل وبنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر فيجيء ان في الاستعارة دعوى دخول المشبّه
في جنس المشبّه به بسبب قرينة على تأويل وهو جعل افراد المشبّه قسمين كما ذكرناه ولا تأويل في الكذب
وايضاً لا بدّ في الاستعارة من قرينة مانعة من ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة من ارادة الظاهر والشارح العلامة اراد بالباطل
ما يكون على خلاف الواقع والكذب ما يكون على خلاف ما في الضمير وان تعلم ان تفسير الكذب بخلاف
ما عليه الجمهور واختيار السكاكي ومن تابعه فلاجله لخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة
الكذب بل يجعل كل منهما مفارقة من الباطل والكذب حسبما تقدم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق وهو كون الخبر مطابقاً للواقع ويتعاكس الواقع والصدق
والصدق هو كونه مطابقاً للواقع بتقابل الى الواقع فيتحدان بالذات ويتغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علماً كما سبق من انها تقضي ادخال
في جنس المشبّه به بجعل افراد قسمين متعارف وغير متعارف ولا يكون ذلك في العلم لمنافاته
لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد اذا ذاتي العلم
نوع وصفة بسبب استعارة بوصف الاتصاف بها كما مر وانه ينافي الاتصاف بالجواد وكذا ما در
في الجنس سحبان في الفصاحة وباقل في العي فوقع بجبان في بيت شخص بخيل في الجواد وتأول في بخيل
فجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك اصل الموضوع له او آخر غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع
سواء كان استعارة او غيره بعد التأويل يكون جامد تأخر المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف
وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعارة في غير الموضوع له فيكون استعارة
بحسب اليوم حاتماً وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة من ارادة
الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسداً يرمي او اكثر اي اما تماماً او مركباً كما في قوله
قرينة قوله وان تعاطوا اي تكلموا العدل والاتمام في ابانتا بزانا اي بوصفنا بالنقص فتعاطى

قوله تعاطوا اي تكلموا العدل والاتمام قرينة على ان المراد بالبزان التسوية فدلالته على ان جواب
ان الشرط تكاذبون وتلجأون الى المطاعنة بالسيوف او مما كنتم مربوطة بعضها ببعض
يكون الجميع قرينة لاكل واحد وحده لانه يلزم حينئذ كون قرينة واحدة اكثر كقولك اي قول الحجري وصاعقة
دوي الجو على اخماد رب وما رفع على انه مبتدأ موصوف بقوله فيما بعد اي منفصل عن المدح
وخبره قوله تنكفي اي انكفاء اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب صاعقة
مدوية تنقلب على اخماد رؤس الاقوان من سحابه اي اما مة الخمس التي هي في الجود وعدم العطاء
مثل سحابة تنقلب على اخماد رؤس الاقوان من سحابه اي اما مة الخمس التي هي في الجود وعدم العطاء
مثل سحابة اي يشبهها على الكناية فحكم بها والمراد برؤس الاقوان جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا
من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للآخر فالاستعارة التبعية في السحابة للامل الممدوح ذكر ان هناك
صاعقة وبين انها منفصل عنه ثم قال على اخماد رؤس الاقوان ثم قال من خمس فذكر العدد الذي
هو عدد الامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحابة الامل وهي اي الاستعارة تتم
باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الشكل وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر يرد ذلك
فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له ضمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين
في شيء الممكن نحو احييناه في ادم كان ميتاً فاحييناه اي ضالاً فهديناه استعارة الاحياء
لمعنى التحقيق او وصل الشيء حيّاً للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب
والاحياء والهداية ما يمكن اجتماعهما وهذا اولى مما قيل ان الحجة والهداية ما يكون اجتماعهما
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال
على هذا اما احييناه في ادم كان ميتاً فاحييناه ونسبة هذه الاستعارة التي هي اجتماع طرفيها
في شيء وهو الانسان الى الطرفين من الاتصاف واما مع خلف على بدلا ما يمكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم عنايته او لمنع النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في العدم ولذلك
امتنع اجتماع الوجود والعدم في شيء ومنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد او الميت لمن
الذي يجيء ذكره ويدرج في الانفاس ونحوه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز
او الذي يمكن الموت والحيوة ما لا يكن اجتماعهما في شيء فالمراد بالموت ما يعم
والنصف كان استعارة اسم الاشد لاضعف اولى لكن كان اقل عدداً ونصف قوة كما
اولى بالاستعارة اسم الميت لكن الاقل اولى بذلك لقوة الاقل لان الادراك اقدم في النفس فكانه
عامة للحيوان لانه اخص الحقيقة باعتبار كالارادة مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم

واشتد اختصاصا بكمال المقصود به اشتد بعدا الى مرتبة وتقربا الى الصدر حاكرا في باب الكثرة
بحلاف بكمال اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال لمانة في هذه الكلمة ولا يخفى اختلال كلا الضدين
القابلين للشدة والضعف اى العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعرا ايضا للآخر المقصود
اذا اذا اطلق احد الضدين على الآخر باعتبار صحيح قابل للشدة والضعف فحلل بكمال فذلك المعنى
اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك والتتمة هذه الاستعارة
التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتنافر الطرفين وضعا اى في الصادقة الاستعارة
التهكمية والملجئة وانما استعمل في ضده اى الاستعارة التي وقعت في ضد معناها الحقيقي
او نقيضه لقرائن تستدل على ضده اى الاستعارة التي وقعت في ضد معناها الحقيقي
تحقيقة في باب التشبيه كوفيهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار
بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضد ما يسر عادة في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك
رأيت اسدا وان تريد جبانا على سبيل التهكم والتلويح او الاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع
اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وهنا جامعا فسان لانه
اى وجامع انما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه فقوله عليه السلام جزء الناس
بمسك يعني فرسه كالجامع جبهة طار لمعها او رجل في شقيقة في غيضة جبهة بانية الوت قال
جارة انه الجبهة القبيحة التي يفزع منها واصلها جاع يجيء اذا جبن والشقيقة راس الجبل
والغيضة غير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستقبل الجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وكن
في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكفي بعانها ورسكته وبعيد امه جبة بانية الخ
استعار الطيران للعدو وجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة
بسرعة وهو داخل فيها اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه
في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشارة
ترى في صفة نوعية في جنس بين مختلفين بكالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس
واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف في السرعة وجنسها قلة تخلل السكنات
وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو لانف الانسان
مع ان في كل منهما العدو والطيران خصوص مفهوم في الانف والعدو وان خصوص الوصف
الكامن في طاء رتبي في استعارة العدو بخلاف خصوص الوصف في الاسد وتحقيق ان التشبيه

ههنا منظور بخلافه ثمة ولهذا اذا وصفت المشبه بكاني لفظ الشذ فرد استعارة وقال ايضا
كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع الاسد موضع الانف ونحو ذلك
لانا اذا كررت مخالفة الشيء مكانهم عدوت في الاستعارة وغلطوا جاعا عدوت بكلاهم
في الجملة وبنيت على ذلك بان تشبيه استعارة غير مستندة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل الاسم المجانس لكالاسد والانف والجانة والشاعة من واحد
هو هنا بخلاف نحو اليد والنعمة اذا جعلتهما بينا فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت جامع
في الاستعارة يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير
هذا الفن ان جزء الماهية لا تختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين
قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المركب
من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين
لا في الماهية الحقيقية الطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا امور
بعضها قابل للشدة والضعف فيتحقق كونه جامعا داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد
واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران بالجناح
بالجناح وليس الترعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجرة للاسد والاولى ان يمثل
لاستعارة التقطع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المقترنة بعضها ببعض للتباعد بالجامع
وابعاد بعضها عن بعض في قولك تقاطعوا فقطعناهم في الارض اتاهم وجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومها وهي في القطع اشد وكذا استعارة ضيعانه الموضوعة لفهم الترقي في النوبة
الشر والذي هو مقطع الذرع وجامع الفهم الداخل فيهما الاشد في الاول والاخير
واخل عطف على قوله اما داخل كما مر في استعارة الاسد للرجل الشجاع والشجاعة هي التملل
ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في
تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومسلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل
وجه فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فجنس غيره قلت الكلام الشيخ
فيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك المجموع المخصوص والشجاعة وصف له
واما المستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منه ومن غيره فرق بين المقيد والمطلق
على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا بينا ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار ان

راياه اخفاها كترتب ظهور اللهم على كشط المجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل
وهذا مبنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يستر ما بضوءه
فاذا غربت الشمس ضمد سلخ النهار الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الطارئ
عليه الشيء الستار فيجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ الإهاب عنه
ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار لظهور الليل
واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون
في الظلام لان الواقع عقب ظهور النهار ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام فواجب
حمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل زال النهار وبان المراد بظهور النهار تنويره عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحكيم وذلك حار يا ابن ريطة ظاهر فلا لوم عليك في
ذلك اي زائل فلا ابو ذويب وغيرها الواشون اني اصبحت صاديا وذلك شكل ظاهر
عندكم اي زائل لكن الاستعارة لزوال ضوء النهار عن ظلمة الليل تامة لان مقابل الضوء يكون هو الظلمة
لكلام غيرها وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى الشق كما سلخت الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج كسلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر
والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول كاستعمال الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول من جرها
واما على قولهما فالفاء فصيحة ومنوعة لما بعدها في العادة مرتبا جزء مترتب وهذا يختلف
باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقضي عرفا بتراخي المهلة
وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار
من الليل وبين دخول الظلام بحسب اضافة النهار وكونه غايتي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عدة ازمان قريبا وجعل الليل كانه غاب فيه اخراج النهار
من الليل مجملا ثم لا يخفى انه اذا لم يعتبر المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما يقال
اخرج النهار من الليل فمفاجاة دخول الشبه فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع
فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال
كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولها في الظلام من حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم
في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعلوا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع
انتهى كلامه واقول تنويه لذلك لا شك ان التشبيه انما يكون آية اذا اشتمل على نوع استغراب

واستجاب بحيث يعتد الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار
لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل واما تخلف بعض حسي وبعض عقلي كقولك رايت
رايت شمسا وانت تريد بها الشمس لا حسن الطلعة وهي حسية وبناء الشاعر
وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم فندر وجوده ولا نزاع في الحقيقة انتهى
جامع في احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فلا وجه لافراده
بما على التشبيه بنوع اي خمسة انواع كنوع التشبيه المعاكسة قد ذكر في باب التشبيه
الاقسام الستة والاعطف على قولهما كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين
فهما اي الطرفان اما مفرقان كخوض بشار هزوما فان المستعار منه الزفاء اي النوم والمستعار له
الموت وجامع عدم ظهور الفعل والجمع جعلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وهلا جعل الاستعارة
تبعية فلت كما يجيء في اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا فانما يجيء
التشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان
والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والزفاء لا مجرد الفعل والمكان الذي
يتم فيه ويجوز ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله فان المستعار منه الزفاء تفسير الكلام
وتحقيقا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار
اقوى ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت اقوى فلا يصلح جامعا فقبل جامع الذي
هو في النوم اقوى واشهر لكونه مألوفا شبه به لاجله وقرينة الاستعارة كون المتكلم
كلام الموتى مع قوله بعد اما علا الرحمن وصدق المرسلون وفيه نظر لان جعل عدم ظهور الافعال
من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لان
بعث النوم اذا ايقظ وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب ان يكون لها
اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليا اي اما عقليا اياما الطرفين حسيا والآخر
عقليا وحسي هو المستعارة نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه الزجاج وهو
المستعار للتبليغ وجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر بانه لا ضحى كما لا يتيسر صدع الزجاج
وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب القبة او الفسطاط
فيها او جعلت الذلة ملتقمة بهم حتى انهم مضروبة لازب كما تضرب القبة على الحائط
فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب القبة على الحائط وهو حسي والمستعار

والمستعار لتشبيه الدلالة والمضاف لهما بهم وبجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة
تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الدلالة بالقنية او الظن ويكون القرينة اسناد الفعل المتعدي
بنفسه اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ابي الطرفان مختلفان وحسي
هو المستعار له نحو اتاني ماطي الماء علكم في محاربة وان المستعار له كثرة المال وهو حسي
والمستعار منه التكبر وجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار فعلية لان اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
المطلقة لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي لا استعارة
اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقيل اذا استعير للفرد الشديد الاول اسم
عين والثانية اسم معنى وكذا ما يكون منه ولا ما اسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما
والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كما في
وما اشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان
والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة بعد التشبيه والتشبيه يقتضي كون
موصوفا بوجه الشبه او كونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للوصوفية الصفاتي
اي الامور المتقررة الثابتة كتولك جسم ابيض او بياض صاف دون سائر الافعال
والصفات المشتقة منها كونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضها ودون الحرف وهو ظاهر واما الوصف بهن في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كما ذكره القوم وههنا نظر وهو
ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها
تصلح للوصوفية كمقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا يقع
اوصاف البتة وهم ايضا خصصوا المشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه
ليست بصفات بالاتفاق ولهذا امروا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار وقوع الفعل
معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا
اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية
وان عند التشبيه في امثالها لا معنى لها ولا شك انا اذا قلنا بمقتل
فلان اي الموضع الذي يقع فيه قتله بشدة كان المعنى على تشبيه قتله بالقتل وكذا

هذا

هذا مرة مضافا الى قتله فهو على تشبيه الموت بالقتل وقالوا ان المقصود الاهم في الصفات
واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر
فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لولا
ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين الى الفعل والمشتق
منه المصدر وفي الثالث الى الحرف المتعلق معناه اي المتعلق بمعنى الحرف كما صرح صاحب المفتاح
المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تعبيرها بما هي حروف فوائد معانيها التي
هي معناها الكلية وكيف معناها الغرضي فعنده ليست معاني الحروف والآلات حروف
بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لها بحيث اذا اعتبرت
هذه الحروف معاني كان مرجع تلك المعاني الى هذه بنوع استخدام فقول الناس في مثل مشيت من
البصرة الى الكوفة ان من للابتداء الحقيقي والى للانتهاء الحقيقي مجاز في الحرف
كالجور في كاذبة بني تميم غير صحيح كالمستغني عنه فتبعية التشبيه في المتعلق بالكسر والحال ان القرينة بحالة
للدلالة بالنطق اي بتقييد تشبيه دلالة الحال بمنطق الناطق في ايضاح المحاورة وايصاله الى الذهن
ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل
او الصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وبعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فلنا ان اللفظ الواحد لا يتكفل
الا بالمعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان
بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال الشفر
في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قضية المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد
اعني مشفر البعير في مطلق الشفة على ما مر فح ينبغي ان يعتبر هذا اطلاق النطق على الدلالة وح
يصح التعليل على احد الاعتبارين فافهمه ويفيد التشبيه في لام التعليل نحو قالت اي كيما
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي بتقييد تشبيه العداوة وحزن محاصلين بسبب التقاط
بعلته اي علة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط
والحصول بعده فاستعمل في العداوة وحزن ما كان حقهما ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الالتقاط
فيها بمنزلة الاستعارة في الجرور وهذا الذي ذكر المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف
حيث قال معنى التعليل فيها اللام وارد على طريق المجاز لانهم لم يريدوا الى الالتقاط ان يكون

او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الا ترى انه يسمى مثلا ولهذا
اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة
يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في الشبه فلو تطرق تغير الى المثل لامكن لفظ المشبه به معينه
فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي
هو حق للمشبه به فقد صار عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لكان هو اللفظ الذي يخص المشبه به
فلا يكون غايته فلهذا لا يلتفت في المثل الى مفرده تذكيرا وتانيثا واذا اوثر به وجه
بل اتى به بقالبه الذي مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا حقيقة قبل ذلك يقول الا التيف
التيف بكسر التاء لان المثل قد ورد في امرأة واما وقع في كلامهم في نحو ضيعت اللبن
بالتيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل اخذ المثل واشارة اليه وكون المثل عاما
واته استعير لفظ للخاص او للقصة ذات اشكال غريب ونوع غرابة كقوله تعالى مثل الذين حملوا
ما لا يحملونها كمثل الحمار يحمل اسفارا والمثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي
وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الكناية
والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا انهار المسبة نبتت
الكناية والاستعارة التخييلية لكن وقع اضطراب في تشخيص المعنيين اللذين
يطلق عليهما هذان اللفظان وحاصل ذلك يرجع الى ثلث اقوال احدها ما نبهنا عليه كلام المفتاح
وذهب اليه السكاكي سبعي بانهما واثنان اورد المص وتلخيصا عند ما امرين معنويين
غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في بحث الاستعارة تتميما لاقسامها
وتكميلا للعناية التي يطلق اي عليها فاكثر وغير التشبيه في النفس ايا في نفس المتكلم وهو
شيء مبهم اركانه سوى المشبه فان فسر وحسبي في التشبيه ان ذكر المشبه به واحد المشبه
واقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها فان ذكرا فان كان اداة التشبيه
وحسبي ان المراد بغير الاستعارة بالكناية ودليل عليه اي على ان ذكر التشبيه في النفس
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيتخيل ان يكون المشبه حقيقة والمشبه به
ذلك الامر فتبنى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية وتخييلا هذا واما الكناية فقد
لم يصرح به بل تارك عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فهو ذكر المشبه
المبني اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير

لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يخص المشبه به ويكون كمالا وقوة في وجه التشبيه ليتخيل انه من جنس المشبه
ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الغت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي
يجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء لم يذهب به بطلت الحيل ورد ان اباك
لابي ذويب في ايام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن حاجوا الى مصر فرآهم بعيدة منها
بعد الليت ومنها قولا ودي بني واعتوره حسرة فلما رآه معاوية عند الرقاد وعبرة
لا تقلع كلمي ان حسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاوية بعوده فلما رآه معاوية قام
وتمثل وانشد تجلدي للشامتين ارهم انك لا ترى الدهر لا تضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه
على الفور واذا المنية انشبت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة
من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لرحم ولا ابقاء على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية
ما بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله
وكما في قول الآخر ولئن نطقت شكرت بمنك فصاحتي او سكت فسكت عن اضمار
متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال التي
الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيها اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص
كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقتان مستعملتان في معنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي واما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا اعني كائنات الاتباع للترجيح
على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية اذا ان صنوان وهما فعلان
للمتكلم لا يتخلى احدهما بد من الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للكناية البتة وهي يجب
ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فاذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية نشبت
باشبع اهلكت فلانا فان نبوا بسليم فحق هذا الكلام ان يرشح التشبيه كما سبق في الوجه
في قولهم اعرف طوائي اطالكن هذا ان يرشحا المجاز في الاسناد الى الشمة فان قلت فاذكر المص
في تفسير الاستعارة بالكناية شيئا لا تستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة بعيدة
وكانه استنباط من غاية غير صحيح قلت معناها الصحيح الذي ذكره في كلام السلف وهو ان الصحيح
بذكر المستعار بل يذكر دينه ولازمه الذي هو المقصود بقولنا اظفار المنية استعارة

السبع للبنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا يخاطم بذكر الاستعارة
اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه ليتسنى من ذلك المقصود كما هو شان الكناية والمستعار
هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له الرجل الشجاع وبهذا
بشر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه حيث قال استعار
استعمال النقض في ابطال العهد لما بينهما من الجامع على سبيل الاستعارة التبعية
في اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطايفها ان يكنوا عن ذكر الشيء
بالاستعارة ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فيتوصلوا بذلك الرمز على سبيل الكناية نحو فلان يعرس
اقواما ينبه على ان الشجاع اسد بهذه الدلالة وهو صريح في ان المستعار هو المعنى المشبه
المتروك مرجحا الامور الى ذكر لوازمه تكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما في استعارة النقض لابطال العهد
وسيجيء الكلام على ذكر السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشر بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بيخ انما ثبت للمنية ما يليق للسباع تشبيها
بالاظفار والناب وهذا اقرب للاذكر الحس في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة
الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الا ان متحقق بحيث ان يبقى عليه وبشار اليه
كرايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته فيوضع موضعا
لا تبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو الذي اراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت
وقرة اذا اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ثم اشار الى شيء فجرى عليه
اسم اليد ولهذا لم يصح ان يقال اذا اصبحت لشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا
مثل الاسد وانما يتاتى ذلك التشبيه في هذا بعد ان يغير الطريقة فيقول اذا اصبحت الشمال
ولها في قوة تاثير جاءت لهذه الشبة المالكة في نعت الشيء بيده فخذا لم يشرع لا يقال
في استعارة النقض بل ما يضاف اليه لانكم تجعل الشمال مثل ذي اليد ما لا حياة فيجعل استعارة
اعني الشمال مثلا اذا تحيي وذلك ان تثبت له حكما من يكون ذلك الشيء كالا يضاف الاظفار
في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد
وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال سببا وكذا ما اشبهه صح ايضا ان المجاز في الفعل
فلان السكر الغلب على واقهر ما غلب يقال اقهر عن الشيء اذا اقلع عنه اي ترك

والمنع عنه فيسمى هو على الغلب اي قهرت عن باطله والحاجة اليه الصحة ان يقال امتنع باطله
عنه وتركه بحاله وجرى افراس الصبي ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية التخييلية
اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي
الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعدها على التحقيقية تبعا للاستعارة بالكناية
ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان بين انه ترك ما كان يركب
زمام الحجة من الجهل والى داعيه من معاداة قبيلتي الاية اجمالات ما كان يركب
وكذا الغير في معاودة فشبه زهير في نعت الصبي بجهة من جهات المركب والتجارة فعلى
اي تلك الجهة الوطر فاضاف الى ما هو شبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة
غير مبال بهلكة ولا متحرز عن معرة هذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاجابه
بينه بعدان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يحقق تلك الجهة اعني الافراس
والرواحل التي جاء بها جمع المركب فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فانه يقتضي هذا ان الصعوبة يحتاج المركب فيها الى الجهل والقوة صابيها صعبة وصبوا اي مال
اي الجهل والقوة كذا في الصحاح لام الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سمعا
اي لعب مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل ان اي زهير اراد بالافراس والرواحل
ذوات النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها باعتبار استتباع اللذات واراد بها
الاسباب التي فعلا تتاخذ في اتباع الغني الا ترى ان الصبي وغفلات الشباب مثل المال
والمنال والاخوان والاعوان فيكون الاستعارة اعني استعارة الافراس
والرواحل تحقيقية التحقق معناها حقا اذا اريد بالرواحل ما ذكر اذا اريد بها اسباب
اتباع الغني ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكر الخص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا اقال

فصل

عرف السكاكي الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالمستعملة عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له
فلابد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر وهو انها مجاز عقلي يعني ان التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا والكلمة مستعملة فيما وضع له فيكون حقيقة

لغوية فلا يصلح للاحتراز منها فاي انما دفع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتاويل وهو اوجه مما ذهب اليه الشيخ من جعل المشتبه في جنس المشتبه به بحمل افراد المشتبه به على
مشاركة غير متعارف فيحتاج قولنا المستعمل فيما وضع له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد
بقولنا غير تاويل بل سند ابو الحسين البصري الصحيح الذي يجيء بقصده السكاكي لكل عبارة فاصرة عن
لانه علم انما ذكرت هذا القيد لتحترز عن الاستعارة فتد الكلمة مستعملة فيما وضعت له
على اصح القولين ولكنها حقيقة بل لشبهها مجازا لغويا بسبب دعوى ان اللفظ المستعار موضوع
للمستعار له على سبيل التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت
لا بقوله ليحترز عن الاستعارة وليس بصحيح لان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا
او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة
ولو اراد بالوضع التحقيق فهو بين صحة القولين ولو كان كذلك يخرج بقوله غير تاويل جميع ما يطلق
فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز عن الاستعارة فيخرج كون الكلام غلطا وخرج السكاكي
المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
حسنها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير
واللام في الغير للعهد اي المستعمل في معنى غير الذي الكلمة موضوعة له في اللغة والشرع او العرف
هذا بالنسبة الى نوع حسنها تلك الكلمة حتى لو كان نوع حسنها الغوي يكون الكلمة مجازا لغويا في غير
حسنها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا لا يكاد يحتاج هذا القيد لغير قولنا
في اصطلاح به التخاطب مع قرينة واضح دال على المقصود اذ لم يصرح احد
بالتحقيق في اصطلاح التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادة اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح
واي السكاكي بقيد التحقيق اي في قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق ليدخل فيه
اي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر فانها مستعملة فيما وضعت له
بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها
انها مستعملة في غير ما وضعت له وهذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه ذكر قوله
بالتحقيق احترازا عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا كما سبق لا احتراز عن خروج الاستعارة
لان عدم خروجها يجب ان يكون لازما بينا لقوله في قوله السابق ولا يخفى ايضا وقوله استعمالا
في الغير بالنسبة الى نوع حسنها احترازا اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له

بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في نفس الانسان مجازا
او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا
ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز بخلاف يصح الاحتراز عنه فلا حاجة فيها فحذف مضاف
اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او كذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع ما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نقيض فيتعين اللفظ مجازا لغويا فيخرج
وقال قوله ليخرج احتراز عن المجاز المبين بالقرينة والاشكال ان دلالة الاسد
على الرجل الشجاع وتعيينه مجازا انما هو بواسطة القرينة فما الحاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة
بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تعيين المجاز
وان اراد ذلك فقوله ليخرج عن كذا وكذا ينبغي ان يجوز بتسامح واجيب بانا لو لم نقل ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح للاحتراز
عن المجاز المرسل لان الاستعارة لان تعيين اللفظي الاستعارة مجازا آلة الى غير
يجب الالتزام وتصب القرينة انما هو ليتعين الدلالة فلا يبقى في الوضع كاف في التمسك فالحق
ما يقال ان اذا فالكلام فيما ان مضاف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو ليتبين المتعارف ليتعين الاراد
اي غير المتعارف فلا يبقى الكلام مطلقا والا لا يستقيم الالتزام فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام وورد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يؤدي
معناه كالقرينة منه في تعريف المجاز لم يدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمل في التخاطب بعرف الشرع
في الدعاء مجازا كذا لابد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه هذا اللفظ لا يستعمل فيما وضع له
في اللغة وان لم يكن ما وضع في هذا الاصطلاح ولا تاويل فيه لما عرف من معنى التاويل
وانه يختص باخراج الاستعارة فما الحاجة الى هذا القيد في تعريف الحقيقة محقق ولا يخفى عليك ان اعتبار
هذا القيد في تعريفها انما يكون بجعله العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجاز ما
لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز وما يقال
من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز فكون البحث
عن الحقيقة غير منصوبة بالذات للكلام لا ينبغي ان يقف اليه كما في التعريفات وكذا ما قال
ان تعريف الوضع بلام العهد امني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعمل الكلمة

بما هو موضوع له بذلك الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فغايته
حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما جاء بموضوعة بالوضع الذي وقع التخاطب ولا تحتاج نفي والتعريف
سوى هذا على الجواب في قوله فيما جاء بموضوعة لان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات
لا بد في تعريفها من التقييد بنحو لنا فيما جاء بموضوعة من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف
لدلالة اللفظ لانسياق الذهن اليه من كونه اضافيا كما حذفه جميع المصنفين من تعريفات الكلمات الخمس
والمتداول من تعريفاتها الا الاشتراك ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد اضافة فتكون
حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما عرفت فيما مر ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له
من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر آخر له كذا ان تعلق حكم او وصف كثيرا بعضه به
هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يحب سائلا اي من حيث انه جواد وخرج من التعريف نحو الصلوة
اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعمالها بهذا المعنى ليس من حيث انها موضوعة للدعاء
والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا بحال فعلى هذا ينبغي ان يتمسك بالقيد
في تعريف المجاز ايضا فانه قيل او لا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرناه انما هو اعتذار عن تركه
وتمامه انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه
غير الموضوع له من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
فلهذا احتاج ترك في تعريف الحقيقة دون المجاز فيقال واعترض ايضا بان تعريف المجاز يدخل
فيه الغلط فانه من التقييد بنحو لنا على وجه صحيح بانه يخرج بنحو مع قرينة مانعة عن ارادة
معناه اذ لا يتحقق في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع وهذا غلط لان القرينة
في الكناية مع جواز قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال كتب
هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى مفرد الكلمة المنقسم للعلاقة الى الاستعارة
وغيرها بانه ان تقتض المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة ووقف الاستعارة
بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الى الطرف المذكور الا خر الطرف المتروك مدعيا دخول
المشبه في جنس المشبه به كقولنا في الحمام اسد دامت تربيته الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود
فاثبت له ما يخص الشبه به وهو اسم جنسه وكقولنا انبت الربيع البقل الخ مدعيا دخول
تربية الربيع بادعاء السببية لما يخص الشبه به من النبات وهو الاظفار فاثبتها للشجاع الذي هو
اسم الاسد كما كانت للحيوان المفترس والبقل خرج مع الاظفار في موضوع السبع منها

في انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية قال المستعير يرجع العارية في صورة الاستعارة لا بناء ما
الا بان احد امرا ما لكل لهما والآخر ليس لكل لهما بل للشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك استعارة
ويسمى ايضا المشبه به استعارة وليس المشبه به استعارة لانه الكلام وهو دال على الآخر المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو الشبه المتروك والمستعار هو لفظ المشبه به المستعار للمشبه وكلاهما
في مناسبة التشبيه كما مر اما المستعار هو لفظ الاسد مثلا ويسمى نفس كلاما بنا في
جميع ذلك في الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها السكاكي
الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون العرف المذكور هو المشبه به
او المشبه وحمل بها اي بهذا الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما قسمها
لان المدار في التحقيقية والتخييلية ما يكون على الطرف وهو قد ذكر فسماها آخذ وسماها المحققة
للتحقق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وقد التحقيقية بما ذكر اي ما يكون المشبه به وكذا
متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك ان تقدم رجلا
وتؤخر اخرى سماها اي التخييلية حيث قال قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع العلم وبالملائمة
الاستعارة تصريحية عندي من قسمين مما مر بوصف زائد وهو ذلك ما بنا اي التمثيل
المستلزم لتركب المعاني المفردة فانه يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان ثانيا في القوائم على ثانيا في الذوات والا لزم اجتماع المتضادين عروة وجود اللام
عند وجود الملزوم وجوابا انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي
هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون
وقايل قضايا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة بخلاف
ما وصف به انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف فما لغوي وعقلي
والموصوف فيهما راجع الى مبنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى الحكم فما قال في الغاية
وتبعه لهما والمتبع للغاية استعارة وغير استعارة فظاهر ان المجاز العقلي
والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد التعميم واجيب بوجوه احدها الاول ان الكلمة قد يطلق على المركب
ايضا وكلامه انه فلا يتم حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليتم المفرد والمركب وفيه نظر

لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح القرينة فلا يصح في التعريف غير قرينة
مع انه صرح بان المتكلم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد كذلك لكن
نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد الوضع الشخصي دخل المركب
في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول
الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاها مفردين كما في قولك لمن تردد في امر اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
ولا يخفى ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا
انما يصلح ردا لكلام المص حيث ادعى استدراك التركيب ولا يصلح ردا لكلام السكاكي لانه قد
عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به
بمفرد ولا مجاز في مفرد ولا مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي وحاصل
ان ان لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث
ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بما يغاير جميعا عن ان يكون كلمة فالاضافة
بمعناه التقديم المضاف الى آخر المقترن بما يجوز اخرى والاستعارة هذا المجاز فهو كلمة مستعملة
في غير ما وضع له وهذا في غاية السقوط وان كما صدر اتمن هو غاية في الجلالة والاستهلال
فقط بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى يستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة من يتوهم ليس هذا بشيء فانه يرد انه غالب ويتوهم
رجلا فتارة لا يريد غير تؤخر اخرى وهذا عند من لا يسلم ان السكاكي ادعى الاستعارة
التخييلية بالاحق المصامت وما عثرنا عليه في اي نسخة صورة وهيئة محضة اي لا يشوبها
شيء من التحقق الحسي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
الالفيت كل تميمة لا تنفع فان تشبيه المنية اي تصويرها بصورة
ذات مخالب في الاغتيال انما هو في تصوير ها بصورة ذات اظفار
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع المشبه وعلى الخصوص يكون قوام اغتيال السبع للنفوس
فاخترع لها اي المنية صورة مثل صورة الاظفار المتحققة ثم اطلق عليها اي على المثل
المبني على الصورة التي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار بكون استعارة تخييلية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المتحققة على المشبه وهو صورة وهيئة بصورة الاظفار

المتحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا بجبان يكون نابية للاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بجناح الذل من الشبيه الشبيه بالطائر وزمام الحكم من الشبيه
بالناقة فصح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الالفاظ خاصة غير استعارة بالكناية وفيه
انه بعيد جدا اذ لا يوجد له امثال في الكلام وانا قول اي تمام لا تسقني ماء الملام فرعم السكاكي
انه استعارة تخييلية غير نابية لكني عجزها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل لفرط ان يكون مشبه الملام بطرف
شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء الى الاستعارة تخييلية او يكون مشبه الملام
بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى الشبه كما في لجين الماء فما يكون من الاستعارة في شيء على التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ
على هذا وفيه اي وفي تفسير المخيلة بما ذكر تعسف ظاهر على غير الطريق ملاءمة مع كثرة الاعتبارات
لا بد لها عليها دليل ولا بد ايضا من حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
بهذه الاستعارة تواهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
ذكره ابو علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الآمرة بالحكم في الحيوان كما عرفت وهي
حاكمة تخييلية ايضا انهم يقولون ان توهم قوة تجذبه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل فيصح
والمعاني الجزئية ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم تخييلية وفيه
تنبيه التخييلية تغير غيره لها ايجاز السكاكي للتخييلية بجعل الشيء بحيث يدعي ان
يا وجعل الهذلي المنية اظفارا فعلى تقرير السكاكي يجب ان يجعل للمنال صورة متوهمة شبيهة
باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تحقيقية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له
وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للمنال ولفظ الاسد حقيقة لغوية مستعمل في معناه
الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف فيه ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء او ليس المعنى على ان شبه شيئا باليد
بل المعنى على انه اراد ان يثبت للمنال يدا لا يتمالك انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية
على تقرير السكاكي دون المص لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه شيء باو ضع له اللفظ
المستعار المتحقق ولا يتحقق هذا المعنى بجعل الشيء الشيء من غير توهم تشبيه بينهما التحقيق ان
من تقرير الاستعارة وان يختص التقرير المذكور بغير التخييلية بعيد انتزاع لفظ شاذ ويكون بعدا

ما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية تسمى من اقسام المجاز اللغوي لا ما تقول ما ذكرت
من مبنى الاستعارة المنتفي للمشبه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو ذكر الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمشبه لبس لها
وهو الاظفار وادعى في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي لكن جعلية لغوية او في غير
مسماه اعني الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا فاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي لفظ ان هذا النزاع ليس بطائل ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية
من مجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على خلاف ويتبقى ان ذكر السكاكي
في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية لزوم شيء ما ذكر في التخييلية من اثبات صورة
وهمية خيالية في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه
كما ان اثبات للمشبه التي هي المشبه ما يخص المشبه به من الاظفار ركة كذا اثبات للاخبار المنتزعة
على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اخبر
هناك صورة وهمية تشبيهية بالاظفار فليخبر هنا ايضا صورة وهمية تشبيهية بالتجارة واخر تشبيه
بالربح يكون استعمال التجارة والربح هنا استعارتين تخييليتين وافترقا بينهما الا بان التغيير المشبه
الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع لكلفظ المنية
وفي الترشيح تغيير لفظ كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه
صح ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا يتنافى فلسفة في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم
المختصة بالمشبه فان التغيير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بتغيير لفظ فالمشبه
في قوله ان التغيير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت لبعض لوازم المشبه به وقد خفي على بعضهم فتوهم ان المراد
بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية المشبهة بالصورة المحققة فاعترض ان التغيير عنه ايضا ليس
بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو
ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح
فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم وقد يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون بحبل استعارة لعهد
او الاعتصام بكستعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح الاستعارة لحبل بانه سبب وحاصل
اعتراض المحقق مطالبة الفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه

لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلنا عبارة عن ارتكاب
اثبات المشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحج الينا كذلك لانه حمل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد المفترس
بالاقران الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصور المتوهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل على هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها
قلنا فرق بين المقيد والجزء والمشبه به هو الموصوف والقيد خارج عنه لا الجزء المركب منهما
وايضا معنى زيادة ان الاستعارة تامة بدونه وعلى ما بقي عنها اي ادل الكلام بالاستعارة
عما ان يكون اللوازم المذكورة في التشبيه هو المشبه او غير المشبه به على ان المراد
بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون
شيء غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية
فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية التخييلية
لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة وورد ما ذكر السكاكي
من تقدير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه بها اي في الاستعارة بالكناية بلفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك
لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد الطرف الآخر وجعلها قسيمة لمجاز اللغوي المقيد
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت بالتحقيق واضافة كلا الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة
انما يجامع التشبيه المضمر في النفس اعني شبه المنية السبع وهذا انما يجاب سؤال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاضافة دخل في الاعتراض
فان قلت انه قد ذكر في كتب اصحاب المعاني عن هذا الاعتراض جوابا ورد سؤالا
وهو ان الاستعارة يتوقف ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف بخصوصية المشبه
الكل صحيح باسم جنسه ثم اجاب بان تفصل ههنا باسم المشبه ما تفصل في الاستعارة
الممدوح بها بسبب المشبه كما مر في هناك الشجاع مستعار للفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر
بخلاف ما نحن فيه فان التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي كما ذكرت ههنا اسم المنية استعير للسبع بارتكاب تأويل وهو ان نزل المشبه

في جنس التسبيح للمبالغة في التشبيه بجعل ازدياد التسبيح قرينة مانعة عن ارادة معناه الحقيقي
الى آخر ما وضح كيف يصح عنه ان يدفع اسمين كلفظي المشبة والتسبيح بحقيقة واحدة ولا يكونا متدافعين
فيحتاج لنا بهذا الطريق دعوى السببية للمشبة مع التصريح بلفظ المشبة قلت سلمنا خروج ذلك
لكنه لا يقتضي كون المشبة مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف الكناية
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكان اذا جعلنا مثل ارجل الشجاع من حيث الاسد بالتأويل لم يصر استعمال
لفظ الاسد فيه يطابق الحقيقة بل كان مجازا كذا المشبة مراد فالكلام التسبيح بالتأويل لم يصر استعماله
في الموت يطابق المجاز حتى يكون استعارة بل حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعترف ان المراد
بالمشبة ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وهذا يدفع ما قيل
ان لفظ المشبة بسبب جعل مرادفا للتسبيح فاستعمل في الموت استعمال ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون
حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمشبة بها التسبيح وهذا ما لا يمكن انكاره لذلك لانا نقول
المشبة بها التسبيح الحقيقي المتعارف لا الادعائي بل الجواب انا قد ذكرنا ان قرينة الحقيقة مراد
في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق حيث انها موضوعة بالتحقيق
ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المشبة في الموت في مثل قولنا انبت المشبة الطفل حيا استعمال
فيما وضع له بالتحقيق حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا ادعائيا لمفهوم التسبيح الذي لفظ المشبة
موضوع له بالتأويل على الذي ذكرنا وبيان ذلك ان استعمالها في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له
في مثل قولنا رأيت مشبة فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للتسبيح مرادفا له والموت فرد
من افراد التسبيح عرفا كما في لفظ المشبة فاستعماله بالاعتبار الاول يكون على الحقيقة
بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه مرادف للتسبيح والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما فهموه وفيه ما فيه
والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ التسبيح المكنى عنه بذكر روادفه الواقع موقع لفظ المشبة
المرادف له ادعاء والمشبة مستعار للحيوان المفترس مستعار منه على السبق والسكاكي حيث
عرف الاستعارة بالكناية بذكر المشبة وارادة المشبة بها اراد بالمشبة المعنى المصدري وحيث جعلها
من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو المشبة به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة
بان المشبة استعارة بالكناية عن التسبيح والكلام عن المتكلم الى غير ذلك مما لا يخفى فتأمل

بان مآل هذه الاستعارة بالكناية من الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فاعلم ان يجعل مثل هذا على حذف المضاف
اي ذكر المشبة استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن التسبيح ادعاء على ان المراد بالاستعارة
معناها المصدري اعني استعمال المشبة في المشبة بها ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية ويندفع الاشكال بحذف آفيه وانت السكاكي زاد الاستعارة التبعية
وهي ما يكون في الحروف والافعال وما اشتق منها الا الاستعارة المكنى عنها يجعل قرينتها
اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة
الاستعارة المكنى عنها على ما قوله اي قول السكاكي في المشبة والظفر حيث جعل المشبة
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا اصل الكلام
نطقت الاستعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليه قرينة للاستعارة وهكذا في قولنا
تزينت الحديقات بجعل اللحن نباتا استعارة بالكناية عن المطربات الشبيهة على سبيل التحكم
ونسبة التزيي اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة فمن قول السكاكي ليكون الحزن
عدوا وحزنا بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولا صبابتكم في جزوع الغصن بجعل الجزوع استعارة
بالكناية عن الظروف والاكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة اجعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية بجعلها استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية بجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما
بانه اي السكاكي ان قدرت التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
معناها الحقيقي لم يكن الاستعارة تخييلية لانها الى التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه
جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفرد بذكر المشبة به
وارادة المشبة الا ان الشيخ يجب ان يكون قالا تحقق ادعاء فالاصل ان يكون
صورة واضحة مضحكة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها استلزمت
للتخييلية لوجود المكنى عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم
بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها التخييلية باطل بالاتفاق
واما اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها قرينتا لمكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا
لكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا لضرورة ان العلاقة بين المعنيين

بكذا اجعل تشبيه الحال المتكلم استعارة بالكناية واثبات التعلق بها استعارة تخييلية وبكون
حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الالفاظ فلا يلزم القول بالاستعارة
وكذا بكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر ان التخييلية عندهم حقيقة كبد الشمال والمخالب
للمنية

فصل في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة والتحقيقة والتمثيل
على سبيل الاستعارة برعاية حسن التشبيه كما ان يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين والتشبيه
واقعا بادادة ما علق به الغرض وكذلك ما سبق في التشبيه وذلك لان مبناها
على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي بان لا يشتم كل من التحقيقة
والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا ان كان رأيت اسدا في الشجاعة عطف على قوله
ودلك لان اشتمامها رائحة التشبيه من جهة تبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما
في قولك خدك كالورد وعلى كون المشبه ناقصا عما حكم ومنزع منه
ان من شرائط حسن كل منها ان يكون مطلقة غير مقيدة بصفة او تتميم كلام تام لاحد الطرفين
فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة ثم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة اليها
كما ترى ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا ينبغي ان يكون
اي بالمشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف واصطلاح لئلا يصير كل منها
الغازا اي تعمية في المراد بقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه التغزل لكلام الغاز مثل طلب
واراطى يعني يصير الغازا اذا ورد في شرائط حسن الى الاستعارة واما اذا لم تراع
كما لو اشتم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في الحقيقة
رأيت اسدا واراد انسانا ابخر وفي التمثيل رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واراد الناس
من قوله جعل الله عيني الناس كالابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي الف بني تجدون الناس
كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحل اي يحمل عليه كالناقة والجمل
ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالتخييلية التي لا توجد في كثير من الابل الكاف مفعول ثان
تجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كما قبل كالابل المائة غير موجود
فيها راحلة وهي حالية مستأنفة وبهذا ظهر ان التشبيه اتم كما اي يعني ان كل ما يأتي في
الاستعارة التحقيقية والتمثيل يأتي في التشبيه وليس كل ما يأتي في التشبيه

لكما اشترط في الاستعارة على قسمين احدهما ما يتعلق بالتشبيه
الذي مبناها وذانيهما ما يتعلق بنفس الاستعارة وانما
اي الاول بقوله حسن كل وال الثاني بقوله ولا
لا يشم رائحة منه

وهذان المثالان من باب الالغاز لعدم ظهور شبه الناس
بالابل في قلة الجدوى وشبه الانسان بالابل
في التجرد

بكذا

تتأتى فيه الاستعارة التحقيقية والتمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه حقيقيا غير تمثيلي والمجاز تخييليا بالاطلاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر مجازا ذا خيلي الشبه
بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وبتعين التشبيه اذا ذا قوي الشبه بين الطرفين حتى لم يحسن
كالعلم والنور والشجعة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لسلامة غير
كشيبة الشيب فاذا قلت مسئلة تقول اصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا
وكذا اذا قلت في شجعة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كانه في ظلمة والاستعارة
المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والا تحتاج
حسنها بحسب المكنى عنها لانها لا يكون الا تابعة للمكنى عنها عند المعاني وليس لها
في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما قيل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب المكنى عنها فانه تابعة لها
وظاهر ان حسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استحسن مآء الملام ولقائل ان يقول
اذا كانت التخييلية عن اشارة مقررة مبينة على التشبيه فلم يحسن حسنها برعاية جهات
حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنفسها عن معناها الاصلي كذلك توصف ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي
الى غيره فظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر
في نحو كالنصب في القرية واترفنا في ربك لانه نقل عن محله اعني المضاف
واما في المجاز بالزيادة فلا تحقيق ذلك لانتفاء قيد وضع بان يجري في لبس كمثله شيء
مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكن هو قاول التنبيه على اثباتي
اقتداء بالسلف واجتنابا عن التزامي عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار
فقال وقد يطلق المجاز على الكلمة فيتحكم اعرابها الظاهر ان اضافة التحكم الى الاعراب
للبيان ويشير لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ
فالاول كقولك جاءني زيد وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله
اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال
اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر
ان الحكم بالحذف فيها لامر يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع

بالحذف

بالحذف لجواز ان يكون كلام على ظاهره فخربت ديارا اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعطاها
وتركها الوقف مشتاقا ومتبرما السئل القرية عن اهلها وقل لها ما منعوا كما يقال سل الارض
من شق انهارك وغرس اشجارك وجبى ثمارك فاكلها الا سل ربك والقرية هو الجزوة فتخرج في الاول
الى الترفه وفي الثاني الى التعب بسبب في المضاف وليس مثل شيء فاكلها الا سبتي
مثله هو التعب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك ان المقصود نفي
ان يكون شيء مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لافي زيد خارج
فاخوه زيد ملزوم والاخ لازم لانه لا يتصور ان يكون زيد مخرج ولا زيد فنفيت هذا اللازم فالمراد
نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان اخ كما كان له اخ اخ هو زيد فكذا ههنا ان يكون لمثله
مثل والمراد بنفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والشاهد ما ذكره
صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا امتنع ان يخفى فنفوا الخفي عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فكذا
طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله ولم يكن على اخص اوصافه فنفوه
عنه كما يقولون قد ابيضت لمابة وطلعت اترابه يريدون ابناءه وبعولته فرق بين قوله
ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما سبق الكناية تزيده تحاوما عبارتان متغيرتان
على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته تعالى وتقدس فيقابل بها مسيلمة فان معناه
بل هو جواد من غير تصور بد ولا بسط يد له الا انه قد عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر
حتى انهم استعملوها حيث لا يد له وكذلك يستعملون هذا فيمن لا مثل له قال صاحب المفتاح
ورايي في هذا النوع ان بعده لخفاء المجاز وشبهه بالاستعارة التعدي عن الاصل
الى غير الاصل الا ان بعده مجازا ولهذا لم اذكره تحدث مثاره بحسب البعد في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان
على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من المجاز المعنوي المقابل للحقيقة اللغوية
بتغيير بناء له وفيه ان عبد الكل لا خلاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع له
مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كلمة اريد بها
غير ما وضعت له في وضع واحد ملاحظة بين الثانية والاول فخارجة لانها والمجاز المتنازع في
من المجاز لا يستعمل في معناه الاصلي والثاني داخل في تعريف السكاكي ايضا واتهامهم المجاز

ابي هذا النوع وهذه فضاء اتى يطلق عليها كما يقال المستشفى متصل ومنطبع خابرق للسكاكي هنا
رايا ينزوبه واتبعت علم الكناية في اللغة مصدر كنيت بكذا من كذا او كنوت
اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح نطق على معنيين احدهما المعنى المصدر الذي هو فعل المتكلم
اعني ذكر اللازم واراده الملزوم مع جواز اراده اللازم ايضا فالفظ مكني به والمعنى مكنى عنه
والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز اراده
معه اي اراده ذلك المعنى مع لازمه بلفظ طويل النجاد اريد به لازم معناه اعني طول القامة
مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد فظهر انها يخالف المجاز من حيث ان المعنى المكنى للفظ مع اراده
لازمه كاراده طول النجاد مع اراده طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد
المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا اني اتكلم ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم
ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن اراده المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم
باستناد اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة اراده الحقيقة وملزوم معاندة الشيء
معاند لذلك الشيء والا لازم صدق الملزوم بدون اللازم وهو باطل وهذا البحث وهذا الفرق مذكوران
ان المراد في الكناية هو لازم المعنى واراده المعنى جايزة لا واجبة وبهذا يشعر قولك في المفتاح
ان الكناية لا تنافي اراده الحقيقة فتامل في قولك طويل النجاد ان يراد طول نجاده
مع اراده طول قامته وهذا هو المعنى فان الكناية كثيرا ما تخلو من اراده المعنى الحقيقي وان كانت
جايزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب
وبخيل الضبي وان لم يكن لكلب ولا ضبي وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية
هو المعنى دون لازمه حيث قال واما معناها وهو ما اريد به ما وضع له في اصل اللغة
وما يتبعه من المعاني التي تتعين بحسب المقام فهو اما ان يكون معنى واحدا او معاني
وهي اما حقيقة او مجاز او ثالث الكناية وهي حقيقة والكناية تشترك ان
في كونها حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول السكاكي انها يخالف المجاز
من جهة اراده المعنى مع اراده لازمه وان كان يشير الى ان اراده اللازم اصلي واراده المعنى
تبع كما ينبغي من قولنا جاءني زيد مع ورود لفظ جاءني على الامر او لا بل جاءني امر به فوقه التوفيق
بين كلامي المفتاح ان معنى قولهم جواز اراده المعنى قرينة ما سبق من التقريب واما قول السكاكي
والفرق بينها وبين المجاز ان هذه الوجوه اي جواز اراده المعنى مع جواز اراده لازمه ليس
بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عدا اللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع

وفيه

وفيه ما فيه وفرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم
الى اللازم كالانتقال من الجبن الذي هو ملزوم الى البخل وهذا لا سد الذي هو ملزوم الشجاعة الى الجبن
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم
يجوز ان يكون اعم من الملزوم وادلالة العام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فلا حاجة الى ما ذكرتم قلنا
فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كافيا في المجاز فلا تتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال
لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم وعكسه بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده ان التلازم بين الطرفين مما تخالف الكناية دون المجاز او نقول
دونه فلا يلام ذلك وما الذي يلبس عليه بل الجواب ان مراده باللازم ما يكون وجوده كثير التحقق
كطول النجاد وتتابع لطول القامة ولهذا جوز ان يكون اللازم اخص كما تصاحك الفصل للانسان
فالكناية ان يذكر احد المتلازمين ما هو تابع ورديف لما هو منسوب ومردوف والمجاز
بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون مما تعارف كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت
في الغيث وهي اي الكناية ثلث اقسام الاول اي القسم الاول والثانية باعتبار
كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاول من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فعنى اي في القسم الاول
ما يعني واحد وهو ان يشتق في صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين عارض فتذكر
تلك الصفة ليتوصل بها الى ذكر ذلك الموصوف كقول الصابي في تحمل السيف مخدم والف ثنيان
مجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومعناها اي مجموع معناها وهو ان يوضع صفة فيجعل
الى لازم آخر واخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان
حي مستوي القامة عريض الاظفار وسيجيء هذا مفصلة وكتبه وشرطها اي شرط هذين الكنايتين
الاختصاص المذكور حتى يحصل الانتقال من العام الى الخاص وحصل السكاكي الا يحتاج الى تعدد
واحد فربما ثنى بانه اعني ما هو مجموع سماكيدة وقال الحق في نظائره لسلامة الطبع ان الفرق
لو تم مسلمة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع سما كلاهما خارجة عن الوسطة

وجعل صاحب المفتاح قولهم بعض الوساده كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا
عريض القفاء ومنا في الاطلبة والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المدح وقد يكون ما هو كناية عنه بعيدة كما ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال
من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب ومنها لقدر ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا الحال ضمير
في منها عايد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها
الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف بحسب قلة الوسائط
وكثرتها بحسب الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه
وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف دون ثبوتها مطلقا
او لا وجه له هنا كقولك اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال المروءة والندى
في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات
اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر لانه ذكر التصريح باختصاصها بان يقول انه مختص
او كونه مجرورا معطوفا على ان يقول اي امثل بكر القول او منصوبا معطوفا على مفعول
ان يقول اي وان يقول كقولنا انه مختص بهذه العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة
ومنا ما والاسناد ومنا مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج
وبحر ابن الحشرج او صهيل السماحة او ابن الحشرج بحر كما ان اختصاص الصفة بالموصوف
يصح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف وغيره الا ترى
ان طول القامة المكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى ضمير في قولنا طويل نجاده وسند
الى ضمير في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف انه
ليس المراد بالاختصاص ههنا ما يحصره فذلك التصريح باختصاصها بها الى الكناية بان يقال
في جعل تلك الصفات في قبة بيتا على ان لها ذوقبة وهي كون فوق الخيمة تتخذها
مفخرة به على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا الوجه وذي غياب في الدنيا كثير
فاذا اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وجنسه

الظهور ليس الانتقال فيها مستويا كما عرض الانتقال الى شيء ثم منه الى الانسان وبجواب
ان الوجه عندنا غير آخر وهو سهولة المأخذ ليس عندنا واستغنائنا عن فهم لازم ليتوصل
ويتعلق بها وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد يختلف ذلك الكناية من اقسام الكناية
الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة وكذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة بمنزلة
واضحة يسهل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين بقوله طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية
ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح بالمعنى الصفة الضمير الراجع الى الموصوف
ضرورة احتياجها الى مرجع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا
تمثيله طويل نجاده وسند طويل نجاده واقتران طويل النجاد بهذا الصفة وغيرها
لكونها مسندة الى الضمار وفي الاضافة تقول سند طويل النجاد واقتران طويلا النجاد واقتران
طويلي النجاد فتثنية وتثنى وتجمع الصفة لكونها مسندة الى غير الموصوف واما جاز ان الصفة
التي هي السبب مع اضافتها الى ضمير عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها عبارة عن السبب في اللفظ فجاز
ان يكون خبرا او حالا او مفعولا في المعنى لانه على صفة له في نفسه سواء كانت الصفة المذكورة تخرج الموصوف
عن ان تتصف بالمس وجعلها كذلك خروجا عن الجنة الى الانس وكثيرا ما تتوهم
تخالف زيد الطويل وسواد ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا تتبع سند فانه للعلم فان قلت
اذا اسند الصفة الى غير الموصوف لم تعد استعارة كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا
كما ان قولنا ثابتين كلم بخط الابيض فزاجر ونحو ذلك مما يشتمل على اسناده
الى ذكر آلة الخط من جعل شيئا لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للفرق انها في المعنى
صفة للمضاف اليه واعتبار التغيير بها الى السبب انما هو لوجود المرتبط وهو متناع على الصفة
عن يعمل مرفوعا بها او حينئذ عطف على واضحة وخفاؤها بان توقف الانتقال منها
على تأمل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان نحو عريض القفا غير لازم
بالاذن للاحاسة له على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه
الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد ليس ينتقل منه الى البلاهة كغيرها من تلك الآخر
الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لاني اودي التظلم وبعد اعتبار من البعيدة

فاذا ثبت له وكونه اي كخول زيد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل ما
يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية حيث لم يقع ثبوت المجد والكرم
بل كني عن ذلك بكونهما بين بردية وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية الخ اعني كخطوين نحاده بناء على ان اضافة البرد
والثوب الى غير الموصوف كاضافة النجاد اليه ليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد
تصريح باثبات الطويل النجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره
كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح ليس في قولنا
المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح به لكي حتى يكون التصريح
باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير واعلم ان للقسم ايضا اكثر
من ان تحصى فان قلت حصرتهم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة لنسبة معا كما في قولنا
كثير الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا الكناية واحدة بل كناية ان
احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهو كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه
واجعلها في ساحته ليغيب اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث
قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض مزيونك لسلم من سلم عليك
من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام
كما تقول في عرض مزيشه بالخز وبعقه عليها وانت تريد تكبيره اتقالا اعتقد على الخز فهذا
كناية عن اثبات صفة الكفر مع انه قد يكنى عن الكفر ايضا باعتقاد على الخز ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح
باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف
غير مذكور كان القسم الثاني مستدركا لثالث غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته
مرادي وجهته يقال نظرت اليه عن عرض اي عن جانب وناحية قال السكاكي الكناية
تتناوب الى التعريض والتلويح والرمز والايماء والاشارة وذكر في شرح المفتاح انها قال
تتفاوت وابين تقسيم لان التعريض اشمل مما ذكر ليس اقسام الكناية فقط بل هو اعم وقد نظر
والمناسب للتعريض اي الكناية اذا كانت تعريضية موقوفة لاجل موصوف غير مذكور
كما يناسب ان يطلق عليها اسم التعريض بنظر عرضت لفلان اذا قلت له قولا وانت

تعنيه غيره فانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر وسمي السكاكي في الكلام في التعريض الشيء
عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان يذكر
شيئا ويدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جيئك لاسلم عليك لكناية اما الكلام
الى عرض يدل على المقصود وسمي التلويح لانه يلوح منه ما تريده وقال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لاجل جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل لاجل جهة التلويح والاشارة
فيختص اللفظ المركب كقول مزينوح صلة والله آني لمحتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وانما هو من لوازم معنى اللفظ اي جانبه وناحيته اي والمناسب لغير حاتي العرضية
ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب وسمي الفصيل
التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك فترميه والمناسب لغير حاتي ان قلت الوسايط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك
على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة وحاجب والمناسب لغير حاتي ان قلت الوسايط
بلا خفاء كما في قولنا ما رايت المجد التقي رحله في آل طلحة ثم لم تحول الايماء والاشارة
ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك لمن تنهى مستعرف وانت تريد انسانا
سمع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردته اي المخاطب وانسانا آخر معه
جميعا كان كناية لائتداوت باللفظ المعنى الحقيقي وغيره معا والمجاز بنافي ارادة المعنى الحقيقي
ولا بد فيها اي المعنيين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وههنا بحث
وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه
ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في صورة الاولى فانها تشبه المجاز
من جهة استعمال اللفظ في غير ما هو موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال
من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية
من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير ما وضع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه
لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد

بل الراجح عقلا لانه يؤدي الى ان يكون كلام بديع على معنى ودلالة صحيحة مرجوحا ان يكون حقيقة
في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل يتحتم ان الاول مجاز واثناني كناية كما مر في الملخص وهو الذي
قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذا بنى فلان قصرا فانما يبني بقصد به تحصيل
سبب الايذاء ويلزم من القصد به الى الفعل من قصد منه الايذاء فكان استعمله وارد به تحصيل
وجوده من الوجوه التي كان كناية وان ما ورد به تحصيل سبب الايذاء لعلاقة اشتراكه
للمخاطب في الايذاء تحقيقا او انا فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم **فصل**
اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم
فوكد دعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم
وهذا ظاهر واما الاشكال في بعض انواع التلازم واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية او التمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و
واما افضليتها على الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية كالمكنى عنها فلانها من انواع المجاز
قال الشيخ عبد القاهر وليس التسبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا منها
يفيد زيادة في نفس المعنى الذي يفيده غلافها بل لانه تفيده تاكيدا لاثبات المعنى الذي يفيده
غلافه طلبت مرة قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول
افاد تاكيدا لاثبات ذلك للاسد ولم يفده الثاني ليست فضيلة قولنا كثير رمادها على قولنا
كثرة القرى له يفيده الثاني واعترض بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل
في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة
اتم مما يفيده قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيده شجاعة كالاسد والثاني
يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد كليف بمنع القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى الذي يفيده غلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة
ليس هو ذلك وليس مراده ان ذلك ليس سببا في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا
رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا
ساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى
ونحو ذلك وهذا هو الحاصل بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب
ان يحصل له في نفس المعنى زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له

في الواقع زيادة شجاعة على ما يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكر الشيخ فان الخبر لا يدل
على ثبوت المعنى وغيره معا انما يطرون بل المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منتف وقد بينت
ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرناه ان قولنا رايت اسدا يفيد ما يفيده قولنا رايت
اسدا على قولنا رايت رجلا ساويا للاسد في الشجاعة الى آخر ما قال والاول سلم اللفظ
وفي الثاني نظر فان طريق المعنى قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه ان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير بحسب
كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة القرى وكذا لا يتغير بمعنى سواء ان الاسد بان يدل عليه بان يجعل
اسدا وهذا صحيح فان مراده ما ذكرنا لكن المعنى كثيرا ما يغلط في استنباط الخاص من عبارات الشيخ
لافتقارها الى تامل وامر والله اعلم **الفن الثالث علم البديع** وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام شارة
الى ما يتعلق بها ويسلم اعم اوصافها تفاصيلها بعد رعاية المطابقة فوجوه تحسين الكلام اشارة
الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه افوز بها الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الكون المعنى
للتشبيه على ان هذه الوجوه انما تحسنه الكلام بعد رعاية مطابقة الامرين والا لكان
تكليف الشطط على اعتبار تحذير قوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون
بوجوه تحسين مفهوما الا تم شامل للمطابقة لمقتضى الحال وخلوه التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام
حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او خارجا ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة
احترازا فانه يكون داخلا في البلاغة فاعلم ان علم المعاني والبيان والثانية والمعرف والمحسنات
لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات الثانية لبلاغة الكلام كالخلو عن التعقيد ومثلا ما انه
ليس من علم البديع وجيء بواو وجوه تحسين الكلام خبر ان موصولي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب اللفظ
والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ وتنكير راجع الى اللفظ كذلك وبداءة
بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعنى والالفاظ توابع وقوالب فقال
اما معنوي فالمذكور منه في الكتاب ستة وعشرون نوعا المطابقة وتسمى الطباق والتضاد
ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة بحيث
ليس المراد بالمتضادين ههنا الا ما بين الوجودين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل ما في الجملة ولو في بعض الاحوال
سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب

او تقابل العدم والملكة او تضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجئ من الامثلة وبكون
ذلك الجمع بلفظين مزدوج من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي
ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على
معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها
بزعمها وتخصيص شبهة التنفس وتجذب اليه فكانت اجدر في بحسبه واهل ادم نوعين عطف
على قوله نوع والقسمة تقتضي ان يكون هنا ثلثة اقسام مع فصل اسم من حرف وفصل مع حرف
لكن الموجود هو الاول فقط نحو ادم كان مشتاقا حيا فان الموت والحياة متقابلان في الجملة
وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي التطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب
وهو ان يجمع بين فعل مصدر واحد مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول
نحو وكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا في الجهة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون
ومن التطباق ما سماه بعضهم تزييجا نحو فزيج الطرف الارض زيجا وفسره بان يذكر في معنى ثم يدع
او غيره اما ان لتعلقه الكناية او الكثرية واراد بالاول ما فوق الواحد وبالثاني اسما او فعلا
في تفسير التطباق كالبين اللونين من المتقابل صنع العسكران من اقسام التطباق او لفظا
المعنوي براسه فتزييج الكناية نحو قوله اي قول ايه تمام قوله اي يخشى فحرمن جمع بين الاشتباه
نزدي شباب الموسع اغانا اي لما اي لمالك الشباب القبيل الا وهي بهمزة مفتوحة فهاء ساكنة فمثناة
الملطخة بالدم فلم ينفض يوم قتله ولم يغسل في ليلة الا وقد صارت الشباب بمنزلة خضر من ثياب
خضر فذكر لون الحمرة والصفرة والقصد بهما الاول الكناية عن القتل ومن الثانية الكناية عن خضاب الحمرة
وما في بيت الكناية قد يقع من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان ولا ينبغي الا من يوقف
معنى الكناية واما تزييج الكثرية فكقول الحريري فذا عبر العيش الاخضر وازور الجوب الاكثر
اسود بوا الابيض وابيض فودي الاسود حتى ربي الحد والازرق فياجنة الموت الاخضر
فالمعنى المزيب للجوب الاخضر هو الانسان الذي له صفرة وليسه هو الذهب وهو المراد
ههنا فيكون تورية ويلحق بها اي بالتطباق شيئا احد هما جمع بين متفقين احدهما قابل الآخر
نوع تعلق مثل البينة والتزوم كواشد اء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن
مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة وكقول ومن رحمته
جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن

متقابلا للسكون لكنه يستدعي الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا
لان ادخال النار يستدعي الاحراق المضاد للاغراق والتباين الجمع بين معنيين غير متقابلين
عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما تحقيقا نحو فاي قول بعيسى لا تجيبي بالكم مرجل
يغلي نفسه خشاش كشيب برأسه اي غلام ظهر رأسه شعر ابيض فبكى ذلك الغلام فقالت له امه لا تقابل البكاء
وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالخشاش الذي يكون سببا لتحقق مضاد المعنى البكاء
وسمي التباين بهذا التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد
حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر وحمل على الحقيقة ودخل
اي في التطباق التعبير الذي يجمع فيه بالمقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه
من المحسنات المعنوية وهي ان يوتى بمعنيين موافقين او اكثر اي بمعان موافقة ثم
بتقابل ذلك اي ثم يوتى بما يقابل المعنيين الموافقين او المعاني الموافقة على الترتيب
قيد في الطباق لانه قد يكون بمعنيين متقابلين في جملة والمراد بالتوافق
خلاف التقابل لان يكون متناسبين وتقابلين فان ذكر فرشه وطاكنني
من الاشفة ثم بجمع اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع في المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة اي غير ذلك
فمقابلة الاثنين بالاثنين كقليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والبكاء الموافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول
ايه دلالة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل ما
قابل الحسن والدين والدنيا بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل
واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجمع ظاهرا
الاقتصر على مقابلة الاثنين والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنائه انه زهد فيما
عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا
عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما للعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء في هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من التطباق وقد تتركب
مما هو ملحق بالتطباق كما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق

قوله لان الايمان مقبلا لكونه متوكدا لآمنا بالله ثم اشار اليه بيا الخ كلامه ودفع بقوله تعالى في محكم
ما يعبر عنه المصنف تقديرا والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر المظهر بلفظ المضمر ان النصارى
كانوا يعبدون اولادهم في بيوتهم المعودية ويقولون انه ابن الله فنسي ذلك الكلام فظهر لهم
فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار ولدنا نباتا حقا فامر المسلمون بان يقولوا
لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا بتطهير الاصل فظهر
هذا ان خطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين واما ان خطاب للمسلمين
فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغته ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله لكونه لوحظ في صبغة النصارى تقديرا بحسب الترتبة الحالية
التي هي سبب لتنزل مرعوس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا
كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرم ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس لشاكلة بترتبة الكلام وان لم يجر له ذكر في الكلام ومنه اي من معنوي المزاوجة
وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على الفعل اسند الى ضمير المصدر كما في قولهم قد جد
بين الجبر والشر وان بين معينين في الشرط وجزآء اي يحبس عينان واعلم ان في الشرط
والجزآء مزاوجة بين معينين في الشرط وجزآء اي يحبس عينان واعلم ان في الشرط
وفي الجزآء مزاوجة بين معينين في ان يترتب على كل منهما شيء ترتب على الآخر كقول البحتري
اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى واصغى الى الواشي فلجا باصغائيا
الى التمام الذي بشيء صدته ويزينه وصفت فجاء فرعي على ما بيهما المجاز زاوج بين الناهي
واصغائها الى الواشي المواقعين في الشرط والجزآء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله
ايضا اذا احتربت يوما فاضت رماؤها بكرت التقرب فاضت دموعها زاوج
بين الاحتراب وتذكر التقرب المواقعين في الشرط والجزآء في ترتب فيضان شيء عليهما
جمع الاشتة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرناها مما لا يسبق الى الوهم من معناه
ان يجمع بين معينين في الشرط ومعينين في الجزآء كما جمع في الشرطين بين الناهي والفلاح الهوى
وفي الجزآء بين اصغائها الى الواشي ولجاج الجزاء لا بوصف يقول المزاوجة في مثل
قولنا اذا جاء بكر نسلم على جبته فانصت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس كقوله
وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على جزء الآخر والعبارة الصحيحة
ما ذكره التوجيه قالوا وهو ان يقدم في الكلام جزء ثم يعكس فيتقدم ما من شأنه ان يتأخر

وهو نصب الدليل في الطريق من رصده رقبه والرصد الذي يرصد ليرتب والارصاد للقوم
يرصدون كالحارس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم الشهيم وبرسم فيه
خطوطا مستوية وهو ان يجعل قبل الجزء الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت في الشعر مثلا
قول موسيلما لاسجاع بجاهر لفظ فقرة ويقع الاسجاع بزواجر وعطا فقرة اخرى وهي في الاصل
على تسجاع على شكل فقرة الظهر او من البيت ما دل عليه اي على الجزء وهو آخر كلمة من البيت
او الفقرة او احد الروي الالف متعلق بيدل اي انما يجب لهم الجزء في الارصاد بالنسبة
الى حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها
فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه الجزء لعدم مرة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس
الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لم يعرف
ان حرف الروي الذي لزمانوهم ان الجزء هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه كقولك
اعتقد ولي من غريم دوهمت بالسبب يوم التقاء بكلاي عليك الذي علقه بحلال الذي
حوته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لزمانوهم ان الجزء مجرم فالارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت كقوله اي من زود
سعدى كرب او الم تستطع شيئا فؤده والى تستطيع صبرا اي ومن المعنوي الكلمة
وهو ذكر الشيء بلفظ غير لفظه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه
وسئا اقتراح الكلام لا رتجاله فانه غير مناسب على الاصح بخلاف مقدوم على انه جواب لاذ الاجابة
وهو تحسين الكلام طبخه اطبخ لي جبة وقميصا اي خيطا واذكر خياطة الجبة بلفظ التلميح
لوقوعها في صحبة طبخ الطعام وذكره تسلم ما في قميصي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس
على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا كقول تعالى ولا اعلم ما
في نفسك الا تعلم ما ذكرك الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ومحل الجملة الرفع
صبغة الله مصدر لاته فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي تقع عليها الصبغ
مؤكد لآمنا بالله معنا اي بالطبع الله تعالى كان الايمان بالله النفوس فتكون آمنا مشتملا على تطهير الله
لنفوس المؤمنين وهو الاعلى فتكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فتكون

وامّا ظاهر عبارة المصنف مصدق على ما شمل قوله وتحتي النهاس وانه يحتمل ان يحشاه وقول الشارح
سرح ابن التمرتاش بلطم وجهه وليس الى وابي الذي يسرح والمراد فيه وضع العكس على وجهها
ان يضع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك المطروف نحو ما ان النساء ساداة الاعداء
وهو الذي اضيف اليه الاعداء اشد معنى وقوعه بينهما انه قدم الاعداء على النساء ثم عكس
فقدم النساء على الاعداء وسمّاه ابن الوجه ان يضع بين متعلقي فعلين في جملتين كوجع ابني
زينب وخرج بكر اليها فقد وضع العكس بين ابني وزينب ان قدم ابني واخرت
ثم عكس فقدم زينب واخر ابني وهما مستقلتان بمتعلقين في جملتين وسمّاه ابن الوجه ان يضع
بين متعلقين في طرفي جملتين كولاي على علم ولاهم يكون لمن قد وضع العكس بين ان قدم
في حيث قدم من على هم ثم عكس فاخر من هم ومالعطفان واضافتي في طرفي جملتين وسمّاها
ان يضع بين طرفي جملة كاقامت طويت باحوا الفنون وبيلها رداء شبابه ولجون فنون
فبين تعاطت الفنون ومعطفها بين لان الفنون جنون ومنه ابي وهم المعنوي الراجع
وهو امور على الكلام السابق بالنقض ابي بنقضه وابطاله لكنه كقوله ابي قول زهير ض
بالذم بالذي لم يسعها المقدم على وغيرها الارواح والديم وان الكلام السابق على ان تطاول الزمان
وتمام العهد لم يبقها الا رثما وعلى وتضيه بانه مذ غيرها الزواع والاعصار لكنه وهو
اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كاد ان اخبره الا عالم بحتى ثم رجع الى نفسه
وافاق الا افاقة فتدارك فنقض كلام السابق فقال بل عفاها القدم وغيرها الارواح والديم
وشتان ما بين هذا القدم لابل الاهل ومنه ابي المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق
لفظة له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي هنا مجرده
وهي التورية التي لا يخلو منها شيء تقريبا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى
فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استوى وهو يتوسل به الى ما يلائم المعنى القريب الذي
هو الاستقرار ومرشحة على على مجرده وهي التي يذكر شيئا مما يلائم المعنى القريب الذي هو
من المعنى البعيد المراد بلفظ قبل نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة
وقرن بها مما يلائم المعنى القريب اعني السماء الخصوصة وهو قولنا بناها او بلفظ بعده
نحو الخافية بايد التفضيل عباس بعيد بها بارد والقول من طول الذي خرقت فانرق
بين الجديدين والجمل حيث كان الشرح بهما وطول مدة تحاصارت خرقة قليلة النعل

قوله

مرت في برج الجدي فانه ان حلول برج الحمل اراد بالقرة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها
ما يلائم المعنى القريب الذي هو اعني الوشاعة حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل
وقد يكون تحمل التوديين ترشيحا للاخير كبسيط الشطط اذا صدته الجدة فوري الهم للمنى مكانها
لا تخفى وان كذب بالجد اراد بالجد الحظ والهم الجماعة من الناس والجار المجرور تمام قلت فقد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لان الملوك الاستواء
على العرش والاستيلاء بالملك عادة يرد الملك جلوسه كناية عن الملك ولما امتنع هنا المعنى الحقيقي
صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصوير يد ولا غل ولا بسط والتعبير بالقوة والنحل للتشبيه من حيث العقل المجرد
من علم البيان مبسوطة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد بمثيل من تصوير عظمة وقوة
على كنه جلاله من غير ذهاب بالايد الى جهة حقيقة او مجاز بل من باب الاخذ الزاهدة
والخلاصة من الكلام ان يجيء تجمل لموذانه حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسره
بالقوة والايد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ
في دلايل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون اراد باليمين القدرة فذلك تفسير لهم على الجملة
وقصدهم الى نفي الجارحة بعبارة غير خوفا على ما وقع في اوهام العوام واهل التشبيه والا
فكل من طريق التمثيل قلت وهو ظاهر في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما
ذهب اليه الطاهر المتقدمين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي الضمير الراجع اليه ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي الضمير الآخر
معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا
اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقول ابي تمام المتجري
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شطوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين
الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شطوه النار
اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا بيانه نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي
اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل من هذا المتعدد
من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له

فالاول وهو ان يكون المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول
للنشر الاول من اللف والثاني للثاني هكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه
وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيب اي ترتيب اللف
وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني للذي قبله وهكذا على الترتيب
وليتم بعكس الترتيب كقوله اي قول ابن مخشي كفى اسلوا ان حتف وحصن ونزال
لحظاوة اوردفا فلحظ للغزال والحتف للحصن والردف للحتف وهو التقاعد عن الكفل
في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليتم مختلط الترتيب كقولك هو شمس اسد وبحر
جود او بحاة وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى فان التقدير فيه قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال
دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد في الحقيقة هو الفريقان ولكن ان يجعل قول الفريقين
كناية عن القولين فيكون قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا اصفى قولا
في الابتداع عند من القولين فان مالك بينا في هذا الباب هو المتعدد لانه ذكر اولا على ما صرح
صاحب المفتاح حيث قال هو ان يذكر شيئين او اشياء ثم تتبعهما كلا او اشتتا على ما يتعلق بها
ومتعلق بآخر غير معين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى
لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين القولين اي القولين اجمالا لعدم الالتباس
والتتمة بان التاسع يرد الى كل فريق اما الى كل قول حوله للعلم بتفصيل كل فريق
صاحبه واعتقاده بانه لن يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء
وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا القرب لا يتصور فيه ترتيب وعده
وهذا نوع آخر من اللف يطيف السلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل من غير
تعيين ذكر ذلك المتعدد على الاجمال ليعود كل واحد منهما الى ما يليق به من غير افتقار الى التصريح
بذلك اتكالا على عقل السامع وفطنته نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضله
على الترتيب واما على غير ترتيب اي ترتيب اللف

ثم اضافة الاكل اليه على التعيين وبعد التعيين يخرج عن اللف والنشر واما كيف يكون التقسيم عنده
ام قبل اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن حمد العبد اذ ليس في اللف
والنشر اضافة الاكل اليه بل يذكر فيه بالاكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده فليتأمل فانه دقيق
كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضير راجع الى المستثنى منه العام اي
اي لا يقيم احد على ظلم يراد به ذلك القليل منه لكن الاحد الا الاذلان هذا استثناء منقطع وهذا
اي النمل اعني لا يقيم في القاهر ان كما في الصحيحة مسندا الى العالم المحذوف غير الاكثر كما في
الوحشي والاهلي وهو الذي سبب منها والوعر ها اي غير التي على الخسف اي الذل مربوط برتن
اي قطعة جبل بالية وذا الوعر يسبح اي يرتقي ويشق ثانية ها بمعنى اي لا يرقى ولا يرحم
لواحد ذكر الجبر والوعر ثم اضاف اليها الاول الربط مع الخف واليها الثاني الشح على التعيين قلت
هذا وذاك اي بالنسبة الى القريب فلعل منها يحتمل ان يكون اشارة الى العز والى الوعر
فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر فلت لا نم التداعي بل لان الاكل
ايجاد اليان القرب اقوى اذ يفتقر الى التنبيه ما فيكون اشارة الى عزتي ولو سلم وسوء حالتي
بهذا اشارة الى عزتي وذا الى الوعر والجلب لحصول التعيين ما يقي ما بين الشحتين
تحمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل ومنه اي الوجوه التي الجمع مع التفريق هو
ان يدخل شيئان او اشياء في معنى ويفرق بين كل واحد منها بوصف كقول ابي ذؤيب الهذلي
في وشم اصابها او ظبي اعفر وجه الجيب في كفيها كالنار ثم فرق بينهما بان
جعل ادخال الوشم فيه بمنزلة التصوير وادخال الطيب من جهة الحرارة والاحتراق ومنه اي ومن التفريق
الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد بحكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه بحكم فالاول
كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام المدمع وهو سيف الدولة المتمثل الاضافة
مسني التسليط عداها جعلني قتيلا ربا بين جمع ربض وهو ما حول المدينة عرشة وهي كعكبة
من بلاد الروم شتى بالروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وهي
معبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني فاد المغانب يعني فاد الملك
حتى اقام حول هذه المدينة وقد شتيت بالروم وهذه الاشياء وقد جمع في هذا البيت
شتاتا الروم بالمدوح اجمالا لا يشبه التفصيل الذي وغيره ذلك ثم قسم في بيت
وفصل فقال للبيض كحوا القتيل ما ولد ثم يقتل فمحوا ولم يولد الوفق قول

والسمر ما جوا والبيض ما زرعا ولان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الالهانة وقلة المبالاة بهم
حتى كانهم ليسوا ممن يعقل وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله والارض سندر
والسيف مستنظر واضرب لك مصطاد ورتج وفار فدج فيه ارض الصعيد وما فجاني كونها عالمة
للمدوح ثم قسم في هذا البيت والذي ذكره فيما رايناه من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه
موافق لما ورد في النص وقوله اذ هي سند بعد قول النبي ما كحلا بيا كثيرة والثاني كقولك
اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا
اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك سنهم
قد محدثة ان خلوق حسن غريبة وخلق فاعلم شرها البدع حسن بدعة مبتدأ والاصل
حدث في الدين بعد الاكمال والمراد بها مستحدثات الاخلاق للاهوا كالمزاير ينتهكم
في البيت الاول منة المدوح على الناس بما لاحد آبائه ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني
في كونها شجية تلك ومنه اي ومن المنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لكونه معدودا
فاسبق التعبيرات منه الاحد اللغة كقولهم يكرمني يوم يكرمني بوم يكرمه اي اكرمه وناهيك بهذا يوم
اي هو له والقاف منصوب باضمار اذكر او اعني لانه لا يحكم لنحو يا زيد بانه منه في جواب او شماتة الا ان يقدر
اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا اي هو قوله لا يبلغون ولا يؤذن لهم
فيعتذرون في موقف هو آخر المأذون فيه هو جواب اما التي والمنع عنه هو العذر الباطل
منهم اي من اهل الموقف شقي اي وجبت له النار يقتضي الوعيد وسعيد اي وجبت له الجنة
بمقتضى الوعد واما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق والزفير اخراج النفس
والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما دامت الآخرة وارضها لانها
دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد وفي الانقطاع كقولهم ما اختلف الجديدان وما لاح كوكب
وكذلك الا ما شاء ربك حال اما بربه واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع وكذلك منه اي من الغير التفاتية فان
ما سبق الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك فلت هو الاستثناء من الخلود في عذاب النار
ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بانواع
وكذا من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لم سوى الجنة ما يدركهم ما واصل وهو
رضوان الله وما يفضل الله عليهم ما لا يوصف كيف لا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه

واما عند نافعناه فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كان في محنة الاستثناء
لان عرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه عرفه عن البعض وكذا الاستثناء الباقي في معناه
ان بعض اهل محنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة اياما
عذابهم والتأبيد في حقهم لا يتحقق باعتبار الانتهاء كذا يتحقق باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار ثمرتهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شرا بسبب العاصي
فجمع الانفس في جانب المتكلم تنبيه لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق ابن ادريس الحلي
بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد بخلاف نفس شقي وسعيد اذ النفس واحد الحرف واحد ثم قسم
واضاف الى السعداء ما لم يقسم بجنة والى الاشقياء ما لم يوعد بنار بعد واما الذين شقوا
الى الآخر فقيل التقسيم على ان احد اقسام ان يكرر احد الشيئين مضافا الى كل من كل الآخر
بالبين بكقولك اي فوق اي الكتيب نسالك حنفي الفقهاء ومشايخ كانهم من طول الشعر مردد
حال نشاة وطاءهم على الاعادة وثباتهم على القضاء اذا لاقوا اي جاروا الاعادة آمنا من سرعين
الى الاجابة اذا دعوا الى الكفاية مهتم ومنه خطب كبر اذا شدة والان واحد من بقوم مقام جماعة
قيل اذا احد ما ذكر اول الشيخ واضاف الى كل منهما ما يناسبه وهو كلمة والثاني استيناف
اف الشيخ كقوله تعالى بحسب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او بزوجهم ذكرانا واناثا
ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واما ان يكون ما ان يكون
ذكرا او انثى مشتركة في جميع الاقسام وذكرها وانثاها قدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على انها بفضل ما يشاء الا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث الذي هي في غالبة الا ما يشاء
الانسان انهم كمية جزئية اخر الذكور دفعا لان في التوهيم توهما بانه ذكر وكانه قال يهب
لمن يشاء الانسان الذي لا يتمنى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم وقدم الذكور
واخر الاناث تنبيها على ان تقسيم الاناث لم يكن لتقدمهن بل للمتقضي آخرا وسنه
ابو مسلم الصفهاني التخيير وهو ان يشترط في ارزي صفة اما آخر مثل صفاي اي صافي لان ذلك لا يلائم
ذي القصة في تكمل القصة مبالغة في كالهاف اي لاجل المبالغة في كمال تلك القصة
في ذلك الامر ذي القصة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك القصة الى حيث امر ان يشترط له
موصوف آخر بتلك القصة وهو اي التخيير في هما ان يكون بين التخييرية كقولك لمن
ثم فلان محمد بن جرير الطبري جبلك قريبك الذي نعم لاجره اي بلغ فلان من القصة

الانتشام
بكان بين
النعم والشاب

ذلك مع ما ذكر ان يتعلق من اي من هذين اما خير مثل اما في الصدقة وهما
ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المشترع منه كقولهم لمن سالك فلانا ائت به البحر
بالغ في اتصافه بالسماحة حتى اشترع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية
على حذف مضاف فيه فحولهم لقيت به اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيه بالاسد
وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف مثل هذا التقدير في مثل هذا
اي من فلان صديق حميم لغوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصول صديق خليطا مثل وهما
يكون بدخول الباء المعية والمصاحبة في المشترع كقوله وشوهاء من شابات الوجوه قبحت
وهي شوهاء صفة محمودة براد بها سلامة اشراقها وقيل اراد بها وشاقبيح الوجه لما اضافها
من شد به الحرب بعد وبيا تشترع بي اي صارخ الوبي اي مستغيث في الوغى وهو في الحرب
مستسلم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الحق وهو النخل المكرم
عند اهله الرجل من رمل البعير شحنه من مكانه وارسله اي نعته وبه وصف من نفى لابس
درع كمال استعداده للحرب الخ في تصلبه بالاستعداد للحرب حتى اشترع من مستعدا
آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المشترع منه كقولك لهم فيها دار الخلد
اي في جملتهم وهي دار الخلد لكنه اشترع منها دارا اخرى وجعلها مستقرة في جملتهم لاجل الكفار
تهويلا لامرها ومبالغة في تصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط وبين
نحو قول ابي قتادة ابن مسلمة لكفي فلان بيت لا جلن بغزوة نحو اي بجمع
الغنائم لجلوسه غزوة وروي نحو الغنائم فالتاء منصوب بالجلن او بيوت
منصوب بالمغزوة كانه قال الا ان بيوت كريم بيننا لكريم نفسه كانه انتزع
من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او بيوت وهذا بخلاف قوله تعالى اعلما
فصل لكم الخ اذ لا يخفى لا تنازع فيه وقيل تقديره او بيوت مكارم فيكون
هذا من القسم الاول اعني ما يكون من التخييرية وفيه ما فيه والاجابة الى هذا التقدير
بحصول التخييرية بدونه ولا قرينة وبعد استظهاره قيل انه اراد في البيت نظرا الى
مذهب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه وردا بان التخييرية لا تنافي
الالتفات بل هو واقع بان يخبر المتكلم نفسه بهذا نية وبجملها خاطبة تلك نية كالتوبيخ
في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذ جاشت مكارمك

بجري الدستري وسنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خمر يا مرحبا بك والا شرب كما شا بكف
من عقلا اي شرب الكاس بكف جواد فقد اشرع في المدوح جواد ايشرب هذا الكاس بكفه على طريق الكناية
لانه نفي عنه شرب الكاس بكف البخيل فقد اثبت له شرب الكاس بكف كريم وسلم انه يشرب بكفه لكونه اكرم
وقد بني هذا على عموم لوقته وزعم الخطابي ان كان لنفي توهم به والا فليس من التجريد
في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل وليس هو بوجه ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه
ان كان خطاب نفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله وسنها ما خطابا لا ما
نفسه وبيان التجريد انه انتزع فيما نفسه شخصا آخر مثله في القصة يسوق لها الكلام ثم خاطبه
كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والخاطر ومثله قول الاعشى
ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي
المبالغة المقبولة لان الرد وده لا يكون الا في الشيء وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم
انها مردودة مطلقا لان غير الكلام ما خرج مخرج التحدي وجاء على نهج القصد كما يشهد له
قول حسان وانما الشرف الاثير على المجالس ان يكادان عناقا ان شربت انت
فانه بيت يقال اذا انشد ته صدق وعلى مزعم انها مقبولة مطلقا بل المعنى متصور عليها
وان حسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما دلع فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان قوله
انما الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات
والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وذكر يقطرن دون يسيلن
ويفيض او نحو ذلك بل الذهب كرضي ان المبالغة منها بمقبولة ومنها بمردودة فالمعنى اشار
الى قسمة المبالغة مطلقا والى تسميتها بالمقبولة من المردودة ولزام المخالف بما يلتزمه في باب المبالغة
ان يجيء لموصوف بلوغه في الشدة والضعف ما يستحيل او يستبعد
واما ما جيء في ذلك لسلامته ان اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة فالضعف
وانه كبر الصغير واعتبار حده الى الاحرين وتحصل المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو
لان المدعى ان كان عقلا وعادة فتبليغ كقول ابي قول الرقيات بصف فرسا له بانه لا يسبقه
وان كثر الجهد وغادي عداء ان الصباح العداة بالكسر الا ان بين التقيد بوصف واحد منها
جناسا الآخر في طلق واحد من تورية اراد بالشر الذكر من نوع الوحشي والنجدة الانثى

نسخا

مع آل جفنة ابت ثم فتكرا التهاء ذلك علقت فلم اترك لسنك ريبة في ياريب الاسناد وبغلته
واراد بها الشك وليس وراءه لمرء مطلبا اي جاء اعلم الكلاب فاطلق يا على الاضافة
لئن كنت قد قلت عني جنابة لمبلغك الواشي اغيظ فرنيظ اذا ما اكذب واللام في لئن كنت
موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرا اي جانب الارض فيه
اي في ذلك جانب واراد به ثم سنا اي يهتم بتردد فيه لطلب الرزق وتنجم مزاولا
وارتداده وذهاب بلوك اي في ذلك جانب بلوك واخوان اذا مامهم دهمن في موطن
داوب كفعلك اي يجدون في حكاني مرالهم مترا عينهم رفع الترس عندهم كما تفعل انت
في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم علم نهم في مدحهم لك وتنزايينه لا تطفي ولات تخبي
على مدح آل جفنة وقد احسنوا اليك كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اولئك
لك لا يعد ذنبا لك فمدحك ايضا ليس ذنبا لك احسن اليه وهذه الجملة على صوت التمثيل الذي يشبه النقيض
قياسا وبكل رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي الى جفنة ذنبا لكان
مدح ذلك القوم ايضا ذنبا لكن التالي باطل وكذا المازوم وتاورد على صوت القياس الاقتراني
قوله تعالى وهو الذي يبدء الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه
من البداءة وكقول ابي الطيب هو الموت فوادخل في الامكان فالاعادة اوخل في الامكان وقوله تعالى حكاية عن
اخنوخ الاحب الاطيبين اي القرآن فل دريه ليس بانبا القمر ليس بريح ومنه اي ومن التعليل
حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان يخترع
نسبة اشتمال عليه لطيف ودقيق ولا يكون مواضعا لما في نفس الامر بحيث لا يكون ما ادعي
علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تعريفه كما تقول
قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبعدا بنظره فساد ما يتوهم من ان هذا غير مفيد لان الاعادي ربما
لا يكون الا غير حقيقي ومنشاء هذا الوهم انه جعل ارباب السؤال يلتزمون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولا كذلك الا ترى انه يجب ان يكون جميع اجتماعات القتل غير مطابقة
لوقائع وهذا ارجح اقرب لان المتبادر الى الذهن لما علة مناسبة اما ابتداء
بيان علتها او غير ابتداء بان يثبتها والاولى اما ان لا يظهر حالها من اضافة علة
وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقول ابي نواس الطيب لم يطب الا بمكان ابي دلف
مالك اي عطاء السحاب صفة ثابتة له والمراد بالسحاب

وتعوقه عليها فصيبها اي اخصها اي المصيب بالسحاب هو عرفي فمن قول الطرماح السحاب
صفة ثابتة له لا ينظر لها علة في العادة وقد علله بانه عرف بها اي عادته بسبب عطاء الممدوح
او ينظر لها اي لكلك الصفة في العادة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت اي المذكورة لكانت
علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل وكقول ابي قول ابي الطيب ما يسل اعاديه
ولكن يتقي حلق اطراف يرجو الاذناب فان قتل الامة آراء اي قتل الملوك اعداهم فانهم يكونون
في العادة لدفع مضرتهم حتى بعضهم لهم حكمتهم من منازعتهم لما ذكره من طبيعة الكرم وقد غلب عليه
ومجبان يصدق رجاء الراجين بعثه على قتل اعاديه بلا علم انه لما ذا فالذي غرضه الذباب
ترجوان يتسع عليها الرزق فاستلامها وهذا مبالغة في وصفه بالجود وينقض المبالغة في وصفه
السخاء على وجه تخييل اي تناجي في الشجاعة حتى يظهر ذلك في ان الجواد الذي هم الذباب
وغيرها فاذا ذاقه اللوب رجت الذباب ان تناله وان طرد لعزته وينقض ايضا مدحه
بانه ليس خائفا في القتل طاعنا فيه وكخشاي اي بيت قول النفيسة متعلقة بزوارها
وينقض ايضا قصور اهدائه وفرطانه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستبعادهم والنائبة
اي القصة المجوبة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي بخيل سلم ابن الوليد باد واشيا
حسنت فيها اساءة نجي مداركي اي مداري اياك انابة اي استناد عيني من الفرق
فان استحال اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف فيها وان ليس في حيث لا يخفى الناس
اساءة الواشي وان كان ممكنا غيب اي غيب الشاعر استحالة اساءة الواشي بان
داره اي هذا ذات فرقة اي هم الواشي بحيث يخافون اشتاتا عن كثب وهم الفرق في الرموح
حيث تركب الجاء خوفا منه او وبر ممكن عطف على ما ممكن كقوله هذا البيت للمتنبي وقد وجد
بيتا فارسيا في هذا الغرض نوالهم بحر ونبته بحر آه خدمت لاريت طيلسانه مشتق من الطيلسان
اي كثرة التطاق وجود حر آه كواكب نثارها تطاق بحر آه ونبته بحر آه خدة الدموع صفة
غير كاشفة قصد اثباتها كما ذكر المصنف فيه نظر لان المفهوم من الكلام عليها هو اصل الوصف اي السخاء لا
لامتناع ان يكون نبته بحر آه خدته علة لرؤية عقد النظام عليه ورؤية عقد النظام
عليه اعني الكواكب انتطاق المشتق صفة ثابتة قصد تعليلها بنبته خدة الممدوح فيكون
هذا من الضرب الاول مثل قولهم لمجلس نائك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للآه فقد اشتبه الشاعر وعلمها بنبته خدة الممدوح فقد اخطأ

قرين لان حديث نطاق بكر وآله اشهر فان يكن اجماعا بل المحسوس ان مراد الخطابية انه نطاق
مستغن ولان المعنى قد وقع فيما لا يصاح خلافه فلك فان قلت لم لا يجوز ان يكون لو في البيت
شاملا في قوله ان كان فيها الا الله لفسدتا اي فيكون الاستثناء اخراجا على الاستثناء
فيكون رؤية ما على اخراجا من جهة الاستغراق على تكون جهة المدح اي بطلا عليه كما ان انتفاء
دليل على انتفاء جهة والا لفسدتا وحاصل ان جملة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف
وجوده كما في الفرعين الاولين لان نجوة معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين
لعدم العلم بشجرة بل الغرض اثباته فاذا جعلت جهة المدح علة للاستغراق كان من القبيل الاول
واذا جعل الاستغراق بطلا على كون البيت جهة المدح كان من القبيل الرابع فتصح التعليل
علة لا يخلو من تكلف لان القائل انما قال ان بعضا من علة تناسبه انما علة لنفس ذلك البعض
لا للعلم به وفي ابي حسن التعليل ما في على الشك وكونه بيانا على الشك ينافي التعليل
لان فيه اذ ما اراد الشك بيانا فيه كقوله ابي اية تمام كان السحاب الغر حملا الاعز
والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء عين عنها جبانا فارقا اي تارقا اياها فرقة فتفرقا
اي يكن لهن ماء والفرقة فيها لزيادة في البيت الذي قبله هو قوله ريئ شفت بح القبا
بسبها الى الزمن حتى جاد ما وهو ماء يعني سافت اي الزمن البعاد جانب الجود وهو الخط العظيم
والماح السائل فضلا على سبيل الشك نزول الخط من السحاب بما عبث جيبها بحت
تلك الريح في تبكي بعدها وهذا البيت يشير الى قول مخبر وهب للان طال عليها الامر
درسا معلوما ولا تعتد ليال البين ايكانا وجد بعده لاجئة مثل ما اجده وذكر بعض النقاد
فسر هذا البيت فوجدها اراد بجيب نفسه ولا ادري ما هذا الفضة وجه هذا التفسير فقصد
مطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من غرشة شافتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ
من قوله بيان هذا البيت قبل قول كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في بحتها للديار البلاقع
فكان نفس الديار هو البيت فقد ذهب السحاب في تلك الديار ومن اي ومن الجنوبي
التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق لآخر فيه وجه
يشعر بالتفريع والتعقيب به احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه راجل كقول
اي قول الكميت من قصيدة يمدح اهل البيت اعلام لسقام الجهل شافية كما دماؤهم يشفي
من الكلب حتى لا يضر عشة جنون لا يعض انسانا من غير الكلب وهو الذي يكلب بالفعل

لهم انسانا فاخذ من ذلك عشة جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء لمن عضه كلب
يشفيهم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف في طريقة قول ابي تمام بناة مكارم واساة
كلوم ما دماؤهم من الكلب الشفاء فقد فرع على دمهم شفاء اعلامهم لسقام الجهل ومنهم شفاء دماؤهم
من داء الكلب ومنه اي ومن الجنوبي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه الشبهة على الاعم
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من المحسنات الكلام كقولك لا تنكحوا ما نكح
آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان اكثر نكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا تحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه ونسق تاكيد الشيء بما يشبهه وهو من باب فعلت
ان يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير وجودها فيه اي في حال
صفة المدح في صفة الذم كقولك اي قول الثابتة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول اي كسور في حدها واحدها فل من قراع كناية اي من مضاربة يحيوش فل لعيب
صفة ذم منفية فقد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم فلول اي اذا كان يقول
عيبا فاشت شبانه اي من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فقد يتاتى
على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لان كناية
عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار
وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح وفي صفة الذم في هذا الضرب
من وجه انه كدعوى الشيء ببينة لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات الشيء الشيء من العيب
بالمحال والمعلق بالمحال عدم العيب ثابت ومن وجه ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال اي كون المستثنى من جنس ما قبله فيدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء
فيكون ذكر المستثنى اخراجا له من الحكم فيثبت للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع
مجاز على ما تقرر في اصول اللغة واذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر
انه قبل ذكرا بعده ما وهو المستثنى منه اخراج الشيء وهو المستثنى مما قبلها اي مما قبل الا وهو
وهو المستثنى منه يتوقع فاذا سمع المخاطب ان متكلما ان يخرج شيئا من شيء فاذا سمع
ما بعد من الشيء وبرهانه حتى يخرج فيعلم شيء العيب بعد ما توقعت الشيء اي ظننت
واذا سمعه خيرني فاذا هو اي المستثنى اي الا داة صفة مدح وبحال الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع
جاء ان تاكيد ما فيه المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد في صفة ذم حتى استثنيها

فاضطر الى الاستثناء مع ما فيه من نوع ركاكة وتناسب للعقوب والمقرب الثاني تاكيد المدح
بما يشبه الذم ان يثبت الشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء الا ان ذكر في اثبات صفة المدح
لذلك الشيء اداة الاستثناء يليها صفة مدح اخرى له لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد
وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء رفيه اي في هذا المقرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في المقرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا
لا يناسب قول ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال ليشتمل نحو انا بالاستثناء المنقطع في هذا المقرب
لم يسد رشدا كما في المقرب الاول بل في على حاله من الانقطاع لا يليس في هذا الصفة ذم بحيث
عاية يمكن تقييد بدخول صفة المدح فيها فاذا لم يقيد الاستثناء في هذا المقرب متصلا عد المتكلم
الا مرة الوجه الثاني اي مرة الوجهين الذكورين في المقرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء
الاتصال فذكر انه قبل ذكر المستثنى بوهم اخراج شيء ما فبلها مرخيث انه استثناء فاذا ذكر
بعد الاداة صفة مدح آخر جاء التاكيد ولا يتاتى هذا التاكيد مرة الوجه الاول اعني دخول الشيء
بحيثية لانه بمعنى على التعيين يحصل الجزم على تقدير الاستثناء متصلا وحينئذ اي وقت كون التاكيد
في هذا المقرب مرة الوجه الثاني فقط كان المقرب الثاني افضل لافادة ذلك التاكيد
مرتين الوجهين دائما وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما يحتمل ان يكون من هذا المقرب الاول بان
يكون التقدير لكن يسمعون فيها سلاما لغوا ويحتمل ان يكون من هذا المقرب الثاني بان يقدر لكن
ويجعل الاستثناء منقطعا ويخلى عن جميع آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة
لان سبق السلام له مادة السلامة واهل الجنة اجنبيون من ذلك فكان ظاهرا فيقبل اللغو
وفضول الكلام اولا مانعة من الاكرام وكانه قال لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو المزيد وقوله
لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من هذه المدح بما يشبه الذم
كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان لغوهم سلاما وان كان جميلا
فقبيل اللغو كذلك جملة وقبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم وليس كذلك في الكلام الذي نحن
متقدون ثم ثانيا بالاستثناء المتصل مرة الاول سئل ان يقول ما جاءني زيد الا زيدا الا عمرا
او لو قصدت ذلك كان الوجه ان يقول ذكر الجمل ومنه اي ومن هذا المقرب تاكيد المدح بما يشبه الذم
مقرب آخر وهو ان يثبت بالاستثناء منفيا ويكون العامل فيه معنى الذم المستفاد فيه
بمعنى المدح نحو ما تنقم منا الا ان آمنا بايات ربنا اي ما يعيب منا الا احسن الصفات والمعاني

الحسنى وهو الايمان بايات الله تعالى لم منه واتم اذ ما بعده وكرره وعلق قوله تعالى على اهل الكتاب
اهل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فان الاتهام فيه للانحراف فيكون بمعنى النفي وهو
كالمقرب الاول في افادة التاكيد مرة وجهين والاستثناء راكد عليه لفظا لكن في هذا الباب
اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الطيب
هو البحر الزمان والهدايا بحر خلف بن احمد السجستاني هو البحر لا انه الجواد اخواسوى ان المقام
لكنه الاول بالاولان الاستثناء ان يشتمل قوله صلى الله عليه وسلم بيد انه فوق بيد قوله ولكنه الاول
استدراك بعيد لان التاكيد ما يفيده هذا المقرب لا الاستثناء لانا استثناء منقطع والاصل
بمعنى لكن ومنه اي ومن المقرب الثاني التاكيد المدح بما يشبه الذم احد هما ان يستثنى من صفة
مدح صفة يتوهم ان يثبت الذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه
الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء يليها صفة ذم
اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل في المقرب الاول يحتمل التاكيد مرة وجهين والاستثناء
مرة وجه واحد وتحقيقها على ما مر مرة بانه منه المقرب الاول في المقرب الثاني الاستثناء المفرغ
الاجمل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اي ومن المقرب الثاني
وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح شبيه آخر كقول ابي الطيب فهبت من الاسماء
ما لو هبت اي جمعة لمشت الدنيا بانك حالد وجه بالنسبة الى الشجاعة اذ كثيرا قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في كل منهم بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها
حيث جعل الدنيا تهتز خضرة ونضرة ولا معنى للتهنئة احد شبيه لافادته ان فيه فلان على ما ينبغي الامر
وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا
مبني على علو همته والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي في قتل مقتولة لانه لم يقصد به ذلك الصلاح
واهلها وذلك لان تخريبه الدنيا انما هي بتهيئة لاهلها ولو كان ظالما في قتل من قتل لكان
لاهل الدنيا باسره ومطلوبه ومنه اي ومن المقرب الثاني بقال فلان يدخل الشيء في الشيء
اذا لفه فيه وهو ان يتبع كلاما يسيق لمعنى مدح كلاما آخر منصوب مستثنى منه
متصل وقد استدل به على المعنى الاول وهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مقرعا ولا يكون
في الكلام اشعار بانه سوق لاجله فمن قال في قول الشاعر وابيه وهو ما استفاد في المعنى
واستفاد من يجب ذكره وقف له طاك فيم انها دوح امرأ ان الهم تقدم او دوح شكوى الزمان

في التعيين فقد يجاب بان الكناية مقرع بها كيف يكون مجملة ولو جعلت التعيينية مجملة لكان اقرب
فوائد مزا الاستيناف الشروع الخ وغيره واختصاص الاستيناف بالمدح كقوله اي قول يا اطيب الخ
اي في ذلك الليل كانما اعد لها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بطول الشكاية مزا الدهر
بعينه الكثرة تعليلي لا جنائي في ذلك اقبل اعد على الدهر ذنوبه وقوله سمي آخرا والجنس اعم
مزان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن بناته ولا بد في جملة ما يحمل
فمن ابخل او وجه علم عنده فانه اوجع في المقول الجزء يكون مدحا حيث كنا مزا ذلك بالاستفهام
عن وجود خليل صالح لانه يود عدمه ومن الفخر بذلك الشكوى الزمان لتنزيله الاخوان حيث
اوجع الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لمثله انسانا وقد نبه بذلك
على انه لم يعثر على مفارقة علم ابدا لكن لما كان مرماه المجهول بالوقوف على الجهل الثاني بالحكم مخبرا
على انه وجوده يصلح لان يود عدما وعدمه ثانيا فان الود واي استعار آخرا لا ومنه اي ومن المجنس
التوجيه ويسمى تجاهل العارفين وهو ايراد الكلام محتملا وجهين مختلفين كقول من قال عوريتني عراقا
فبالت عينه سوآء فانه يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وان يبقى عوراء فيكون
ذما فافهم السكاكي ومنه اي ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو اختلافها الوجهين
المختلفين وتفاوتها باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي متشابهات
احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا اقول السكاكي واكثر متشابهات القرآن الخ قيل التقسيم
والابهام ومنه اي ومن المجنس القول الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تيمي اتاك مفاخرا فقل عد
عن ذا كيف اكلك للمنت ومنه اي ومن المجنس تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم
مساق غيره لنكتة وقال الاحسن تجاهل مردده في كلام الله تعالى كالتي تجيء في قول القائل
ايا شجر الخابور مالك مورقا كاني على قلبي من حبك شاجر وهو من قول ابي بكر مالك مورقا مزاورق الشجر صار ذا ورق كما لك لم تجزع
على ابن الطريف فوتحكم ان الشجر لم تجزع على ابن طريف الخ فجاءت فاستعملت لفظ كان
الدال على الشك والمبالغة اي كما لمبالغة في صبح كقوله اي قول البحتري الصبح برق ثري ام ضوء
مصباح ام ابتسامها بالمنطق الخ اي اظاهر ابلغ ابتساما حيث لم يتوقف فيها
بين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الدم في قوله اي قول نذير فما اوري وسوء
اخال اوري اقوم آل حصن ام نساء فجاءت لالتي على ان القوم للرجال خاصة والله اي وكما
والله هش في الحب فاخوله اي خول الحسين بن عبد الله بالله ما غلبات الهوى الخ

مزا الارض قفا نبك لميا بكسر الم الميمي والشرقي باضافة لميا الى الشرقي والتصريح بهما النظار تابعا
لمذوق وفي هذا التفصيل خطاب الاطلال الرسوم والمنازل واكتفاء بها كقوله امن تذكر
جيرة بسلام عليكما هل الازمن الخ اي مضين رواح وهل يرد الماضي السلام ويدفع البلاء مثل الا شاني
داء بار البلاغ وكالتحير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد يعني تحيروا مم كانه لم يكونوا يرون منه الا انه رجل تافه يهذي الخ هل الشمس
كالتي بيض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكيف ذلك مزا الاعتبارات
ومنها اي ومن المعنوي القول الموجب وهو مزا بان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية
عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي اثبت انت في كلامك لشيء صفة
لغير ذلك الشيء مزغير ان تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي مزغير ان تبتغي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير
او لا تنافيه من ذلك الغير كقولهم لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل
وقد العزة لرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لانفسهم الكلي عنه بالاعز الاخراج فاثبته الله تعالى بالرد عليهم
صفة العزة لغيرهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني كقول لبيد في كلام الغير
على خلاف مراده ما يحمل ابن عمك ان يكون خلاف مراده مزا المعاينة فتبنى عليها ذلك اللفظ بذكر متعلقه
بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق اللفظ كقولك فلت ثقلت اذا اثبت مرارا فثقلت
كاهلي بالابادي فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير لمعنى حملك المؤنة وثقلتك بالابادي مرة
بعد اخرى وقد حمل على تثقيل عاتقه بالابادي والمنن والنعم وبعده فلت قولت قال لا
بل نطولت وابرمت قال حبل وادي اي طولت الامانة والابانة وابرمت الى علت
وابرم ايضا احكم والنطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا مزهذا القبيل والمراد قول الشاعر
واخوا حسبتهم دروعا وكانوا لكل هادي وعتمة سهاما صابت فكانوا ولكن
في فوادي وقالوا قد صفح بنا فطوب فقد صدقوا ولكن عن وادي غالبت الثاني
مزهذا القبيل والبيان الاول لان قريبت لان اللفظ المحول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير
بل وقع في ظنه يعني فحوله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن المعنوي الاطراد وهو ان تاتي
باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة مزغير تكلف في التبكيت وسمي اطرادا

لان تلك الاسماء في محل جارية في اطراده وسهولة النسج كقولك ان بني فلان قتلت
عروشهم عيينة بن الحارث بن شهاب بمال مثل ان قتلت عرشهم اي سيدهم ملكهم وبعار للقوم اذا اذ
غيرهم وخفضت حالهم فقتل عرشهم اي ان يخرجوا بقتلك وصار وا ينوحون به فعدلت في غيرهم
وهدمت اساس مجدهم بقتل راسهم عيينة بن الحارث وقد قواعد الصلوة والسلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام الكلام في الضرب الصحيح والله اعلم
واما الضرب اللفظي ثم الوجوه المحسنة للكلام فقد ذكرت سته في الكتاب سته في الجناس
بين اللفظين وهو شبههما في اللفظ اي في اللفظ فيخرج الشبه في المعنى نحو اسد سبع
او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجه الشبه
في اللفظ كثيرة تجيء بتفصيلها وجناس مزدوج تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف فحل مذ الالف والباء والتاء الى الآخر نوع آخر من انواع الحروف وبهذا
يخرج نحو بزغ وزغ وفي اعدادها به يخرج نحو خالف والسالف وفي هيئاتها به يخرج نحو البر
والبر بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف
وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب للمبني للفاعل وضرب للمبني
للمفعول وفي ترتيبها اي تقدم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو النفع والنفع
ووجه حسن في هذا القسم ليخرج التام حسن الافادة مع اتصوره صورة الاعادة فان كلا
اي اللفظين المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين
سمي حالهما التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما المتفقان في الافراد والتثنية بان يكونا
مفردين نحو يوم يوم او مثنيين نحو يومان يومان او مختلفين بالتثنية والافراد نحو يوم ويومان
او مجموعين نحو قول الشاعر صدف الآجار والهوي للمرء قتال الاول جمع الاجن بالكسر وهو الغطاء
من نبات الارض والثاني جمع اجل والمراد منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري وذاك
وقت بالجد دنته ولا زمام لي في مذهب الجد الزمام الاول الجد والثاني جمع زمة
بالضم وهي البرة التي تجعل في انف البعير وخلفان طويل الجلد وطلوع الجلد الاول مفرد والثاني جمع
جلد وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فاذكر من نوعين اسم
وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفا كالاسم والفعل كقولنا اي قول
ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه حي لدى يحيى بن خالد لانه كريم حي الكرم وحمده

وايضا تقديم آخر التمام وهو انه ان كان احد لفظيه اي اللفظين المتجانسين التام مركبا والآخر مفردا اي
جناس التركيب وجب ان يكون التجنيس جناس التركيب فان يتفقا اي لفظ التجنيس الذي
احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المشابه
لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يبن داهية اي جنة
بها فدعه فدولة ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء سلا با سلا با وعد كن منازل عجل
بس عي بقلع فطافل ما مض وتاخرت نزاه وسلا با سلا با اي دان لم يشب اللفظان
الا ان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المزدوج
لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قداحة بجام ولا جام لها ما الذي ترجو
به بريا الخاس او جامها اي عالمنا بالجبل فان قلت بم فصل في قوله والاخص باسم المزدوج
ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا عن طارفك تالد
يسمى بعضهم الوصل لحسن معناه وشكل لجيبك لحكم ورد قوله علماء وسلم صنا
فالمتالد مركب من صاد والميم من سلم والصاد من صاد وصاد فرق الصاد الاول بالفتح مفصل
من صاد الصيد اذا نزل وما غير مشقين في الخط فهما مزدوجان فاذ يجب في المزدوج
ان يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم اذ المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة
يسمى التجنيس مزدوجا والا فمذيل به او مزدوج فرع بذلك في الايضاح في عبارة الكتاب
تسامح وهذا اذا كان اللفظان مشقين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
وان لم يكونا مشقين في ذلك فواربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون
بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في ترتيبها لانها لا تختلف
في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الا اتفاق الا في النوع والعدد وفقط لم يسم ذلك من
باب التجنيس لعدم التشابه بينهما لعدم احد المذكور من في الالف لام الاربعة فصار وان اختلفا
وهو علف على بحذف الاسمية اي في قول فالتام ان يتفقا او عين مقدرا اي بهذا
ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا التجانسين في هيئة احرف فقط واتفقا
في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لاختلاف هيئة احد اللفظين
عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البردة بالفتح والبرد
بالضم والمغايرة والجبة فن التجنيس اللاحق وبخوه اي بخو قولهم جبة البردة في كونه

المتجانسين المختلفين بالحركة والسكون ان كانا متفقين في العدد والحروف
لكن لما كان الحرف المشدد بمنزلة حرفين عدوه حرفا واحدا فكانه في الحكم
حرف واحد زيد قبله مثله والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب
فاصل يعني ان الحرف المشدد في هذا الباب يفصل بين المتجانسين
مثل هذا الذي في موضع مكسور كالذي في موضع مرفوع والاختلاف بينهما في الهيئة وهو
ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر لا اختلاف غير الاول فولهم
البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك
فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والذي الاول متحرك ومن الثاني ساكن
وان اختلفا في اعداد وهو اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون
حرف احدهما اكثر من الآخر بحيث اذا حذف الزايد تتقابل في النوع والهيئة والترتيب سمي المجانس
ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان الزايد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين
هو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك لان الاختلاف اما بحرف واحد
في الاول مثل والتفت الساق بالساق اليربك يومئذ المساق او في الوسط كقولهم جهدي
او في الآخر كقولك اي قول ايه نام بدون ما يه غوامض عوامهم تامه بعول لكن بسبب فواضل قوائض
من في زيادة صفة موصوف محذوف اي بدون سواد زايد وزايدة على هذه الاصناف الخمسة
شاهد في قولهم هذه خطة وبالكحة هو الواقع منهم بدون وعواض جمع حاصة من عصاه
عزه بالسيف وحواصه من عصه حفظه وحماه وقواض من قضى عليه بكذا وقواضب من قضبه
خطه اي بدون للقرب يوم الحرب ايد باصار بالله آه حاميا لله اولياه آه صابا لله على الاقران
بسيوف حاكمة بالفصل قاطعة دراماتي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطردا
وجهته ان يوهم قبل رود كم آخر هاتي نسك وود ماه سمك انصرف عنك ذلك الوهم
وحصل لك طمأنينة بعد اليأس مخافة ان يكون الكاف عطفا على قوله اما بحرف ولم يذكر له الا مثالا
واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولك اي كحول لحقاماتي البكاء هو الشبيه
بزحجي اي حركة القلب بين الجوانح ودراماتي هذا الذي يكون الكاف حرف مد ولين
فيانواعها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيسمى المتلاقي
اكثر من حرف واحد والا لسمي متشابها فمثال ما اختلفا في حرف واحد

وتغلبي غرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي
هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو يبني وبين كفي
ليل اسس وطاف طاس او في الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه وفي الآخر نحو الخيل
معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الالف والهاء وما بين الهمزة والهاء وما بين اللام والالف
من تقارب المخرج والا فابي وان لم يكن الحرفان متقاربين سميا لاحقا وهو ايضا اما في الاول
نحو ويل لكل همزة لمزة الكاف واللثة اللعن وشاع استعمالها في الكسر اوائل الناس واللعن فيها
وبناء فعله يدل على الاعتياد ولا يتأتى ممكنة ولعنة الا بكسر التنوين او في الوسط نحو ذكرهم باكسم تذكرون
في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى وذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم ارداكم
شديد لان في عدم تقارب الفاء والميم الساكنين تنوعا وفي الآخر نحو اجاءهم انذارهم ام لم تنذرهم وان اختلفا
في ترتيبها وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد
والهيئة لكن فهم قاعدة التقلبين من الحروف ما هو متأخر في اللفظ الآخر يسمى مستوفى النوع مجنس القلب
وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى في اول الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا
علي الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض والى هذا اشار بقوله نحو فيخ لاولياه آه
حتف لاعدائه مالا لاحتف حاسكف لاعدآه ورحمة للاجانب فخ وبي قلب كل وكم آلمهم آه
عولنا وآمنروعاتنا وبيتي قلب بعض واذا وقع احد هما اي المتجانسين بحجنس القلب في اول البيت
والمجانس الآخر في آخره يسمى مجنس القلب مجنحا لان القلبين كالجناحين للبيت
كقوله لاح انوار الهدى فكفى عمى واذا وقع احد المتجانسين سواء كان الجناس القلب او غيره
ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا وكررا ومردودا
نحو وجنتك مرسباء بنباء يقين وكقولهم مطلب شئا وجد وجد وقولهم المنية غير التمني
تمت وغير الدهر سقم دمشق حواس عوامه وفواضه فواضب وكقولك حالم الاولياء ولا آه
فتح وحتف وقد يقع التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقولك لبيك
والذي هو يطعمني ويسقيني واذا مرضت فهو يشفيني وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد
حبا واقل خبا وكقولهم ترك عنك فصار قصار ذلك ذكاء حش فاك حش فهلك تهدا
بعضا وقد يجيء في هذا النوع ما ينقلب الى الحروف والفصالها كقولهم في مسعود بن سعد
وفي المستعفي بالله المعتز بحبه وقتل لهما مثل استنجح تنجح بنجوحة فقال انت مستنجحه

ويلي الجناس شيآن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق اللفظين في الحروف
الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو خاتم وخيل للذين الخير فانهما مشتقان من ختم يختم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد
كما في الاشتقاق نحو قال ان تكلم الخالدين فانه من قول والخالدين من تخلى ونحو قوله تعالى
انا نحن على الارض ارضنا بجوزة وبهذا يعرف ان بين هذا وما يشبه الاشتقاق كالمشابهة
وذلك لان الاشتقاق اكثر ما يجيء الاتفاق في الحروف الاصول مرتبة كالتركيب مثل الخم
والرقم والمرقى ونحو ذلك والارض مع ارضتم ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله عليه السلام موسى باسم
وجبرئيل اذا ما قيل ومن اي ومن اللفظ زد الجر على القصد وهو في الشرفان يجمل احد اللفظين
المكررين اعني المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى
او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بها اللفظان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
في اول الكلمة وقد عرف معناها واللفظ الآخر فيها اي آخر الكلمة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وحشي الناس وانه اعوان لحشاه والثاني
ان يكونا متجانسين كوسائل الغنيم برجع ودمعه سائل ودمعه سائل من السؤال والثالث
من الكمال والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله اني لكم من القالين وهو في النظم
ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت
واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول وحشوه او آخره وصدر المصراع الثاني او اعجازه صالحا للقافية
قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في حلو وحلو زمده وعهده
مسهر وراعي الحي نرك اوابدا ولا معنى فيه لرد الجر على القصد او لاصدار لحشو المصراع الثاني
اصلا بخلاف المصراع الاول فانه معتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول
وحشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان
او ملحقان بهما يعبر اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحق قسمان
فالمجموع ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة في الاربعة لكن الحصر لم يرد بخصوصه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة
البالغة واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فحذفا الاعتبار او رد شكته عنه مثالا

اما ان يكون اللفظان مكررين فاكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر
المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داع الندى بسريع و
واما ان يكون اللفظ الآخر حشو المصراع الاول مثل قول ابي نواس حسين بن عبد الله القيدي
تنح من شيم عار بخد فانه لشيمة ذي عار وروضة غادية طيبة الرائحة وموضع عار
رفع على انه اسم ما ومن زائدة ونفع مفعول اقول وابازة قصتا والرواحل تسرع بين هذين
واقول في انشاده ذلك متنحا استمع بشيم عار بخد فان تقدمه اذا مسنا لزوجنا زارض
وصاحبه واما ان يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي نواس ودمكان سبيل
الكواعب جمع كاعب وهي جارية حين يسيد وثديها للنهود وتمر ثما نون فارات
بالبيض يعني السيوف القواطع تمر ادا واما ان يكون اللفظ الآخر في المصراع الثاني
مثل قول ابن الرومي لا متع ساعة قليلا فانه يتمنى قليلا وقوله الطاعة الدار التي
لو وجدتها اطعتها او كان وحشي قبلها الا لام النزول الحبيب والتفريج على الشيء الآخر
عليه واستصعب موقع علامة جزم لكن واسير اللام وقليلا صفة موكدة لان القلة تنبئ
عن اضافة التفريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تفريجا قليلا في ساعة فيكون القصة بحالها
وقليلها فاعل تفرج او مبتدأ وما في حيزه مقدم عليه والجملة في محل الرفع بانه خبر ان والضمير
قليلها للتفريج اي قليل التفريج في الساعة يفيء فاعل الدار التي لو وجدتها ما هو لها ما
موضعها وحشها غالبا لكثرة اهلها وكثرة التهم فيها وان لم يكن الماكها بها الا التفريج ساعة
كان قليلها ينبغي ان يرضى قليل وعدي واما ان كان ما للفظان متجانسين فما يقعا معا
في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القائل الا رباية دعائي
اي انزكاني فرطا كما سفا صابه ثقة وغلة العقل فاي الشوق فكلاهما مكرر آلة
واما يكون المتجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الساعي واذا البلابل
جمع بلبال وهو الهم المعروف اصله بلبل فادغم فاعلم البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحت بلابل جمع بلبال بالضم وابن يكون فيها الحزن احتمال الرتب والمقصود
بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو
مرهف الناب على مذهب الكافة دون المس واما يكون المتجانس في آخر المصراع الاول
مثل قول الحريري فشوف بانت الكثابة اي الغزان قال الجوهري يقال ان الاثل

وتسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل صلوة وتسمى جميع القرآن مثانى ايضا لاقتران آياته
آية الرحمن بآية العذاب ومقرون بر بآيات المثانى اى بنهايات فواصلها الامر الذى هو طاق
منها ان طاق الواحد منها مثنى من الثنى وما يكون المجانس الآخر فى مصدر المراع المثانى
قوله اى قول القافية الارجاء المتمم ثم المتمم طلاح لان بعض فهم طلاح اى فوز ونجاة واما
اذا كان اللفظان المتجانسان فاكثر كان احدهما فى آخر البيت والآخر فى مصدر المراع الثانى
مثل قوله اى قول الهجرى ضرابة عنها فى التساع على سنانرى لك فيها ضربا فالضرب
جمع ضربة وهى الكتيبة والسبخة التى ضربت للرحل وطيء الرجل عليها والقريب المثل
واصله المثل فى ضرب الفداء فضارا جمان الى اصل واحد فى الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
بشكل المراع الاول مثل قول امرء القيس اذا قمت يحزن علينا ولم نجد علينا نقيلا على شيء سواه
بحزان اى اذا لم يحزن الرجال على نفسه ولم يقيل على شيء سواه
ما ذكره فيقيل ويحزن وحان ما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء المعرى لواحته ثم
مزالاحسان زنكم والعذب ماء يجد للواردين فى الكفر اى البرودة يعنى ان بعدى عنكم كثرة
انعامكم على فهذا ايضا شاهد لما وقع احد الملحقين فى آخر البيت فى الآخر فى حشو المراع الاول
الا انه من القسم الثانى اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر
فى آخر صدع الاول مثل قوله فاذ بعدك ضاربى اجنبى عنها الذى بابه بصير
وبصير فما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر فى صدر الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام
فى رثية محمد بن حميد بن استشهد مولى فى الشرى مركان يحيا بالوغى وبغيره فى قدر
نابية الغرة كالسيف الحسام اضاف الشرى الى الوغى لجواز اى قوله بحسن استماعه
اياها فى الآخر فى بعده بزجر ابن اى لم يبن بعده ولم يستطعها استماعه فيعز والغر فما يجمعهما
وكذا البواز والبعز واما الاشتقاق الثانى اعنى ما يقع احد الملحقين الذين
يجمعهما شبه الاشتقاق فى آخر البيت والملحق الآخر فى صدر المراع الاول كقول الحريرى
دلاح لمن على جرى العهاد الى لها استعاله فى لاح لاح فالاول الخ يلوح والآخر من فعل
لحاء وشاله ما وقع الملحق الآخر فى آخر المراع الاول قوله مصطلع تلحيص الحاجب ومطلع
اى تلحيص عانه فالاول فيه بمعنى يبدو والثانى بمعنى اجتنى او شاكا وقع الملحق الآخر فى صدر المراع الثانى
قوله الاخر كانه كلما اثر آفاضى الآن سواه الذى فاته راوى هذا الشروة

والثرى بائية ومنه اى ومن اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة
باعتبار كونها واقعة للكلمة الاخيرة من الفقرة كما سبق وقد يطلق على توافقهما والى هذا
اشار بقوله فيسمى توافق الفاصلتين مراثر على حرف واحد فى الآخر وهو معنى قول السكاكى
هو اى السجع فى النثر كالقافية فى الشعر وفيه اشارة الى ان القافية هو لفظ فى آخر بيت او الكلمة
بر اسها او حرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على
توافق الملحقين مراد افقا لا يات على حرف واحد وانما ارد السكاكى بالاسجاع حيث قال انما
جاء فى النثر كما وقع فى الشعر الالفاظ المتواطأ عليها فى اواخر الفقرة وهى التى يتكلف لها
ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه اراد بالاسجاع معنى المصدر كما اراده المصنف هنا وهو
معنى قول السكاكى تمنا ان هذا مقصوده كلام السكاكى محصوله يعنى كما ان القوافى فى الالفاظ المتوافقة
فى آواخر الابيات كذلك الاسجاع هى الالفاظ المتوافقة فى آواخر الفقر وكما ان التثنية ثم توافقا
مكررتك اى يعنى المصدر منهما توافقها وهو اى السجع مثنى اضرب على وزن اختلفتا اى اختلفا
فى الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والاطوار مختلفان وزنا والا اى وان لم
يختلفا اى الفاصلتان فى الوزن فان كان فى احدى القرينتين مراد الف ظ او كان اكثر
اى اكثر فى احدى القرينتين مثل ما بنا بله اى فى احدى القرينتين مراد الف ظ دون الوزن
والتقفية اى التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو ربيع الاسجاع بجواهر لفظه وتنوع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما فى القرينة الثانية يوافق ما بنا بله مراد الاول فى الوزن والتقفية
واما لفظ فهو لا يعتبر طبعا شيء من القرينة ولو قيل هما الاسجاع لاذن لكان اكثر فى مناسبة
مواقعها لما بنا بله مراد الاولى والا فتوازيا به وان لم يكن فى احدى القرينتين لا اكثر مثل ما بنا بله
مراد الاولى نحو التسجع التوازى وذلك بان يكون فى احدى القرينتين او اكثر وما بنا بله مراد الاولى
مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو مرصوفة ومكوبة موضونة او فى الوزن فقط كما مر
عرفا فالمصاقع عصفا والتقفية فقط كقولنا فاصل الناطق والقضاء والملك الحاسد
والنائب اذ لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الآخر كما اعطاك الكوثر فصل
لربك وانحر فان ابتر الا بتر فيحتاج الى ارتكاب شبه ابطاء مفردات الالفاظ وخصائص التناسب
وكون اللفظ نائبا عن اللفظ لا عكس وكون كل واحد من القرينتين الدالة على معنى آخر والا لكان
تطويلا كقول الصنايعى الحمد لله الذى بر كلا من عين بحاظها ولا تجد الامر بالف ظها

193

فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وبالعشايا للطعام وهو ما يؤكل غدوة
وما حدث بالضم مع ان قياسه الفتح مخالفا لما يخالف القلة فاطلبك بهم في ذلك فصل
ولا يقال في القرآن السجاع لان السجع في اللغة هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا
مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال في فواصل الآيات وفصل السجع غير مختص بالنثر
بل يجري في النظم ايضا ومثاله في النظم قول ابن تمام تجلى برشدي وأثرت به ريبي وفاضت
ثدي هو الظل المقيل واصله في الماء وادري به زندي اي صار زادي وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب واما ادري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع ينكلم فزاده وبث الزند اخراج
ناره قطعا وتصحيف والقبر في بيت الدينوري الذي ذكره في البيت السابق وهو قوله سعد نهم اما جنت
واني لاعلم ان قد جل فدرها وزر السجع على هذا القول بنبي القول بعدم الاختصاص النثر بالسجع
وجعل كل من شطر البيت بجملة مخالفة لاختها اي للجملة التي في الشطر الآخر وقوله بجملة مبني
ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت سجعا مخالفة للجملة التي في الشطر الآخر
لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يبقى كل من قرني سجعتين بسجعة تشبه
لكل اسم من نثره فصول الحريري لما اقتدت وغارب الاوابد انا اتبعي اثره من ازاب وقوله
لوحت طوالع الزاي اي صفاة البين بجرة اذي كقوله اي فؤاد ابي تمام بمنع المعتصم بالله جعل فتح عمورية
بدر معتصم بالله منتقم لله مرتقب لله اي راغب فيما يرضاه من رضوانه مرتقب اي بشطر ثوابه او
عقابه كالشطر الاول بجملة مبنية على اليم والثاني على الباء وقوله تدبير سندا وجزء في البيت الثالث
وهو قوله لم يرم قوما ولم يهدم الى بلد الا تقدمه جيش مزاحف وزاد التسجيع على الفواصل في باقي النظم
بالتسجيع وهو جعل الروض معتقا تغنيه الغرب والعرض هو آخر المصراع الاول
من البيت والغرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التسجيع يقسم اليه يسير اما الاول
ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه وسبب التسجيع الكامل كون الاول في النفس
تاما لم يتم الا بعجزه الا انه لو كان قد ازدحت سجعا فاجلى الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا كقنا يكفر ذكر الغيب ومنزل سخط الاولى
بينا قد قول فصول الثالثة ان يكون المعاني بحيث يصح ومنع كل منها مع الآخر كقول ابن المعتز
البدادي مرشه وهو التقويم في المعوجة الشرب مع طوله الحال ازابة ان ما يهم سخطه الاول
الا بالثاني ويسمى التعريض الناقص كقول ابي الطيب معاد الشعب طيبا في المعاني بزلة الزمن

من الزمان خاصة ان يكون التقفية ملفوظة واقعة في المراجين وليس التقفية المكررة وهو ظاهر
لان اللفظ انما تتحقق المعنى في المراجين كقول العبد بها الايرض نخل ذي غيبة يا رب
وغايبا الموت لا يا رب وهذا انزل ربه وانما تتحقق المعنى لكونه مجازا كقول ايه تمام
في مكان شبه بالسقاء وهو بها فاصبح للعهدة السيف مرها الثالثة ان يكون المراجع الاول
معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول القافية وليس التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا بعيد هذا ان يجيء
ان يكون التقفية في البيت نحو القافية وليس التقفية المشطرة كقول ابي نواس اقلني قد بدت
مرارة ذنوبي بالاقرار وقد نمت مرارة جودك فضح بالبكاء ثم قفا بالدال التي كلامه ولا تخلي ان البيت
خارج عما نحن فيه ومنه اي ومن الملفق الموازنة وهي تساوي القافيتين اي الكلمتين الاخيرتين
من القرينتين او من المراجين في الوزن دون التقفية نحو تارق مصونة ونور ابي بشوشة
فلفظا مصونة وبشوشة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاولى على التاء والثانية
على الهاء اذ العبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثلوا للوشح قمرا
والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام بحار فقوله دون التقفية انما يجيء في الموازنة
ان لا يتساوي القافيتان في التقفية البتة وح يكون بينهما بين التجنيس وتخيل ان يريد
انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها
وبين التجنيس عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرور فؤاده واكواب موضونة وصدق الموازنة
بدون التجنيس في مثل تارق مصونة ونور ابي بشوشة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا وما ذكرناه من الحديث في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي
الفواصل التي وصفها البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في التجنيس فليس بشيء
موازنة وليس كل موازنة تجنيسا فبقي على انه يشترط في التجنيس تساوي القافيتين في الوزن
ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب وكذلك فان كان اي ثم
اذا تساوي القافيتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احد الجزئين من الالفاظ
اكثر اي اكثر في عدد الحروف نحو قلبي الوزنة الاولى في الوزن سواء
كان مشددا في التقفية او لم يكن فمن هذا النوع في الموازنة باسم الماشية وهي في الموازنة
بمنزلة الترصيع من التجنيس ولذلك كان في كلام البعض ان الموازنة المتوسطة بين الماشية

ما يختص بالشعر او ورد فيها مثالا من النثر ومثالا من الشعر منبها على ما يجري في النثر والنظم
جميعا ولا يختص النثر كما سبق الى الوهم من قوله في تساوي القافيتين فقال وآتيناهم
وآتيناهم الكتاب المستبين وهديناهم الصراط المستقيم وقوله اي قول ابرئهما الكوس
اي البرزة الوشل الا ان تلك القلادة ذوابل وانت فاخرة ذوابل فيحتمل ان الظاهر ان الآية
والبيت لا يكون فيهما في احدى القرينتين مثل ما بناه من الالوي الا بعيد اذ لا تخفى تمام الوزن
في آتيناهما وهديناهما وكذا في صراطا وذلك وضاله قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم
للام يجد عنك محيدا ومنه اي ومن التفعيل التقلب وهو ان يكون الكلام اذا قطعته وجدت
من وزن الاخير الى الحرف الاول كما حاصل بعينه او هذا الكلام وهو قد يكون في النظم
وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل واحد من المراجين فاعلا للآخر
كقوله اراك الله سهلا اذا ما وقته يكون كذلك بل يكون موجبا لليت فيما نحوه كقول
اي قول القائل اذا جاء موقوته وقوم قتل هول وهل كل موقوته وقوم واما في النثر فاشار اليه
بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف الشتى في هذا الباب هي الحرف اللين المعبر
عنه بحروف العلة وقد اي ومن التفعيل التشريع وليس التوشيح وذا القافيتين ايضا
وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين
وكان علي ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لا يجب في التشريع ان يكون الشعر
مستويا على اي قافيتين وقفت لانهم قسموه بان بنوا الشطر الاول من البيت على قافية
قافيتين على حرفين او حرفين من حرف واحد فصلى اي القافيتين وقفت كان شطرا مستقيما وجواب
ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اي قول محرري يا مخاطب اله بالخير خطبة
الدنيا خسيسة انها مشرك الردى اي حالة الهلاك وقوارة الاكدار اي مزاحمة الاكدار ومرات دار متى
لا تضحك فيها ابكت عدا يده الهمام ذا رغائها لا تنقضي واسر حالا بعدي بحلايل
الاخطار وكذا سائر الابيات المنشدة الا بيانا كلها من الكامل الا انها على القافية التي
من حروف الثانية وعلى القافية الاولى من حروف التمام والقافية عند الخليل ما خوف البيت
الى اول ساكن يليه من الحركة التي قبل ذلك الساكن ويريد بها ايضا ان المتحرك الذي
قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله باخاطبا له نيابي من حركة الخاء
من شكر الى الآخر او مجموع قوله كمالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار

الى الاحرا لفظ دارت وهنا اقوال آخر مذكورة في علم التواني ولو ظاهر هو بنا ليس على قافيتين
او اكثر لكان حسن لشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر المعنى بالجود ي وتعطفي بوصاله وترحمي
ذا البتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكتفى عن حاله لا تعطفي فان قبيل اذا وجد البيت على اكثر من قافيتين
فقد وجد البيت على القافيتين قلت الظاهر من قوله هو بنا ليس على قافيتين ان يكون مبتنيا عليهما لفظا
ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم وجعل لما لا التزام التحقق والتشديد وراعات ايضا
وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وينسب اليه وينقال قصيدة
لامية او نونية مثلا بتية لك لا تجيء بين الايات مرددة بل قبل اذا وقعت وهذا لان الفعل
يجيء بين فوي يحبل او مرفوعات على البيرا ذا شدت عليه آزره وهو الحبل الذي يجيء به الاحمال الى
لان البيت يربوي عنده فينقطع كما ان عند الارتباط الشرب دماي معناه اي قبل الحرف الذي
هو في مبنى حرف الروي فالحاصلة ينبغي الحرف الذي يبنى في اواخر الفقر مع حرف الروي في قوافي الابيات
بالبس لازم في السجع مثل الالتزام حرف او حركة بحيث السجع قوله ما الحاصلة حال من ضمير معناه
قوله بالبس لازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء في بيتين او اكثر والا فمتى كل بيت يجيء قبل
حرف الروي بالبس لازم في السجع مثلا قولك فانك فزدي حبيبي منزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل فجعل قبل اللام حرف منوعة وهو بالبس لازم في السجع وانما تحقق لزوم ما لا يلزم
يوجي في البيت الثاني ايضا بيرم وقوله بالبس لازم في السجع معناه انه يوتى قبل حرف الروي
في قافية البيت وقبل في معناه فرقاصلة الفقرة بشيء ما يلزم الاتيان به في مذهب السجع
بيني لو جعل حالان الفاصلتين المتجانسين لم يجز الا الاتيان بذلك الشيء في السجع
بدونه فهذا بظرف وما يتعلق به بيني ان يقول بالبس لازم في السجع او القافية لتنافي قوله
قبل حرف الروي او معناه في بالبس لازم في السجع قبل ما هو في مبنى حرف الروي في الفاصلة
نحو ما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فاقرأه بمنزلة حرف الروي وقد جيء قبلها في الف صلتين
بالهاء وهو بالبس لازم لتحقق السجع بدون ذلك مثلا فاما تقهر فلا تستخف وتنظر وتخوذ لك كذا
فقد حصل تحقق السجع في تقهر ولا تستخف ولا تنهر كما ذكر في قولنا فقرب الصلاة وانشق القمر
وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر وجيء قبل حرف الروي بخواتم شاكر فان ذاك يجب
بيني بايادي ثم تمن وان هي جلت ايام تنعم واعلم بانه واني خلق وفي لا بالس
شكرت نعمته واشكر والدي فيما شكرت فلا مايريدون نعمة وكافاة اراد ساشكر لوده

فلان

فلان بجاز او جعل اما دي بمعنى الاستقبال فهو غير محجوب التقى عن صيغة وكذا
اذا التعل قلت تقال في الكتابة من نزول الشر واستحان الازالت التعل اي لا بنظر الشكاية
اذا نزل به البلايا والبتلي الشدة بل يصبر على ما يجوز به حوادث الزمان وفي طريقة قول الآخر
اذا افتقر الرادم يرفقه وان البسه الزاد بصر صاحبه اي فقري من حيث يخفى مكاني
لا في كنت اسرها بالتحفي كانت على قذاعينه حتى بكت اي انكسفت وزالت ما صلاح بايا دي
بيني ان حسن اما جعل كالامر الملازم لحيثي تالفاه بالاصلاح فحرفها الروي هو التاء وقد جيء قبلها
في الآخر علام مشددة منوعة وهو بالبس لازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومددت
وسنت وانشقت ونحو ذلك في كل فاصلة والايات توجد ان مزاولة ما لا يلزم احدها الالتزام حرف
كالتاء والنون والثاني الزام مجانسة قد يكون الاول بدون الثاني كما مر ويستعمل بالعكس
كقول ابن الرومي لا يودن اذ نبا به مزحوفها بكون بكاء النفس ساعة بولده والثاني بكيه
فيها وانحا لا وسع تاكان بغيره واعوجيث التزم فتح ما قبل الالف فان قلت قد ذكر الخص
بي الايضاح ان ذلك قد يكون في بحر الفاصلتين ايضا كما في قول الحريري واما استار حيل
مراختار الكبين فكانه كما التزم في الف صلتين ما قبل الالف الذي يجيء السجع به وهما
كذلك قد التزم في استار واختار التي يجيء السجع به ومعناها فيصل مثل ذلك فالجواب انه يصير الذكر
فت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او معناه او من ان يكون ذلك في حروف القافية
او الفاصلة او غيرها لان جميع ما في البيت الا حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي
وكذا ما في معناه من حرف صلة فيصدق على الثاني في استار واختار انه هي بمنزلة
حرف الروي لكن بعد ابعيد بهذا اجدا والمعنى هو ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون
في القافية او الفاصلة لانهم قيدوه بلزوم المتكلم في السجع والقافية قبل حرف الروي ما لا يلزم
في حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او معناه بيان لموقع القافية
او الفاصلة والاحسن المناسب ان يقال في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الالتزام الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في القافية
او الايات غير الفواصل والفواني والاحسن في ذلك كله بيني في الضرب اللفظي
ثم الحسنات ان يكون الالفاظ ملائمة للمعنى بدون العكس اي لا يكون المعنى تابعا لذلك
لان المعنى اذا ترك على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى

جيها وان اتى بالفاظ مستكلفة مصنوعة وجعل المحاكاة نابية لها كان كظامر مؤتة على بالمن
مشوه ولحاسن على منظر قبيح وعدم ذهب على الصل فخب فيتيمان يجيب
عما ينسله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بارادة شئ من المحسنات اللفظية فيعرفون الجناية
الى جنح عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فغاليا يلون بخفاء الدلالة
وربما كانه المتكلم اقتصر هنا ما تيسر له باذن الله تعالى جمعه وتحريره فاصول الفن ثلاث
وبقيت اشياء يذكر جانب منها لعلم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهمالها
ويجب وترك التعرض لها لعدم وقوعه في فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام
وهو قسمان احدهما مثل ما رجع الى التحسين في اللفظ دون المعنى مع مافيه من التكلف
مثل كون الكلمتين واقعتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الوصول وهو ان يوتى
بكلام ان يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري صفى حسنى حسن بحسن يقين
غب حسن ومثل القطع وهو ضد الوصل كقول الوطواط اورك ان زرت دارة دوح
درآة دورة او دررا او مثل الصفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف
احد كلمة منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم شعبة ابن
حسن صوك بزين والكرم عقل آدم حسن حسودك يشين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء
وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل المخترف وهو ان يكتب
اوراق مرويا في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها حروف بعض المجود والناسخ مالا اثر له
في المتحين فقط مثل الترديد وهو ان يعلق الكلمة في المراع او القفوة بمعنى ثم تعلق بمعنى
بمعنى آخر كقوله تعالى يوتي مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وقول زهير مرتبق يوما على علاته
هرما وفي السماحة مذهبي خلقا وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها
حجر مسته سراء ومثل التشريع وتسمى سباقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على مسميات
واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات توالية وانما لم يعد الفائدة
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل اسماه بعض المتاخرين بالايضاح وهو ان يوتى في الكلام
حتما دلالة قضائية بكلام بين لزوما وبوضحه فائدة في الاطناب ومثل التكميل
بالتبيين المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او كونه مشتملا على تخييل مثل اسماه
حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فائدة يجئ مع الايجاز وقد يجئ

مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني مما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة معتد بها وهو
ما سبق مثل القول في الترجمات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص
في الانتهاء والمراد بقولنا القسم الثالث بذكره هذه الاشياء وعدم جعلها فصلا وعلم ذلك
ان قولنا انها في القسم الثالث وليست خارجة عن القول الثلث كالمقدمة
على قولنا بعضهم خاتمة في الترجمات الشعرية وما يتصل بها اي بالترجمات مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص في الانتهاء
اتفاق الفريقين كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسماحة وحسن الوجه والبهاء
ونحو ذلك فلا سرقة ولا استحسان ولا خفاء ونحو ذلك اما بتوهي اسد المعنى للشجاعة اي للنثر
هذا الغرض العام في المقول المعاد او بتشريك في الصحيح والاعم والاتم وهو النحو وان كان
اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان ذكر ما يستدل به على اثبات وصف
من الشجاعة والسماحة ونحو ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر ابيات مثل على الصفة
لاختصاصها بتلك الحالة اي لاختصاص تلك الصفات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف بجواد
بالتطفل عند ورود العفاة اياه بالسنة وكوصف البخيل المبوس مع سعة ذات يده
وان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض كاستدلال بحسن الوجه في المقول
والعقود كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي بالاتفاق في اسناد النوع المذكور
على الغرض كالاتفاق في اغراض العام فانه لا يعد سرقة ولا اخذا فتوك فهو كالاول جزما بقوله
فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزما بقول وان كان اي وجه الدلالة وانما
اي وان لم يشترك الناس في معرفته بل اختص به بعض دون بعض كعلم الانساب والاخبار
جاز ان يدعي فيه اي في هذا النوع مزيد الدلالة السبق والزيادة فان يكن المتاخر
باقتفاء اثر واحد فهو كالمتقدم في الاخذ وان اضافه زاد على الاول او تفنن عنه وهو
اي ما لا يشترك الناس في معرفته مزيد الدلالة على الغرض مزايا احدها ما خاص في نفسه
غريب لا ينال الا بفكر والآخر عالي بمعرفته باحد وجوه الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه
والاستعارة من تقسيمها الى الغريب المختص والمبتذل العامي الجامع البقاء او على الابتذال
او مع التعرف فيه بالوجوه الابتذال الى الغرابة كما في المسئلة المذكورة وانما قيدنا بالقاعدة
والقرة الى المستحسن بعد ان الاعم قد يكون ظاهرا وغير ظاهر فهو ان يوخذ المعنى كما هو مع اللفظ

كله او بعضه ووحده عطف على قولا تامع اللفظ اي او دون المعنى ودون مغايرة اللفظ كله
او بعضه والمغايرة ان يوجد المعنى ودون والغرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما
كل اللفظ او بعضه مع تغيير النظم او بدونه فهذه ستة اقسام اشار الى بعضها بقوله فالاول اللفظ
كله مع غير تغيير لفظا اي بالكتبة الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة
محضة وبسبي سحا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن زبير انه قيل قول من بن اويس اذا انت
لم تنتصف اخاك بني اذا لم تعط صاحبك الانصفة لم تؤوه خوفة منوحيا المعدلة ولم توجب له
عليك ما توجب لنفسك عليه ووحده على طرف الجواز ان كان بعيل اي وحده ما جاز لك
منه لانك وجدانا انك ان كانت به سكنة او عرض ومرضة وبركبه عدو سيف اراد بركوب السيف
تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره اراد الصبر على الحرب والخوف من ان يضيعه اي ابر لا
من ان يضيعه اذا لم يحن عن سنوه السيف عن ركوبه السيف وهو اي سيعه اي لا يبال ان يكسر
ها لامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان دخل عليه ضيم او لحقه عار واما سقام بتحمل لم يجد
احدا من الناس يعلم له سقما وبه لقد شعوت بسقمي يا ابا بكر ولم يعار وعبد الله الجلس حتى دخل
من بنا ويس فلما رآه قال قصيدة التي اولها لعمرك لا ادري وانني لاوجل على اينا تعدو المنية
اول حتى اتمها وجعلها لان عيينة فاقبل معاوية على عبد الله بن زبير فقال له الم تخبرني انها لك
فقال مستظرفا اللفظ والمعنى له وبعد فواني مزاحمة فانا اخي بشره وفي معناه اي اخي في معنى
ما لم يغير فالنظم ان يبدل الكلمات كل او بعضها بما يرادفها جميعا بينا مذموم ايضا وبرقة
محضة كما في قول الخليفة دع المكارم لانه حل لبستها واحد فانك لست الطاعم الكاسي ولا الآمر
لانه ابى لطلبها فاجلس فانك لست الآكل الا بس وقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم
يقولون لا تهلك اسى وتجمل ووحده طرفة دالية الا انه اقام بحكمة منه ثم قال عباس عبد المطلب
وما الناس الناس الذي عهدتهم ولا الدار الدار التي كنت تعلم فاورده الخرزوفي في شعره
الا انه تعرف مقام سلم وقريب منه ان يبدل بالالفاظ ما يضاده وهو في معنى سبع عليه بتنظم
والترتيب كما يتفاوت في فلان حسن الوجه كريم الاحساب بشبه الاولى من الطراز الاول والوجه
ليس احسابهم فلس الاولى من الطراز الاولى والاول ان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لفظه
اي لنظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله كما في هذا الاخذ اعارة ومحاها وضعت احسابهم
لان عيينة اما ان يكون بالغ في الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ في الاول او مساويا

بعيله

بعيله لا بوجه في الاول حسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي ما لا
ممدوح مقبول كقول بشار رب لاعب الناس اي جازاهم في اللاساس فيه وراثة اي جازاه
لان الخائف ترقب العقاب وتوقعه لم يبلغ محاجة وخاز البطين الخائف اللجج اي الشجاع
الخائف الذي له ولوع القتال وقول سلم خاز بما تحت العجة يعني بزلك الخسارة في التجارة فيما لا
يسلم خاسر لانه باع سمحا وافرا بثمن وافر وايضا يرب به مرافب الناس كما
ها اي خوفا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي شديد الجرأة فثبت التسلم
اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ رواية ساره فاز الله بشارا قول سلم
فاز بها وانه يعني فواخت منه واعجب جائزة لا اكلف اليوم ولا شريدك قول الآخر فغنمها
في عين واجب بمعنى انها ما طراف الثنايا في ظهورهم عيونا لما وقع السيف واجب فيبتا ابن
بنانة ابلغ لاختصاره بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع القتل والتوهين في ظهورهم
وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول
فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض
غزواته حيثما لاقاه الزمان بسيله يعيل ابا سعيد ان يأتيه الزمان بمثله يدل ما بعده
او بعد شيء له بدلالة ما قبله فهو قول انسي ما انفرنيتا اون يدي حيث ينفع السيف
وقيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض
في هذا التأبين لم يشمل ولم يبن حيث هو بل حيث يشمل الزمان بان يجود بمثله وقول
ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون بالزمان بخيلا فالمصراع الثاني
مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون
بلفظ المضارع لم يصب محذوفة اذ المعنى على انه كان وكان قد مضى ومضارع محذوف
فالفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه
بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السماح الشيبي بذل للغير فالزمان اذا سخا به
لم يقدر بذله ولم يبق في قوته حتى يسمح بهلاكه او بخل كذا ذكره الشيخ فاعترض عليه بانا سلمنا
ان ايجاده لم يبق في قدرته لكونه تحصيل الحاصل واما اعداده فباق بعد في قدرته
ولان يسمح بهلاكه وان يبخل قبل الشاعر ذكر وحاصل ان ايجاده واعداده كما بعد الزمان
فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعداده فظهر كونه سببا للصلاح فقاده على تقدير صحة ما ذكره المعترض

يكون مصراع ابي تمام جوادا سمحا لا مستفتا عن قدر الضعاف الذي لا يظهر له فرجة يدل عليه
ان هذا المعنى غالبا يذهب اليه احد من فسر البيت فقال ابن جني اي لم يعلم الزمان من سخائه فضحا به
واخرجه من العدم الى الوجود لاستفادة الذي استفاد منه البخل به على الزمان واستبعاه لنفسه
قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض سيد لان سخاءه غير موجود لا موصوف بالعدد دي
وانما المراد سخاءه على زمان يبخل على طالبي سخاوته اسعد في نعمي البه
وهذا ابين له وعلى التقادير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع ابي تمام لان سخاءه يخلد الزمان
بهلاكه او بايجاده او باصلاحه الى الشاعر كان معنى مصراع ابي تمام نظم سيل الرديء ولو اشترط
في الاخذ اتحاد المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كان يسبق الى بعض الافهام ان احدهما
ماخوذ من الاخر على واحد من الاعتبارين لان اباتمام خلق البخل بمنزلة مرض لا يخلو احد الا الاوحدة
بعد ما ذكر معنى قول ابن جني وابن فورجه ان مصراع ابي تمام مرفوع ايه تام مبتدا وخبر والجملة
صلة اي مثل الاول فاعلمه قائما بذاته غير محتاج الى المفصل الاول كقولك ابه تام لو طارت ذراعه
لم يكد الا الخوافي على النفوس دليلا الا ارتياد القلب واضافة المراد الى الجنة ليشمل اي جنة الطالب
للنفوس لو تخيرت في الطرق الى الهلاك لما وجدت لها مثلها ولم يكنها الوصول الى المحامد بحيث لها دليل عليها الا الخوافي
وقول ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سببا الضمير في لها
للمنايا وهو علم مرتجل قيل انه جمع لمنية وهو خاص جدت اضيفت الى المنايا وردت
بدي المنايا ما قصد به معنى كلي مع بعض الالفاظ كالجنة والخوافي والوجدان ودليل بالنفوس الارواح
وكذا قول الخاص الا رجاء لم يكفني بالاحد بشر انكم لما اكن يا بني حوء هو ذلك الرائد الذي
اوهم في سعي الجنة من مدحي وقول عارا لمنية ثبت استفاده وغايره ما هذه الذي
نساقطها فتاك بحلمين فقت بسنده الدر التي قد شابها بعض ذي نساقطها من عيني
وقوله فوا بعد ما لهم انا هو على تقدير ان لا يكون في مثابة ولا له على الفرقة باتفاق الوزن
والقافية والا فهو موجود اكقول ابي تمام متيم الكرخ جسدك والا فاني قلقت كابيه في البلاد
ولا ساورت في الآفاق الا وجدت اراك راطقي وزادي وقول ابي الطيب وابي عنك
بعد لقاءه وظني عن خيالك غير جاده تحبك حيث ما اخفت كلابه وضيفك حيث كنت
مرحبا وقولا فاخر من عرقب الاول من المفاهيم الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه
وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقط وان اخذ معنى ولفظه وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ

يسمى اخذ المعنى وحده الماخوذ منه اذا قصده وحاكمه فان لم يلزم بالمنزل اذا نزل به وسخاوة وهو كسطة الجلد
عن الشاة ونحوها واللفظ المعنى بمنزلة الجلد فكما يكشط عن الشاة لمعنى جلدا البسه جلدا آخر او لمعنا
اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني بلغ من الاول كقول ابه تام هو خبر ان المسند الى الاسم
وهو مبتدا وخبره الجملة الشرطية اعني قوله ان يمس فجر وان برت اي يطوق الربيع في بعض الاوقات
انفع وقول ابي الطيب وحاجر يطؤ الثريا اي ناصر عطائه عالي الرتبة ارفع السحب في السير الجهام
اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعلي ناصر عطاياك عالي الرتبة كثيرها كالسحاب الذي لا ماء فيه
مضاء كالجهام لا ماء فيه ومائه اما ان يكون تفسيرا للشبه فيبيت ابا الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة
بيان للمقصود حيث شبه بالمثل السحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني
دون الاول كقول البحتري واتا لف اي بلغ في مذهبي اي في المجلس الخاص اشراف الناس
كملاء المفصل المنوع علت بسالة مرهفيه اي بسيفه اقاطع شبه بسالة بسيفه وقول ابي الطيب
كان السهم في الرمق ما قد جعلت على ما هم في الرمق عرضا عرضان الشوق فضيانها وعرضان الرماح
استضافا عارضا عارض بالفم والكسر يعني لغط مضاء السنة رماحهم وتغاد اكان السهم الرمق
جعلت السنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في التقاد كالسنتهم فيبيت ابي الطيب
دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده البحتري بلفظ يالق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت تالق والصقالة للكلام كاثبات الالف اللينة ويلزم من هذا تشبيه كلام البيت
وهو استعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول
كقول الاخر اي زياد ولم يجمع اكثر العشيرة مالا ورويدي وما ان كما اكثرهم سوادا الماشية
والسوام والسوايم الابل السارحة لكن ارجهم زراعة في الاساس فلان رعي الماشية والزراع
ورجحها اي يحتي وقول البحتري يمج جعثن يحبي وليس واسع في الحي الغمر ابا وسيم للملوك
في البيت قبله يزدم الملوك مهابة جعثن ولا يعيبون كابعض ولكن موقفه ابي مانة واسع
مزهوة فهم كقول الاخر في مرثية ابنه له والعشيرة تحمد في الحوادث كلها الا عليك فانها مذمومة وقول
ابه تام بسده وقول البحتري لابس التجار ما صبح جارا حسن يجمع هذا هو النوع الثاني
من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر منه ان يبت به المعنا اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول الحريري فلا يسكنه غرب ابي جاءه طاهر الفم جم طية سوآء روى العامة وانحاء ابي الطيب
من مجاءه كون هذا آء على صورة الرجال ان الرجال بفم والتاء سوآء في الضعف وقول ابي الطيب

في السيف الدولة بذكر خضوع بني كلاب وقبايل العرب له وفي كفه منهم قناة كن في كفه منهم خضاب
فتير جرين اجل في العمامة كتعبيره بالطيلسان بن في كفه قناة وكذا التعبير عن العمامة
بالتاج كما وبن في كفه خضاب ويجوز في الثاني العينين ان يكون احد العينين نسيبا
والآخر مديحا او سجاعا او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر حاذق اذا قصد الى المعنى الخمس
لم يتوقف احتمال في اتيانه فيه بلفظ وحرف عن نوعه من نسيب او مديح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي ومن غير الظاهر ان يقال البيت الى آخره كقول العجاج بسبوا اي بناتهم
واشرف الدهاء عليهم محرة فكانهم لم يسبوا الان الدهاء بشرة صارت بمنزلة شباب لم
وقول ابي الطيب ليس الصبح عليه اي على السيف وهو مجرد عن عكانا هو محمد لان الدم الباس
صار بمنزلة غيل فصل المعنى من القتل والجرح الى السيف ومنه اي ومن غير الظاهر ان يكون
معنى الثاني هو معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو نمير وجدت الناس كلهم غضابا
لانهم يتوسمون مقام الناس كلهم وقول نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول
يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة انفضاح
فضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه خاطبه قصيدة اضمنت الى التذكرة والاشارة بقوله
هذه الابيات قوله دون الانام الرسدي فما تحتمل الجلس عائشة انت على ما بك من قدرة على
مثل الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد ومنه اي ومن غير الظاهر الغلب
وهو ان يكون معنى الثاني نقيض المعنى الاول كقول ابي الشيص اجد ملامة هواك لذيذة حبا
لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب ارجه الاستهام الانكار الانكار راجع الى المجد وهو حال
اعني قوله واجب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجريد المضارع
فلست بالواو كما هو رأي البعض او على تقدير المبتدا اي وان اجب واذا احتملها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين على مجيئه وجيئه ملامة فيه يعني لا يكون الا واحدا ان الملام فيه
مزاعانه وما يكون من عده وحبيب يكون منتوضا لاجمها فهذا ينقض بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين المكتب كما في بيتي البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قوله
ايتام ونتة معتفيه راجع على اذ يزعم السماع وقول ابي الطيب وجرحا خذه ثمانت
سبقت قبل سببه بسؤال واراد بوتام ان الممدوح بسلة بنفات السائلين فانه
من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه سبقت نفوسهم سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه

بلغ

بلغ بجراحة من الجرح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي ومن غير الظاهر ان يوجد بعض المعنى و
يضاف اليه ما يحسنه كقول الاخوة وقري الطير على آثارنا اي بعين اي عيانا ثقة على عمل
اي واثقة على آل المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من العقل الذي بمعنى قوله على آثارنا
اي كاينة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان سنسارا اي سنطعم من جرحنا من نعكم من القتلى
وقول ابي تمام وقد ظلكت اي التفت عليها الظل عنبان اعلاه يعني بعنبان طير في الهواء نواعل
من نحل اذا روي قبض على شيء اتامنه اي عنبان الطير مع الرياح اي الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم طوم قتلاه وقتي كانها من جيش الا انها تقاتل معه ان رايات الممدوح اي التي
هي كالعنبان قد صارت مظلة بالعنبان من الطير التواسل في رجاء القتلى فيلقى ظلالها عليها
فان اتاما لم يلم بشيء من معنى قول الاخوة راي عين ومن معنى قوله ثقة ان سنسارا يفيد ان اتاما
اخذ بعض معنى بيت الاخوة لاكله لان الاخوة اخذ بقوله راي عين قوي بطير من الجيش
الاعادا وابعدت كانت متخيلة لا مرئية راي عين وقوبها انما يكون لاجل توقع الوسيمة
وهذا توكيد المعنى المقصود اعني وسمهم بالشجاعة والاقتدار على فعل الاعادي ثم قال ثقة
ان سنسارا فجعل الطير واثقة بالقرة لاعتبارها بذلك وهذا توكيد المقصود ايضا ابو تمام فلم يلم
ما افاده قول الاخوة راي عين وقوله ثقة ان سنسارا بل ان قول ابي تمام ظلت الغمام بمعنى
قول بني راي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بترجمانها بجيش لانها تقول هذا الجمع
انه قد تبع ظل الطير على الرايات وهو في جو السماء بحيث لا يراها اصلا لكن زاد ابو تمام على اي الاخوة
زيادة بحسنة بالبعض المعنى الذي اخذه من الاخوة وهو سياير الطير على آثارهم بقوله الا انها
لم تقاتل وبقوله في الرايات نواعل وبانها مع الرياح حتى كانها من جيش وبها اي بانها
مع الرياح حتى كانها من جيش حتى تم حسن الاول اعني قوله الا انه لم تقاتل لانه قبل ظلت
عنبان الرايات لعنبان الطير الا انها تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك حسن
لان اتامنها مع الرياح حتى كانها من جيش مطلقة انها تقاتل مثل الجيش فحسن الكسنة ذلك الذي
هو رفع التوهم الناشيء من الكلام السابق بخلاف وقوعه ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله
وبها تم حسن الاول بهذه الرايات تم معنى البيت الاول اعني سياير الطير على آثارهم ما ذكرنا
اولا وهو موافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة غير الظاهر وهو ما
يحتوله وبها اي وبهذه الانواع ما يخرجه عن العرف وقبل الاتباع اي غير الاتباع

وكل بالكان اي كل نوع من هذه الانواع يمكن انشد خفا بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ
من الاول لا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول كونه ابعد عن الاخذ
والسرقة دخل فيه الابتدائي والتصرف بعد الذي ذكر في الظاهر وغيره من ايراد معاني
واتباع الثاني له وذكره منقولا او مردودا تشبيه كل بالمساوي المذكور وغيره ذلك حاصل
محله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذه من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم
او بان يخبره من نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما والاتباع الآخر فلا يتوجه عليه الاحكام
بجواز ان يكون الاتفاق اي تشابه الخاطرين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده
من قبيل تواردهما على خاطر اي يجيء على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن عباد
انه انشد لنفسه منذ وملاث اذا ما ابنته تعلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له ابن
يذهب بك يسمع الحلقة فقال ابن عبادة الآن علك اني شاعر اذا واخذه على قوله
ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان ابن عبد الملك اتى بالساري من الزاوي وكان الفرزدق
حاضرا فاستزاده سليمان بعد ان انشد نعم فاستنشق فاعفى وقال شيء ليس بصالح
فعرب ليستزيده فقال الفرزدق بل اضرب سيفا اي رغوان سيفا جماشع سيفا تغلب وكانه قال
لا يستوفي ذلك الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب سيفا الرومي وانفق ان بيد السيف فضحك سليمان
وقال له الفرزدق اتعجب الناس اذا ضحكت سيفا هم غلبة انه يستوفي الكلام ابن
سيفي من رعيت ولا دهشن عن الاسرار ولكن اذا الحقد دان بعد تفاقم قبل منتهاها
جمع الجبن والاتصافة الازكر ثم اخذ سيفا وهو يقول ما ان يهاب سيفا اذا اصطاد ولا جبان
صارم اذا نابا ولا يهاب شاهرا اذا كبا ثم جرد السيف الذي بيده فقال سيفا رغوان
سيفا جماشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وصعد جريرا فيرى الحجر ولم
يتشد الشعر فانشأ يقول سيفا ايا رغوان سيفا جماشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب لسيف ما شاهد ثم ذكر جريرا امير المؤمنين كان بابن الجون يعني الفرزدق فوجأ بي
فقلت لا تقتل الاسير ولكن ائتكم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم ان الفرزدق كان
دون ساحة فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تبتذل بها وتغمد احيانا متون الغمائم
ولا تقتل الاسرى ولكن ائتكم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل مزية الا وجاهة عليكم
ايها الكهل واحلامكم ان اشانه اخذه من الاول من قبيل قال فلان

كذا

كذا وهو نسبة الى فلان كذا لينتظم بذلك فضيلة التحقيق وسلم من دعوى العلم بالغيب ونسبة الغير
الى النقص وتما يتصل بهذا اي بالقبول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد وصل والتلميح بتقديم اللام على الميم فالحاء اذا بعده وجه اتصال القول فيها بالقول الكائن
ان قال كل منهما اخذ شيئا من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا
من القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث
بنحو على وجه لا يكون في اشعاره بانه من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام
كقوله تعالى او قال النبي صلعم كذا او في الحديث كذا او نحو ذلك ومثل في الكتاب بارتية امثلة
كقوله تعالى الآمر القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول
كقول الحريري فلم يحن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد وانشأ ومثل قول الآخر ان كنت
ازمعت ايا مرحلة فهيء لي لامك واشدد حيازيمك للموت فما اطول يوم لم يزر
والثالث مثل الحريري فلما شاهدت الوجوه وضح الكلح وفي رواية لفظ الحديث بالواو بدل
انه لما اشتد الحر يوما حين اخذ الهجير كفاه حصباء قرى بها وجوه الحشر كين وقال شاهت
الوجوه اي قبحت بالصم ثم الفتح تنفيس الحسن وقال الحريري وفتح الكلح اي العين الهم قبل ابدله فتحة
بفتح العين اي بعده من الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ليالي رضيت بالعلق
فداه من المحادثة وهي المؤانسة والمخاطبة وغير المفعول للترقيب قلت وعلى وجه الحكاية حذف
بالكاف اقتباسا من قوله لم حذف بالكاف وحذف الفاء بالشهوات بنقل حركة كذا الى الفاء
نحو فاحما اي فاحمك حتى غلا يرمي فاحمك كما لابه للطالب الحبة ثم مثل الحاكي
وهو اي الاقتباس من القرآن احد امرين اما ان ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقول ابن الرومي
لئن تصلفت في مدحي لقد نزلت حاجي برادة غيري زرع عندنا فتصلف فقوله
حكاية عن قوله تعالى فمن اظلم ممن كذب على الله وصد عنه سيجزي الذين يصدون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدون
لا آية ولا بينات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى معنى حاجب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف
هذا القبيل قول بعضهم في صبح اوجه وضح الكلح فلقي زائره تجد الله عن قسر نزلوا البيض بوجوه
لم يشاهد قبحها ومن الوشي ان بين راحتيك عذابا موجعا ولا باس بغير بسير من
في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتغيير كقول ابي نواس بعض الحمارة عندنا بعض اصحابه
قد كان ابوه ما خت ان يكونا اما الى الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون

وامّا التضمين فهو ان يضمّن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او اكثر او مصراعا او ما دونه مع التنبيه
عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء والّا فلا حاجة
الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة وقولنا بما قبله من شعر الغير من شعر آخر كما احسن
بيتا وقول ما اذا تضمّن الشاعر شعر شاعر في قصيدته الا اخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته
في اشعار العرب امّا تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر بن طاهر التميمي
اذا خاف صدري ان تخون عهودها تمثلت بيتا حاليا يليق فقاله ابلغ ما ارتي وبانه
ارفع ما اليق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهجتها الشبيه بكرة تصوت
واستبدلت سبرة مجهل وقعدت انتظر الذي كوالكت عوف تحمل فبانت دون المنزل
البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري وليس فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا الا ما
اليه قول ابن المعتز كان مطوبا على حسن ولم يكن في قديم الدهر انشدني ان كنت ذاكرا اذا ما سألوا
ذكروا وان كان بالنهي في الغزل الحسن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
من شعر آخر كقوله اي قول الحرير يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد السروجي على ابي زيد ساعة
يوم بي اضاعوني وأي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقبل هو لامية بن ابي الصلت
وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في اليوم للوقت والكريهة الحرب وسداد الثغر
بكسر السين للغير وهو سده بالجيش والرجل والثغر موضع المخافة من فرج او بلدان اي ضاعوني
في وقت الحرب بعد زمان سداد الثغر ولم يراعوا حق احرج ما كانوا اليه واي فتى اي كاملا
من الفتيان اضاعوا وفيه تسليم وامّا بدون التنبيه كقول الآخر فقلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آيها اخارة انصاري فجوابه توفقا مني وقوفك ساعة من بين المصراع
لا بيت تام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى به دون تقدير شيء
كما مر آنفا والثاني لا يتم به دونه كقول الشاعر وكنا معا امس في ثوب نجدة وانا لعبين
والكعب مرفق ذراعي واذي او الآن اقبلت انه بنا عليك بما يهوى فلا شيء ان الكرام
اذا اشاروا الى بيت ابيه تام ولا بد من تقدير شيء من الثاني لان المعنى لا يتم بدونه وامّا
الى الحسن التضمين نادرا وعلى اصل بكنة اي يشتمل البيت او المصراع المتضمن من شعر الشاعر
الثاني على بلغة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظة لها معنيان

قريب

قريب وبعيد ويراد البعيد والتنبيه في قوله اي قول صاحب التبخير اذ لو لم يرد اي ظهر
بي كالما اي بي شيء منها وثمرها ما ذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكر الاركار
ثم فرحا ومدامس مجرى العينا ومجرى السوابق اتعب بها على انه مفعول يذكر وفاعله ضمير يعود الى الوجه
قوله ذكرت ما بين العذيب وبارق مجرى العينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب
والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للذكرا والمجرى والمجرى وقد وقعت
جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول ذكرت ومجرى
العينا بدلا منه والمعنى انهما كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح
عند مطاردة الوحش ويسابقون على الخيل فجعل الشاعر اراد في تشبيهه بالعذيب
وبارق معنيا البعيد لان جعل العذيب تصغير العذب بالعين المهملة يعني به وبارق تصغير البرق
بالباء الموحدة والقاف وشبه بتخيرت قدحا بل الرمح وجريها معه على التشابه بمجرى
السوابق فزاد على اي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يقدح في التضمين التغيير
اليسير لما قصد تنبيه لبعد دخل في معنى الكلام كقول بعضهم في مهجو ربما به داء الثعلب اقول ليشه
غلط او عضه الشيخ الرشيد واكمره وهو ابن جلا وطلاع الثنايا يعني الجمة يريد به
عالب بن شعير بن وبتل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا يعني ضع العمامة تعرفوني فغيرا
الى طريق التصغير ليبعد فهم المقصود وقوله غلط او عضه الى وقعا في الغلط في حقه وحط
مرتبته ولم يرد اعتداره وقيل تكلم وهلة او عضه بالرشيد واراد النبوي على طريق التهكم
وربما يتضمن البيت فما دونه على البيت كاستعانة وتضمين المصراع فما دونه اما على ان الثاني
قد وقع شيء شبيه بالشطر الاول او بالتنبيه اي شيء قليل مغلوب ورفوا لانه رقع شيء
بشيء آخر واما العقد فهو ان ينظم نثرا فرائد كان او حكما او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس
وقد وقع ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه من
عنده كالشعر الذي قصد به ان كان من القرآن او الحديث فقط على اي طريق كان الا ان الاول
فيه الاقتباس كقول اي فول العنابية ما بال من قوله نظمه وجيزة آخره يعجز حال اي ما بال
منتحلا عقد قول علي رضي الله عنه ما لابن آدم والفخر وامّا اول نظمه وآخره حيفة
وان كان نثرا ما وصيتا فما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يبعد مثله في الاقتباس
اولم يتغير تغييرا كثيرا الى آخر القرآن او الحديث وضع لا يكون على طريق الاقتباس

كقول الشاعر انى بالذى اسكتوصت خطا واشحة سخنة اقد شاهوق فان انه خلاق الربا
عنه بحال حيبة الوجوه اذا ما ابتم بين الى اجل سمى فاكتبوه وكقول الامام ان فصيح
عدة الجزء عند ما كلمات اربع فاوكل فجزاء ربه اتق الشبهات وازهد ودع ما يسوء بعينك
واعن بنية عند قوله عليه الصلوة والسلام حلال بين وحرام بين وبينهما امور مشتبهات
وقوله ازهد فى الدنيا يحبك الله وقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله م
انما الاعمال بالنيات واما الحمل فمن شرط علم وشرطه كونه معمولا ان يكون سببا مخالا لانتاج
من سببا التعلم وان يكون حسن بالنوع ستة اى مثله غير فلق كقول بعض الخارقة فاذا لم يحت
فعلاه وحنظلت علاه اى صارت ثمار علاه كالحنظل فى المرارة ام يزل سوء الظن بعباده
اى يتوده الى المخلوقات فاسدة وتوهمات باطلة وبصدق هو قوله الذى يتاده اى يعاود
ويراجعه فيميل على مقتضى توهمه حول اى الكلب اذا ساء الرء ساءت ظنونه وصدق بعباده يرجوكم
بشكوسيف الدولة واستعماله لقول احد آباء اى اذا قبح فعل الانسان فحت ظنونه فيسوء ظنه بالناس
وصدق بالخطاب به يرجوكم على صاد واما الملح بتشديد اللام على الميم مرجحا اذا ابعده وفظ
اليه وكبر استعمل انون فى غير الابيات ان هذا البيت للمح اى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان
الى غير ذلك بالعبارة واما التلميح بتشديد الميم على اللام فهو مصدر ملمح الشاعر اذا اتى بشئ
وقد زاد فى باب التشبيه وهو بها خطا بعض شارحى المقامة حيث سوى بين الملمح
والتلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار غلطا مستمرا فاخذه منها لعدم التغيير فهو ان يشار
فى كون الكلام الى قصة او شعر او مثل ذلك سائر من غير ذكره اى ذكر تلك القصة او الشعر او المثل
ما لفظ الواحد من القصة والشعر واما التلميح ستة لانه اما ان يكون فى النظم او فى النثر وعلى التقديرين
فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر اما فى النظم فكقول ابى فراس
لعتاب ابن عمه وقد حرم الموى ما قد حاولت ما حرمت وقد وثقت على الشرف الاثيل راعم
من ربيب الخمر تطلع نفسه مطامح الدنية واسلوبى بجنابه بالسار المخ واما ورى الاعلام
بانه تشبث بالاركب بوشع بالتغيير فى احرام والملاحة الرخلين وان الركوب ذكر
بالفظ وحام التغيير على آله وارد وقد يغير نصا بابه وازالة التغيير فيه نوعا يعجبها لمس
لطافة من خجل الحية انطوى انعم المخ ذو لونين وقول اعلام بالم استعلام عما اى واشارة
اشارة الى قصة يوشع بن نون عليه السلام واستيقاد الشمس اى طلبه

وقوف الشمس فانه روى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ
منهم ويدخل السبت فلا يحل له ثم قتالهم فيه فعاتبه الله فرد الشمس على فرغ فقاتلهم والتلميح الى الشعر
كقوله ومع الرمضاء اى ارض رمضاء اى حجارة يرمض فيها القدم اى يحرق والنار لفظ اى ارض
يرق لها اذا رحمه واخفى من حى عليه تلفف وتشقق مسك فى ساعة الكرب للابتداء وعمرو
مبتداء وخبره ارق ومع الرمضاء على تقدير فى ارق والنار عطف على الرمضاء ومنظل حال
من النار اشارة الى بيت المتنبى المستجير الى المستغيث بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة والمعذ البيت
قتله وهجان البيوس نزارت اختها الهيلة وهى ام جساس بجار لها من جرم بن زبان له فاقة
وكليب قد حمى ارضا منع العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس بالصاد بيا قرحت فى ابل
جساس ناقة الجار فى حمى كليب فاكر كليب فاعقرها فاخذ جساس رمحا فطعنه فقتله
بفناء صاحبها ومرعاها تشتجب دما بالشين فصاحت البسوس وذاد وا وانبناه فقال جساس اتصيح ناقة
بفناء صاحبها ومرعاها تشتجب دما ولا تصيح على ابل جساس بتوقع غارة كليب تجمع
وتباهد عن الحى فبلغ جساسا فوجه فجمع على اثارها فلم يزل جساس يتوقع غارة كليب حتى جمع
لغلب عليه فقال لاخيه عمرو اغثنى
شربة آخ ما جمعه فقتل المستجير عمرو اليت وشبه الشريف بتغلبه وكراهيته ان يسئل كقول عمرو بن كلثوم نزلون
ذلك ضرط القاد واشار الى المثل السائر دون على ان القادة واخطاؤه
ضرط القاد بضرب الارض شاق فقال كليب ازسخ فوان جساس لا غوان فقال فقل اتبوض
بفعل البسوس واخطاء ان تربك على القاد ما اعلاها الا اسفلها حتى يشوكها
واما فى النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقول الحريرى فبت عيلة نابتة واخوان
يعقوبية اشارة الى قول النابغة فبت كلدغ وساور تنى ضيلة ما ارقش فى انيابها السم ناقع
والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول السيد فبالحرى ان يقال فيها ما مره بيك الحيز
كما روى ان تيشا قال لشريك الحيزى ان بجامع احب الله حمارى فقال الحيزى والله
اما كان يحب العقاء اشار التميمى الى قول الجرير ان الذى المطل علينا بنى اسبح
من اسماء حما انصبا واشار شريك الى قول الامام تميم بلوق القوم اهدى من العقاء

ولو سلكت طرق الكلام ضلت وروي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي
فقال عبد الله ما ذا لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وراء قول الاعطل تكشي بالضحى
شيوخ محارب وما خلتها كانت ترشن ولا تبري صعادع في ظلماء ليل تخاديش غدفل
عليها صوت حاجة الحج فقال الاصمعي اذا امتلأ البادية برجاد كان واحدي ظلبه اراد قول القائل
لكل الا يام اقوم يرفع ولابن يزيد يرفع وجعل الله لعلم فصل من فصاحته فاحسن الابتداء
والتخلص والانتهاء بنبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق في كل فصل من فصول التأنق
في الرياض فتتبع الآنف والاحسن يتعلل تأنق في الروضة اذا وقع فيها متنحيا لما يونقه
اي يعجبه في ثلثة مواضع من الكلام حتى يكون تلك المواضع الثلاثة اغرب لفظا بان يكون
في غاية البعد من التنافر والتعقيد واحسن كلاما بان يكون في غاية البعد من التأخير والتقديم الملبس
وان يكون الالفاظ متعارفة بين الخاصة والعامة وان تكون الصفة اعلى الممكن بل يعبر عن كل
صياغة تناسبه وتلائم واضح بين بان يسلم من التناقض والاستكراه ومخالفة الوضع والابتذال
وكذلك ويتأنق لحافظ عليه ان يستعمل الالفاظ الدقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد
وفي اكتساب المودات وسؤالها الاستعطاف وامثال ذلك ايضا الابتداء لان اول
ما يقرع السمع فان كان غثا حسن فيكره صاحبه ان يقبل السامع على الكلام فزوي وجهه واعرض
عنه ورفضه وان كان لباقي في غاية الحسن في الابتداء الحسن في تنكار لاجة والمنازل كقوله
اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل يسقط اللوى بين الدخول فحومل
الاستعطاف بتقطع الاول حيث يدق واللوى رمل معوج والمستوي الدخول وحومل موضعان والمعنى
بين اوجاحان الاول حسن زهد ابيات الغاية كقول بعض العرب ايها الراكب المزجي مطيته
سائل بني اسد ما هذه الغدرة قل لهم بعضكم في الحي اذ قتلوا
بانه بعد ادام الشباب له وقف والاستيقاف والبكي واستبكي وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل التركيب ثم لم يبق له ذلك في النصف الثاني بل اتى ببعض
قليلة في الالفاظ غريبة وقولا اي قول احسن الابتداء في وصف الديار كقول الشيخ السعدي
قدس الله روحه وسلام الله عليه جالها الايام فاكتست من بعدها حلة الايام
وفي ذكر الفراق قول ابي طيب فراق ومن فارقت غير مذمم وداع ودعا اذ ناجح غير مسدم وفي

قوله ايضا فوادما بسبيله الدم وعرشل ما يعب الثباب وفي الترسل قوله ايضا اربك
ام آه الملامة ام عزني برود وهو كبسوع وينبغي ان تجتنب في الجمع ما يتطير كقوله
اي قول ابن حمامة المنبري في مطلع قصيدة انشدها للداعي السلوي موعدا احبابك
بالفرقة قد قال لك الداعي موعدا احبابك الا عيد ذاك الشمل المتبدد وروي ايضا انه دخل
على الداعي في يوم المهرجان فانشده لا تفعل شتى وكن مشتي ان غرة الداعي اليوم
فتطيروا بالداعي فقال بالاعي ابتداء بهذا يوم المهرجان وقيل بطيء اي الفهم على وجه وضربه
فحسن عصاه قال اصلح اوبه بلغ مرتواه خمسة اجتنبها الابتداء ما ناسب المقصود
ان يكون قريبا منه لا بعيدا كي لا يسبق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والاشعار ناظرا
الى الابتداء ويستحب ان يكون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من براع الرجل
براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره كقول ابي تمام في التهنئة اي كقول ابي تمام محاذرا بمعنى الصاحب
بولد لابنة نبشري فتد الجزا الاقبال ملفا وكوكب الجد في الافق الصلي صعدا
وقوله في المرثية اي وكقول ابي العوج السلمي في مرثية فخر الدولة اهي الدنيا تقول بملء فيها
حذار حذار الي الهدر مرتبشي ابادكم الشديد وفكي اي قيلي بغتة وكقول ابي تمام يعني المعتصم
باللة في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفاح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك
والريب وكقول ابي الطيب في المعتضد وضعت لك المكارم عظيم لعري ان لم عظيم بآل علي والامام المسلم
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض احمدوني اذ عيت والكرم وزوال ذلك الى الله اقرب
ومن بشار في افتتاح الكتب الى الخ اصابه كقول عبد الله في الكشاف الحمد لله الذي
انزل الفرقان كلاما منزلا معجزا في الفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وفيها
اي في هذه المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج من المتشبب الكلام
اي ابتداء وافتتح كلامه اي ابتداء معنى التشبيب في الاصل ذكر ايام الشباب واللهو
والغزل وذلك يكون في ابتداء القصيدة الشعر حتى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب
من تشبيب بالمحبوب اجلا او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود فتخلص
بينها اي بين ما يشبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد المعنى اللغوي والا فالتخلص بالفتح الكلام الى المقصود مع بناء الكلام

وقوله حاشيب الكلام ينبغي ان يقول حاشا بدا الكلام وافتتح لان التشبيب هو التشبيب بعينه وهو
ان يصف الشاعر حال اداته وحاله معها في العشق ونحال هو سبب غلبته اياه يقال شبب بها فشبب الكلام
او نحو حالا يظهر معناه في اللغة اقول الا ان يقال انه لما كان اكثر ما يفتح القصايد الملاح تشبيبا وصيا
ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم
ان يتانق فيها لان المتكلم مع كونه متوجها للاقتصار الى المقصود كيف يكون قادرا على
حسن استلام الطرفين حوك من شا ما السماح وامان الى الصفاء ما بعده والا فالعكس
ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر استعمالهم من قبيل الاقتضاب والمتاخرون
قصدوا به ما فيه من الحسن والدلالة على براعة كقوله اي قول اي نمام في عبد الله بن طاهر يقول في قوس
اسم موضع قوي وقد اخذت منه السرى اي اخذت منه اي اثر فرفقت واسري مصدر سرب
اذا سرت ليلا وتقال سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يقول
السري والصدي وهو بواسد قولها انها جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من اشتمل الجمع
ويقال في مصادر كذا في الصحاح وخلل الحرية النوق الصغيرة الجثة وهي من الفدين والحرية
ابي موزة بن جيدان ابي قبيلة من بني الحارث والنوق الخوالي المهور والاعنان
والواحد اعوذ اي يقول قوين وحملان من اولاد السري وحاتره للعطايا المجلي فاترت فينا
ونقصت من قولنا فتر وخلل الحرية عطف على السري بالاعلى قوله ما بيني ان تسري اخذت منا
واخذ خلل الابل علما يتوهم ومنسول يقول قوله اطلع الشمس بيني ان يوم بنا
فظننا كلا روح للقوم وتنيه ولكن مطلع الجود وحسن التخلص ما وقع في بيت واحد يقول
اي الطيب تودعهم واليين فينا كانه قالا ان الهجاء في قلب قلتم فقد تنقل منه
اي حاشيب الكلام اي الا بابه ويسمى ذلك الاستهلال الاقتضاب وهو الاقتطاع
والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن تكلم من المخضرمين بالحضارة
والبدو المحدثين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد فانه في الاساس
ناقة مخضرمة جمع نصف اذا نحاد منه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام كما قطع نصفه حيث
كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين فكثير من الشعراء المحدثين
ايضا قد ينبهون في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر منهم التخلص كقوله اي قول يا تمام
وهم من شعراء الاسلامية في الدولة العباسية مع راي الله ان في الشيب غير اجادرية الاكابر

في الحلة شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من اسناد الكلام الى الاداة فقال
فقال كل يوم تبدي احدوثة الليل مقام اي سيدي نباتا ومنه
اي ومن الاقتضاب ما يترب به التخلص في انه يشوبه شيء من الملاءمة كقولك بعد البسملة
اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاء من جهة انه ذكر استقل من جهة انه ثناء
على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملاءمة بينهما لكن يشبه التخلص من جهة انه ليؤتى بالكلام الآخر
مجاء من غير قصد الى ارتباط وتعلق لما قبله بمن اي بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني قد فعلت كذا وكذا قصد الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه
فصل هو قولهم بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير
والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتح
كلامه في كل امر ذي شان به كرامة تليه وبجيده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض
المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذي يترب
الى التخلص ما يكون بلفظ هذا كقولك بعد ذكر اهل البلدة هذا وان الاطناب عن الشراب
فاقتضاب لكن نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا
محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكرت وقد يكون الخبر مذكورا
مثل قولك حاشيت ذكر جهال الانبياء عليهم السلام واراد ان يذكر غيبة الجنة واهلها
هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام
من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام
الى كلام آخر تم قال وذلك في فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه
اي ومن الاقتضاب الذي يترب به التخلص قول الكاتب عند ابي اراده الانتقال
من حديث الى حديث آخر هذا اما بعد فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدا الحديث
غفلا ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها
اي الامور التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ
ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة بما حسن عاقبته لانه آخر ما يجب السماع وبرسم
في النفس فان كان محزنا احزنها او مفرحا افرحها او مشوقا شوقها او مرققا رققها
ويكتسي من التقرير بحال المقام الذي يتناول بعده الاطناب المقتضاة وان كان بخلاف

205

Süleymaniye U. Kütüphanesi
H. Hüsnü
1675